

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية



خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2025 – 2021

المجلد 2: خطة عمل 2021 - 2025

المحتويات

2	المحتويات
4	I. المقدمة
5	II. عناصر الإطار الاقتصادي
5	أ. الإطار الاقتصادي الكلي
15	ب. الإطار الاجتماعي
20	ج. الإطار البيئي
25	د. طموحات خطة العمل الثانية للاستراتيجية
25	III. المراكز الاستراتيجية للتدخل
25	1. المركز الاستراتيجي رقم 1: تحقيق نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع
26	أ. الورشة رقم 1: النهوض بنمو متنوع
26	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 1.1: النهوض بزراعة منتجة وقادرة على التنافس ومستدامة
28	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 1.2: زيادة ثمار قطاع التنمية الحيوانية
30	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 1.3: إدماج الصيد في الاقتصاد وتثمين منتجات البحر
31	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 1.4: تشجيع وتثمين الصناعات الاستخراجية
34	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 1.5: الدفع بالقطاع الصناعي إلى الأمام
35	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 1.6: النهوض بصناعة تقليدية بمحتوى ثقافي ل
36	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 1.7: ترقية التجارة
38	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 1.8: إعادة تنشيط وتطوير السياحة
39	ب. الورشة رقم 2: البيئة والحد من الكوارث
42	ج. الورشة رقم 3: تعزيز البنى الأساسية التي تدعم النمو الاقتصادي
43	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 3.1: البنى الأساسية في مجال الطاقة
44	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 3.2: البنى الأساسية للتجهيز والنقل
46	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 3.3: البنى الأساسية المائية والصرف الصحي
47	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 3.4: البنى الأساسية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة
48	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 3.5: البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والعمران الحضري
52	2. المركز الاستراتيجي رقم 2: النهوض برأس المال البشري
52	أ. الورشة رقم 4: الرفع من مستوى جودة التعليم والتكوين المهني والنفاز إليهما
57	ب. الورشة رقم 5: تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية
61	ج. الورشة رقم 6: النهوض بالتشغيل وترقية الشباب والثقافة
61	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 6.1: تشجيع التشغيل الإنتاجي والعمل اللائق
63	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 6.2: ترقية وحماية الشباب
64	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 6.3: تعزيز الحماية الاجتماعية
68	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 6.4: تعزيز الأمن الغذائي وفي مجال التغذية
73	3. المركز الاستراتيجي رقم 3: تعزيز الحكامة بكافة أبعادها
73	أ. الورشة رقم 7: الحكامة السياسية، الأمن واللامركزية
73	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 7.1: تحسين الحكامة السياسية
74	<input type="checkbox"/> التدخل رقم 7.2: تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن

- 75.....التدخل رقم 7.3: استتباب السلام والوئام الاجتماعي
- 76.....التدخل رقم 7.4: حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف
- 77.....التدخل رقم 7.5: التسيير الفعال للمهاجرين واللاجئين
- 78.....التدخل رقم 7.6: اعتماد سياسة نشطة للاستصلاح الترابي
- 80.....التدخل رقم 7.7: تفعيل اللامركزية والتنمية المحلية
- 81.....التدخل رقم 7.8: النفاذ إلى حالة مدنية ذات كفاءة عالية
- 82.....الورشة رقم 8: الحقوق البشرية، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي
- 82.....التدخل رقم 8.1: تكريس الحقوق البشرية
- 83.....التدخل رقم 8.2: توطيد العدالة
- 84.....التدخل رقم 8.3: مراقبة المواطن للعمل الحكومي
- 86.....الورشة رقم 9: الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي
- 86.....التدخل رقم 9.1: تحسين أداء منظومة التخطيط للتنمية
- 87.....التدخل رقم 9.2: تنمية الإحصاء للمساعدة في اتخاذ القرار
- 88.....التدخل رقم 9.3: الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي
- 89.....التدخل رقم 9.4: مكافحة الرشوة
- 90.....التدخل رقم 9.5: تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالقطاع الخاص والاستثمار
- 91.....التدخل رقم 9.6: التسيير الفعال للمال العام
- 92.....التدخل رقم 9.7: النهوض بقطاع مالي مستقر واحتوائي بما في ذلك التأمينات
- 93.....التدخل رقم 9.8: تحول الإدارة وتحسين أداء المصادر البشرية
- 96.....IV. خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2021 - 2025)
- 121.....V. خارطة المخاطر الاستراتيجية لتنفيذ خطة العمل الثانية للاستراتيجية
- 126.....VI. منظومة الحكامة ومتابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك
- 127.....الخلاصة
- 129.....ملحق: مؤشرات متابعة خطة العمل الثانية للاستراتيجية 2021 - 2025
- 281.....أ. مؤشرات أهداف التنمية المستدامة:

المقدمة

منذ عام 2016، يتم العمل التنموي العمومي في موريتانيا في أفق 2030، في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. ويشمل هذا الإطار المرجعي للتخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلاد كلا من أجندة 2030 التي اعتمدها منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كما أن الاستراتيجية كانت موضع قانون توجيهي ينص على اعتبارها إطارا مرجعيا للتدخلات التنموية التي تقودها الحكومة بمؤازرة شركاها الفنيين والماليين.

وترمي الرؤية المستقبلية التي تعرف باسم "موريتانيا التي نطمح إليها في أفق 2030" إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد واحتوائي ومستدام لأجل الاستجابة للاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين بما يضمن لهم الرفاه الاجتماعي.

وبعد خطة العمل الأولى للفترة 2016 – 2020، التي تم كانت موضع تقييم، جرى إعداد خطة العمل الثانية للاستراتيجية التي تغطي الفترة 2021 – 2025. ومن المتوقع عليه بحسب ما كنا نطمح إليه في الخطة الخمسية الثانية من هذه الاستراتيجية أن يكون الاقتصاد أكثر تنوعا وقدرة على التنافس بنسبة نمو معتبرة وقادرة على امتصاص العجز الاجتماعي وبالتالي وضع البلاد على مسار التنمية المستدامة. ولتحقيق هذا المسعى، تم رسم 3 مرتكزات تصب في نفس الاتجاه وتشكل الأهداف الاستراتيجية المعتمدة لتحقيق مثل هذا النمو ولضمان الرفاه لصالح الجميع:

- **المرتكز الاستراتيجي رقم 1:** يهدف إلى تحقيق نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع عبر توفير الظروف اللازمة لحصول تحولات بنوية في الاقتصاد والمجتمع. ومن شأن هذا التحول أن يساعد على: (1) بروز وتعزيز قطاعات تخلق الثروة وفرص العمل وبإمكانها ضمان الاندماج الاجتماعي وتلبية الطلب الداخلي عبر المبادرات الخصوصية والتجديد؛ (2) التنمية المستدامة وحماية البيئة؛ و(3) توفير البنى الأساسية الضرورية للنمو.
- **المرتكز الاستراتيجي رقم 2:** النهوض برأس المال البشري والنفوذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية عبر: (1) الرفع من مستوى التعليم والصحة والنفوذ إليهما؛ (2) تحسين التغذية ومكافحة الأمراض والإصابات ذات العلاقة بها وخاصة لصالح الفئات السكانية الأكثر هشاشة وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ و(3) تعزيز الحماية الاجتماعية.
- **المرتكز الاستراتيجي رقم 3:** تعزيز الحكامة بكافة أبعادها وذلك من خلال: (1) توطيد دولة القانون والديمقراطية؛ (2) اللحمة الاجتماعية والإنصاف والأمن واحترام حقوق الإنسان؛ و(3) فاعلية التسيير الاقتصادي والمالي مع الاستفادة من العائد الديمغرافي.

ومن الجدير ذكره أن خطة العمل هذه تتزامن مع سياق زمني يطبعه ظهور جائحة الكوفيد 19 وقد كان إعدادها متوافقا مع مخطط الحكامة الذي تبنته استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك حيث شاركت فيها لجان التنمية القطاعية بالإضافة إلى جميع الأطراف المعنية الأخرى. كما كانت تراعي التزامات موريتانيا الدولية (أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وأجندة الاتحاد الإفريقي في أفق 2063 والتزامات نيروبي خلال المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية والتزامات N4G لعام 2021 والتزامات صندوق الإسعافات الخاص لسنة 2021 والاتفاقيات المتخصصة). ويأخذ في الحسبان الإشكاليات المتعددة الجوانب (بعد النوع، بعد البيئة والتنمية المستدامة، لا تتركوا أحدا على الهامش) والاستراتيجيات القطاعية والإقليمية

في طور التنفيذ وكذلك التزامات رئيس الجمهورية وخاصة برنامج أولوياتي الموسع الذي انطلق في شهر يناير 2020 وركز على تحسين القدرة الشرائية وخلق فرص العمل والنفاز إلى الخدمات القاعدية.

وفي إطار إعداد خطة العمل حسب منهجية تشاركية، تم الحصول على بيانات رسمية ومعطيات حديثة لدى لجان التنمية القطاعية ومختلف الأطراف المعنية.

ويأخذ هذا المجلد في الحسبان الجزء الثاني من التقرير المتعلق بإعداد خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ويأتي استكمالاً للمجلد الأول الذي استعرض عناصر السياق الخاص بموريتانيا والتشخيص الاستراتيجي الذي تم إعداده. وفي إطار هذا المجلد سيتم عرض مختلف الوثائق التي ساهمت في إعداد خطة العمل الثانية للاستراتيجية وتذكيراً بالمبادئ الأساسية للحالة الراهنة لمختلف الورش وكذلك أبرز التحديات التي تجابهها والتوجهات الاستراتيجية المقررة وتحويلها إلى خطة عمل.

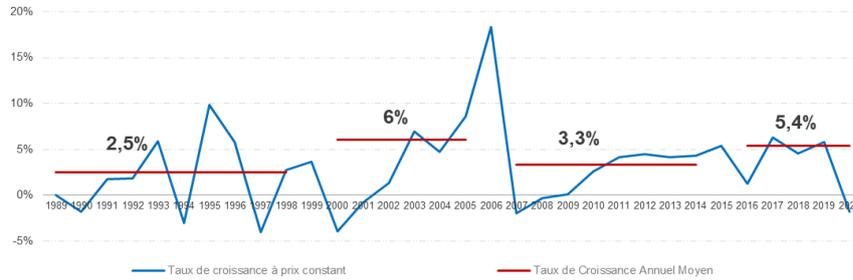
1. عناصر الإطار الاقتصادي

وصولاً إلى إعداد خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، تم الاستئناس بعدة أطر للوقوف على حقيقة الوضع الموريتاني بما يسمح باستشراف المستقبل. ولا يهدف مثل هذه الأطر إلى إعداد جرد متكامل وشمولي لوضع موريتانيا وإنما تعمل على إبراز النقاط الأساسية التي يجب أن يتم التركيز عليها أثناء خطة العمل لتحقيق الطموحات المرسومة. وبذلك فإن هذا الجزء يستعرض نتائج المنهجيات المتبعة مع التركيز على الجوانب الاقتصادية الكلية والاجتماعية والبيئية.

1. الإطار الاقتصادي الكلي

بعد تذكير موجز بالوضع الاقتصادي الكلي في موريتانيا، يهدف هذا الجزء بشكل أساسي إلى وضع إطار اقتصادي كلي للنمو الحدي الذي يتحقق بفضل تنفيذ خطة العمل الثانية للاستراتيجية. ويمكن تعريف هذا النمو الحدي وفق مفهوم هذا التقرير بأنه الفارق بين مستوى النمو المستهدف من خلال خطة العمل الثانية وبين المستوى الأساسي الذي يتوقعه الإطار الاقتصادي الكلي لصندوق النقد الدولي.

ومن الناحية التاريخية، وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، سجلت موريتانيا نسبة نمو سنوي بمعدل يقارب 5%.



وقد تم تمييز 4 فترات رئيسية للنمو وكالاتي:

● 1990 - 1999
متوسط نسبة النمو السنوي: 2,5%.

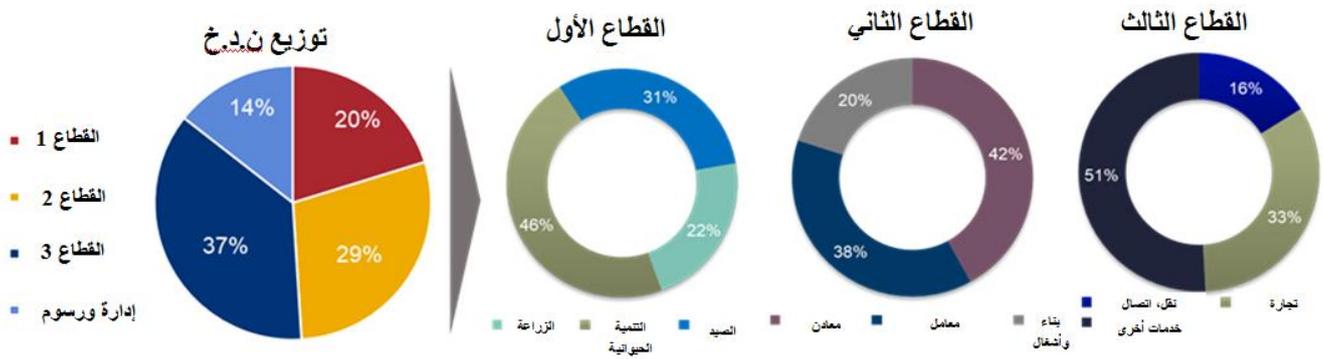
● 2000 - 2005: متوسط نسبة النمو السنوي: 6%.

● 2006 - 2015: متوسط نسبة النمو السنوي: 3,3%.

● 2016 - 2019: متوسط نسبة النمو السنوي: 5,4%.

وبمراجعة عام 2020 في حساب أرقام النمو التي تأثرت كثيرا بجائحة الكوفيد، يكون مستوى متوسط النمو للفترة 2016 – 2020 بحدود 3,8%.

ومن ناحية أخرى، يبرز تحليل توزيع الناتج الداخلي الخام أن الجزء الأكبر من القيمة المضافة يعود في الأساس إلى القطاع الثالث. وعلى مستوى القطاع الأول فإنه يخضع لسيطرة التنمية الحيوانية في حين أن القطاع الثاني تسير عليه الصناعات الاستخراجية. كما أن أكثر من ثلث القيمة المضافة التي تتأتى من القطاع الثالث (خارج الإدارة والرسوم) يتأتى من النشاطات التجارية.



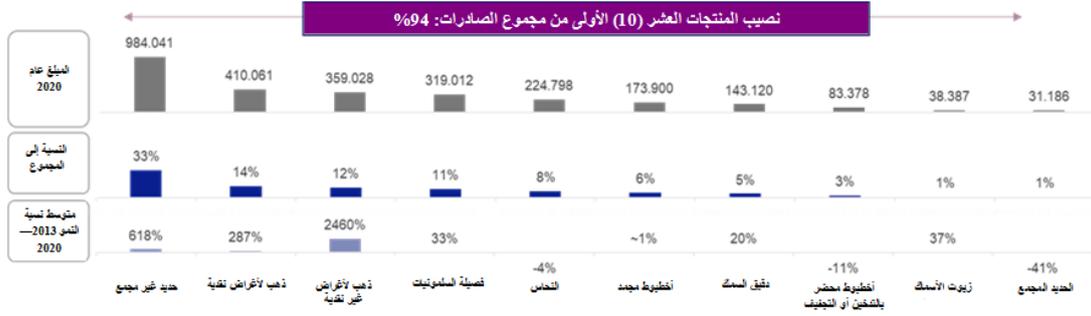
وفيما يتعلق بمصادر النمو فإن الجزء الأكبر من القيمة المضافة الذي تحقق يعود في الأساس إلى استهلاك الأسر يلي ذلك التكون الخام لرأس المال الثابت.



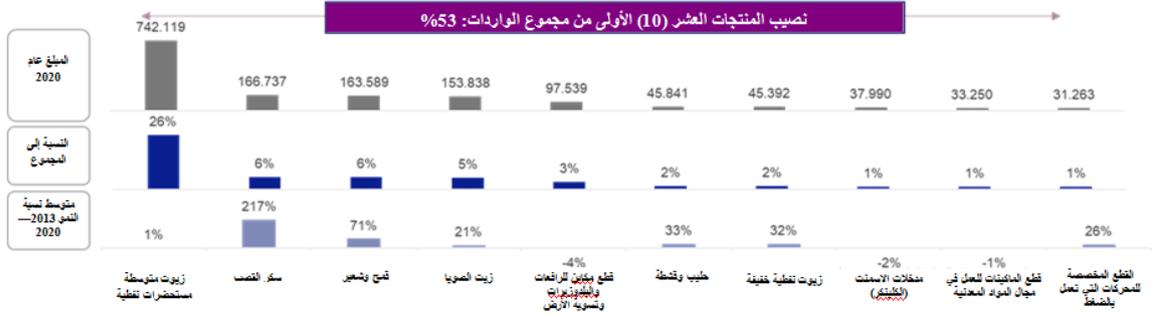
فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، كان الميزان التجاري الموريتاني في حالة عجز في السابق قبل أن يحقق فائضا في عام 2020.



في هذا الإطار، تستحوذ على الصادرات الموريتانية المواد الأولية وخاصة معادن الحديد (ثلث الصادرات عام 2020) والذهب (ربع الصادرات عام 2020) وبدرجة أقل المعادن الأخرى ومنتجات البحر.



وفيما يتعلق بالواردات، فقد كانت متنوعة إلى حد ما وهي تتعلق بجميع القطاعات.

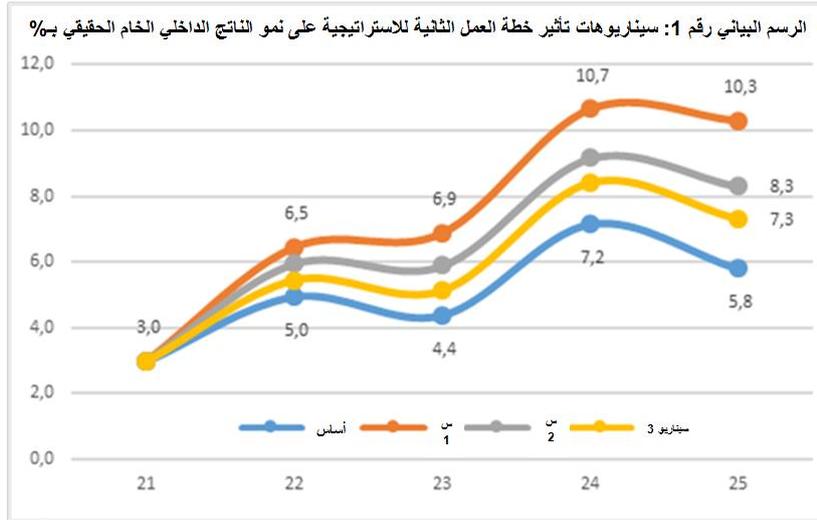


وفي ما يتعلق بالأفاق فإن التحاليل القطاعية التي تمت في إطار إعداد خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك تؤكد وجود مقدرات هامة للنمو في بعض قطاعات الاقتصاد الموريتاني. ويمكن تحويل هذه المقدرات إلى نمو حقيقي من خلال عاملين هما القدرة على التنفيذ الفعلي لخطة العمل الثانية ومختلف الاستراتيجيات القطاعية والإرادة الفعلية الهادفة إلى استحداث تحول هيكلي حقيقي في الاقتصاد الموريتاني.

وبحسب هذه الأهداف وآفاق الظروف الاقتصادية الدولية والوطنية، يمكن استكشاف العديد من دروب نمو الاقتصاد الموريتاني. وفي إطار هذا التقرير فإن الاختيار وقع على استكشاف 3 دروب ممكنة للنمو تجمع ما بين الأهداف التي تمثل غاية للنمو والأهداف المنشودة من وراء التحول الهيكلي للاقتصاد الموريتاني.

ويتعلق الأمر بأهداف مشتركة وكالاتي:

1. تحقيق نمو حدي متوسط بنحو 3 نقاط من ن.د.خ إضافة إلى النمو القاعدي كما يقترحه صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى خلق نسبة 60% إضافية من ن.د.خ من خلال استحداث نشاطات صناعية جديدة تحقق المزيد من القيمة المضافة المحلية موجهة بنسبة كبيرة نحو التصدير.



2. تحقيق نمو حدي متوسط بنحو 2,6% من ن.د.خ إضافة إلى النمو القاعدي كما يقترحه صندوق النقد الدولي مع خلق نسبة 40% إضافية من ن.د.خ من خلال أنشطة صناعية جديدة تخلق المزيد من القيمة المضافة المحلية وتوجه بنسبة كبيرة نحو التصدير.

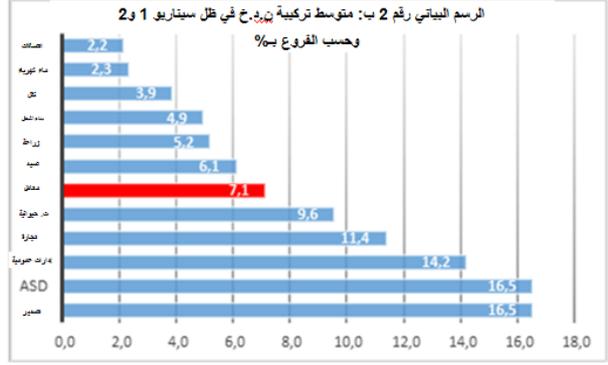
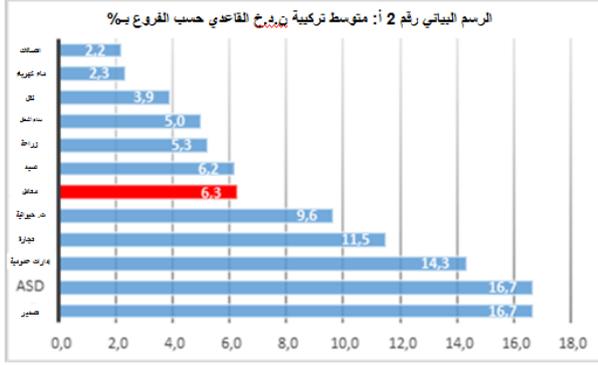
3. إنجاز نمو حدي متوسط بنحو نقطة مئوية واحدة (1) من ن.د.خ إضافة إلى النمو القاعدي كما يقترحه صندوق النقد الدولي مع خلق نسبة 20% إضافية من ن.د.خ من خلال أنشطة صناعية جديدة تخلق المزيد من القيمة المضافة المحلية وتوجه بنسبة كبيرة نحو التصدير.

ومن الجدير ذكره أن السيناريو الأساسي الخاص بإسقاطات النمو كما يقترحه صندوق النقد الدولي يضع موريتانيا في مصاف نسب زيادة ن.د.خ بنحو 5% و 4,4% و 7,2% و 5,8% على التوالي في سنوات 2022 – 2023 – 2024 – 2025.

ويعبر الشكل رقم 1 عن هذه المسارات الممكنة ويمثل المنحنى القاعدي عن توقعات النمو من منظور صندوق النقد الدولي. أما المنحنيات الثلاثة الأخرى فهي عبارة عن سيناريوهات نمو بحسب الأهداف المشار إليها أعلاه. ويستنتج من ذلك في ظل فرضية الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية العادية معززة بتنفيذ سريع نسبيا لخطة العمل الثانية، أن نسبة النمو قد تزيد بمعدل 2,6 نقاط مئوية سنويا ويمكن أن تصل إلى معدل إجمالي بنحو 7,5% خلال فترة تنفيذ خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

وهكذا فإن النمو المنشود يجب أن يركز على بذل المزيد من الجهود لإنجاز مشاريع من شأنها أن تدفع بالقيمة المضافة إلى الأمام وأن تساعد في الاندماج القطاعي البيئي. وهكذا فإن تحليل تركيبة ن.د.خ الموريتاني يشير إلى أن نشاطات التجارة واستخراج المعادن والصيد والتنمية الحيوانية وكذلك الخدمات العمومية تشكل أهم روافد النمو. ولا تزال النشاطات المعملية التي تخلق المزيد من القيمة المضافة المحلية ضعيفة إلى حد ما وتتحصر في أنشطة تصنيع المنتجات الزراعية والصيد. ومن هنا يجب أن تكون خطة العمل الثانية وسيلة للنهوض بتحول بنيوي في الاقتصاد الموريتاني.

ويجب أن يتم هذا التحول من خلال نمو واسع يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج وعلى وجه الخصوص في مجال الصناعات المعملية من أجل زيادة نصيبها من ن.د.خ (راجع الشكل رقم 2) غير أن هذا التركيز ليس حصريا وإنما يجب أن يكمل أهداف النمو في قطاعات الاقتصاد الموريتاني الأخرى التي تتوفر من جانبها على مقدرات نمو كبيرة.



وهكذا فإن القطاع الزراعي يمكنه من الناحية العملية أن يضاعف ناتجه الداخلي الخام عن طريق زيادة الأراضي المزروعة الحالية بنسبة 1% وتحسين الإنتاجية في الهكتار بنفس النسبة. ولا تبدو دروب التحسين هذه مستعصية نظرا للمقدرات من المساحات غير المستغلة ولتدني مردودية الزراعة بالمقارنة مع بلدان أخرى بنفس مستوى التنمية في موريتانيا.

كما أن قطاع التنمية الحيوانية يشكل جزءا من أهم القطاعات الاقتصادية الموريتانية ذات التأثير الاقتصادي والاجتماعي المهم جدا. وتتوفر مختلف شعب قطاع التنمية الحيوانية على مقدرات واعدة جدا وخاصة في مجالات إنتاج اللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته والجلود وكذلك إمكانية تطوير شعبة المداجن.

ويتطلب تجسيد هذه المقدرات تجاوز العديد من العقبات التي تعوق القطاع في الوقت الحاضر ومنها ضعف التأطير الفني للمتمين في مجالات تحسين السلالات وقيام البنى المهنية للذبح وجمع وتعبئة وتصنيع وتوزيع منتجات القطاع. ومن شأن التغلب على هذه العقبات أيضا أن يسمح بتعزيز الناتج الداخلي الخام وإمداده بما يقارب 2,8 مليار أوقية خلال الفترة 2022 – 2024.

وفيما يخص قطاع الصيد، يتوقع أن يزيد ن.د.خ الإسمي بما يقارب 29 مليار أوقية خلال الفترة 2021 – 2025 منها 2,1 مليار ناتجة عن تنفيذ خطة العمل الثانية للاستراتيجية إذا ما تحقق سيناريو التأثير الأكثر تفاؤلا (S1T1) وبالإضافة إلى المعوقات المتعلقة باستغلال الثروة والتي قد تحد من مقدرات النمو بالنسبة للمصايد، فإن القطاع مطالب بمواجهة حصر تصنيع الموارد في إنتاج دقيق السمك والتعليب لأغراض التصدير وأن يتجه نحو توسيع إنتاجه لتشمل أنشطة تخلق المزيد من القيمة المضافة ومنها حفظ منتجات الصيد.

أما النشاطات الاستخراجية فإنها هي التي تضبط وتيرة سير الاقتصاد الموريتاني وتؤثر بشكل مهم على تركيبة الناتج الداخلي الخام وعلى تقلباته. كما أن لها أثرا بالغا على المالية العامة. وسيكون هناك ارتباطا قويا بين أسعار الغاز والحديد وبين أداء القطاع. ومن شأن تنفيذ خطة العمل الثانية للاستراتيجية أن يخلق ما يقارب 2 مليار أوقية من القيمة المضافة سنويا بحسب السيناريو المرجعي. ويبعث كل من التوجه الحالي لأسعار الطاقة نحو الارتفاع ومن بدء استغلال أنشطة جديدة في حقول الغاز على الاعتقاد بتأثيرهما القوي على الاقتصاد.

وبموجب النظام المحاسبي الموريتاني، تغطي الأنشطة المعملية مجالات مرتبطة بإنتاج وتوزيع الماء والكهرباء وكذلك بشعبة فرعية تتألف من النشاطات المعملية الأخرى ويجب أن تنصدر هذه الأنشطة استراتيجية التحول الهيكلي وهو ما يتطلب تصميم سياسة صناعية على المدى البعيد وذلك لتعزيز تموقع

موريتانيا تجاه المستثمرين الدوليين. وفي هذا الإطار يجدر التنبيه إلى توفر موريتانيا على كل من الحديد والغاز، وهما مصدران ضروريان لصناعات التعدين، يخولها إمكانية إطلاق مشاريع كبرى في هذا القطاع.

وفي المجال الغذائي، تتوفر موريتانيا على قطاعين بمقدرات كبيرة للشروع في نشاطات التصنيع وخاصة منتجات الصيد والتنمية الحيوانية. وخلال خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، يمكن تحقيق ناتج داخلي خام إضافي قدره 9,6 مليار أوقية في شعبة النشاطات المعملية الأخرى مع نهاية الفترة. ومن الممكن أن يكون التأثير التراكمي بحدود 20,4 مليار أوقية إيدانا بانطلاق التحول الهيكلي المنشود.

وإذا ما عدنا للناتج الداخلي الخام المرجعي ولسيناريوهات النمو والتحول المستهدف من قبل خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك فإن قطاع البناء والأشغال العامة قد يحقق في عام 2025 ناتجا داخليا اسميا مرجعيا بمبلغ 23,6 مليار أوقية مقابل 16,1 مليار أوقية تحققت عام 2021. وبذلك فإن ن.د.خ الحدي التراكمي، عند مراعاة السيناريو الأكثر تفاؤلا (S1T1) قد يكون عند 1,6 مليار أوقية. ويجدر التذكير بأن قطاع البناء والأشغال العامة يرتبط إلى حد كبير بالواردات، بالنسبة لاستهلاكه الوسيط. ومن هنا فإن نمو القطاع يؤدي أيضا إلى تناقص فعلي في ن.د.خ يساوي على أقل تقدير إسهام مدخلات البناء والأشغال العامة المستوردة في إجمالي الواردات. كما أن أي زيادة في المحتوى المحلي للاستهلاك الوسيط للقطاع من شأنها أن تدعم نمو ن.د.خ وهو ما يعضد أهمية اندماج القطاع مع الصناعات المعملية وضرورة العمل على تركيز الجهد باتجاه التحول الهيكلي القائم على الصناعات التي قد تساعد من جانبها على النهوض بهذا القطاع. وتكتسي هذه الخطوة أهمية قصوى لمواجهة العجز الحاصل في البنى الأساسية وفي الإسكان وهو الفراغ الذي تعمل موريتانيا على سده عبر برامج التنمية الحضرية والبنى التحتية في مجال النقل.

وفيما يتعلق بالخدمات، يتوقع أن يبلغ ن.د.خ المرجعي لقطاع النقل 17,3 مليار أوقية عام 2025. وبحسب السيناريوهات فإن متوسط الزيادة السنوي في ن.د.خ قد تصل 0,3 مليار أوقية وهو ما يعبر عن زيادة تراكمية للقطاع بمبلغ 1,2 مليار أوقية خلال الفترة 2022 – 2025. وبحكم أهميته في التنمية الاقتصادية ونمو الحركة التجارية بوجه خاص فإن قطاع النقل يمثل تحديا كبيرا بالنسبة لموريتانيا إن هي ترغب في استغلال موقعها على مفترق طرق نقل الأفراد والبضائع باتجاه جميع بلدان شبه المنطقة وبحكم موقعها البحري بالنسبة للبلدان التي لا شواطئ لها.

أما قطاع المواصلات فإنه يتصدر التحولات الرقمية في الاقتصادات كما أنه عامل أساسي من عوامل التنافس على جلب الاستثمار الخاص. وقد شرعت موريتانيا في وضع إطار قانوني وللحكومة في القطاع وهو ما من شأنه جذب المزيد من الاستثمارات الخصوصية. وقد يكون من المناسب في إطار خطة العمل الثانية العمل على تعزيز المكاسب عن طريق الإسراع باتخاذ الإصلاحات اللازمة لتعظيم تأثيرات القطاع على تنمية الاقتصاد الرقمي. ومن شأن تحقيق هذه الإصلاحات أن يدعم الناتج الداخلي الخام للقطاع بأكثر من نصف مليار أوقية إضافية. ويجدر التنويه كذلك بأن ن.د.خ الإسمي المرجعي للقطاع الذي بلغ 7,4 مليار أوقية عام 2021 يتوقع أن يصل 8,8 مليار أوقية عام 2025.

كان قطاع التجارة في موريتانيا يشغل 21,4% من السكان النشطين عام 2017. ويعود الفضل في تطوره بالأساس إلى طبقة من التجار من ذوي الكفاءات في ريادة الأعمال مستفيدين في ذلك من تجربة طويلة

سواء تعلق الأمر بالمبادلات الإقليمية أو الدولية. وينشط هؤلاء في الاستيراد أكثر منه في التصدير كنتيجة لعجز العرض المحلي قياسا إلى احتياجات الساكنة.

وخلافا لبقية القطاعات، لم تتأثر التجارة إقليلا بجائحة الكوفيد 19 وذلك بالرغم من الاضطرابات في سلاسل التموين. ويبقى تطورها مرهونا بمسارات تسهيل المبادلات خصوصا على الصعيد الدولي وكذلك باندماجها في سلاسل التموين الرقمية. ويجب أن يكون هذا التطور ناتجا في الأساس عن المبادرة الخصوصية. ويظل القطاع مع ذلك يفتقر إلى التأطير وبالتالي إلى ضرورة تعزيز إجراءات الدعم إذا كنا نريد أن نحقق ناتجا داخليا حديا بحدود 3,1 مليار أوقية كما كان متوقعا.

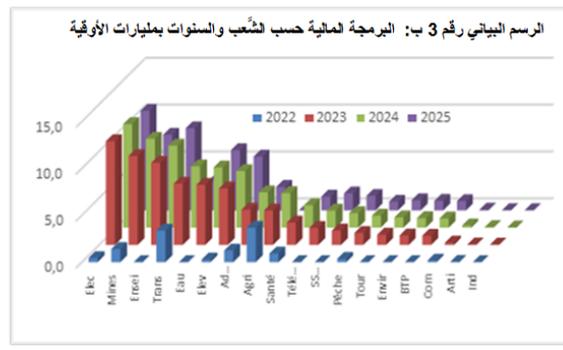
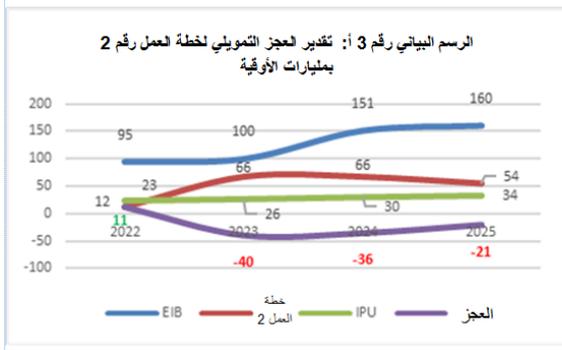
عاد قطاع السياحة إلى النمو الإيجابي عام 2021. أما الناتج الداخلي الخام المرجعي فيتوقع أن يكون بحدود 1,8 مليار أوقية عام 2021 و2,2 مليار عام 2025. وبخصوص الناتج الداخلي الخام الحدي مع افتراض سيناريو ذي تأثير قوي فإنه قد يقتصر على 0,15 مليار أوقية سنويا. ويتوفر القطاع على مقدرات قوية يكن استغلال بشرط تطوير عرض يتلاءم مع متطلبات السياح الوطنيين والأجانب مع تعزيز الأمن الداخلي.

وفيما يخص **الخدمات المالية** (البنوك وشركات التأمين) فإن السيناريو ذي التأثير المتوسط يتوقع إسهما تراكميا قدره 3,3 مليار أوقية مقابل 1,9 مليار أوقية بالنسبة للسيناريو ذي التأثير الضعيف. ويجدر التنويه في هذا الصدد بأن هذه الخدمات تشكل مرتكزا هاما لأي استراتيجية نمو ومن هنا تكمن أهمية الإصلاحات الرامية إلى تحسين نفاذ المستثمرين الخواص إلى التمويل وبتكاليف من شأنها أن تحفز الاستثمار.

تنطلق الإسقاطات الخاصة بـ د.خ الإدارات العمومية من نسبة نمو كتلة الأجور والرواتب. ويتوقع أن يكون ن.د.خ المرجعي بحدود 46,6 مليار أوقية عام 2021 على يبلغ 58,9 مليار أوقية عام 2025. ومن المتوقع أن يكون ن.د.خ الحدي خلال خطة العمل الثانية للاستراتيجية وبحسب السيناريو الأكثر تفاؤلا بحدود 4 مليار أوقية ما بين 2022 و2024 أي أن متوسط تأثيره سيكون عند 1,3 مليار أوقية سنويا.

وتقترح خطة العمل الثانية للاستراتيجية إدراج العديد من المشاريع في الميزانية لتجسيد التوجهات الاستراتيجية التي أقرتها مختلف لجان التنمية القطاعية بما في ذلك 37 مشروع تم قيدها في إطار ميزانية الاستثمار العمومي حيث كانت موضع تقديرات وبرمجة مالية في أفق 2022 – 2024. وقد تتطلب هذه المشاريع غلafa ماليا إجماليا بحدود 36 مليار أوقية. وبالإضافة إلى المشاريع المدرجة في برنامج الاستثمارات العمومي، فإن خطة العمل الثانية تقترح إدراج مشاريع جديدة في إطار إنجاز التوجهات الاستراتيجية التي أقرتها مختلف لجان التنمية القطاعية وكذلك الجلسات الوطنية للتشاور حول خطة العمل الثانية حيث شارك فيها برلمانيون وممثلون عن الولايات والمجتمع المدني وممثلون عن القطاع الخاص وغيرهم المدعويين مثل وزراء سابقين ومسؤولين سامين في القطاع العمومي. وبحسب التقديرات الأولية فإن الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع تقارب 163 مليار أوقية.

وفي إطار البرمجة المالية، يجدر التنويه بأن جميع المشاريع المدرجة في خطة العمل الثانية للاستراتيجية توجد في طور تقدير الكلفة الإجمالية للمشروع. وبمراعاة هذه المرحلة فإن البرمجة المالية في أفق تنفيذ خطة العمل الثانية قد تمت في ظل فرضية توزيعها إلى 3 سنوات بصفة متساوية ولكن مع فارق سنة واحدة ما بين المشروعات المطلوب تمويلها في إطار برنامج الاستثمارات العمومية وبين تلك التي تتطلب تمويلات تكميلية في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.



وهكذا ونظرا إلى أن برنامج الاستثمارات العمومي لا يغطي في الوقت الحاضر سوى الفترة 2022 – 2024 بينما تغطي خطة العمل الثانية للاستراتيجية للفترة 2022 – 2025، فقد افترضنا أن المشروعات المدرجة في إطار برنامج الاستثمارات العمومية تستفيد فعلا من البرمجة برسم عام 2022 وينتهي التمويل في عام 2024. غير أن البرمجة الفعلية للمشروعات الجديدة في إطار خطة العمل الثانية لن تبدأ إلا في العام 2023.

ويتبين من التحليل التفصيلي للبيانات أن تنفيذ خطة العمل الثانية قد يتطلب ميزانية إجمالية قدرها 168 مليار أوقية على أن توزع بواقع 12 مليار أوقية خلال العام 2022 و66 مليار أوقية في سنتي 2023 و2024 و56 مليار أوقية عام 2024. وإذا ما قورنت الحاجة إلى التمويل مع المدخرات الداخلية الخام (حسب تقديرات السيناريو الأكثر تفاؤلا) فإنها تمثل 12% عام 2022 و66% عام 2023 قبل أن تهبط إلى 43% و33% في عامي 2024 و2025 على التوالي.

وإذا ما قورنت الحاجة إلى التمويل بميزانية الاستثمار العمومي (حسب تقديرات السيناريو الأكثر تفاؤلا) فإن هذا الأخير يتوقع أن يغطي دون صعوبة احتياجات التمويل للعام 2022. ومع ذلك، وحتى إذا افترضنا أن ميزانية الاستثمار العمومي برمتها ستخصص لتحقيق خطة العمل الثانية، فإن هذه الأخيرة لن تغطي سوى 40% من احتياجات التمويل لعام 2023. ويرجح أن تصل النسبة إلى 46% عام 2024 و60% عام 2025. وبالأرقام المطلقة فإن العجز التمويلي لخطة العمل الثانية قد يكون بحدود 40 مليار أوقية عام 2023 على أن يهبط إلى 35 مليار أوقية عام 2024 ويبلغ 20 مليار لاحقا. ومع ذلك فإن هذه الأرقام قابلة للتغيير.

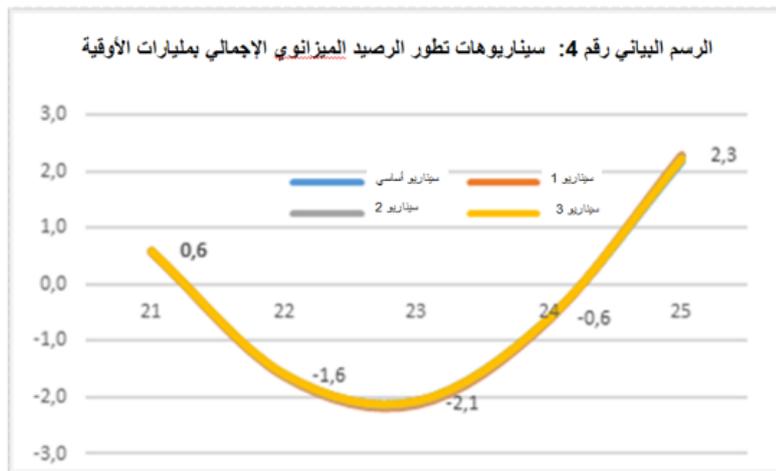
وهكذا يجدر التنويه إلى أن تحقيق كل المشاريع المدرجة في خطة العمل الثانية للاستراتيجية يستدعي نسبة نمو متوسطة تتراوح بين 9 و10%. مع العلم أن متوسط نسبة النمو الحالية تقدر بنحو 7,5%. ولتلافي الفارق بين نسبة النمو المنشودة وبين مستوى الاستثمار المتوقع، يمكن المرور عبر أحد الدروب الحالية:

- تمويل بعض المشاريع عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي وخاصة في مجال البنى التحتية الأساسية؛
- ترتيب المشاريع حسب أولويتها مع تفضيل تلك التي تؤثر بشكل مهم على إنتاجية العوامل (الرقمنة، الاستثمار في التعليم الفني المطلوب من قبل القطاعات الإنتاجية) وعلى الطلب الداخلي؛
- اللجوء إلى الاستدانة.

كما أن الملاحظة المتعلقة بالعجز التمويلي تستدعي بعض الحيطة وذلك لأن جميع موارد الاقتصاد الموريتاني قد تم تقديرها انطلاقاً من أسعار سبقت تسارع التضخم على المستوى العالمي وهو ما تفاقم نتيجة الحرب في أوكرانيا. وقد أثرت هذه الحرب على الأسعار باتجاه ارتفاع أسعار المواد الأولية التي يتوقع أن تصبح موريتانيا أحد مصدريها مثل الغاز. وهو ما قد يساهم خلق موارد إضافية من شأنها أن تحد من العجز التمويلي.

وهكذا فإن تحليل قابلية تنفيذ خطة العمل الثانية يجب أن يتم انطلاقاً من الإسقاطات المتعلقة بأساسات المالية العامة. وفي هذا الإطار، فإن إسقاطات صندوق النقد الدولي المتعلقة بـ ن.د.خ وبإيرادات الميزانية تتوقع أن تكون حصة هذه الأخيرة في ن.د.خ قد تتراوح بين 19,2% و 20,5% ما بين 2021 و 2025. وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي فإن إيرادات الميزانية الموريتانية قد تصل إلى 73,6 مليار أوقية كمتوسط خلال الفترة 2021 – 2025 وقد تزيد بـ 1,9 مليار أوقية كمعدل سنوي بحسب السيناريو الأكثر تفاؤلاً فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الثانية.

وفيما يتعلق **بنفقات الميزانية**، فإن الإسقاطات تتوقع أن يكون نصيبها في ن.د.خ سيتراوح بين 19% و 20,7% ما بين 2021 و 2025 وبمعدل 20%. أما مستوى هذه النفقات فقد يبلغ 73,9 مليار أوقية خلال الفترة 2021 – 2025. وقد يصل 75,8 مليار أوقية حسب سيناريو النمو الأكثر تفاؤلاً بالنسبة لتنفيذ خطة العمل الثانية للاستراتيجية.



وبما أن الإيرادات والنفقات الميزانية يفترض أن تتطور بما يتناسب مع النواتج الإجمالية المرجعية والحدية بحسب مختلف سيناريوهات النمو، فإن الرصيد الإجمالي للميزانية لن يشهد تطوراً يذكر بحسب سيناريوهات تنفيذ خطة العمل الثانية للاستراتيجية. ومع ذلك فقد يتأثر أساساً بفعل عوائد الصناعات الاستخراجية. وفيما

يتعلق بمستوى المبالغ، فقد يسجل فائضا خفيفا بحدود 0,6 مليار أوقية عام 2021 قبل أن يسجل عجزا يتراوح بين 2,1 مليار أوقية عام 2023 و 0,6 مليار عام 2024 مروراً بعجز قدره 1,6 مليار عام 2022 ثم يعود إلى وضعية الفائض عند 2,2 مليار عام 2025.

وختاماً وبحسب الفرضيات المعتمدة بخصوص الإسقاطات المتعلقة بالتأثيرات الاقتصادية الكلية لخطة العمل الثانية للاستراتيجية، فإن هذه الأخيرة لن تؤدي إلى أي اختلال أو تحسين في الرصيد الإجمالي للميزانية وبالتالي لن تؤدي إلى تحقيق موارد إضافية من شأنها أن تكمل التمويل الخاص بخطة العمل. وهكذا وإذا افترضنا أن النفقات الجارية لا يمكن ضغطها، فإن النفقات الاستثمارية هي التي من شأنها أن تساهم في تمويل خطة العمل الثانية. وخلافاً لذلك وإذا ما اعتبرنا أن النفقات الاستثمارية سبق وأن تأثرت بتلبية احتياجات أخرى لم تكن مدرجة في خطة العمل الثانية فإن ذلك سيقود إلى فارق في تمويل المالية

العامه يعادل احتياجات تمويل هذه الخطة ومن هنا يتعين البحث عن مصادر مالية أخرى ومنها على سبيل المثال موارد متأتية من القطاع الخاص أو من التمويلات الأجنبية.

وفي إطار إسقاط تأثير خطة العمل الثانية على مجموع الموارد التي ستتاح للوكلاء الاقتصاديين. فقد كان من الضروري تقدير الواردات الحدية خلال فترة تنفيذ خطة العمل. وعلى مدى الفترة 2021 – 2025 ستبلغ الواردات المرجعية 126 مليار أوقية كمتوسط. أما الواردات الحدية فقد تبلغ 4 مليار أوقية كمتوسط سنوي خلال الفترة 2022 – 2025 ما يعني أن تأثيرها التراكمي سيكون بحدود 16 مليار أوقية إذا ما أخذنا في الاعتبار سيناريو التأثير الأكثر تفاؤلاً.

ويسمح تراكم الواردات و"ن.د.خ" الحدي الذي تحققه خطة العمل الثانية للاستراتيجية بتقدير إجمالي الموارد الحدية التي سيستخدمها الوكلاء الاقتصاديون خلال الفترة 2021 – 2025. وتبلغ هذه الموارد كمتوسط 15 مليار أوقية سنويا خلال الفترة 2022 – 2025 إذا ما عدنا إلى السيناريو الأكثر تفاؤلاً وهو ما يعني تأثيراً تراكمياً بحدود 60 مليار أوقية منها 16 مليار متأتية من الواردات ويتأتى الباقي من الموارد الداخلية.

وسيمت استيعاب الموارد المرجعية بمعدل 73% من خلال الطلب الداخلي خلال فترة تنفيذ خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. وتتوزع هذه النسبة ما بين 67% عام 2021 و76% عام 2023 لتبلغ 73% عام 2025. وقد يعزى تغير نصيب الطلب الداخلي قياساً إلى إجمالي الطلب إلى توجه الصادرات نحو الانخفاض كما هو متوقع في عام 2023، وقد يعود السبب في ذلك بحسب التقديرات إلى هبوط أسعار المواد الأولية. ومن شأن هذا الاتجاه أن يعوض الارتفاع الحاصل في الأسعار لسنتي 2021 و2022 بعد أزمة الأسعار الدولية الناتجة عن جائحة الكوفيد 19.

وإذا ما افترضنا أن تركيبة الطلب الإجمالي تنطبق على الموارد الحدية، فإن خطة العمل الثانية قد تؤدي، حسب السيناريو الأكثر تفاؤلاً، إلى زيادة في الطلب الداخلي بحدود 11 مليار أوقية سنويا وهو ما يعادل 44 مليار أوقية خلال فترة تنفيذ خطة العمل. وبحسب السيناريو ذاته فإن الصادرات الحدية قد تكون بحدود 4 مليار أوقية كمتوسط أي بحصة إجمالية قدرها 16 مليار أوقية خلال فترة تنفيذ خطة العمل.

وفي هذا الإطار، فإن الاستهلاك النهائي سيمثل المكونة الرئيسية في الطلب الداخلي. وإذا ما عدنا إلى قيمته المرجعية فإنه قد يمثل 71% كمتوسط من الطلب النهائي خلال فترة تنفيذ خطة العمل الثانية. ويشير السيناريو ذو التأثير القوي لخطة العمل الثانية إلى زيادة إضافية في الطلب النهائي بحدود 8 مليارات كمعدل سنوي أي ما مجموعه 32 مليار أوقية خلال الفترة 2022 – 2025. أما السيناريو ذو التأثير الضعيف فيقتصر على مبلغ إجمالي قدره 9 مليار أوقية في حين أن سيناريو التأثير المتوسط قد يكون بحدود 20 مليار أوقية.

أما التكون الخام لرأس المال الثابت، فقد يشكل 29% كمتوسط من الطلب الداخلي خلال الفترة 2021 – 2025. وقد يصل بحسب السيناريو المرجعي 107 مليار أوقية كمتوسط خلال الفترة 2022 – 2025 أي بزيادة متوسطة بنحو 22 مليار أوقية سنويا بالمقارنة مع عام 2021. وبحسب السيناريو الأكثر تفاؤلاً فإنها تستفيد من مبلغ إضافي قدره 3,3 مليار أوقية ومع ذلك فإن هذا الإسهام قد يكون بحدود 1,9 و1,1 مليار أوقية على التوالي حسب السيناريو ذي التأثير المتوسط والسيناريو ذي التأثير الضعيف.

وقد تمت مراعاة توقعات صندوق النقد الدولي بخصوص الإسقاطات المرجعية المستخدمة لحساب تأثير خطة العمل الثانية على **الدخل القومي الخام المتاح**. وتقرن هذه التوقعات بين الدخل القومي الخام المتاح وبين الناتج الداخلي الخام مضافةً إليه التحويلات الصافية. وتكاد النفقات المترتبة على التحويلات تكون عديمة ولا تؤثر إلا قليلاً على التحويلات الصافية. وبحسب التوقعات فإن هذه التحويلات ستكون بحدود 11,3 مليار أوقية عام 2021 على أن تنخفض إلى 9,7 مليار عام 2022 قبل أن تعود إلى الصعود لتبلغ مستواها لعام 2022 في عام 2025 أي عند 11,2 مليار أوقية.

وترتبط الإيرادات المتأتية من التحويلات أساساً بظروف النمو في البلدان التي جاءت منها هذه التحويلات وتكاد تكون مستقلة عن ظروف النمو في موريتانيا. وانطلاقاً من هذه الملاحظة فقد افترضنا أن النفقات الخاصة بالتحويلات تتطور بنفس وتيرة ن.د.خ الحدي كما أنها تؤثر بالتالي على الدخل القومي الخام المتاح.

وبحسب إسقاطات الإطار الاقتصادي الكلي فإن الدخل القومي الخام المتاح سيكون بمعدل 386,8 مليار أوقية خلال الفترة 2022 – 2024 مقابل ن.د.خ بحدود 376,4 مليار أوقية خلال الفترة ذاتها. وينتج الفارق بين هذين الرقمين عن متوسط إسهام التحويلات الصافية بحدود 10,4 مليار أوقية. وإذا ما رجعنا إلى السيناريو المتوسط لتأثير خطة العمل الثانية، فإن متوسط الدخل القومي الخام المتاح خلال الفترة 2022 – 2024 سيكون عند 393,8 مليار أوقية. وبذلك فإن خطة العمل الثانية للاستراتيجية قد تساهم بمبلغ حدي في الدخل القومي الخام المتاح بحدود 7 مليار من الموارد الإضافية المتأتية أساساً من التطور الإيجابي لـ"ن.د.خ".

وقد يمكن هذا الإسهام الإضافي في امتصاص تنامي الطلب الداخلي الذي تحققه خطة العمل الثانية وفي خلق مدخرات إضافية. وهكذا وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن المدخرات الوطنية الصافية خلال الفترة 2022 – 2024 ستكون عند معدل 121,9 مليار أوقية بينما ينتظر أن يكون الادخار الداخلي بحدود 120,9 مليار أوقية. ويعزى الفارق إلى الرصيد المدعم لحسابات التحويلات وعوائد عوامل الإنتاج أي عند مليار (1) أوقية. وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي فسيشهد هذا الرصيد تقلبات ناتجة أساساً عن مستوى العوائد الصافية لعوامل الإنتاج التي قد تتراوح بين رصيد موجب قدره 0,5 مليار أوقية عام 2022 وبين أرصدة سالبة بحدود 22 مليار أوقية عام 2024 و 15,5 مليار أوقية عام 2025.

ومراعاة لهذه الإسقاطات القاعدية فإن محاكاة تأثير خطة العمل الثانية على المدخرات مبنية أساساً على فرضية ثبات حصة المدخرات في ن.د.خ. وبتبني هذه الفرضية، فإن خطة العمل الثانية يمكنها أن تساهم في خلق مدخرات وطنية خام بمعدل 127,4 مليار أوقية بدل 121,9 مليار أوقية أي بمبلغ حدي قدره 5,5 مليار أوقية. وقد يكون هذا الإسهام بحدود 3,9 مليار أوقية إذا ما أخذنا في الاعتبار تطور الرصيد التراكمي للتحويلات ولعوائد عوامل الإنتاج. وهكذا فإن المدخرات الداخلية الخام قد تصل كمتوسط إلى 120,9 مليار أوقية حسب إسقاطات الإطار الاقتصادي الكلي بينما ستبلغ بحسب سيناريو التأثير المتوسط 124,8 مليار أوقية. وبإسهامها في تحسين المدخرات الوطنية فإن خطة العمل الثانية من شأنها أن تجلب جزءاً من الموارد اللازمة لتحقيق هذه المدخرات. وهكذا يتوقع أن تساهم المالية العامة كأداة لانطلاق هذا المسار الحميد.

2. الإطار الاجتماعي

على الصعيد الديمغرافي وبحسب توقعات الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي بلغ سكان موريتانيا 4.271.197 نسمة عام 2021 مقابل 3.537.368 عام 2013 و2.508.159 عام 2000. وخلال العشرية الأخيرة سجل النمو الديمغرافي تراجعا خفيفا عند 2,70% مقابل 2,77% في الفترة 2000 – 2013. وبموازاة التطور الديمغرافي ظل نمو السكان الحضريين يتزايد باستمرار. وبلغ عدد السكان 55,3% من المجموع العام في 2020 مقابل 48,3% في سنة 2013 بفعل تسارع التقري.

وأبرزت عمليتا المسح الأخيرتان حول الظروف المعيشية للسكان على التوالي عام 2014 و عام 2019 – 2020 أن نسبة انتشار الفقر انتقلت من 30,9% إلى 28,2% (أي بانخفاض 2,7 نقطة مئوية). ويعتبر الفقر إشكالية ريفية حيث انتشر بنسبة 41,2% في الوسط الريفي مقابل 14,4% في الوسط الحضري. وتبلغ مساهمة الوسط الريفي في الفقر المدقع أكثر من 80% مهما كان مؤشر الفقر الذي يتم اختياره. ويشكل هذا المستوى من الفقر الذي يبعث على القلق وخاصة في الوسط الريفي خطرا ماثلا على اللحمة الاجتماعية وعلى السلم.

وفي هذا الإطار، يؤثر الفقر بصفة خاصة على النساء والشباب. ويضع الشباب في مسار الهجرات السرية والغلو والتطرف العنيف. ورغم هذا الانشغال المتعلق بعدم المساواة وما يصاحبه من مخاطر، فقد لوحظ وجود اتجاه إيجابي لأن مؤشر التنمية البشرية في موريتانيا عام 2019 قد انتقل إلى 0,546 مقابل 0,397 عام 1990 (أي بزيادة 37,5% حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) كما أن معامل عدم المساواة البشرية انتقل إلى 31,8% عام 2019 مقابل 34% عام 2014 (حسب الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي).

وفي مجال الاندماج الاقتصادي تبين أن مستوى البطالة مستمر مسجلا نسبة 12,2% عام 2019 (حسب الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي) مقابل 11,8% عام 2017 (حصيلة القطر لعام 2020). وانتشرت البطالة عام 2019 أكثر في صفوف النساء مقارنة بالرجال بنسب 17,3% و 9,3% على التوالي. وقد لوحظ أيضا وجود أغلبية من الرجال في سوق العمل ممن يتأثرون أقل بالبطالة ويتم إدماجهم مهنيا بصفة أفضل في سوق العمل. ويمكن أن تعزى هذه الغالبية إلى أسباب اجتماعية وثقافية أساسا.

ومن ناحية أخرى، فإن البطالة في صفوف الشباب تنتشر بين الإناث أكثر منهن في صفوف الذكور مهما كان العمر: 25,6% (26,3% للفئة العمرية 14 – 19 سنة، و 37,3% للفئة 20 – 24 سنة) مقابل 14,5% (أي 18,9% للفئة العمرية 14 – 19 سنة، و 22,6% للفئة 20 – 24 سنة). وتبرهن هذه الوضعية على ضرورة مراعاة بعد النوع والشباب في إطار استراتيجيات التنمية لضمان المزيد من الإنصاف والحد من عدم المساواة.

وفي هذا الإطار، هناك اعتراف قوي على مستوى القارة بأن الفقر يؤثر أكثر على النساء ويساهم في انتهاك حقوق الإنسان بالنسبة للبنات والنساء. فعلى سبيل المثال تسجل حالات تشوهات الأعضاء التناسلية للنساء والزواج المبكر للأطفال في سياق عام يطبعه تضافر عدم المساواة بين الجنسين على صعيد النوع وفرص التعليم المحدودة والفقر. ويتطلب التحول الاجتماعي المنشود والهادف إلى التخلي عن هذه الممارسات الاجتماعية الضارة أن تعترف جميع الاستراتيجيات والتدخلات بأن البنات والنساء يجب تمتعهن بحقوق مساوية وبتساوي الفرص عموما. ومن الجدير ذكره كذلك عدم المساواة في النفاذ إلى التعليم وهو ما يعود إلى عوامل اجتماعية واقتصادية بما فيها مشاكل الهجرة والقيود في الحالة المدنية.

وبالرغم من العديد من التقدمات الحاصلة فإن المجتمع الموريتاني ما زال يعاني من بعض التمييز الراسخة في التقاليد الثقافية والعقليات. وتستمر النساء في التعرض لبعض أشكال العنف ومنها تشوهات الأعضاء التناسلية النسائية (66,6%) والزواج المبكر للأطفال قبل سن 18 سنة (35,2%) ولا يزال مشروع القانون الذي يجرم العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات بانتظار أن تصادق عليه الجمعية الوطنية وذلك بالرغم من تزايد حالات العنف التي يصعب على ضحاياها الاستفادة من التعويض. وبالنسبة للأمور المتعلقة بالصفة القانونية وبالأدوار والحقوق وترقية المرأة في المجتمع وعلى مستوى الحكامة الوطنية والمحلية فقد تم تحقيق نتائج إيجابية ومتزايدة تمثلت في المزيد من الاعتراف بالقضايا المرتبطة بالمساواة. وفي الواقع، لا تزال هناك حاجة لإحراز المزيد من التقدم في هذا الاتجاه.

وعلى مستوى الأفراد الذين يعانون من الهشاشة، فإن مسألة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد سجلت تقدما مهما في موريتانيا مع التوقيع على اتفاقيات مع الصندوق الوطني للتأمين الصحي ومع المكتب الدولي للشغل حول التأمين ضد المرض ليشمل 2.300 شخص وتوزيع بطاقات على ذوي الإعاقة والاستفادة من التحويلات النقدية لصالح الأطفال ذوي الإعاقات المتعددة. وقد قيم كذلك بخطوات هامة باتجاه استقلالية الأفراد والحركية والمساعدة وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة بما في ذلك تمويل أنشطة مدرة للدخل أو توزيع معدات للمساعدة في التغلب على الإعاقة (كراسي متحركة، عكازات وتجهيزات قابلة للطي). وقد عملت الوزارة الوصية كذلك على تعزيز المنظومة الوطنية للمكونين المتخصصين لصالح الأطفال ذوي الإعاقة كما فتحت وحدتين لتأمين التأطير المطلوب للأطفال الذين يعانون من التوحد في كل من نواكشوط ونواذيبو. وقد تعززت هذه الإجراءات بفضل استحداث مدرسة وطنية للعمل الاجتماعي وشعبة لتكوين الأفراد الذين يعانون من التوحد ومن الاختلالات العقلية. وبالرغم من هذه التقدمات المعتبرة فإن مشكلة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لا تزال مطروحة بشكل ملحوظ وهكذا فإن المستفيدين من هذه المبادرات قليلون نسبيا كما المقاربة المعتمدة تكتسي طابعا ظرفيا بدل أن تكون من قبيل الحقوق المعترف بها.

وفيما يتعلق بحماية الطفل ضد العنف والاستغلال والاعتداءات، فإن جهودا معتبرة قد تم بذلها من طرف الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية. وكاستجابة للالتزامات التي أخذتها الحكومة من خلال اعتماد الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل ومراعاة للملاحظات التي أبدتها لجنة حقوق الطفل في عام 2018، فقد تحسن الوضع بفضل اعتماد المدونة العامة لحماية الطفولة في نفس السنة ومراجعة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الطفل عام 2020. كما أن الرد على أعمال العنف ومواكبة الطفولة التي تحتاج إلى الحماية قد شهد هو الآخر بعض التقدم مع اعتماد معايير عملية لتسيير بعض الحالات وتعزيز قدرات مراكز الحماية والاندماج الاجتماعي للأطفال ذوي الهشاشة واعتماد إطار قانوني لإيواء الأسر لبعض الأطفال الذين يفتقرون لحنان الآباء. ورغم هذه التقدمات باتجاه تعزيز نظام حماية الطفولة فإن البيانات الحديثة تشير إلى أن الأطفال مازالوا يتعرضون للعديد من انتهاكات حقوقهم بما فيها العرصة للعنف والاستغلال والتمييز والاعتداءات والإهمال.

وبالنسبة للنفذ إلى التعليم أظهر الجرد المتعلق بالنظام التعليمي تحسنا ملحوظا في المؤشرات الكمية (نسبة التمدرس الخام مثلت 100,4% في التعليم الابتدائي و36,83% في التعليم الثانوي بحسب اليونيسكو عام 2019 والمعهد الإحصائي). وتزامن هذا التحسن مع تدهور في المؤشرات النوعية وخاصة على مستوى تكوين المعلمين ونسبة تأطير التلاميذ ومستوى التسرب المدرسي واستمرار التعليم (فقط 34% من رواد المدارس يلتحقون بالسنة الأولى من التعليم الثانوي و12% يلتحقون بالسنة الأخيرة من السلك الثانوي).

وبالإضافة إلى هذه الاختلافات يوجد تباين بين العرض التعليمي في الوسطين الحضري والريفي كما يوجد اتجاه لدى أقارب الأطفال باللجوء إلى القطاع الخاص لتعليم أولادهم.

وجاء المسح الذي أجرته هيئة SDI لتأكيد ضعف المستوى التعليمي في السلك الابتدائي عام 2018 والذي أشار إلى أن 50% فقط من تلامذة السنة الرابعة من الابتدائي يستوعبون مضامين المناهج باللغة العربية مقابل 34% لمناهج الرياضيات و14% للمناهج باللغة الفرنسية.

وقد بين آخر تقييم قيم به عام 2015 بمساعدة البنك الدولي حول المكتسبات التي حققها تلامذة السلك الإعدادي أن 10% فقط من تلاميذ السنة الثالثة إعدادي يستوعبون أكثر من 60% من برنامج هذه السنة في مادتي الرياضيات والفرنسية. وتمثل هذه النسبة 20% من الدارسين بالعربية. وفي عام 2019 كانت نسبة النجاح في شهادة الدروس الإعدادية 40% غير أن 18% حصلوا على معدل عام يزيد أو يعادل 10 نقاط و2% فقط حصلوا على المعدل في المواد الأساسية (العربية، الرياضيات والفرنسية). وفي عام 2020 كانت نسبة النجاح في الباكلوريا 15,6% حيث بلغ عدد الناجحين 7200 من أصل 49.754 مترشحا، بينما غاب 3.603. وكانت النسب تتأرجح ما بين 12,88% عام 2017 و7,94% عام 2018 و7,2% عام 2019.

ومن جهة أخرى وبحسب هيئة SDI، كانت نسبة غياب المعلمين لعام 2018 تمثل 20% ويتوفر أقل من 16% من التلاميذ على كتب دراسية. وبحسب البيانات يتمتع حوالي 10% من المعلمين فقط على أدنى حد من المعارف التربوية.

وعلى مستوى محو الأمية، سجلت موريتانيا تقدما ملموسا وتفيد آخر الإحصائيات أن عدد الأميين بلغ 677.527 شخصا فوق 15 سنة يقيم ثلاثة أرباع منهم (75,1%) في الوسط الريفي حسب المسح المرجعي للأمية في موريتانيا عام 2008. وكشف المسح الذي أجراه المكتب الوطني للإحصاء عام 2010 أن مستوى تعليم الكبار بالنسبة للنساء من فئة 15 – 24 سنة كان بحدود 57% بينما أظهر التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2013 أن نسبة الأميين في موريتانيا كانت بحدود 36,3%.

وبخصوص النفاذ إلى الدواء تميزت الحالة الصحية للسكان في موريتانيا عموما بما يلي: نسب عالية من الإصابات المرضية والوفيات بين الأمهات ووفيات المواليد والأطفال واليافعين واستمرار انتشار الأمراض المعدية والتزايد السريع في الأمراض غير المعدية والتي تمثل في معظمها أمراضا مزمنة ومكلفة. وعلى العموم، انخفضت الوفيات المتعلقة بالأمراض المعدية والأمهات والمواليد والتغذية باستثناء الملاريا حيث ارتفعت نسبة الوفيات بشكل كبير عام 2016 مما جعل هذا المرض في مقدمة أسباب الوفيات. وفيما يتعلق بالوفيات الناتجة عن الأمراض غير المعدية والمتصلة بمخاطر عامة مثل التقري والسمنة والتغذية والإدمان على التدخين والشيخوخة فإنها قد زادت من جانبها. ويتعلق الأمر بقصور في أداء القلب (27,3%)، أمراض الشرايين (16,1%)، السكري (24,5%) أمراض الكلى المزمنة (14,5%). وبالرغم من الجهود التي سجلت ما بين 2015 و2019 ومكنت من تعميم الغطاء باللقاحات باستثناء الالتهابات الكبدية من نوع "ب" فإن برنامج اللقاحات لم يحقق الأداء المنشود.

ويؤثر هذا الوضع بشكل مباشر على مستوى معيشة السكان نتيجة الأعباء المترتبة على التكفل بالأمراض. وفي هذا الإطار تم عام 2013 اعتماد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التي بوشر بتنفيذها عام 2016 من خلال استحداث سجل اجتماعي لاستهداف السكان المعنيين وبرنامج وطني للتحويلات

الاجتماعية (تكافل). وقد تم إدراج هذا البرنامج في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في الفترة 2016 – 2030 من أجل مساعدة الفئات الأكثر هشاشة.

وعلى صعيد التغذية وبحسب المسح المتعلق بانعدام الأمن الغذائي لعام 2021، كانت نسبة انتشار سوء التغذية الحادة على الصعيد الوطني بحدود 11,1% مقابل 9,5% عام 2016 أما سوء التغذية الشديد فقد بلغ 1,9%. وفيما يخص سوء التغذية المزمن فإن الوضع قد تحسن بشكل ملحوظ وكان تحت مستوى الـ20% أي 17% عام 2021 مقابل 23,3% عام 2018 مع 3,7% من الحالات شديدة الحدة. ويعتبر تحسين التغذية إحدى ضرورات تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية كما يمثل في آن واحد عاملاً ومؤشراً على رفاه السكان وعلى التقدم الوطني.

ومن ناحية أخرى، تبلغ النسب السنوية لانعدام الأمن الغذائي في صفوف الأسر 30% في مواسم الحر و20% في مواسم ما قبل الحصاد. أما الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي فيصل عددهم عند الذروة إلى 800.000 نسمة. وتوجد أيضا فوارق هامة في هذا المجال ما بين وسط الإقامة (المدينة، الريف) وما بين الولايات.

وقد تم التركيز في موريتانيا على الصحة الإنجابية وخاصة عبر مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي (سويد) الذي يهدف عموماً إلى تسريع التحول الديمغرافي وتحقيق أهداف أكثر شمولاً: تفعيل العائد الديمغرافي والحد من اللامساواة على مستوى النوع في الدول الأعضاء. ويعمل المشروع كذلك باتجاه المراهقين والفتيات ما بين 10 إلى 19 سنة ممن يمكن أن يتعرضوا لمخاطر زواج الأطفال والحمل المبكر وتشوهات الأعضاء التناسلية النسائية وترك الدراسة في سن مبكرة كما يستهدف مجتمعات هؤلاء: الأطفال والرجال. ويتوزع المشروع إلى المكونات الثلاثة التالية:

1. زيادة الطلب على منتجات وخدمات الصحة الإنجابية للأم والطفل والمواليد الجدد والتغذية عبر التحسيس حول التحول الاجتماعي والسلوكي وتمكين النساء والفتيات؛
2. تعزيز القدرات الجهوية والإقليمية من أجل تحسين عرض منتجات الصحة الإنجابية وصحة الأم والمواليد والأطفال والتغذية وتوفير العمال ذوي الكفاءة؛
3. تعزيز المناصرة والحوار السياسي وقدرات تصميم السياسات التي تتناول العائد الديمغرافي وتنفيذ المشروع.

وبخصوص النفاذ إلى مياه الشرب في الفترة 2016 – 2020 فإن جميع الأنشطة والمشاريع التي تمت في هذا الإطار تمخضت عن الإسهام بشكل معتبر في تحسين نسب النفاذ إلى مياه الشرب في الوسط الريفي (62,1% عام 2015 و76% عام 2020) وتحسين نسبة التزويد التي بلغت 76% عام 2020 ونسبة الربط بالشبكات التي انتقلت إلى 42% خلال نفس السنة (2020). وفي هذا الإطار، أنجز العديد من المشاريع من أجل تعبئة ومتابعة وحماية المصادر المائية. وفي الوسط الحضري ساهم نظام صرف مياه المطر في خفض مستوى المياه الجوفية على مستوى نواكشوط بالرغم من أنه يقارب 20% في المدن القابلة للربط بشبكة جماعية. أما إعادة استخدام المياه المستعملة فلم تسجل زيادة تذكر على مستوى كل من نواكشوط ونواذيبو حيث تقارب 30%.

وفيما يتعلق بالطاقة، فإن نسبة السكان الذين يلجؤون إلى الكهرباء في موريتانيا قد انتقلت من 41% عام 2017 إلى 44% عام 2020 مع وجود تباينات كبيرة بين الوسطين الحضري والريفي. وفي هذا الإطار

جرى العديد من الأشغال المتعلقة بالبنى التحتية للشبكات الكهربائية لتحقيق المزيد من تزويد البلاد بالكهرباء: وفي عام 2020 تم إمداد أجزاء واسعة بشبكة بطول 3000 كلم من الجهد المنخفض و1000 كلم من الجهد المتوسط و800 كلم من الجهد العالي. ويلاحظ من جانب آخر أن موريتانيا تتوفر على احتياطي من الغاز بكميات مصنفة عالميا وعلى مقدرات معتبرة من الطاقة الشمسية والهوائية في طور الإنجاز. وتتوفر أيضا على موارد كهرومائية هامة يجري تطويرها على مستوى منظمة استثمار نهر السنغال وإلى موقع جغرافي مناسب على مقربة من الأسواق الأوروبية والأمريكية وإمكانات لتطوير مشاريع لتخزين الفائض من الطاقة الشمسية والهوائية وتحويله إلى مخزون غازي "Gas-to-Power" وكذا الهيدروجين غير المشعب بالكربون ومقدرات كبيرة لتصدير الطاقة والغاز المسال والهيدروجين. وبالرغم من هذه المقدرات الكبيرة فإن القطاع يؤثر على المالية العامة. ولا تزال هناك حاجة للقيام بالمزيد من الأنشطة لزيادة قدرة القطاع على التنافس واستغلال جميع مقدراته سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي (بوجه خاص في مجال البنى الأساسية والإطار المؤسسي).

وعلى مستوى الإسكان تتمثل أكبر التحديات التي تواجهها موريتانيا في اعتماد سياسات وآليات لنفاذ الجميع إلى الملكية العقارية وشمول الاستفادة من الخدمات الجماعية وتعزيز التجهيزات الاجتماعية (التعليمية، الصحية، الرياضية والإدارية) على مستوى المدن. وقد سمح انطلاق برامج للمساكن الاقتصادية والاجتماعية لصالح المواطنين ذوي الدخل المنخفض في المراكز الحضرية ببناء 700 سكن اقتصادي (600 في ازويرات و50 في الشامي و50 في سيلبابي) إضافة إلى 854 سكن اجتماعي (148 في منطقة الميناء القديم و706 في نواذيبو).

ويتبين مما سبق أن التنمية في موريتانيا لا يمكن أن تقتصر على الجانب الاقتصادي وحده وإنما يجب أن تشمل الأبعاد الاجتماعية الأخرى وخاصة مجالات التنمية البشرية وترقية الحقوق وخاصة المساواة وحماية السكان الأكثر هشاشة والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية القاعدية. ومن الملاحظ أيضا أن النمو الديمغرافي يؤثر كثيرا على المكاسب الاقتصادية وينذر بإعاقة التقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة.

وهناك حاجة ماسة إلى إصلاحات هامة لتحويل رأس المال البشري إلى مرتكز أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030. وسيطلب ذلك في المرحلة الأولى تعزيز عرض الخدمات على صعد الجودة والنفاذ الفعلي وفي المرحلة الثانية دعم رأس المال البشري بما يتماشى مع التطلعات في المجال الاقتصادي.

وفي هذا الإطار بالذات، أدرجت الحكومة الموريتانية مواضيع التشغيل والشباب في طليعة أولوياتها مع مراعاة مختلف التباينات التي تتعلق ببعض الأبعاد مثل النوع والهشاشة الاجتماعية (الفقر بوجه خاص).

وقد تجسد ذلك في اعتماد العديد من الاستراتيجيات المتعلقة بالنهوض بالتشغيل والشباب بما يتماشى مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وهذا ما سيشجع الاندماج الاجتماعي لمختلف الفئات السكانية (في معظمها دون سن 35) ويمكن من إدماج الجميع وخاصة الشباب في وسط اجتماعي واقتصادي مناسب (الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، الاستراتيجيات الوطنية للشباب والرياضة والترفيه، تعزيز النظام التعليمي).

3. الإطار البيئي

يندرج الإطار البيئي بشكل مباشر في الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية والمستدامة كما يراعي أهداف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في مجال البيئة والتنمية المستدامة. وتتوزع الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية والمستدامة إلى أربعة محاور استراتيجية:

1. الحكامة البيئية؛

2. البيئة الخضراء؛

3. البيئة الزرقاء؛

البيئة الرمادية.

ويتم التكفل بهذه المحاور في إطار مجموعة من الاستراتيجيات والخطط المتخصصة منها: الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيئي واستراتيجية المناطق الرطبة وخطة العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة وخطة العمل لمكافحة التصحر وخطة التكيف مع التغيرات المناخية. كما أن هذا الإطار يأخذ في الاعتبار الدروس المستخلصة من تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ومن الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية والمستدامة وغيرها من الاستراتيجيات والخطط القطاعية المتخصصة التي تغطي الفترة 2016 – 2020.

وعلى الصعيد البيئي، تقع غالبية التراب الموريتاني في المناطق القاحلة ولذلك فإنها معنية بإشكالية التصحر. وتشير السيناريوهات المتعلقة بالمناخ إلى عدة اتجاهات بالنسبة لموريتانيا حيث يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات على زوال الهضبة الشاطئية (على المدى البعيد) وإلى ارتفاع درجات الحرارة بشكل ملحوظ مع ما يترتب على ذلك من مخاطر حول صحة البشر (على المدى القصير المتوسط).

كما أن موريتانيا في طور الانتقال من مجتمع زراعي ورعوي وبدوي إلى مجتمع حضري يسود فيه القطاع الثالث والاستغلال المنجمي والنفطي والصيد البحري وكذلك التحول الصناعي المتنامي.

ومن شأن هذا التطور الذي يحدث على مستوى ساحل البحر أن يتزامن مع تحديات جديدة وأن يؤدي إلى حدوث مخاطر بيئية جديدة (فرط استغلال الثروات السمكية، التحضر القوي، زيادة النفايات الصلبة والسائلة، مخاطر غمر مدينة نواكشوط، التلوث بفعل تسرب المواد الهيدروكربونية، التلوث بفعل المعادن، الصناعات والتعدين). كما أن منطقة الشاطئ والبحر تتعرض لضغط بشري قوي يرتبط بفرط الاصطياد وقيام بنى أساسية اجتماعية واقتصادية على الشواطئ (موانئ، فنادق، مصانع).

وتنجر عن التنمية في موريتانيا ضغوط على التنوع البيئي. وفي الوقت الحالي توجد في موريتانيا نباتات وحيوانات ثديية يتميز بها الوسط الصحراوي كما أنها نجت من قطع الأشجار ومن مسار التصحر. وتتجمع هذه الموارد ضمن تجمعات صغيرة يعتبر بعضها من خصائص ورموز البلد. ويشير تصنيف هذه العينات إلى وجود 4 أنواع من الحيوانات (عجل البحر، الغزال/الدامي، وغزلان الأداكس والأروية) المهددة بالاصطياد بشكل خطير. أما الغطاء النباتي فهو فقير بطبيعته ويرتبط إلى حد كبير بتساقط الأمطار. وهناك أنواع نباتية نادرة أو مهددة بالزوال وهي تستحق بذلك إجراءات حماية خاصة. وبالنظر إلى ندرة هذا الغطاء النباتي وإلى الضغوط التي يتعرض لها، توجد مخاطر بوقوع نزاعات بين الممنين والفلاحين. وعلى مستوى الصيد نلاحظ استغلالا مفرطا لهذا المورد كنتيجة لجهد الصيد الكبير. وعلى وجه العموم، سجل استغلال الثروات السمكية زيادة معتبرة وتأثيرا سلبيا على التنوع البيئي البحري.

ويترتب على توجه مختلف القطاعات الاقتصادية تأثير قوي على البيئة وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار في إطار الجهود التنموية في البلد. وعلى وجه الخصوص فإن البنى الأساسية والأنشطة الاستخراجية التي تستخدم السيانيد والزرنيخ والزنابق يمكن أن تؤدي إلى تلوث الجو وإلى دمار وخراب في المساكن. وإذا لم تؤخذ هذه الأخطار البيئية بعين الاعتبار فإنها ستؤثر سلبا على الوسط الطبيعي والسكان والمجاري المائية.

وفي هذا الإطار فإن التلوث المرتبط بالأنشطة الصناعية وخصوصا بالاستغلال المنجمي يؤدي إلى تسرب كميات كبيرة من الأتربة والغبار المشبع بالأميانت وبالجزئيات الدقيقة المسؤولة عن تفشي مرض السيليكوز وعن عوامل أخرى تؤثر مباشرة على تلويث الطبيعة. وتهدد هذه الملوثات صحة السكان. وتؤكد الشركات الصناعية والمعدنية أن أنظمة تسيير البيئة الخاصة بها مصممة وفقا للتشريع الموريتاني وأنها تستجيب للمواصفات الدولية. غير أن المجتمع المدني والعمال يتهمونها غالبا بمسؤوليتها عن التلوث دون إثبات ذلك بالأدلة العلمية القاطعة. ويشار من ناحية أخرى إلى أن عمليات تعاطي التنقيب عن الذهب التي تزايدت بقوة منذ عام 2016 واللجوء على نطاق واسع إلى استخدام الزنابق والسيانيد من شأنها أن تشكل تهديدا بيئيا وصحيا جديدا يجب التغلب عليه رغم ما يجلبه هذا النشاط من مزايا من حيث خلق فرص العمل (أكثر من 25000).

وعلى مستوى المقالع فإن استغلالها يسبب الكثير من الأضرار البيئية كنتيجة لعدم التقيد بالبنود التي تنص على سدها وإعادة تأهيل المواقع بعد التوقف عن الاستغلال كما ينص على ذلك دفتر الشروط الذي يخضع له استغلال المقالع. وفضلا عن ذلك فإن ظهور النشاط الرقمي واستعمال الكابلات البحرية من شأنهما أن يؤثران بالفعل على الحياة البحرية والنباتات والسكان الطبيعية في هذه الأنظمة البيئية المميزة ومن هنا يجب تحليل هذه العناصر ومراعاتها لدى إقامة هذه المنشآت.

ومن الجدير ذكره كذلك وجود بعض النواقص والعقبات المتعلقة بالنصوص القانونية فيما يخص عمليات التقييم البيئي والاجتماعي ومنظومة تطبيقها. وهكذا فإن المرسومين المتعلقين بدراسة التأثير البيئي والاجتماعي يتعين تحديثهما لمراعاة قائمة المنشآت والاستصلاحات والبنى الأساسية التي يجب أن تخضع لعمليات التقييم البيئي والاجتماعي مع الحرص على مراعاة المرحلة السابقة لتقييم الأنشطة.

ومن جهة أخرى فإن سوء تسيير الأحواض التي تزود المجاري المائية يعود إلى كون المنشآت المائية (السدود والأبار) يتم إنجازها دون دراسة دقيقة. وهكذا وفي بلد صحراوي بنسبة 75% وتتميز المياه بالندرة يلزم اعتماد منظومة تسيير متكاملة لمياه الأحواض التي تمد المجاري المائية وفق منظور يراعي التنمية المستدامة.

وأخيرا فإن مسألة التغيرات المناخية وتأثيراتها المتوقعة على موريتانيا تطرح ذاتها بإلحاح. وتنتهي موريتانيا إلى إحدى مناطق العالم الأكثر هشاشة وتأثرا بالتغيرات المناخية التي أصبحت آثارها بادية على جميع قطاعات الاقتصاد والأنظمة البيئية والسكان وخاصة النساء والأطفال. وبحسب السيناريوهات المناخية (فريق الخبراء الحكوميين المتخصصين في تطور المناخ لعام 2007) فإن المناخ سيتغير في ظرف 20 سنة باتجاه اتساع التصحر وزيادة وتكرار الحوادث المناخية شديدة التأثير وانخفاض منسوب الأمطار. ويتوقع أن تؤدي التغيرات المناخية إلى تأثيرات سلبية على المدى القصير ويمكن أن نذكر منها فيما يخص التأثير على الأراضي: (1) عوامل تعرية التربة؛ (2) انحسار المراعي؛ (3) تراجع المساحات الصالحة للزراعة؛ و(4) نضوب المياه بالارتباط مع التطور الديمغرافي في البلد. وعلى مستوى الشاطئ والبحر فإن التأثيرات على المدى القصير تتعلق بما يلي: (1) تدرج تناقص الحاجز الشاطئي؛ (2) زيادة

عدد البحيرات؛ (3) اختفاء الحوض الشاطئي؛ و(4) تغير المخزون السمكي بالارتباط مع تغير درجات الحرارة.

ويترتب على كل ذلك ضرورة تزود البلد بخطة طوارئ متعددة الجوانب لمواجهة مختلف التهديدات بحدوث كوارث طبيعية.

وعلى الصعيد الدولي، التزمت موريتانيا بالكامل بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية واتفاق باريس للمساهمة في الجهود العالمية للحد من انبعاث الغازات الملوثة عن طريق المساهمة حسب قدراتها في جهود مكافحة هذه الظواهر. ومن بين هذه المقدرات، توفر موريتانيا على مقومات ضخمة لإنتاج الطاقة النظيفة الهوائية والشمسية. وتشمل القدرة على مساهمة موريتانيا بعد تحديثها، الحد من انبعاث الغازات الملوثة على صعيد الاقتصاد بنسبة 11% عام 2030 وذلك بالمقارنة مع السيناريو المرجعي ويمكن أن يتحقق ذلك بمجهودات ذاتية مدعومة دولياً وبما يفوق المساعدات التي تلقاها البلد لغاية عام 2020. وبفضل زيادة الدعم، تستطيع موريتانيا أن تضمن حيادها الكربوني لحد تخفيض الانبعاثات بنسبة 92% بالمقارنة مع ما كان يقام به سابقاً. وتبلغ تكلفة هذه المساهمة 34.255 مليون دولار منها 635 مليون بدون شروط أي 1,85%.

وبحكم هشاشتها الكبيرة، فقد عملت موريتانيا على توسيع قدراتها على التكيف لتشمل الجوانب التالية: حماية الأنظمة البيئية والمحافظة عليها بما في ذلك المناطق الرطبة والتسيير المستدام للمراعي والمحافظة على التنوع البيئي والصيد وزراعة الأسماك والإسكان وال عمران الحضري والزراعة والأمن الغذائي بما في ذلك تحسين السلالات، الصحة الماء تسيير الشاطئ منع الحوادث المناخية الخطيرة، البنية التحتية والتعليمية. ويعتمد هذا الاستعداد على برنامج لتحضير النفاذ إلى صندوق المناخ الأخضر (Readiness) وعلى نتائج الدراسات الأولية التي أنجزت في إطار مسار إعداد البرنامج الوطني للتكيف على مستوى البلد.

ويجدر التذكير كذلك بأن موريتانيا وعشر بلدان إفريقية أخرى تنتمي إلى مشروع السور الأخضر الكبير. ويتعلق هذا المشروع الضخم بمكافحة التصحر عن طريق إقامة حزام نباتي على مسافة 8000 كلم انطلاقاً من السنغال وحتى جيبوتي.

4. إطار الأهداف الإنمائية للتنمية

لقد سمح إعداد استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك الذي يشترك مع أجندة 2030 في نفس الفترة الزمنية بإدماج مختلف أبعاد التنمية المستدامة في مرتكزات الاستراتيجية وذلك من أجل أن تتماشى التنمية في البلد مع محاور التنمية المستدامة وعددها ثلاثة دون ترك أي إنسان على الهامش.

وفيما يخص محاربة الفقر (هدف التنمية المستدامة رقم 1) تم إحراز العديد من التقدمات في موريتانيا بحيث انتقلت النسبة الإجمالية للفقر من 30,90% عام 2014 إلى 28,20% عام 2019 (مسح الظروف المعيشية لعام 2019). غير أن هناك تباينات كبيرة لا تزال موجودة بين الوسطين الحضري والريفي حيث كانت نسب الفقر على التوالي عام 2019 تمثل 14,4% و 41,2% (حسب مسح 2019). وكانت هذه التباينات قائمة عام 2014 حيث كانت نسبة الفقر في الوسط الحضري 16,7% مقابل 44,4% في الوسط الريفي (مسح 2014). وتقلصت كذلك التباينات في الدخل مع تراجع مؤشر جيني من 0,34 عام 2014 إلى 0,32 عام 2019. وهكذا فإن حصة الإنفاق في الخميس الأخير بالمقارنة مع إجمالي النفقات انتقلت

من 41,2% عام 2014 إلى 39,7% عام 2019 أما العشير الأعلى فقد كانت هذه النسب 26% عام 2014 و24,4% عام 2019.

وقد قيم بالعديد من الأنشطة مثل برنامج "أمل" أو استحداث وكالة "التضامن" التي أصبحت فيما بعد تعرف باسم مندوبية "تأزر" حيث تنهج سياسة مكافحة الفقر ولكنها أيضا تأخذ في الحسبان تحديات اقتصادية واجتماعية أخرى في إطار خطة عملها ومنها التعليم ومحو الأمية والصحة والتغذية ومياه الشرب والإسكان والزراعة والأنشطة المدرة للدخل والحماية الاجتماعية.

وإلى جانب ذلك، تم تعزيز قدرة السكان على مواجهة الأوضاع الطارئة ومنها الأوضاع الغذائية الحرجة بموجب مقتضيات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (الهدف الإنمائي المستدام رقم 2).

واستمرت كذلك جهود الدعم في العديد من القطاعات الأخرى ومنها النهوض بأسس مجتمع احتوائي ومندمج في اقتصاد البلاد مع عناية خاصة للرفاه وللبعد المتعلق بالنوع (الهدف الإنمائي المستدام رقم 5).

وقد لوحظ إحراز تقدمات أخرى كتراجع العديد من عوامل الوفيات لدى السكان ومنها الأمل في الحياة الذي انتقل من 63,6 سنة عام 2014 إلى 64,92 سنة عام 2020. وسمح تطوير قطاع الصحة (الهدف الإنمائي المستدام رقم 3) بخفض تأثير العديد من الأمراض (المنتقلة أو غير المنتقلة) وما يترتب على ذلك من وفيات وكذلك تراجع نسب الوفيات في صفوف المواليد والأطفال واليافعين حيث قدرت على التوالي بـ22% و33% و41% عام 2019.

كما أن البنى الأساسية على المستوى الوطني كانت موضع خطط عمل هامة. ولعبت هيكلية قطاعات الصحة (الهدف الإنمائي المستدام رقم 3) والتعليم (الهدف الإنمائي المستدام رقم 4) والمياه والصرف الصحي (الهدف الإنمائي المستدام رقم 6) والنقل (الهدف الإنمائي المستدام رقم 9) والطاقة (المتجددة-الهدف الإنمائي المستدام رقم 7)، دورا بارزا في ربط مختلف الولايات وتحسين الظروف المعيشية للسكان (في مجالات النفاذ إلى الماء، والكهرباء والتعليم، الخ) بما ساعد على النهوض برأس المال البشري وبالنمو الاقتصادي (الهدف الإنمائي المستدام رقم 8).

وهكذا انتقل عدد المدارس العمومية في المرحلة الابتدائية عام 2020 إلى 3.082 وفي المرحلة الثانوية إلى 344. وفي ذات السنة كانت نسبة السكان الريفيين الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب تمثل 76% مقابل 62% أو أكثر قليلا عام 2015 أما أطوال الطرق المعبدة فقد بلغت 5.586 كلم مقابل 4.811 عام 2015.

ويبقى ردم الهوة الاقتصادية والاجتماعية (الهدف الإنمائي المستدام رقم 10) داخل البلاد أحد أولويات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ومن ذلك إدماج السكان المهاجرين في خطط التنمية بالبلاد.

وهناك أبعاد أخرى من الأهداف الإنمائية المستدامة تم إدراجها في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك لدعم التنمية في موريتانيا مع العمل على الترابط بين الأهداف المستدامة وبين مختلف مرتكزات الاستراتيجية. وتمثل الهدف المرسوم بموجب خطة العمل الثانية للاستراتيجية في الاستفادة من مكتسبات خطة العمل الأولى مع الحرص على تعزيز الآليات وخاصة عبر أنشطة جديدة لاستمرار التنمية والنمو والنهوض بمجتمع مندمج ومنسجم بما يكفل اندماجه في المنظومة البيئية الوطنية والحرص على المحافظة على البيئة دون ترك أي إنسان على الهامش.

5. طموحات خطة العمل الثانية للاستراتيجية

كشفت جائحة الكوفيد 19 عن الحاجة الماسة إلى إعادة صياغة استراتيجية جديدة للتخطيط بما يتلاءم مع الواقع الموريتاني والعمل بالوسائل والسياسات التي تتلاءم مع السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين رفاه المواطنين الموريتانيين. وأبرزت الأزمة وجود عدد من التحديات البنيوية التي أدت إلى تفاقم الآثار السلبية للأزمة الحالية وخاصة: (1) عدم الاستعداد للأوضاع الاستعجالية وعدم القدرة على العمل بخط استعجالية ملائمة؛ (2) بنية ميزانية وطنية غير كافية حيث لا تعطي الأولوية بشكل متزامن للنمو الاقتصادي ولرفاه المواطنين. وتبعاً لذلك يكون من المهم أن تحمل خطة العمل الثانية للاستراتيجية، للفترة 2021 – 2025 حلاً متناسباً مع السياق العام في موريتانيا بعد إجراء تشخيص شامل يتم إعداد قبل وأثناء اجتياح الكوفيد 19. ومن شأن هذه الطموحات أن تسمح بتوفر الشروط التالية:

1. موريتانيا مزدهرة وجذابة، قادرة على استغلال مقدراتها الاقتصادية والبيئية عبر النهوض بالتنمية وتنويع الاقتصاد بفروعه الإنتاجية وخاصة من خلال خلق الثروة معبراً عنها بنسبة نمو في الناتج الداخلي الخام السنوي بنحو 7,5% على مدى السنوات الأربعة القادمة.
2. موريتانيا تقوم كنموذج للتنمية المستدامة عبر التقيد بالتزاماتها الوطنية والدولية ومراعاة الأبعاد المتعلقة بالاستدامة في إطار تنميتها الاجتماعية والاقتصادية والمحافظة على مواردها الطبيعية وعلى ثروتها البيئية.
3. موريتانيا تضع العامل البشري في صدارة اهتماماتها وتنجح في القضاء على الفقر المدقع.
4. موريتانيا تساهم في خلق مجتمع عادل وهادئ، وماضية في مكافحة مظاهر عدم المساواة الاجتماعية بجميع أشكالها وخاصة ما يتعلق منها بالنوع.
5. موريتانيا تحمي مواطنيها الأكثر هشاشة وخاصة الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين.
6. موريتانيا توفر لسكانها جميع المتطلبات الضرورية لحياة كريمة وخاصة في مجال النفاذ إلى البنى الأساسية (التعليم والصحة والماء والكهرباء).
7. موريتانيا ناهضة ومتصلة ببقية العالم بعد انطلاق التحول الرقمي.
8. موريتانيا تتوفر على نموذج للحكومة جيد الأداء وقادر على ضمان تسيير فعال لثرابها على جميع المستويات.

II. المرتكزات الاستراتيجية للتدخل

من أجل الاستجابة للطموحات المبينة أعلاه، يستعرض هذا الجزء من التقرير كل مرتكز من مرتكزات الاستراتيجية التي رسمتها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وكذلك الورش التي يجب تكتمل خلال خطة العمل الثانية. ويتوزع كل مرتكز إلى ورشة يمكن أن تكون موضع العديد من التدخلات.

1. المرتكز الاستراتيجي رقم 1: تحقيق نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع

يهدف هذا المرتكز إلى توفير الظروف اللازمة لحصول تحولات بنيوية في الاقتصاد والمجتمع ينتظم حول 3 قطاعات أو مجالات عمل: (1) النهوض بنمو أكثر تنوعاً في القطاعات الواعدة؛ (2) التسيير البيئي

المعقلن للموارد الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث؛ و(3) تعزيز البنى التحتية التي تدعم النمو. وينبغي أن يكون التحول المنشود من خلال هذا المرتكز متماشيا مع السعي إلى استفادة جميع فئات المجتمع وخاصة النساء والأشخاص الأكثر هشاشة وذلك على مستوى كافة أنحاء التراب الوطني (من حيث التأثير عبر خلق فرص العمل ورفع مستوى الدخل أو النفاذ إلى البنى التحتية الأساسية). كما أن البعد الإقليمي يكتسي أهمية قصوى وذلك لتحقيق موريتانيا أكثر ديناميكية ووضع حد للتركيز الاقتصادي الملاحظ على مستوى مدينتي نواكشوط ونواذيبو. وينبغي كذلك أن يراعي هذا التحول، على مستوى المقاربة المعتمدة، الأبعاد البيئية الضرورية لحماية الموارد الطبيعية الوطنية ومكافحة التغيرات المناخية والتلوث بأنواعه.

أ. الورشة رقم 1: النهوض بنمو متنوع

يتمثل الهدف المنشود من وراء هذه الورشة في توزيع الأنشطة الإنتاجية عن طريق الاستغلال المستدام للمقدرات القطاعية المتاحة عبر المزيد من إدماج شبكات القيمة الاقتصادية وتعزيز القيمة المضافة التي تتحقق محليا وتشجيع الصادرات أو إحلال الواردات. وهكذا فإن الاقتصاد الموريتاني يتميز بتركيز قطاعي للقيمة المضافة وبضعف التنوع في النشاطات الإنتاجية رغم مقدرات عالية تعتمد على الموارد، وضعف ترمين الإنتاج المحلي متجسدا في الصادرات انطلاقا من مواد خام أو غير مصنعة وواردات ضخمة من المنتجات المصنعة.

هناك 8 قطاعات إنتاجية تمثل مقدرات كبيرة يمكن أن تساهم في التنوع الاقتصادي في موريتانيا: الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد، الصناعات الاستخراجية، الصناعات المعملية، الصناعة التقليدية، التجارة والسياحة.

وقد أبرزت الدراسة أيضا، فيما يخص النوع، أن النساء توجدن على الهامش بالنسبة لاستغلال هذه المقدرات. فعلى سبيل المثال، هناك 4 نساء من أصل 10 يعملن في القطاع الريفي حيث يصعب عليهن امتلاك الأرض. وتتوجد النساء إلى حد معين في بعض المجالات كتجارة الملابس والحلي وبيع الذهب وتصنيع المواد الطبيعية والصيد (إنتاج مشروبات طبيعية، تصنيع تقليدي للسماك). على المستوى الاقتصادي المصنف، فإن النساء تعملن عادة في المواقع التي ينظر إليها بأنها في "أدنى المراتب".

وتتوزع هذه الورشة إلى 8 تدخلات تمثل القطاعات الإنتاجية المستهدفة.

• التدخل رقم 1.1: النهوض بزراعة منتجة وقادرة على التنافس ومستدامة

يستوعب القطاع الزراعي أعدادا كبيرة من السكان حيث فُدر إسهامه في الناتج الداخلي الخام بنسبة 4% عام 2020. ويتم الإشراف عليه انطلاقا من الخطة الوطنية للتنمية الزراعية (2016 – 2025). وتتوفر البلاد على مقدرات ثمينة من الأراضي الزراعية بمساحة 513.000 هكتار (0,44% من المساحة الإجمالية للبلاد) موزعة إلى 4 مناطق زراعية وبيولوجية: (1) المنطقة القاحلة (16.000 هكتار أي 3%); (2) المنطقة الساحلية (310.000 هكتار أي 61%); و(3) منطقة حوض نهر السنغال (175.000 هكتار أي 34%) و(4) المنطقة البحرية (12.000 هكتار أي 2%) وتتميز في الوقت الحالي بأنها غير مستغلة بحيث يمكن استثمارها وخاصة لما فيه مصلحة الأمن الغذائي.

ويتمثل التحدي الكبير الذي يواجه الزراعة في الاستفادة من المقدرات الكبيرة في مجال الأراضي الزراعية والمقدرات المائية لغرض تنويع وتكثيف المزروعات بفضل الاستثمارات العمومية والخصوصية. ويستخدم القطاع الزراعي عددا كبيرا من السكان وتقدر مساهمته في الناتج الداخلي الخام بحدود 4% عام 2020. وتم إدارته انطلاقا من الخطة الوطنية للتنمية الزراعية (2016 – 2025) وتتوفر البلاد على مقومات هامة من الأراضي الصالحة للزراعة (513.000 هكتار، التي تتوزع إلى مناطق زراعية وإيكولوجية: (1) المنطقة الصحراوية (16000 هكتار أي 3%)؛ (2) المنطقة الساحلية (310.000 هكتار أي 61%)؛ (3) منطقة حوض النهر (175.000 هكتار أي 34%)؛ و(4) المنطقة البحرية (12000 هكتار أي 2%). وتعاني هذه الأراضي من سوء الاستغلال مع أنه يمكن استثمارها في إطار الأمن الغذائي.

ويتمثل التحدي الأبرز أمام مجال الزراعة في الاستفادة من المقومات الكبيرة فيما يتعلق بالأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية من أجل تنويع وتكثيف المزروعات بفضل الاستثمارات العامة والخاصة.

يدخل الهدف العام للتنمية الزراعية في إطار الخطة الوطنية للتنمية الريفية التي أوصت باعتماد زراعة وتنمية حيوانية عصريين وقادرين على المنافسة وتتوفر فيهما شروط الاستدامة عن طريق تطوير شعب نباتية وحيوانية ذات مقدرات عالية في مجال النمو. وبالإضافة إلى الخطة الوطنية للتنمية الريفية، فإن الهدف العام المتعلق بالقطاع يتماشى كذلك مع مختلف الاستراتيجيات الوطنية التي لها علاقة بالقطاع (استراتيجية التنمية الريفية، استراتيجية الأمن الغذائي، البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك). وعلى وجه التحديد وتمشيا مع استراتيجية للتنمية الريفية في أفق 2025، تم تزويد قطاع الزراعة بخطة وطنية لتنميته خلال الفترة 2015 – 2025 ويتمثل هدفها العام في النهوض بزراعة عصرية وقادرة على التنافس ومستدامة من خلال تطوير شعب نباتية ذات مقدرات كبيرة في مجال النمو.

وفيما يتعلق بالأهداف الفرعية للزراعة المدرجة في إطار الخطة الوطنية للتنمية الريفية كما تم تفصيلها في الخطة الوطنية للتنمية الزراعية، فإنها تشمل ترقية وتكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي وصولا إلى تلبية الاحتياجات الوطنية في أفق 2025 مع التركيز على القدرة التنافسية للشعب الزراعية والحيوانية وتفعيل هيئات دعم القطاع الريفي وأخيرا النهوض بالتسيير المستدام والتشاركي للموارد الطبيعية.

وتتوزع هذه الأهداف المرسومة في كل من الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والخطة الوطنية للتنمية الريفية إلى أربعة برامج تتماهى مع التوجهات الاستراتيجية لقطاع الزراعة في موريتانيا. وتتمثل في الآتي:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي من خلال تحسين أنظمة الإنتاج المطرية لتثمين الزراعات التقليدية (شعب الحبوب التقليدية) ودعم وتنمية الزراعة في الواحات. ويتعين بذل جهود خاصة على مستوى: (1) التحولات الزراعية؛ (2) استحداث وكالة للقرض الزراعي؛ (3) إعداد وتنفيذ استراتيجية لتطوير الأسواق (الواردات والصادرات).

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- زيادة القدرة التنافسية للشعب الزراعية عبر تحسين البنى الأساسية وتجهيزات التخزين والتصنيع والتعليب وتطوير تسويق المنتجات الزراعية.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- التسيير المستدام للموارد الطبيعية عبر النهوض بالتسيير العقاري بما يضمن اندماج جميع الأطراف (الجماعات المحلية، الدولة، المستثمرون الخواص)، حماية وإعادة تأهيل الأراضي الصالحة للزراعة وتخزين التسيير والاستثمار في المناطق الرطبة والمناطق غير المستغلة القابلة للري مع السيطرة كلياً أو جزئياً على الموارد المائية اعتماداً على اتفاقيات ثلاثية تتألف من الدولة والملاك التقليديين والمستثمرين الخواص (سياسة التكتلات).

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تحسين جودة الخدمات الزراعية حيث يرمي هذا التوجه إلى تعزيز القدرات المؤسسية للمرافق العمومية في القطاع الزراعي وخاصة تعزيز قدرات المصالح المركزية وأنظمة البحث الزراعي ومنظومة المشورة الزراعية والتكوين والاندماج المهني. ويتعلق الأمر كذلك بتعزيز قدرات المنتجين ومنظماتهم وتحسين ظروف العمل بما في ذلك العمال المهاجرون وكذلك توفير الخدمات المالية المناسبة للقطاع وتطوير أنظمة التأمين الزراعي.

• التدخل رقم 1.2: زيادة ثمار قطاع التنمية الحيوانية

يعتبر قطاع التنمية الحيوانية أحد أهم دعائم الاقتصاد الموريتاني ويخضع للخطة الوطنية للتنمية الحيوانية وقد كانت مساهمته في الاقتصاد الوطني بحدود 10,9% كمعدل في الناتج الداخلي الخام وعلى مدار الفترة 2016 – 2020. وبلغ معدل نسبة النمو الحقيقي السنوي 4,2% خلال الفترة المذكورة. ويوفر مداخيل لما يقارب 60% من السكان ويتألف من 3 أنظمة: (1) التنمية الحيوانية على نطاق واسع؛ (2) التنمية القارة؛ (3) التنمية في محيط التجمعات الحضرية. وقد ظلت أعداد المواشي في تزايد مستمر باستثناء فترات الجفاف الشهيرة كما حصل عام 1973.

تتكون أبرز شعب قطاع التنمية الحيوانية من اللحوم الحمراء، الحليب، الجلود بنوعها الخام والمعالج والطيور الداجنة. ويتمثل أهم تحدي يواجهه القطاع في تحقيق نمو متسارع ومتنوع بما يخدم مكافحة الفقر بالاعتماد على هذه المقدرات.

وتتوزع الطموحات والأهداف في أفق 2025 من خلال الهدف التنموي الشامل للفروع الحيوانية من أجل زيادة إنتاج وتعزيز القدرة التنافسية عبر النهوض بشبه قطاع التنمية الحيوانية على نطاق كثيف وقادر على التنافس بفضل تطوير الشعب الحيوانية الواعدة وتثمين التنمية الحيوانية على نطاق واسع من خلال التسيير المستدام للموارد الطبيعية. وسيتحقق هذا الهدف الشامل عبر الأهداف الفرعية التالية:

- تعزيز قدرات التدخل لدى الهياكل العمومية في قطاع التنمية الحيوانية: التجهيزات، المباني، اللوجستيك، عدد البيطريين والمفتشين، الوكلاء الميدانيين، مهندسي التنمية الحيوانية، الفنيين وخبراء التخصص.

- تعزيز المنظومة الوطنية للإحصاءات في مجال التنمية الحيوانية.
- تحسين وتوفير البيانات حول التنمية الحيوانية عن طريق إعداد إحصاء شامل للثروة الحيوانية واستخدامه كأساس مرجعي لاعتماد نظام دائم ومتكامل لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية.
- اكتساب واستمرار وتطوير مهارات المصادر البشرية في وزارة التنمية الحيوانية.
- تعزيز الإطار المؤسسي للوزارة.
- إعادة تأهيل وبناء البنى الأساسية المحورية.
- إشراك المنمين في اتخاذ القرار وتنفيذ الخطط والبرامج عبر أطر التشاور ومنصات التنمية الحيوانية.
- تطوير التسيير الموجه نحو النتائج والبرمجة حسب الهدف وثقافة تحقيق النتائج.
- إشراك جميع الفاعلين العموميين والخواص في تحديد مجالات البحث وإقامة علاقات بين البحث التطبيقي وبين تنمية الشعب الحيوانية والنشاط الرعوي.
- ضمان نشر وتعميم مخرجات البحوث.
- عصرنة منظومة الإرشاد والمشورة في مجال التنمية الحيوانية من أجل دعم المنتجين والمنمين باتجاه التغيير المنشود.
- تعزيز قدرات الهيئات البحثية والتكوينية.
- ضمان التمويل المناسب والمبتكر لأغراض البحث.

وتتماهى التوجهات الاستراتيجية لشبه قطاع في أفق 2025 كما هو مبين في الخطة الوطنية للتنمية الحيوانية (2018 - 2025) مع البرامج الأربعة المتأتية من الأهداف الفرعية لهذه الخطة:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تعزيز الحكامة في القطاع ويتناول هذا التوجه إشراك الأطراف المعنية وتعزيز الإطار القانوني وتحسين المرافق العمومية المسؤولة عن الإشراف على قطاع التنمية الحيوانية بشكل يجعلها أكثر حضورا وأحسن أداء وهي تقوم بمهامها السيادية. ويجب أن يتم ذلك في إطار مقاربة شمولية تهدف إلى التنمية المندمجة للقطاع.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تطوير الشعب الحيوانية الكثيفة. ويتعلق هذا التوجه بالنهوض بهذه الشعب لزيادة المنتجات كما ونوعا مع ضمان تصريف المنتجات على نحو أفضل في الأسواق الوطنية والدولية.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تطوير الاقتصاد الرعوي والتنمية الحيوانية على مستوى الأسرة عبر تحسين المراعي وتعزيز قدرات المشتغلين بالرعي والمنمين والجزارين والتسيير المنسق للأماكن الأصلية والفضاءات الرعوية بما يحافظ على التوازن بين الزراعة المطرية وبين النشاطات الفلاحية الأخرى (المسكن، مسارات الانتجاع، الغابات الفضاءات الخاصة بالأشجار التي يجب استنباتها والمحافظة عليها). ويهدف هذا التوجه إلى تطوير مستدام لأنظمة التنمية الحيوانية والرعوية وأنشطة التربية الحيوانية

التقليدية والأسرية مع التركيز على التسيير المعقلن للموارد المائية والرعية (بما فيها مياه السطح) وتنميين الأنظمة والمعارف التقليدية وتنويع نشاطات صغار المنمين.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تحسين الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية فما فيها تعزيز قدرات المشتغلين بالرعي والمنمين. ويهدف هذا التوجه إلى زيادة إنتاجية المواشي والإسهام في رضاء المستهلكين.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- تطوير التصنيع في القطاع من أجل تعزيز القدرات والتنميين وكذلك تصدير المنتجات الحيوانية.

التوجه الاستراتيجي رقم 6:

- تعزيز النظام الإحصائي الوطني للثروة الحيوانية.

• التدخل رقم 1.3: إدماج الصيد في الاقتصاد وتنميين منتجات البحر والمحافظة على الثروة البحرية

يتوفر قطاع الصيد البحري الذي بلغ نصيبه من الناتج الداخلي الإجمالي حوالي 6,5% عام 2020 على مقدرات تقارب 1,8 مليون طن منها 1,5 مليون طن قابلة للاستغلال بما في ذلك 42000 طن من رأسيات الأرجل و7840 طن من القشريات و1,4 مليون طن من أسماك السطح (أسماك صغرى وتونة) و97000 طن من أسماك العمق و300000 طن من المحار غير المستغل. وقد مكنت السياسات المبنية على مبدأ الاستغلال المستدام لهذه المقدرات من تحقيق تقدم كبير في مجال الصيد في عرض البحري والصيد الشاطئي والصيد التقليدي. ورغم ذلك لم تكن النتائج دائما في مستوى الطموح بسبب الاستغلال المفرط وغياب خلق القيمة المضافة محليا.

وتتمثل أبرز التحديات التي تقف أمام القطاع في ضمان استغلال مستدام لمقدرات الصيد البحري وتحقيق التنمية المتكاملة بما يساهم في زيادة القيمة المضافة المحلية بما في ذلك مجال الصيد القاري لما فيه مصلحة الساكنة.

تعتمد الطموحات والأهداف في أفق 2025 على رؤية حول القطاع تتمثل في: " النهوض بقطاع الصيد البحري بحيث تتوفر فيه شروط الاستدامة والاندماج في الاقتصاد الوطني والإسهام في النمو وخلق فرص العمل بما فيه مصلحة السكان الموريتانيين بأسرهم".

وخلال الفترة 2020 – 2024 فإن الطموحات بالنسبة لقطاع الصيد تمثل أساس استراتيجية تنمية قطاع الصيد والاقتصاد البحري في الفترة 2020 – 2024 وتسعى إلى تحقيق هدف شامل هو التنمية المستدامة والمسؤولة لقطاع الصيد لتعظيم ثمار استغلاله بشكل دائم بما يخدم مصالح السكان بأسرهم. وتنقسم هذه الاستراتيجية إلى 5 محاور: منظومة التسيير المستدام للصيد البحري والمحافظة على الأنظمة البيئية؛ سلاسل القيم في شبه قطاع الصيد البحري؛ الشؤون البحرية وتطوير النقل البحري؛ الصيد القاري واستزراع الأسماك؛ حكامه قطاع الصيد والاقتصاد البحري. ولأجل تنفيذ هذه الاستراتيجية، ستركز الجهود على:

- القيام بأنشطة استراتيجية لحماية الوسط البيئي والشاطئي وكذلك المسطحات المائية القارية بما يضمن استدامة قطاع الصيد البحري ويسمح بإمداد الصناعات على اليابسة بشكل دائم.
- تطوير سلاسل القيم المندمجة في الاقتصاد من أجل جني ثمار المقدرات الكبيرة التي يزخر بها القطاع فيما يتعلق بالإيرادات من العملات والنمو والتشغيل والأمن الغذائي.

وتتأتى التوجهات الاستراتيجية من الاستراتيجية الجديدة التي تم إعدادها في شهر مارس 2020 بعنوان: "استراتيجية الاستصلاح والتنمية المستدامة والمندمجة للصيد البحري في الفترة 2020 – 2024". وتتماشى الاستراتيجية الجديدة مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- الإسهام المتزايد لقطاعات الاقتصاد البحري في التنمية الاقتصادية والبشرية للبلاد ويتمثل الهدف في تحسين إسهام القطاع في النمو الاقتصادي عبر زيادة التحويل والتصنيع وعقلنة كافة مراحل سلسلة القيمة من أجل زيادة القيمة المضافة محليا. كما أن تشجيع الابتكار في القطاع يشكل جزءا من الأنشطة التي يتعين القيام بها وخاصة بروت شعب جديدة كزراعة الأسماك أو تنويع استغلال منتجات البحر والأنواع المهملة (المحار).

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- استدامة الثروات السمكية والبحرية والمحافظة على الوسط. ويتعلق الأمر بحماية الثروة السمكية عبر استغلال مستدام ومراقبة فعالة. ويهدف هذا التوجه أيضا إلى ضمان استدامة القطاع عبر تسيير مجهود الصيد من خلال نظام للرخص انطلاقا من رصيف للحاويات TAC ومراقبة تعتمد على وسائل بشرية ومادية وتجهيزات ذات كفاءة عالية.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تطوير الصيد القاري وزراعة الأسماك بشكل مستدام ومتكامل.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تعزيز إطار الحكامة وقطاع الصيد والاقتصاد البحري. ويهدف هذا التوجه إلى ضمان حكامه فعالة بما يسمح بتنشيط القطاع وفي نفس الوقت حماية الموارد الطبيعية للبلاد.

● التدخل رقم 1.4: تشجيع وتثمين الصناعات الاستخراجية

تحتل الصناعات الاستخراجية مركزا مهما في الاقتصاد الموريتاني. وعلى العموم يسجل نصيبها من الناتج الداخلي الإجمالي اتجاها تصاعديا منذ عام 2016، وهي السنة التي تميز فيها الوزن النسبي للقطاع بالهبوط (6,2%)، ليبلغ 15,1% بحسب تقديرات عام 2020. وعلى مستوى الصناعات الاستخراجية، يمكن التمييز بين فئتين فرعيتين هما: المواد الهيدروكربونية والمعادن.

وفيما يخص المواد الهيدروكربونية، بدأ الاستغلال بالإنتاج في عرض البحر لحقل شنقيط النفطي. وقد تم إنهاء العملية في شهر مايو 2018 بعد إنهاء خدمة السفينة العائمة المتخصصة في الإنتاج والتخزين والتفريغ (FPSO). أما مشروع تطوير حقل السلحفاة أحميم (اختصار GTA) فإنه يتقدم بشكل جيد وينتظر إنتاج الشحنات الأولى من الغاز في عام 2023. وتبعث الاكتشافات المحققة في حقل "بير الله" على التفاؤل لأن احتياطي الغاز أكبر مما هو موجود في حقل GTA كما أن الحقل المذكور يوجد بالكامل داخل المياه الإقليمية الموريتانية. وقد بلغت مقدرات الموارد الغازية اليوم مستوى يمكن معه التفكير في تبؤ موريتانيا مركزاً متقدماً بين الدول التي تنتج الغاز الطبيعي المسال.

وبالنسبة للمعادن، سيطر الحديد على مدى سنوات عديدة على الصدارة قبل أن يلتحق به الذهب والنحاس والجبس. وهكذا فإن القطاع المنجمي يعتبر منذ منتصف العشرينية الأولى من القرن 21 المحرك الرئيسي للاقتصاد الموريتاني بالرغم من أنه يرتبط إلى حد كبير بتقلبات الأسعار العالمية لهذه المعادن. وفي عام 2021، بلغ الإنتاج السنوي للحديد 12,7 مليون طن وكان إنتاج الذهب لعام 2020 بحدود 13 طن مقابل 28.000 طن من النحاس. وتشير الأرقام الصادرة عن الوكالة الوطنية للإحصاء والبيانات الديمغرافية والاقتصادية إلى مساهمة النشاطات المنجمية في الناتج الداخلي الخام كانت بنحو 3,2% منها 2,3% للحديد مقابل 0,9% للذهب والنحاس. ومثلت مداخيل المعادن أكبر نصيب في صادرات البلد أي 59,8% عام 2019 (الحديد 31%؛ الذهب 22% والنحاس 6,8%). وبالنسبة للتشغيل كان القطاع الصناعي أحد أكبر المشغلين الرسميين عبر خلق 15.000 فرصة عمل مباشرة أو غير مباشرة.

يضاف إلى ذلك الشق التقليدي في قطاع الصناعات الاستخراجية الذي تجسد منذ نصف العقد الأخير بالأهمية المتزايدة في خلق فرص العمل في عدة مجالات منها 47.000 فرصة عمل مباشرة و100.000 فرصة عمل غير مباشرة للعام 2020.

ويتمثل التحدي الأبرز في هذا السياق في تحويل القطاع المنجمي إلى مرتكز مهم باتجاه دعم نمو متنوع، قوي ويخدم الجميع بشكل مستدام وذلك عبر تحسين مناخ الأعمال من أجل زيادة جاذبيته للمستثمرين.

تعتمد الطموحات والأهداف على الهدف الشامل للاستراتيجية المعدنية التي تسعى إلى زيادة التأثير الإيجابي للأنشطة المنجمية على الاقتصاد الوطني الذي يتوزع إلى أربع أهداف استراتيجية في أفق 2025:

- تعزيز البنى الأساسية الداعمة وخاصة توفر الماء والطاقة ووسائل الاتصال من خلال:
 - تحسين توفر الطاقة بالجودة المطلوبة مع الحرص على عقلنة التكاليف.
 - عقلنة وتحسين توفر المصادر المائية.
 - تحسين البنى الأساسية للنقل والمواصلات.
 - إنشاء أقطاب منجمية.
- تحسين الجاذبية والثقة عبر:
 - مدونة منجمية عصرية ومتناسقة وجذابة.
 - ضمانات قانونية وغير قانونية تكميلية.
 - قدرات معززة.
- تحقيق أفضل التأثيرات الاقتصادية والمالية للأنشطة المنجمية من خلال:
 - تعظيم إيرادات الدولة.

- تعظيم التأثيرات الاقتصادية للأنشطة المنجمية.
- تسيير الربح المنجمي على نحو أفضل.
- تنويع القطاع الإنتاجي وتطوير التكامل.
- تطوير المصادر البشرية والكفاءات.
- النهوض بالتصنيع المحلي للمنتجات المعدنية.
- تأطير اليد العاملة الماهرة وتشجيع وتطوير استغلال المناجم الصغرى.
- تعظيم إسهام القطاع في الرفاه الاجتماعي عبر:
 - تصميم ومتابعة وتقييم تنفيذ سياسة بيئية واجتماعية متميزة.
 - تناسق السياسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للفاعلين والمستثمرين.
 - تحسين دور المرأة في القطاع المنجمي.
 - تعزيز الشفافية فيما يخص تسيير القطاع.

وتعلقت أهم التوجهات الاستراتيجية لخطة العمل في أفق 2025 بالجوانب التالية:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- النهوض بالمقدرات المنجمية عبر التنوع في استغلالها (اليورانيوم، الفوسفات، الرمل الأسود).

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تثمين مقدرات القطاع الكامنة وخاصة عن طريق زيادة اندماج سلاسل القيمة السابقة واللاحقة (التمثين، التحويل والتسويق) وتحسين المناخ الإجمالي للأعمال لجعل القطاع الاستخراجي أكثر جاذبية للمستثمرين.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- مراجعة الإطار القانوني المنجمي بالكامل وتسريع استغلال مناجم الحديد التي لم يتم تفعيل رخص استغلالها وعقلنة الإجراءات ومسار الترويج.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تعظيم مساهمة القطاع الاستخراجي في الرفاه الاجتماعي عبر تنفيذ سياسة بيئية واجتماعية متميزة وتناسق سياسات المسؤولية الاجتماعية للفاعلين وتحسين دور النساء في القطاع المنجمي وظروف عملهن وخاصة على مستوى الشق التقليدي من القطاع وتعزيز الشفافية في تسييره.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- إدماج شبه القطاع الهيدروكربوني في الاقتصاد الوطني كأولوية استراتيجية عبر ترقية الصناعات الغازية وتعزيز المحتوى المحلي في القطاع.

التوجه الاستراتيجي رقم 6:

- تعزيز البنى الأساسية التي تدعم القطاع الاستخراجي وخاصة إسدان الهيئات المتخصصة للمساهمة في التعريف أكثر فأكثر بالمقدرات الباطنية في موريتانيا.

• التدخل رقم 1.5: الدفع بالقطاع الصناعي إلى الأمام

تعتبر الصناعة أحد أهم عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث إن حضوره كبير أو يمكن الرفع منه على مستوى جميع القطاعات الإنتاجية الأخرى. وقد تم اتخاذ العديد من الإصلاحات بالاعتماد على سياسات التنمية الصناعية المتعاقبة. وقد باشرت موريتانيا في البداية باعتماد سياسة تدخل الدولة مباشرة عبر إنشاء مؤسسات عمومية أو شركات ذات اقتصاد مختلط. وانطلاقاً من عام 1979 تم العمل بمنظومة لتحفيز الاستثمار الخصوصي تلتها في عام 1989 إصلاحات تهدف إلى تحرير الاقتصاد. ومن بين هذه الإصلاحات، يجدر التنويه بإنشاء الإدارة العامة لترقية القطاع الخاص. ورغم كل ذلك لم تتحقق الأهداف المنشودة بسبب عدم مراعاة المسائل المتعلقة بالقدرة التنافسية وإشكاليات التقدم التكنولوجي والابتكار. وهكذا ولحد الآن، تم التركيز أكثر على دوائر التوزيع (التجارة والتبادل) على حساب الإنتاج بالنسبة للاقتصاد الموريتاني. وفيما يخص التشغيل كان عدد السكان النشطين الذين يشغلهم قطاع الصناعات المعملية لعام 2017 بحدود 84.000 شخص منهم 47.000 من النساء.

وتتمثل أكبر التحديات أمام قطاع الصناعة في ضرورة تزويد البلاد بصناعة متنوعة على مستوى جميع القطاعات الإنتاجية وبتشجيع الابتكار والبحث والتحويل وتشجيع سلاسل القيم في الشعب الواعدة لدعم النمو والإسهام في التنمية الاقتصادية وفي مكافحة الفقر.

تعمل استراتيجية تنمية القطاع الصناعي في موريتانيا للفترة 2015 – 2019 على تحقيق هدف أساسي يتمثل في الزيادة التدريجية لإسهام القطاع الصناعي وخاصة المعملية في الناتج الداخلي الخام عبر مواجهة العقبات التي تحول دون النمو ومن خلال استحداث محيط ملائم لتطوير الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

أما الأهداف الفرعية فهي:

- تكثيف وتنويع الأنشطة المدرة للقيمة المضافة.
 - تثمين الموارد الطبيعية للبلاد من خلال قطاعات واعدة بالنمو وتوسيع وتصنيع المواد الأولية.
 - بذل جهود لدخول أسواق التصدير وتنويع الشركاء.
 - توسيع الأنشطة الصناعية بفضل النمو الاقتصادي الاحتوائي ولأجل الحد من الفقر.
- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تتمحور أهم أهداف استراتيجية تطوير القطاع الصناعي حول عدد من الأنشطة وعبر المحاور الخمسة التالية:

- تثمين المقدرات الصناعية في حقول التنمية الحيوانية والزراعة والصيد والموارد المعدنية.
- تحسين الجودة والقدرة التنافسية للشركات وإنشاء واستصلاح مناطق صناعية.
- تنويع الإنتاج الصناعي.
- المشاركة في تحويل الصناعات خارج البلاد.
- إيجاد محيط يمكن رواد الأعمال من تطوير كفاءاتهم وتوجيه المستثمرين نحو القطاعات الإنتاجية.

وتنطلق التوجهات الاستراتيجية للخطة الثانية للصناعة من تحديات كبرى يواجهها القطاع وهي: مشكلة المصادر البشرية ذات الكفاءة بما يستجيب للاحتياجات من حيث التخصص والكفاءات وانعدام الموارد المالية المناسبة التي تكفي لتغطية الحاجة إلى الاستثمارات.

ويجب أن تراعي هذه التوجهات المشاكل التي لم يتم التكفل فيها في خطة العمل الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- إيجاد محيط يركز أكثر على تنمية الصناعات مع تخفيض تكاليف عوامل الإنتاج وبوجه خاص الطاقة وتوفير المدخلات (المواد الأولية).

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تثمين المقدرات الصناعية وتوفير اليد العاملة الماهرة بما يستجيب لاحتياجات القطاع من الكفاءات بفضل المواءمة بين التكوين والتشغيل.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- النهوض بجودة المنتجات الصناعية بفضل إقامة مختبرات عالية الأداء وتراعي المواصفات المتعلقة بمقاييس الجودة.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- النهوض بالابتكار والبحوث وكذلك استخدام التكنولوجيا الجديدة في الإنتاج الصناعي.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- تسهيل النفاذ إلى التمويلات لتطوير صناعات أكثر تنوعا.

• التدخل رقم 1.6: النهوض بصناعة تقليدية بمحتوى ثقافي أكبر وتساهم في خلق فرص الدخل والعمل

وتشكل الصناعة التقليدية، بحكم مكانتها التاريخية وأصالتها وتنوع إنتاجها وعدد فرص العمل التي تخلق، جزءا من القطاعات الواعدة بنمو يعود بالنفع على الجميع. وبالنظر لطابعها التقليدي والمتنوع فإنها تحتوي على نقاط قوة وعلى نقاط ضعف أيضا بسبب صعوبة استيعابها للتقنيات الجديدة المتعلقة بالابتكار. ولا يزال قطاع الصناعة التقليدية غير مصنف بالنسبة للعدد الكبير من الحرف التي يتألف منها. كما أنه لا يزال يشكو من عدم مراعاة الحرف التقليدية بسبب ضعف منظومة التكوين المهني على المستوى الوطني وكذلك منافسة المنتجات الصناعية التي تهدد وجود الحرف التقليدية. وكذا ضعف مردودية إنتاج الصناعة التقليدية والنظرة الاجتماعية التي لا تعبا بتعاطي الحرف اليدوية التي تشكل عائقا أمام جاذبية القطاع.

وتتمثل أبرز التحديات التي يواجهها قطاع الصناعة التقليدية في تطوير صناعة تقليدية تقوم على الموروث الطبيعي والثقافي وعلى التجارب التقليدية مع السير تدريجيا وبخطى حثيثة نحو استخدام التكنولوجيا الجديدة في عمليات الإنتاج التقليدي والعمل على تنظيم القطاع.

إن ما تطمح إليه الصناعة التقليدية في موريتانيا هو إيجاد صناعة تقليدية خلاقة بحيث تحافظ على الذاكرة الجمعية التقليدية وتدر فرص الدخل والعمل اللائقة.

أما الهدف العام فيتمثل في خلق الظروف اللازمة لبروز صناعات تقليديين ومشاريع صناعية تقليدية من أجل دعم دور هؤلاء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وسيجري البحث عن تحقيق هذا الهدف الشامل عبر مجموعة من الأهداف الفرعية:

- توطيد عصرنة الإطار المؤسسي والمهني والقانوني والضريبي والمالي لأنشطة الصناعة التقليدية.
- النهوض بالمعارف والكفاءات الفنية للصناعات التقليدية وللمشاريع الصناعية التقليدية عبر إنشاء مراكز للتكوين المهني والتدريب والبحث والابتكار.
- تعزيز قدرات منظمات الصناعات التقليدية.
- تشييد بنى أساسية مخصصة للصناعة التقليدية في نواكشوط والولايات والمقاطعات.
- تشجيع جودة الإنتاج.
- تطوير المعلومات وتشجيع الصناعة التقليدية باعتماد استراتيجية اتصالية على المدى الطويل.

وتتمحور التوجهات الاستراتيجية اللازمة لمواجهة هذه التحديات حول:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- النهوض بقطاع تقليدي خلاق مع المحافظة على الذاكرة الجمعية واستيعاب التكنولوجيا العصرية وخلق فرص عمل ودخل كريمة.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تعزيز قدرات الصناعات التقليدية ومنظماتهم عبر التكوين وإيجاد البنية التحتية المتخصصة.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- العمل على تصنيف شبه قطاع الصناعة التقليدية.

● التدخل رقم 1.7: ترقية التجارة

بالرغم من موقعها الجغرافي المتميز، باستثناء عام 2020، لا يزال الميزان التجاري في موريتانيا في وضعية عجز.

ويتجلى الوزن النسبي للتجارة وخاصة في جانبها الخارجي في أنها كانت تشغل 21,4% من السكان النشطين في عام 2017. ويتميز المعوق الأساسي للتجارة الخارجية بأنه ذو طابع هيكلية. ويتعلق الأمر

بالتركيز القوي على تصدير عدد محدود من المنتجات الأساسية (المنتجات المعدنية وخاصة الحديد ومنتجات الصيد) غير المصنعة وهي مرتبطة بشكل كبير بنسب التبادل (التقلبات الشديدة في أسعار بعض المواد). أما الواردات فتسيطر عليها المنتجات النفطية والتجهيزات والمواد الغذائية ومواد ومعدات البناء. ويأتي في مقدمة الموردين كل من أوروبا وآسيا (الصين واليابان) ودولة الإمارات العربية المتحدة. ولا تمثل الواردات من إفريقيا سوى 10% من المجموع. ومن أبرز المعوقات التي يعاني منها تطور التجارة: (1) ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية المصنعة كنتيجة لارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج؛ (2) عدم كفاية العرض في مجال البنى التحتية والخدمات الأساسية على أصعدة الإنتاج واللوجستيك (شبكة الطرق، الموانئ المناسبة، الطاقة والماء).

وتحتل موريتانيا موقعا جيواستراتيجيا مناسباً جداً يؤهلها لتطوير التبادل بين الشمال والجنوب والعكس وتتوفر البلاد كذلك على فئة من التجار المتمرسين.

ويشكل بناء جسر روصو على نهر السنغال وإمكانية تحويل طريق نواذيبو روصو إلى طريق سيار وانطلاق أشغال الطريق الرابط بين تيندوف وازويرات واكتمال توسيع الطاقة الاستيعابية لميناء نواكشوط فرصاً جديدة للمزيد من مساهمة التجارة في خلق ثروات جديدة في البلاد.

غير أن التجارة هي في الوقت الحاضر من أكثر القطاعات تأثراً بجائحة الكوفيد 19 بفعل اضطراب سلاسل التموين.

ومن بين أبرز التحديات المترتبة على الوضع الحالي: (1) تزايد التنافس؛ (2) تحسن القدرة على جذب المستثمرين؛ و(3) تطوير قطاع معلمي ذي كفاءة عالية.

وفي هذا المجال فإن أهم ما يُطمح إليه هو إيجاد تجارة وطنية قادرة على الإسهام في النمو المستدام والاحتوائي. أما الطموحات والأهداف المتعلقة بتطوير التجارة فهي تمر عبر تسهيل المبادلات مع الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية اعتماداً على تشجيع الإنتاج الخام ومن ثم تصنيع قطاعات الصيد والزراعة والتنمية الحيوانية والصناعات الاستخراجية والصناعة وكذا الصناعة التقليدية والسياحة لكونها قطاعات واعدة بالنمو.

وتقوم التوجهات الاستراتيجية الرامية إلى تطوير التجارة على: (1) تحسين مناخ الأعمال؛ (2) النهوض بالقطاع الخاص؛ و(3) الاستفادة من تجارب القطاعات ذات القدرة الكبيرة على النمو. وتتمثل التوجهات المترتبة على هذه الطموحات والأهداف المتعلقة بالاستراتيجية التجارية في الآتي:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- النهوض بالقطاع الخاص عبر العمل بسياسات تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال؛

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- زيادة الصادرات عبر التنويع القائم على النهوض بالإنتاج الخام وتحول القطاعات الإنتاجية وتسهيل المبادلات في الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية مع الاستفادة من تطبيق الاتفاقيات التجارية وخصوصاً منطقة التبادل القاري الحر في إفريقيا؛

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تشجيع التنافس البناء وتعزيز حماية المستهلك عبر تطبيق القوانين والنظم الملائمة.

• التدخل رقم 1.8: إعادة تنشيط وتطوير السياحة

يعتبر العرض السياحي في موريتانيا بأنه محدود رغم ما يتوفر عليه من مقدرات. وقد ظهرت السياحة الصحراوية في شمال البلاد في نهاية الثمانينات وتزايدت وتيرتها إلى حد ما اعتبارا من عام 1996 ووصلت إلى 15.000 سائح باتجاه ولاية آدرار عامي 2003 و2004. واعتبارا من عام 2007 وبعد تزايد الأعمال الإرهابية في الشمال والجنوب الشرقي للبلاد، توقفت حركة السياح وتناميها. وظهرت في الأفق ملامح استئناف الحركة السياحية. وانتقل عدد الأسرة من 9.100 عام 2016 إلى 11.500 عام 2018 أي بزيادة تفوق 26%. وفيما يتعلق بعدد السواح، استقبلت موريتانيا 4.000 سائح أجنبي عامي 2018 و2019 مقابل 1.500 عامي 2017 - 2018 أي بزيادة 166%. وتعتبر البلاد في الوقت الحالي وجهة آمنة في إفريقيا وذلك رغم مختلف النداءات الداعية لليقظة والصادرة عن مصالح أجنبية في مختلف البلدان الغربية مما قد يؤثر على بعض السياح الأجانب. وقد أصبحت السياحة قطاعا واعدة من وجهة نظر خلق فرص العمل ومكافحة الفقر. غير أن هذا الانتعاش تأثر عام 2020 بسبب القيود على السفر بالارتباط مع الأزمة الصحية الناتجة عن الكوفيد 19. وبذلك كانت السياحة أحد القطاعات الأكثر تأثرا بالجائحة.

أما التحديات الرئيسية المترتبة على هذا السياق فتتعلق بما يلي: (1) تصور واستحداث نشاط سياحي يخدم سمعة البلاد وهويتها وكذا التنمية المستدامة الجاذبة إلى البلاد بما يساهم في تنميتها اقتصاديا واجتماعيا؛ (2) تجديد وتنويع العرض والطلب على السياحة وخاصة السياحة البيئية؛ و(3) تحضير وضبط الطلب السياحي على المستوى الداخلي.

في مجال السياحة، تتعلق الأهداف المنشودة في إيجاد ديناميكية لتطوير وتحديث النشاط السياحي عبر النهوض بالمنتجات السياحية انطلاقا من الموروث الثقافي ومن الوسط السياحي ومراعاة الطلب المحلي وذلك عبر:

- تشييد بنى تحتية سياحية وذلك من أجل تعزيز القدرات الاستيعابية التي يتوقع أن تكون بحدود 20.000 سرير.

- تعزيز قدرات المهنيين في القطاع.

ويمكن أن تحدد التوجهات بالنسبة لتطوير السياحة في موريتانيا بوصفها قطاعا واعدة بالنمو وذلك على النحو التالي:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تطوير نشاط سياحي يخدم سمعة البلاد وهويتها وتنميتها المستدامة بما يساعد في جاذبيتها وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تعزيز العرض السياحي؛

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تنويع العرض السياحي عبر تطوير السياحة البيئية للمحافظة على الموروث الثقافي والطبيعي للبلاد وتمثينه بطريقة إبداعية، وتعزيز وتطوير سياحة الأعمال؛

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تشجيع وتطوير وهيكلة الطلب السياحي داخليا وخارجيا.

ب. الورشة رقم 2: البيئة والحد من الكوارث

يشكل تسيير البيئة موضوعا مركزيا لأي سياسة اقتصادية واجتماعية. وفي المستقبل فإن التوجهات الحديثة للتنمية في موريتانيا كما هو مبين على مستوى الإطار البيئي، تترتب عليها تأثيرات سلبية وقوية بالنسبة للبيئة بحيث يجب مراعاتها لإيجاد الحلول المناسبة.

ويتعلق الأمر أساسا بأنواع ملوثات الصناعة والماء والهواء المرتبطة بالنقل والتحويلات الصناعية وبانحطاط وخراب المساكن الطبيعية بفعل البنى الأساسية الجديدة والمعادن وبمخاطر زيادة الحوادث الصناعية والبيوكيميائية وبتغيير مجاري المياه بالارتباط مع استصلاح أنظمة الري وإبدال أنظمة طبيعية بمجالات مخصصة للبنى التحتية الأساسية والأنشطة البشرية (المدن، البنى التحتية، الفضاءات المزروعة).

ويضاف إلى ما سبق أنواع من التلوث الناتجة عن نفايات صناعات معالجة الأسماك (أكثر من 10.500 طن من النفايات في نواذيبو وحدها كل سنة) وبالتأثير على الوسط الطبيعي والمخاطر التي تتعرض لها الساكنة بفعل نشاط استخراج المعادن بطرق تقليدية وشبه صناعية (الذهب، استخراج المعادن باستخدام السيانيد والزرنيخ والزرنيق) وباستغلال حقول غازية ونفطية جديدة في عرض البحر من شأنها أن تؤدي إلى عواقب بيئية نتيجة زيادة الملاحة البحرية ومضاعفة الكوارث الطبيعية وما يترتب عليها من دمار وسائل المعيشة (فيضانات، جفاف، حرائق، أوبئة، الخ).

ويجدر التنويه كذلك بأن التعرض للمخاطر البيئية في أماكن السكن والعمل يمكن أن تؤثر تأثيرا بالغا على صحة النساء لأن ردود فعلهن اتجاه تأثير السموم والمواد الكيميائية المختلفة يختلف عن ردود فعل الرجال. وتتعرض صحة النساء بشكل خاص للمخاطر في المناطق الحضرية وكذلك المناطق ذات الدخل الواطئ التي تتمركز فيها المؤسسات الصناعية الملوثة. ويضاف إلى ذلك غياب بيانات متخصصة تتعلق بالنوع أو بالجنس. وتساهم هذه الورشة أيضا في خلق العديد من فرص العمل "الخضراء" كما ستمكن من تأثير النصوص القانونية المختلفة على جميع الأنشطة داخل البلاد بما يخدم الاستدامة والمحافظة على البيئة بجميع أبعادها.

وفي هذا الإطار، تتعلق التحديات العديدة بما يلي:

- تحضير وتنسيق الوقاية ومواجهة الكوارث الطبيعية؛
- تداخل الأمور المتعلقة بالبيئة بالمواضيع الاجتماعية والاقتصادية؛

- التعرف بشكل أفضل على الموارد ومتابعتها؛
- العمل على الحد من التقدم المتسارع للتصحّر؛
- السيطرة على تأثير التجمعات البشرية على الشواطئ؛
- المحافظة على التنوع البيئي والتحسيس بأهمية الموضوع؛
- المحافظة على التنوع البيئي في الأماكن المحمية (الحظيرة الوطنية لحوض آرकिन) وإنشاء فضاءات محمية أخرى؛
- تعريف التجمعات البشرية بدائل ناجحة عن استخدام الموارد الطبيعية؛
- الحد من التأثيرات المرتبطة باستغلال المقالع؛
- التحكم في عوامل التلوث المرتبطة بالأنشطة الصناعية؛
- التحكم في تأثيرات الكوارث وإدارتها.

وتتعلق الأهداف الرئيسية التي يجب تحقيقها في مجال البيئة والتنمية المستدامة بما يلي:

- **على الصعيد الاستراتيجي:**
 - الاندماج الأفقي للأهداف البيئية في خطة العمل الجديدة لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2021 – 2025) وفي السياسات والبرامج القطاعية الرئيسية (الزراعة، الصيد، الطاقة، النشاطات الاستخراجية، الاستصلاحات الحضرية).
 - إعداد واعتماد الاستراتيجية الوطنية للسور الأخضر الكبير (2021 – 2030) وخطة عملها.
 - إعداد واعتماد الاستراتيجية الوطنية حول التنوع البيئي 2030.
 - تصميم خطة عمل لتشجيع الاقتصاد الأخضر.
 - إعداد تقييم بيئي واجتماعي استراتيجي للقطاع الزراعي.
 - القيام بجرد حول حالات المخاطر والهشاشة المناخية مع التركيز على الشاطئ الموريتاني.
 - وضع اللمسات الأخيرة على الخطة الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية.
- **على الصعيد القانوني:**
 - مراجعة مدونة الغابات.
 - مراجعة المرسوم حول دراسات التأثير البيئي.
 - إعداد واعتماد قانون عام حول تسيير النفايات الصلبة.
 - اعتماد مرسوم تطبيقي للقانون المتعلق بتلوث الجو.
 - إعداد قواعد بيئية تتعلق برمي النفايات على الشاطئ.
 - مراجعة القانون المتضمن تغريم صناعة واستيراد وتسويق واستخدام المواد البلاستيكية المرنة.
 - إعداد واعتماد التعليمات الخاصة باستصلاح الشاطئ مقابل نواكشوط ونواذيبو.
 - مراجعة الأمر القانوني حول الشاطئ.
- **على صعيد الحكامة البيئية والتحسيس:**
 - تفعيل الشرطة البيئية من أجل تعزيز الرقابة البيئية ومواكبة واحترام القواعد الناظمة للمؤسسات والصناعات.
 - صياغة وتنفيذ برنامج للترويج للمسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات.
 - إعداد وتنفيذ برنامج لتحسيس المنقبين التقليديين عن الذهب حول المخاطر المرتبطة باستخدام المنتجات الكيميائية في استغلال الذهب بالأساليب التقليدية.

أما بالنسبة للأهداف الرئيسية التي يجب تحقيقها في مجال إدارة الكوارث، فيتعلق الأمر بما يلي:

- مراجعة الخطة الوطنية للقيود والمخاطر المتعددة.
- وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية النشاط الإنساني وخطة تسيير أخطار الكوارث.
- تعزيز القدرات.
- استحداث قاعدة بيانات حول المخاطر والتعرض لها.
- إدخال التكنولوجيا الجديدة على نشاطاتنا (المُسَيَّرَات، وسائط الإعلام).
- اكتتاب 2.000 وكيل.
- اقتناء 400 آلية وسيارة.
- بناء 30 مركز للإنقاذ.
- تنظيم 5 دورات تكوينية سنويا.
- تحديث منظومة التسيير كل عامين (2).
- استحداث صندوق لرجال الإطفاء.
- تطبيق حصة للنساء بمناسبة كل عمليات الاكتتاب.
- تأسيس شركة مختصة في حرائق الريف وأخرى لمكافحة العدوى وانتقال الأمراض.

وللاستجابة للتحديات التي يواجهها القطاع ولأجل تحقيق طموحات الجانب الموريتاني، فإن من الضروري التدخل على المستويات الاستراتيجية والتنظيمية والمتعلقة بالحكمة. ولذلك فقد تم تحديد 6 توجهات استراتيجية وذلك على النحو التالي:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تعزيز الحكامة البيئية عبر تحسين الإطار القانوني وزيادة المعارف البيئية وتعزيز قدرات وزارة البيئة والتنمية المستدامة والوزارات القطاعية والتعريف بالإشكاليات البيئية؛

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- إعادة تأهيل الأنظمة البيئية المتضررة والتنوع البيئي عن طريق المحافظة على موارد الغابات والأنظمة البيئية المتضررة وتنفيذ برنامج السور الأخضر الكبير وكذلك البرامج المتعلقة بحظائر جاولينغ وأوليكات مع العمل على معالجة الحاجز التراي على شواطئ البحر بمساعدة مشروع WACA المتخصص في تسيير شواطئ غرب إفريقيا؛

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- مواجهة ظاهرة التلوث على نحو أفضل عن طريق تنفيذ الخطة الوطنية للمراقبة البيئية وتحسين تسيير النفايات عبر تطبيق خطة العمل الوطنية للحد من المواد الكيميائية المستخدمة في أنماط التنقيب التقليدي عن الذهب؛

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تعزيز الاقتصاد الأخضر ومكافحة التغيرات المناخية عن طريق دعم نشاطات الاقتصاد الأخضر وتشجيع التشغيل في هذا المجال؛

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- تطوير العمل التحسيبي والثقافة البيئية عبر تنفيذ البرامج البيئية المتخصصة (برنامج المدارس الخضراء)؛

التوجه الاستراتيجي رقم 6:

- تعزيز التنسيق في مجال إدارة الكوارث وزيادة عدد أفراد الأمن المدني وتحسين مختلف الوسائل العملية (نظام البيانات الجغرافية، الطائرات المسيرة، وسائل الاتصال، وسائل النقل والتدخل) وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر.

وبالنسبة لتمويل الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة فإن الميزانية السنوية التقديرية لتحقيق مجموع التوجهات تقدر بـ 400 مليون أوقية جديدة أي ما مجموعه 2 مليار أوقية على مدى الفترة 2021 – 2025. وبالنسبة لميزانية المكونة الخاصة بإدارة الكوارث خلال الفترة بالكامل فتقدر بحوالي 300 مليون أوقية جديدة.

ويجب أن يراعي تنفيذ برنامج العمل في المجال البيئي وإدارة الكوارث المخاطر الرئيسية التالية: (1) عدم تطبيق النصوص التنظيمية؛ (2) ضعف التنسيق في مجال التسيير البيئي وإدارة الأزمات والكوارث؛ و(3) عدم تعبئة التمويلات المطلوبة لتفعيل أنظمة تسيير البيئة وإدارة الكوارث.

ومن هذا المنطلق، نقتراح العمل بالتوصيات التالية للحد من المخاطر الكبيرة وتحسين تسيير البيئة وإدارة الكوارث:

- i. تطبيق النصوص المعتمدة في مجال التسيير البيئي؛
- ii. تعزيز منظومة وضبط التسيير البيئي بما في ذلك العمل بقواعد وطنية لمكافحة رمي السوائل من أجل المحافظة على الموارد وحمايتها ضد التلوث؛
- iii. تعزيز التنسيق في مجال التسيير البيئي (التنوع البيئي، التغيرات المناخية، مكافحة التصحر، البيئة السمراء، البيئة الزرقاء) والكوارث؛
- iv. العمل بنظام ديناميكي وفعال لتعبئة الموارد المالية؛
- v. تشجيع مشاركة النساء في صياغة النصوص والتخطيط وتنفيذ السياسات البيئية؛
- vi. إدماج المسائل المتعلقة بالنوع أو الجنس في البرامج والسياسات البيئية.

ج. الورشة رقم 3: تعزيز البنى الأساسية التي تدعم النمو الاقتصادي

يحظى تطوير البنى الأساسية في موريتانيا، باعتباره ممهدا أساسيا لخلق الثروة الوطنية، وعنصرا أساسيا لتعزيز نفاذ الساكنة إلى الخدمات الأساسية (كدليل على ترابط مختلف مرتكزات الاستراتيجية)، بعناية

خاصة من لدن جميع الأطراف المعنية. وتغطي هذه الورشة 5 مجالات رئيسية للتدخل في خطة العمل الثانية للاستراتيجية وتهدف بشكل أساسي إلى ضمان: توفر الخدمات في مجال الطاقة وخاصة الطاقة المتجددة بأسعار في المتناول؛ زيادة الاستثمارات في البنى الأساسية في قطاعات التجهيز والنقل والإسكان؛ تطوير الإمداد بمياه الشرب وبالصرف الصحي وأخيرا تشجيع الابتكار والتحول الرقمي وتطوير الخدمات الالكترونية. ويكمن مغزى اختيار مجالات التدخل الخمس السابقة في أهميتها الاستراتيجية سواء على المستوى الاقتصادي (عبر مشاريع الطاقة لمواكبة التنمية في البلاد ورفع من مستوى شبكات النقل لتطوير التبادل والرقمنة). وعلى المستوى الاجتماعي (بوجه خاص عبر تحسين نفاذ الساكنة إلى الكهرباء ومياه الشرب والإسكان وخاصة بالنسبة لساكنة الريف والطبقات الأكثر هشاشة). وعلى المستوى البيئي (عبر تعزيز حصة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة وطنيا). ويشمل هذا المجال كذلك بعد النوع تسهيلا لتخصيص المزيد من أوقات النساء للمساهمة في التنمية.

• التدخل رقم 3.1: البنى الأساسية في مجال الطاقة

فيما يتعلق بالبنى الأساسية المتعلقة بإنتاج الطاقة، تتمتع موريتانيا بأراض واسعة للإنتاج وشبكات النقل والتوزيع بما يسمح لها في الوقت الحاضر بنفاذ ما يقارب 48% من مجموع السكان إلى الكهرباء مع وجود بعض التباينات بين الوسطين الريفي والحضري. وهكذا فإن 78% من الأسر المقيمة في المدن تستفيد من الولوج إلى الكهرباء مقابل 6% فقط من الأسر الريفية حسب أرقام 2020. كما تتوفر البلاد على مقدرات كبيرة من الطاقة الشمسية والهوائية والهيدروكهربائية مدعومة بمقدرات متزايدة بالنسبة لاستهلاك الطاقات المتجددة حيث انتقل الاستهلاك النهائي لهذه الأخيرة من 32% عام 2015 إلى 42% عام 2020.

ومن ناحية أخرى، يخول الموقع الجغرافي الملائم للبلاد مجالا واسعا لتصدير الطاقة إلى الخارج. كما أن قطاع الطاقة يحظى الآن باتخاذ إصلاحات هامة للإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي ويتميز بوجه خاص بما يلي:

- i. صدور إعلان سياسة جديدة في مجال الطاقة يوجد قيد الإعداد وسيتم استكمالها برسالة سياسة تنمية لقطاع الطاقة وبخطة عمل
- ii. مراجعة مدونة الكهرباء التي ستعرض قريبا أمام مجلس الوزراء
- iii. إعداد استراتيجية للطاقة لإدماج جميع أشكال الطاقة؛
- iv. إعادة هيكلة عميقة لشركة صوملك للكهرباء من أجل الاستجابة للتحديات والمطالب التي توجبها استراتيجية تحول القطاع التي تعمل على أن يتصدر البلد التوجه الإقليمي نحو مجال الطاقات المتجددة.

وتتمثل أبرز التحديات المترتبة على هذا السياق الجديد في الآتي:

- i. تخفيف ما تتحمله ميزانية الدولة من أعباء في قطاع الطاقة بفضل زيادة مشاركة القطاع الخاص؛
- ii. توسيع النفاذ إلى خدمات جيدة وعصرية في مجال الطاقة؛
- iii. الرفع من حصة الطاقات المتجددة بالمقارنة مع أنواع الوقود الأخرى المستخدمة في إنتاج الطاقة؛
- iv. إعادة توجيه القطاع من منطلق التحول الطاقوي لصالح استغناء الأنشطة الصناعية عن الكربون؛

v. التموضع لتحويل الطاقات المتجددة إلى محرك للنمو الاقتصادي وخلق فرص التشغيل.

ولأجل إتاحة الفرصة للجميع والولوج لمصادر جديدة للطاقة في متناولهم وتكون محركا للنمو وخلق فرص للعمل بما يتناسب مع التحول نحو الإقلاع عن استخدام الكربون فإن التوجهات الاستراتيجية المقترحة في ختام التشخيص تتلخص فيما يلي:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- إعداد إطار قانوني وتنظيمي يواكب تطور القطاع وتدخل القطاع الخاص مع توضيح أدوار كل من الفاعلين وإعادة هيكلة قطاع الكهرباء بشكل معمق؛

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- زيادة الطاقات الإنتاجية للكهرباء وتنويع مصادر الطاقة التي تعمل بها المولدات (الباقية) وتشجيع إنتاج الكهرباء بواسطة موارد وطنية كالغاز والماء والطاقة الشمسية والهوائية والنفائات والهيدروجين؛

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- مواصلة وتعزيز برامج الكهرباء وتوسيع الشبكات وخصوصا في الوسط الريفي عبر تسريع استراتيجية ربط مناطق الإنتاج بالشبكة الكهربائية ووضع نظام حديث لنقل الكهرباء إلى أهم مراكز الاستهلاك؛

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تخفيض تكاليف إنتاج الكهرباء دعما للنشاط الاقتصادي وللأسر؛

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- دعم التحول في مجال الطاقة عبر تطوير الإنتاج واستخدام الهيدروجين ليصبح المحرك الجديد للاقتصاد والابتكار والتشغيل.

• التدخل رقم 3.2: البنى الأساسية للتجهيز والنقل

تميزت السنوات القليلة الماضية بإعطاء اهتمام متزايد للبنى الأساسية للنقل وقد أصبحت بذلك تمثل مرتكزا لفك ارتباط أجزاء من التراب الوطني ونظرا لدورها في تطوير المبادلات التجارية وبوجه عام في النمو الاقتصادي.

وتتألف البنى الأساسية للتجهيز والنقل في موريتانيا من شبكة طرق معبدة بطول 5.586 كلم وبسكة حديدية لنقل منجم الحديد و7 موانئ و5 مطارات.

وفيما يتعلق بالبنى الأساسية الطرقية استطاعت البلاد أن تضمن النفاذ إلى شبكة الطرق من مسافة تقل عن 2 كلم لصالح 70% من الساكنة عام 2020 مقابل 40% فقط عام 2016. وفي الفترة ما بين 2019

و2021، سمحت تنفيذ حوالي 20 مشروعا طريقيا بإكمال 433 كلم من الطرق المعبدة كما أن الجهود الرامية إلى تحسين أمن الطرق سمحت بخفض عدد حوادث الطرق بأكثر 1.300 حادث وبذلك تم الانتقال من نسبة وفيات مرتبطة بحوادث الطرق من 44,85 من عام 2016 إلى 28,8 من أصل كل مليون شخص عام 2020.

أما البنى التحتية المينائية فقد شهدت هي الأخرى تحسناً معتبرة مع بدء الخدمة في ميناءين جديدين ما بين 2016 – 2020 و البدء في تنفيذ أشغال ورصيف للحاويات في ميناء نواكشوط المستقل.

وفيما يتعلق بالمطارات يجري إنجاز الدراسات لغرض إعادة تأهيل ورفع مستوى المطارات في كل من نواكشوط، نواذيبو، ازويرات، النعمة، أطار وسيلبابي.

ويعاني هذا الشق من التدخل من عدة عوائق تتعلق بمتابعة تنفيذ المشاريع التي تم البدء فيها حيث لا تزال المتابعة دون مستوى الطموح كما أن هناك نقص كبير فيما يخص استدامة البنى الأساسية التي تم بناؤها حديثاً.

وتتميز التحديات الرئيسية التي تتعلق بهذا السياق بمواصلة الورش التي تم البدء في بنائها وبإعادة تأهيل وصيانة شبكة الطرق لتتوفر البلاد على شبكة طرق آمنة وفعالة. وهناك أيضاً تحديات كبرى تتعلق بتطوير المنشآت المينائية والمطارات الموريتانية لتزويد البلاد بالبنى الأساسية المناسبة للنقل ولتحقيق الطموحات الاقتصادية ذات العلاقة.

ولهذا الغرض، فإن التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بالتجهيز والنقل تتمحور حول النقاط التالية:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- الإصلاح القانوني والمؤسسي للإطار العام للنقل من أجل تحسين حكامه أمن الطرق عبر التشاور مع جميع القطاعات المعنية.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- إعادة تنشيط شركة النقل العمومي لتحسين جودة العرض وتوسيع حقل نشاطها.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- بناء وإعادة تأهيل وصيانة البنى الأساسية الطرقية وتحسين أمن الطرق.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تطوير شبكات طرق تساعد على تحسين التبادل على المستويين الجهوي والإقليمي.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- حل إشكالية حركة المرور في مدينة نواكشوط والمدن الرئيسية الأخرى.

التوجه الاستراتيجي رقم 6:

- تطوير البنى الأساسية في الموانئ والمطارات والسكك الحديدية والرفع من مستوى مواصفات أمن المطارات.

• التدخل رقم 3.3: البنى الأساسية المائية والصرف الصحي

قامت موريتانيا في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومراعاة ضعف نسب النفاذ إلى خدمات المياه الصالحة للشرب وإلى الصرف الصحي إضافة إلى الجوانب المتعلقة بعدم المساواة في النفاذ ما بين المناطق الريفية والحضرية، بإدراج إشكالية مياه الشرب والصرف الصحي في مقدمة الأولويات التنموية الوطنية.

وبالنسبة للبنى التحتية المائية والصرف الصحي، استطاعت موريتانيا إدخال المزيد من التحسينات إلى شبكاتها خلال السنوات الخمس الماضية. وهكذا فإن نسبة النفاذ إلى مياه الشرب (سكان البلدات التي تتزود بنقطة ماء عصرية واحدة على الأقل باستثناء الآبار التقليدية بالمقارنة مع مجموع السكان) بلغت 84% عام 2021 على الصعيد الوطني و68% بالنسبة للوسط الريفي. وقد سمحت المشاريع التي نفذها قطاع المياه والصرف الصحي، في إطار خطة العمل الأولى للاستراتيجية، بتحسين نسبة 10% في الربط بشبكة توزيع مياه المطر وإعادة استخدام المياه المستعملة في كل من نواكشوط ونواذيبو. وجاءت هذه الخطوات ثمرة لإطار مؤسسي وتنظيمي يتماشى مع الإشكاليات والأهداف ذات العلاقة بالماء والصرف الصحي وكذلك نتيجة الاستثمارات الهامة التي قامت بها الدولة وشركاؤها الفنيون والماليون الداعمون للقطاع منذ عدة سنوات. غير أنه توجد عدة عقبات يجب رفعها مثل عدم المعرفة الكافية بالمصادر المائية الباطنية مما يؤدي إلى سوء أو فرط الاستغلال بالإضافة إلى غياب إجراءات حماية وعدم وجود استراتيجية لتسيير مياه السطح وضعف البنى اللامركزية لتسيير الماء في الوسط الريفي وضعف التنسيق القطاعي وعدم صيانة المنشآت التي تم بناؤها.

ويترتب على هذا السياق بالنسبة لموريتانيا مواجهة تحديات هامة تشمل مجال التدخل في البنى الأساسية للماء والصرف الصحي. ويتعلق الأمر أساسا بإتاحة النفاذ إلى الماء وخدمات الصرف الصحي أمام جميع سكان البلد وكذلك أمام مختلف مناطق الإنتاج لإفساح المجال للاستفادة من اقتصاديا من هذا القطاع. كما أن من المهم كذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الموارد المائية لضمان استدامتها وإسهامها في مسيرة التنمية الوطنية.

وتتعلق التوجهات الاستراتيجية التي تترتب على هذا السياق برفع التحديات المتعلقة بالماء والصرف الصحي انطلاقا من المحاور التالية:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- المزيد من التعرف على المصادر المائية ومتابعتها وحمايتها وصولا إلى استغلالها على نحو أفضل وضمان إدامتها مع الحرص على تعزيز الحكامة في القطاع.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تحسين النفاذ إلى مياه الشرب للجميع وخاصة السكان الأكثر هشاشة وسكان المناطق الريفية وشبه الحضرية.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تحسين إمداد الزراعة والتنمية الحيوانية بالماء في إطار تنمية الاستصلاحات المائية والزراعية والاستصلاحات المائية والرعية.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- النهوض بالنفاذ إلى الصرف الصحي والوقاية الصحية لجميع السكان واستدامة التجهيزات والبنى الأساسية الضرورية.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- تحسين الحكامة في القطاع عبر إطار التدخل القطاعي وتحسين نجاعة دور ومهام وزارة المياه والصرف الصحي وزيادة النفاذ إلى المرفق العام المتمثل في الماء والصرف الصحي.

• التدخل رقم 3.4: البنى الأساسية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة

كانت البنى الأساسية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة موضع العديد من الورش التي تم الشروع بها في إطار خطة العمل الأولى للاستراتيجية. وفي هذا الصدد، قامت موريتانيا بربط البلد دوليا عبر الكابل البحري وبناء مقاطع للربط بالانترنت بواسطة الألياف البصرية وانطلاق الجيل الرابع من الاتصالات على امتداد التراب الوطني. وقد سمحت هذه الورش بتحسين ربط موريتانيا بشكل معتبر. وتجسد هذا التحسن في نسبة التغطية بشبكة الجوال (باستخدام جميع أنواع التكنولوجيا) بنسبة 95% وبالتغطية بواسطة الجيل الرابع بنسبة 31% (عام 2019) رغم أن العديد من البلديات مغطاة فقط بشبكة من الجيل الثاني، بينما توجد أخرى فيما يسمى "منطقة بيضاء". ومن جهة أخرى، يتم توجيه 20% من الاتصالات الدولية مع موريتانيا إلى البلدان المجاورة (حسب أرقام 2021 الصادرة عن الأجندة الوطنية للتحويل الرقمي). غير أن قطاع التكنولوجيا والاتصال يواجه بعض العقبات المتعلقة بالأمن السبراني مما يهدد بالخطر التقدم الحاصل كما أن هناك معوقات أخرى تتعلق بارتفاع نسبة الأمية الرقمية مما يؤثر على مردودية الإجراءات المتخذة للنهوض بالقطاع.

وفي هذا السياق، توجد تحديات كبيرة مرتبطة بالتكنولوجيا الجديدة وتتجسد في زيادة تحسيس السكان تجاه تقنيات الإعلام والاتصال لأجل تحقيق أكبر قدر من النتائج بخصوص التدابير المقام بها والنهوض باقتصاد رقمي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. ويشكل إدخال التقنيات الحديثة إلى الإدارة العمومية كذلك تحديا كبيرا بالنسبة للقطاع في إطار لامركزية الإدارة وزيادة نسبة الربط الجهوي والوطني.

ولأجل المساعدة في بروز قطاع لتقنيات الإعلام والاتصال يساهم في الابتكار ويشجع النمو والنفاذ إلى المعلومات ويندرج في إطار التحويل الرقمي في موريتانيا فقد صيغت التوجيهات التالية اعتمادا على الاستراتيجية الوطنية لعصرنة الإدارة وتقنيات الإعلام والاتصال والاستراتيجية الوطنية للأمن الرقمي في موريتانيا للفترة 2022 – 2025 والاستراتيجية الوطنية للنهوض بسرعة الاتصال والنفاذ الشامل.

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- البنى الأساسية الرقمية: تعميم نفاذ جميع السكان إلى البنى الأساسية الرقمية ذات السرعة العالية.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- الإدارة الرقمية: التحول الإداري عن طريق استخدام واعتماد الرقمنة من أجل المزيد من الفاعلية والشفافية التي تخدم المواطن والمقاولة (الحكامة الالكترونية)؛

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- ريادة الأعمال الالكترونية والابتكار: تشجيع الابتكار بوصفه محركا للتنمية والرقمنة وريادة الأعمال والقدرة على تنافس الشركات.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- الحكامة والإطار التنظيمي والقانوني: عقلنة الحكامة الشاملة وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي الحالي.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- الكفاءات الرقمية: تطوير الكفاءات يشكل مطلبا أساسيا لكل من تطوير الاستخدامات والصناعة الرقمية في موريتانيا.

التوجه الاستراتيجي رقم 6:

- الثقافة والثقة الرقمية: حيث أن اعتماد الرقمنة تُسَرِّط فيه قبل كل شيء ثقافة عامة وثقة كافية بخصوص استخدام الرقمنة.

التوجه الاستراتيجي رقم 7:

- دعم التحول الرقمي القطاعي: الاستفادة من الرقمنة للإسهام في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات ذات الأولوية وتأثيرها في المجتمع.

• التدخل رقم 3.5: البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والعمران الحضري

ستولي وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي كل العناية اللازمة لإصلاح الوسط الإجمالي لقطاع البناء والأشغال العامة ولتنفيذ الإصلاحات الضرورية الأخرى. وفي هذا الإطار سيتم إعداد وتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالنظام العام للبناء ولتصنيف الفاعلين (الشركات، جهات التنفيذ ومكاتب الرقابة) وفقا لقواعد الفن والمواصفات المتعارف عليها. كما أن الحكومة ستتخذ كل الإجراءات الضرورية لرفع التحديات التي يواجهها قطاع البناء والأشغال العامة من أجل تمهينه.

بموازاة هذه الإصلاحات، سيجري تعزيز العرض الوطني في مجال البناء والبنى الأساسية والتجهيزات العمومية، كما سيجري تنفيذ برامج طموحة في مجال البناء وإعادة تأهيل وتوسيع البنى الأساسية والتجهيزات والمباني العمومية. ويشمل هذا البرنامج من بين أمور أخرى:

- البنى الأساسية ذات الطابع الديني: إعادة التأهيل، تجديد وتوسيع مساجد ابن عباس في نواكشوط والمسجد العتيق في نواذيبو وبناء المحظرة الشنقيطية الكبرى ومركز تكوين الأئمة والخطباء؛
- البنى الأساسية الثقافية: بناء دور الثقافة في المدن الرئيسية؛
- المباني الإدارية؛
- برنامج بناء مقرات المؤسسات الدستورية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الأعلى للفتوى والمظالم؛
- برنامج بناء العمارات والأقطاب الإدارية؛
- البنى الأساسية المدرسية للتعليم الأساسي والثانوي والعالى: مواصلة تنفيذ البنى الأساسية التعليمية في إطار برنامج أولوياتي إضافة إلى ما يجري بناؤه من 805 قاعات دراسية في 146 مؤسسة من مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي وصولاً إلى بناء 3500 حجرة دراسية في كهدف من أهداف السنوات الخمس القادمة وبناء مركز لتكوين حرف الصناعة التقليدية وبناء المدرسة الوطنية للإدارة؛
- البنى الأساسية الصحية: بناء مستشفيات جهوية، التوسيع والرفع من مستوى مركز الاستطباب الوطني CHME وCHS، إكمال أشغال بناء المستشفى الجهوي في سيلبابي؛
- البنى الأساسية للشباب والرياضة: بناء ملاعب روصو، السبخة ولكصر وملاعب القاعات في داخل البلاد ودور الشباب وفضاءات للشباب في مختلف المقاطعات؛
- البنى الأساسية التجارية: بناء المعرض الوطني للصناعة التقليدية في الميناء والمركب التجاري والمكتبي في عرفات؛
- في مجال الإعمار، وبعد انطلاق أنشطة تجميع كافة مخططات الأحياء ضمن نظام موحد وبمواقع محددة بواسطة الأقمار الصناعية ويصلح لأن يكون قاعدة لسجل عقاري حضري، ستقوم الوزارة المكلفة بالإسكان بمراجعة المدونة العمرانية وإعداد واعتماد نصوص التطبيق كما سيجري إعداد واعتماد النصوص العامة للإعمار المبسط RGUS في المدن التي لا تتوفر على وثائق للتخطيط والتسيير الحضري وعلى مخططات حضرية في العواصم الجهوية والمدن والتجمعات؛
- اعتماد مخطط رئيسي للاستصلاح والإعمار خاص بمدينة نواكشوط عام 2019 مما سمح بالتوفر على إطار مرجعي ورؤية تنموية متجانسة ومتوازنة للمدينة. وعلى هذا الأساس سيتم خلال الفترة 2021 – 2025 انطلاق مشاريع ذات أولوية منبثقة من الوثيقة التوجيهية وبوجه خاص رسم حدود المنطقة التي يجب إخضاعها للقواعد الحضرية كأولوية وكذلك خطة استصلاح مركز المدينة والخطط المحلية لإعمار المقاطعات. ومن شأن استكمال هذه الأدوات والوثائق الحضرية أن يسمح لجهات الرقابة الحضرية أن تتطور وأن تعزز وسائل عملها بصفة تدريجية؛
- إعادة تنظيم الأحياء الهشة حيث سيتم الانتهاء من هذه المسألة وبالتالي انطلاق الإصلاحات المتعلقة بإعادة التمتع الموقع المؤسسي لوكالة التنمية الحضرية وبتجديد وإعادة تأهيل مدينة الطينطان. وهكذا سيتم استحداث جهاز تُسند إليه مهمة الإعمار الفعلي على امتداد التراب الوطني كما أن هذه الهيئة ستكون بمثابة البنية الفنية للتنفيذ والدعم والمشورة بالنسبة للتجمعات الإقليمية. ويتمثل الهدف المنشود في إيجاد ديناميكية جديدة للتنمية الحضرية تستند إلى برنامج عصرنة وتوسيع المدن وبرنامج دعم اللامركزية وتنمية المدن المتوسطة (المعروف اختصاراً باسم "مدن") وهو البرنامج الذي يشارك البنك الدولي في تمويله؛

- يتعلق الأمر بتزويد مدننا الداخلية بالأطر الحضرية الملائمة والبنى الأساسية الضرورية لتحقيق الجاذبية المطلوبة في إطار ديناميكية التنمية المحلية. وسيعتمد هذا البرنامج أيضا على استراتيجية في المدى المتوسط لمراعاة الفاعلين الجدد المتمثلين في الجهات والبحث عن التنسيق الضروري. كما أن البرنامج سيراعي أبعادا جديدة تتعلق بالصرف الصحي وتسيير النفايات الصلبة والسائلة في نواكشوط ونواذيبو واستصلاح وتبليط الطرق الحضرية في المدن واستصلاح الساحات العمومية وأماكن الراحة والاستجمام؛
 - فيما يتعلق بقطاع الإسكان، سيجري إعداد استراتيجية وطنية للإسكان تستند إلى آليات مناسبة للتمويل بما يفسح المجال أمام آفاق جديدة لتشجيع الملكية العقارية وإعداد نصوص قانونية تتعلق بالملكية العقارية وبالنصوص التي يخضع لها الوكلاء العقاريون والفاعلون والوسطاء؛
 - سيتم الانتهاء من مشروع بناء 50 سكن اجتماعي بواسطة المواد المحلية في سيليبي الاستفاد من هذه التجربة التي ستكون منطلقا لمشاريع طموحة وخاصة في إطار تنفيذ برنامج تجميع البلديات وإنشاء مدن جديدة وإنجاز أشغال استصلاح الطرق الحضرية والساحات العمومية في مدننا الرئيسية. وفي هذا الإطار، سيتم إبرام برنامج تعاقدي مع مؤسسة ETR-ML المختصة في تنفيذ الأشغال بالاعتماد على المواد المحلية؛
 - سينطلق أيضا مشروع لبناء 2000 سكن اقتصادي بالاعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وكذلك مشاريع لبناء مساكن اجتماعية في متناول الجميع.
- أما قطاع البناء والتجهيزات العمومية والإسكان والإعمار فإنه يُعنى، بحكم ظروفه والتحديات التي يواجهها، بتحقيق التوجيهات الاستراتيجية:

- تعزيز مستندات وأدوات التخطيط والتسيير الحضري من أجل تحسين النفاذ إلى الملكية العقارية؛
- الترويج العقاري عبر تهيئة القطع الأرضية وبناء مساكن اقتصادية تكون في المتناول؛
- وضع برنامج لبناء العمارات والتجهيزات العمومية وتعزيز صيانتها، وتشجيع استخدام المواد المحلية في البناء؛
- تعزيز مراقبة عمليات الاستصلاح الحضري والبناء وتوسيع وصيانة المباني والتجهيزات العمومية.

يتطلق قطاع البناء والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران بحكم السياق العام والتحديات اعتماد التوجهات الاستراتيجية التالية:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

تعزيز الوثائق وأدوات التخطيط والتسيير الحضري من أجل تحسين النفاذ إلى الملكية العقارية.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

الترويج العقاري عبر تهيئة القطع الأرضية وبناء مساكن اقتصادية بأسعار في المتناول.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

وضع برنامج لتشييد البنايات والتجهيزات العمومية وتعزيز صيانتها وتشجيع استخدام مواد محلية من أجل البناء.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

تعزيز الرقابة الحضرية في المدن.

2. المرتكز الاستراتيجي رقم 2: النهوض برأس المال البشري والنفوذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

يهدف هذا المرتكز الاستراتيجي إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان الموريتانيين (من حيث فرص الدخل والصحة والأمن الغذائي والاندماج الاجتماعي) وإلى توطيد الوثام الاجتماعي والنفوذ إلى الخدمات الأساسية كالتعليم وكذلك تشجيع تنمية رأس المال البشري بما يساهم بشكل فعال النمو الاقتصادي والإسهام في الرفاه المشترك. ويتعلق الأمر ب: (1) الرفع من مستوى جودة التعليم والتكوين المهني والنفوذ إليهما؛ (2) تحسين ظروف النفوذ إلى الخدمات الصحية؛ و(3) تشجيع التشغيل والشباب والثقافة والقدرة على مواجهة الظروف الاستثنائية من قبل الفئات الأكثر هشاشة.

أ. الورشة رقم 4: الرفع من مستوى جودة التعليم والتكوين المهني والنفوذ إليهما

بالرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في مجال النفوذ إلى الخدمات التعليمية، ولحد معين، إلى توفر البنى الأساسية وجودتها فإن النظام التعليمي لا يزال يفتقر إلى الجودة ولا يستجيب للتطلعات في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية (النقص في الفصول الدراسية يتجاوز 6.000 وحدة). وتتجسد هذه الوضعية في تزايد عدد الشباب الذين يعانون من سوء التكوين ومن صعوبة إدماجهم في الحياة النشطة، وذلك بسبب عدم الموازنة بين التكوين واحتياجات سوق العمل. ومن جهة أخرى فإن نسب التسرب المدرسي العالي: حوالي 350.000 شاب ما بين 15 و25 سنة يتركون الدراسة دون مؤهلات (الأمم المتحدة: موريتانيا عام 2020). ونظرا إلى غياب نظام تعليمي متكامل وذي صلة بسوق العمل فإن هؤلاء الشباب يكون مصيرهم التهميش.

وهكذا فإن حصيلة النظام التعليمي في موريتانيا تبرز تحسنا مستمرا في عدد من المؤشرات الكمية (نسبة التمدد: 81,1%) التي تم التركيز عليها بشكل شبه حصري منذ نهاية الثمانينات. وبالمقابل فقد لوحظ تدهور مستمر وخاصة على مستوى المؤشرات النوعية حوالي 96% من المعلمين يفتقرون إلى المستوى المطلوب لممارسة المهنة؛ نسبة التلاميذ / للمعلم تعادل 47 (ما بين 15 و21 في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية) مع أرقام قياسية تعادل 80 تلميذ لكل معلم في الوسط الريفي، وهناك 65% من المدارس غير المتكاملة و9,3% من الأطفال يرتادون المدارس وحوالي 350.000 شاب من بين 15 و25 سنة يتركون الدراسة دون مؤهلات. وقد لوحظ أيضا أن إدماج الشباب المهاجرين في النظام التعليمي العمومي لا يزال دون المستوى، وأن ضعف عرض التعليم قبل المدرسي يطلع به القطاع الخاص بشكل أساسي.

يتمثل الهدف الأساسي للنظام التعليمي الموريتاني في تعزيز جودته وتحسين النفوذ إليه. كما أن النفوذ إلى النظام التعليمي يجب تعميمه ليشمل جميع أجزاء التراب الوطني والساكنة وخاصة النساء حيث لا تزال استفادتهن محدودة مقارنة بالرجال وذلك مهما كانت الفئة العمرية المعنية وكذلك السكان الأكثر هشاشة حيث أن نسبة التمدد تعتبر دون المعدل العام. وأظهر تقييم الخطة الأولى للاستراتيجية، في هذا المجال، تحقيق بعض النتائج رغم ظاهرة ترك التعليم العمومي والتوجه إلى التعليم الخاص. وقد لوحظ كذلك انخفاض في مستوى المعلمين ومن ثم انخفاض مستويات التلاميذ وارتفاع نسب التسرب المدرسي (34% من التلاميذ ينتسبون إلى السنة الأولى من السلك الأول الثانوي ويعبر 12% من هؤلاء فقط إلى السنة الأخيرة من السلك الثاني). ويضاف إلى كل هذه الاختلالات عدم المساواة بين العرض التعليمي في الوسط

الريفي وفي الوسط الحضري وكذلك عدم تساوي الفرص في النفاذ إلى التعليم لأسباب اجتماعية واقتصادية ومنها النزوح والقيود في سجلات الحالة المدنية.

وتتراوح التحديات العديدة في مجال التعليم بموريتانيا ما بين: (1) تعزيز حكمة القطاع الذي يعاني اليوم من التفكك والموزع ما بين عدة هياكل حكومية وإدارية؛ (2) استثمار متزايد من حيث نصيب التعليم من ن.د.خ (3,1% في الوقت الحاضر بينما تصل النسب الشائعة عالميا إلى 5,4%)؛ (3) تحسين كفاءة المعلمين ونجاعة التعليم القاعدي الموجه للأطفال في سن 10 سنوات؛ (4) زيادة جودة ونجاعة البرامج بما فيها مستويات السلك العالي والتكوين الفني ومحو الأمية وتشجيع البحث العلمي الذي يخدم التنمية والاندماج. ولهذا فإن المقاربة التربوية يجب أن تتعامل مع مختلف أسلاك ومجالات التعليم بما يترتب على ذلك من ترابط وتكامل في ما بينها.

وفي إطار خطة العمل الثانية، تعمل موريتانيا على التزود برأس مال بشري ذي جودة أكبر ومؤهل للإسهام في التنمية المستدامة وذلك بفضل تعليم أحسن مستوى وأكثر نجاعة من حيث المواءمة بين التكوين / التشغيل. كما أن طموح البلاد يتمثل أيضا في إنجاح إصلاح نظامها التعليمي لتصبح المدرسة أداة للأصالة والتقدم.

كما تسعى البلاد إلى أن يكون التعليم قبل المدرسي منظما وشاملا شأنه في ذلك شأن التعليم الأصلي ومحو الأمية: كأساس لمدرسة جمهورية موجهة نحو الجودة والنجاعة. وتطمح البلاد كذلك إلى تحسين الجودة والفاعلية الداخلية والخارجية للتعليم الابتدائي والثانوي العالي وإيجاد تكوين فني ومهني قادر على دعم التنمية وتوفير معابر فعالة ما بين التعليم الأصلي والحياة المهنية.

ولتحقيق هذا الطموح، سيتواصل تنفيذ البرنامج الوطني لتنمية القطاع التعليمي في إطار خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بعد تحيينها ومراعاة التحديات في الوقت الحالي. وتبقى الأهداف القطاعية المنصوص عليها في الاستراتيجية هي ذاتها تقريبا كما هو الحال بالنسبة لورش التدخل التي تقرر في الفترة 2016 – 2021 أي:

- ضمان التعليم القاعدي الجيد لجميع الشباب الموريتانيين.
- تطوير النفاذ وجودة السلك الثاني من التعليم الثانوي.
- تحسين حكمة القطاع التعليمي.
- تحسين جودة التعليم العالي وقابلية التشغيل لحملة شهادته مع تشجيع بحث علمي يتيح التنمية والاحتواء.
- تطوير تكوين فني ومهني بجودة عالية وبالارتباط مع الاحتياجات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.
- تشجيع التعليم الأصلي ومكافحة الأمية.

وسيتم دعم كل ذلك بواسطة توجيهات استراتيجية متجددة لمراعاة التحديات المتعلقة بتجسيد تعهدات رئيس الجمهورية والتحديات والعقبات ذات العلاقة بجائحة الكوفيد 19 والدروس المستخلصة من تنفيذ خطة العمل الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

وعلى وجه العموم، يتعلق الأمر بزيادة الموارد المخصصة للتعليم الوطني بنسبة 20% من الميزانية العامة للدولة في أفق 2025 وبتعزيز الحوافز لصالح العاملين في القطاع ورفع مستوى المدرسين عبر نهج سياسة تكوينية مستمرة والإشراف والدعم التربوي التفائي. كما يتعلق الأمر كذلك بتشجيع روح المسؤولية والصرامة والانضباط في سلك المعلمين وسد النقص في البنى الأساسية من خلال استثمارات كبيرة في بناء المدارس والفصول التي تستجيب للقواعد المتعارف عليها (مرافق صحية منفصلة لكل من البنات والأولاد ومراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال) واعتماد مقاربة احتوائية لجميع الأطفال والشباب على امتداد التراب الوطني. كما أن الأمر يتطلب أيضا تمكين الشباب. ويجب أيضا توفير آلية متعددة القطاعات لتشجيع تدرسهن وخاصة في المناطق الريفية الفقيرة. وهناك حاجة كذلك إلى آليات مناسبة لاندماج الشباب المتسربين من الدراسة في دوائر تعليمية أخرى (شعب التكوين الفني والمهني لفترات قصيرة، تعليم الكبار) لضمان حياة أفضل لهؤلاء.

ويمر تعزيز النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني وجودتهما كذلك بالمزيد من التعبئة الاجتماعية لصالح الأطفال خارج الدراسة لدعم بدائل تعليمية أخرى وفتح "مدارس الفرصة الثانية" أمام هؤلاء الأطفال. وعلى الدولة كذلك أن تعتمد استراتيجية متعددة القطاعات لتشجيع تدرسه البنات وخاصة المراهقات والتأكد من استمرارهن في الدراسة (تمويل مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي بمبلغ 60 مليون دولار لصالح موريتانيا ولمدة 4 سنوات).

وفي هذا الاتجاه، نعرض فيما يلي التوجهات الاستراتيجية لكل نوع من التدخلات في المجال التعليمي.

● التدخل رقم 4.1: التعليم القاعدي والثانوي

بالنسبة للتعليم قبل المدرسي، تم تحديد التوجهات الخمس التالية وذلك للاستجابة لمختلف احتياجات هذا القطاع الفرعي.

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تحسين مستوى العرض العمومي في مجال التعليم قبل المدرسي والأساسي والثانوي وتعزيز القدرات في مجال المصادر البشرية.

ويقصد بذلك تحسين جودة التدريبات ووجاهة التكوين على جميع مستويات النظام التعليمي وتعزيز وتشجيع التعليم العلمي. ويتعلق الأمر قبل كل شيء بإعطاء الأولوية لكفاءات أفضل وللمزيد من الحوافز لصالح المعلم عبر تعزيز جودة التكوين الأصلي لمدارس المعلمين مع تطوير تكوين مستمر وملائم. وستولي برامج التعليم عناية خاصة لاكتساب الكفاءات في الحياة العادية وخاصة القدرات الأساسية في مجالات اللغة والعلوم والتكنولوجيا ومراعاة تعليم حقوق الإنسان والمواطنة.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تطوير النفاذ إلى التعليم الأساسي والثانوي.

ولهذا الغرض يتطلب الأمر تأمين نفاذ احتوائي وعادل يسمح بما يلي:

- i. تعميم التعليم الأساسي.
- ii. توسيع النفاذ إلى السلك الأول من الثانوي وصولاً إلى تعميمه تدريجياً.
- iii. ضبط النفاذ إلى السلك الثاني الثانوي لمواكبته على الصعيد الكمي والكيفي لاحتياجات الاقتصاد الوطني.
- iv. الحد من التباينات الجغرافية بين الجنسين ومظاهر اللامساواة الاقتصادية في المسارات الدراسية الفردية على جميع المستويات.

ويتمثل الهدف الرئيسي بالنسبة للتعليم الأساسي في أن يضمن لجميع الأطفال الموريتانيين في أفق 2030 تعليماً ابتدائياً كاملاً وجودة عالية. وسيكون التعليم الثانوي العام موضع إصلاح يهدف إلى إتاحة الفرصة وبشكل تدريجي أمام جميع الشبان الذين أكملوا التعليم الأساسي لإتمام السلك الأول من التعليم الثانوي مع التهيئة لولوج السلك الثاني وإيجاد الظروف الملائمة لتمكين الشباب الذين نجحوا من مواصلة دراستهم في التعليم العالي أو الانتساب إلى التعليم الفني والمهني.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تعزيز الحكامة المؤسسية والإدارية في التعليم قبل المدرسي والأساسي والثانوي.

ويقصد بذلك تحسين الإشراف والحكامة في القطاع من خلال: (1) تسيير المصادر البشرية والمادية على نحو أفضل؛ (2) وضع قواعد وأدوات فنية وآليات مؤسسية؛ (3) المزيد من اللامركزية؛ (4) إشراك متزايد لجميع الفاعلين في النظام؛ و(5) تطوير أدوات التسيير والإشراف وزيادة كفاءات أطر الإدارة ممن يوجدون في مقدمة النظام التعليمي.

ويرتبط نجاح السياسة الجديدة لتنمية القطاع بفاعلية المنظومات المعتمدة من أجل الإشراف عليه وتنفيذه وكذلك بالمصادر البشرية والمادية والمالية المعبأة. وتركز خطة العمل على تعزيز الإشراف المؤسسي وزيادة القدرات في مجال التسيير وإدارة المصادر البشرية وأنظمة المعلومات وأدوات الإشراف والتسيير الإداري والمالي.

وبالنسبة للتسيير الموجه نحو النتائج فإن الاستراتيجية ستركز على إيجاد منظومة تقييم مستقلة بما يسمح بالفحص الدوري وتحليل أداء النظام. أما المنظومة الإعلامية للتسيير فإنها ستكتمل وتتعزيز لاحقاً. ومن جانبه، فإن العمل بمنهجية خاصة بالجودة بالاعتماد على مراجع وقواعد تحدد المعايير التي يجب التقيد بها لتلبية احتياجات الأطراف المعنية، سيحظى بعناية خاصة.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- عصرنة قطاع التعليم عبر النهوض بالتعليم الرقمي وعن بعد.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- تعزيز إشراك الفاعلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

• التدخل رقم 4.2: التعليم العالي والبحث العلمي

بالنسبة للتعليم العالي والبحث العلمي، تم تحديد التوجهات الخمس التالية:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

زيادة القدرة الاستيعابية لمواكبة الارتفاع في أعداد الدارسين مع تعزيز القدرات في مجال المصادر البشرية.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

تعزيز الحكامة والإشراف المؤسسي على التعليم العالي.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تحسين الفاعلية الداخلية والخارجية للتعليم العالي.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- النهوض بالبحوث والتنمية المحلية والاحتوائية.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- تطوير التعاون الدولي في إطار التعليم العالي والبحث العلمي.

• التدخل رقم 4.3: التكوين الفني والمهني

بالنسبة للتكوين الفني والمهني، تم تحديد التوجهات الاستراتيجية التالية وعددها اثنان وكما يلي:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تطوير وتنويع التكوين المتوج بشهادات وكفاءات بما يتناسب والسياق العام الاقتصادي للبلد وتنويع البرامج في مجال المصادر البشرية.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تعزيز القدرات الاستيعابية لمراكز التكوين الفني والمهني.

• التدخل رقم 4.4: التعليم الأصلي ومحو الأمية

وأخيراً، وبالنسبة للتوجهات الاستراتيجية المتعلقة بالتعليم الأصلي ومحو الأمية، فيبلغ عددها 4 توجهات وكما يلي:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تحسين الإطار القانوني المؤسسي وكذا المتابعة والتقييم.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تطوير برامج متنوعة وذات علاقة بمجالات محو الأمية والتعليم الأصلي بما يخدم السلم واحترام الاختلاف.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تعزيز القدرات والعمل بالمعابر الضرورية ما بين التعليم الأصلي والتعليم العالي أو التكوين المهني.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تشجيع التعاون والاتصال بما فيه خدمة التعليم الأصلي ومحو الأمية.

ب. الورشة رقم 5: تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية

يتميز الوضع الصحي في موريتانيا، شأنها شأن البلدان ذات الدخل الخفيف والمتوسط، بالتحول الوبائي. وهكذا وبالرغم من أن الأمراض الالتهابية لا تزال تمثل مشكلة صحية عمومية، فإن الوزن النسبي للأمراض غير المعدية وذات التكاليف الباهظة يمثل عبئا متزايدا. وتبدو الأنظمة الصحية في البلد غير مهيأة بما فيه الكفاية لأعمال الوقاية والتشخيص والتكفل بهذه الأمراض. وخلال السنوات القليلة الماضية واجهت موريتانيا كذلك ظهور أمراض وبائية أخرى تنتقل في معظمها من الإنسان إلى الحيوان والعكس مما يتطلب إقامة منصة مختصة تراعي مبدأ أحادية الصحة¹ (صحة بشرية وحيوانية وبيئية) على جميع المستويات.

وفي هذا السياق يشمل موضوع تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية عدة قطاعات أو مجالات للتدخل، بما فيها التغذية، حيث كانت موضع تشخيص لتحديد أهم العوائق واقتراح التوجهات الاستراتيجية لمعالجتها ويتعلق الأمر على هذا الأساس بما يلي:

- صحة الأم، الولادة، الرضع والأطفال.
- مكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية، بما في ذلك سوء التغذية.
- الأمن الصحي، الحالات المستعجلة في الصحة العامة بما في ذلك سوء التغذية والوقاية ومراقبة الالتهابات.
- الأدوية، المستهلكات والمواد المتعلقة بالدم.
- الغطاء الصحي الشامل.

¹ - OneHealth

وهكذا وبشكل عام سجلت مؤشرات قياس صحة والولادة والرضع والأطفال اتجاهها تنازليا وإن كان مرتفعا نسبيا بالمقارنة مع أهداف البرنامج الوطني للتنمية الصحية للفترة 2017 - 2020 وأهداف التنمية المستدامة. كما أن هذه المؤشرات تتباين بشكل حاد بحسب الولايات.

وبحسب المسوح الديمغرافية والصحية التي أجريت عامي 2019 و2020 فإن نسب وفيات الأمهات والموليد والرضع والأطفال بلغت على التوالي 454 لكل 100.000 ولادة جديدة و22% و33% و41%. كما أن هناك أسباب مختلفة لهذه الوفيات التي يمكن تفاديها أو معالجتها في البلد. ولا تزال نسبة النفاس بدون مساعدة طبية مرتفعة في موريتانيا.

ومن جانبها تمثل الأمراض الالتهابية مشكلة صحية عامة في موريتانيا بنسب انتشار مرتفعة. وتبلغ نسبة انتشار السل الرئوي 87 حالة لكل 100.000 نسمة وينتشر نقص المناعة المكتسب بين فئات معينة من السكان (كالسجناء) وتسجل الملاريا أرقاما وبائية في 8 ولايات (الجنوب والشرق).

وبالنسبة للأمراض غير المعدية والتي كان ينظر إليها بأنها مشكلة تخص البلدان المتقدمة فإنها أصبحت تغزو الساحة وتتضاف إلى العبء الثقيل الذي تمثله الأمراض ذات الارتباط بالفقر.

وخلال السنوات القليلة الماضية واجهت تحديا كبيرا من نوع آخر يتمثل في تسيير الحالات المستعجلة في الصحة العامة وعلى وجه الخصوص الأمراض ذات الطابع الوبائي مثل حمى الضنك والكوفيد 19 والحمى النزيفية والمخاطر الصحية المتعلقة بالفيضانات والجفاف، الخ.

ويجب أن تحظى القدرات على تسيير الحالات الاستعجالية في الصحة العمومية والوقاية ومراقبة الالتهابات، بالرغم من أنها تعززت في إطار تسيير وباء الكوفيد 19، بعناية متميزة.

وبالنسبة للجوانب المتعلقة بالأدوية والمستهلكات والمواد ذات العلاقة بالدم فإنها تتميز بضعف القدرات على جميع المستويات مما يطرح مشكلة التوفر والجودة. ويلزم أن تتواصل الإصلاحات المقام بها لتصحيح الأوضاع ودعمها بفعل إرادة حقيقية من الدولة ضمانا للنفوذ إلى منتجات صحية ذات جودة عالية وكذلك إلى منتجات للوقاية والتكفل بسوء التغذية.

ومن جانبه يطرح الغطاء الصحي الشامل مشكلة النفوذ إلى الأدوية وهي حالة تتغير بحسب المناطق الجغرافية وحسب فئات السكان وذلك لأسباب مختلفة منها ضعف الحماية ضد المخاطر المالية المرتبطة بالمرض (15% من السكان يحظون بالتأمين ضد المرض).

ويجب كذلك أن يظل إدماج السكان الرحل والبدو والمهاجرين في سياسات الصحة العمومية في طبيعة الأولويات. ويتعلق هذا الاندماج بالملاءمة بين الخدمات وبين الأوضاع الاجتماعية الخاصة ببعض التجمعات مثل البدو وبالقضاء على العوائق المالية التي يتعرض لها البعض الآخر.

وتتميز الحكامة الصحية بضعف القدرة على القيادة على جميع المستويات لعدة أسباب منها ما يتعلق بغياب النصوص والإطار الذي يخضع له النظام الصحي.

وتتمثل الرؤية الشمولية للقطاع في أن يكون هناك سكان يتمتعون بالصحة وتتوفر فيهم شروط الإنتاج ويساهمون في النمو الاقتصادي وفي التنمية الوطنية وفقا للأهداف التالية:

- زيادة مستوى الموارد المالية المخصصة لقطاع الصحة لرفعها إلى 12% من الميزانية العامة للدولة في أفق 2025.
- تحسين الحوافز وعلى وجه الخصوص ظروف الرواتب للعمال في القطاع الصحي.
- خفض نسب وفيات الأمهات من 454 إلى أقل من 140 حالة لكل 100.000 ولادة حية.
- خفض وفيات المواليد والرضع على التوالي إلى 12 لكل 1.000 ولادة حية و25 لكل 1.000 حية على الأكثر.
- القضاء على وباء نقص المناعة وعلى السل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي والأمراض التي ينقلها الماء وغيرها من الأمراض المعدية.
- التخفيض إلى النصف للأعباء المترتبة على الأمراض غير المعدية بواسطة الوقاية والعلاج.
- العمل على أن يستفيد كل إنسان، دون تمييز في الصفة القانونية، من التأمين الصحي بما في ذلك الحماية ضد الأخطار المالية والنفوذ إلى الخدمات الصحية الأساسية وذات الجودة العالية وإلى أدوية ولقاحات آمنة وفعالة تتوفر فيها شروط الجودة والسعر المناسب.
- كما أن النظرة إلى القطاع يجب أن تشمل كذلك عدم المسامحة على الإطلاق بخصوص العنف القائم على النوع والنفوذ إلى الدواء الجيد لمن يبقون على قيد الحياة من النساء ضحايا العنف القائم على النوع كالإغتصاب وتشوهات الأعضاء التناسلية.

وبالاعتماد على تشخيص وضعية القطاع ولأجل تحقيق النتائج المؤثرة التي أُشيرَ إليها عبر تنفيذ البرنامج الوطني لتنمية القطاع، فقد تم تحديد عدة توجهات استراتيجية ضمن خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وذلك للاستجابة لهذه الإشكاليات من قبل كل من هذه التدخلات. وعلى العموم يتعلق الأمر بالرفع من مستوى الموارد العمومية الموجهة لقطاع الصحة ورفعها إلى 12% من الميزانية للدولة في أفق 2025 مع السعي إلى تحسين الحوافز وخاصة ظروف دفع أجور العمال الصحيين. ونورد فيما يلي التوجهات الفرعية المتعلقة بالصحة:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- الحد من وفيات الأمهات والمواليد عبر تدخلات تنصب حول: الأمومة بأقل مخاطر ممكنة، الأدوية للمواليد الجدد، تباعد الولادات، تحسين الصحة والحالة الغذائية لليافعين، مكافحة العنف القائم على النوع، مكافحة السرطانات النسائية، مكافحة فقر الدم ونفاذ جميع النساء إلى صحة الأمومة بما في ذلك النساء المهاجرات.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تخفيض وفيات الرضع والأطفال عبر تدخلات تهدف إلى تحسين القطاع التلقيحي وضمان الوقاية والتكفل بسوء التغذية وتشجيع التكفل المتكامل بأمراض الطفل. ويمكن اتخاذ جميع هذه الإجراءات في إطار شبكة أدوية التمريض والتوليد الاستعجالي واعتماد نظام مرجعي جيد. وسيتم التركيز كذلك على الانتقال إلى سلم التدخلات في مجال الصحة والتغذية والتي أثبتت جدارتها وعلى اندماج المصالح وعلى المستوى المجتمعي.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- مكافحة الأمراض المعدية عن طريق اعتماد استراتيجيات تهدف إلى تعزيز الوقاية والتشخيص والعلاج ومكافحة العقبات أمام النفاذ إلى أدوية نقص المناعة والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- مكافحة الأمراض غير المعدية عبر تدخلات محددة لصالح الأمراض ذات الأخطار المشتركة (أمراض القلب والشرابيين، السرطان، الالتهابات الرئوية المزمنة والسكري) وحوادث الطرق والصحة العقلية بما فيها الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المرضى بمن فيهم أولئك الذين يعانون من سوء التغذية ومن أمراض الفم والأسنان.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- تسبير الحالات الاستعجالية في الصحة العمومية عبر استراتيجيات تعزيز قدرات التهيئة والرد على جميع المستويات ووضع إطار للتعاون من أجل التحضير ومواجهة الأزمات الصحية والمتعلقة بالتغذية وتعزيز المراقبة الوبائية بما في ذلك الأمراض المنقولة من البشر إلى الحيوان والعكس حسب مفهوم "أحادية الصحة".

التوجه الاستراتيجي رقم 6:

- مواصلة الإصلاحات المقام بها لتعزيز: قدرات الضبط والتنظيم، قدرات التخزين على المستويين المركزي والجهوي، قدرات المختبر الوطني لمراقبة الجودة، توفر منتجات الدم، سلامة حقن الدم وكذلك مواد الصحة الإنجابية ومكافحة التهريب وتزويد الأدوية.

التوجه الاستراتيجي رقم 7:

- تنفيذ خارطة طريق في نهاية بعثة منظمة الصحة العالمية في موريتانيا لتسريع التقدم باتجاه الغطاء الصحي الشامل الذي يجب أن يراعي كذلك السكان المهمشين في مجال النفاذ إلى الصحة كالسكان المهاجرين وخاصة الأشخاص في وضعية غير قانونية والموريتانيين غير المقيدين في سجلات الحالة المدنية والمنتسبين إلى جماعات البدو.

التوجه الاستراتيجي رقم 8:

- مواصلة الإصلاحات المقام بها من طرف القطاع لأجل التوفر على دعم قانوني لتعزيز تنظيمه ومختلف القواعد والإجراءات المتعلقة بتسيير المصادر البشرية والمالية وأداء الخدمات والتنسيق والمتابعة والتقييم. ويجب العمل على تقوية سلطة هيئات التنظيم على جميع المستويات وقدراتها الفنية واللوجستية مع إشاعة ثقافة النتائج.

ج. الورشة رقم 6: النهوض بالتشغيل وترقية الشباب والثقافة والقدرة على مواجهة الطوارئ من طرف الفئات الأكثر هشاشة

تكتسي هذه الورشة من خطة العمل الثانية أهمية كبرى لأنها تتعامل مع عدة جوانب استراتيجية:

- i. العمل للجميع وترقية الشباب والثقافة والرياضة ويشمل نوعين من التدخل: (أ) تشجيع التشغيل الإنتاجي والعمل اللائق للجميع؛ و(ب) تشجيع الثقافة والشباب والرياضة.
- ii. زيادة قدرة الفئات الهشة على مواجهة الأخطار بما في ذلك: (أ) الحماية الاجتماعية، المساواة، النوع، الطفولة والأسرة؛ (ب) تحسين الأمن الغذائي.

ويشكل الشباب الجزء الأكبر من الساكنة ويمثل مستقبل رأس المال البشري للأمة كما أن التشغيل يعتبر بحق محركا للنمو والاندماج الاجتماعي. وأخيرا فإن الحماية الاجتماعية وزيادة قدرة المجتمع على مواجهة المخاطر بالإضافة إلى الأمن الغذائي من الأسس الضرورية للحد من مظاهر عدم المساواة. وتساعد هذه العوامل كذلك على زيادة الشعور بالأمن والإنصاف والعدالة الاجتماعية لدى السكان ككل ورفاه الأفراد مع العمل على الرقي وتوفير أفضل الآفاق المستقبلية. وقد نال العديد من التدخلات نصيبه من التحاليل والتوجيهات الاستراتيجية.

• التدخل رقم 6.1: تشجيع التشغيل الإنتاجي والعمل اللائق

يتصدر هذا النوع من التدخل مختلف سياسات الدولة وشركائها في التنمية وعليه فإن النفاذ إلى الشغل بالنسبة للجميع يكتسي طابعا حيويا في مكافحة الهشاشة ويضمن مشاركة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي عن طريق خلق قيمة مضافة وكذلك تشجيع حركة السوق بفضل المداخل التي تتحقق.

وقد رسمت الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة 2019 – 2030 والتي صادقت عليها الحكومة في شهر يونيو 2019، انسجاما مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2016 – 2019) الهدف الرئيسي الشامل: "العمل المنتج والعمل اللائق للجميع والنهوض بالتشغيل كعامل لتقاسم الرفاه".

وبيعت تحليل السياق العام للتشغيل في موريتانيا على القلق لأنه يتميز بمستوى من البطالة (12,2% عام 2019 حسب المسح الدائم للظروف المعيشية) يتفاقم بحكم التباينات المرتبطة بالسن والنوع (24,5% من النساء ما بين 15 - 64 سنة تشارك بنشاط في إنتاج السلع والخدمات) ويمكن الإقامة (حضري أو ريفي) والصفة الاجتماعية. كما أن الوزن النسبي للسكان من فئة الشباب مرتفع ويعزى تدفق هؤلاء باتجاه السوق إلى ضعف الاستثمار في الدراسة (حوالي 50.000 شاب سنويا) وعدم الموازنة بين تكوين المواطنين وبين أداء الاقتصاد الوطني الذي يرتبط بالقطاع الاستخراجي حيث يوفر 30% من إيرادات الميزانية و70% من الصادرات كما أنه من العوائق الكبيرة أمام فرص العمل (التي يستحوذ عليها القطاع غير المصنف بنسبة 89,2%).

ومن أهم التحديات أمام القطاع:

- i. إعداد إطار قانوني ومؤسسي يتلاءم مع تطوره (الذي يطال القطاعين العام والخاص)؛
- ii. النهوض بالاقتصاد الوطني عبر العمل على تنويعه وتشجيع ريادة الأعمال في القطاعات الاستراتيجية؛

- .iii تعزيز الاستمرار على مستوى النظام الدراسي من أجل الحد من تأثير المتقدمين الجدد لسوق العمل؛
- .iv دعم السكان واندماجهم المهني (خاصة عبر النفاذ إلى التكوين وتشجيع القدرة على تشغيل العاطلين وتصنيف القطاعات الأساسية بشكل تدريجي).

ولمواجهة مختلف التحديات وضمان التشغيل المنتج والعمل اللائق للجميع والنهوض بالتشغيل كعامل لجني ثمار الازدهار (هدف التنمية المستدامة رقم 8، الغاية 8.5) اعتمدت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة 2019 – 2030 انسجاما مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بحيث تجعل من هذه الاستراتيجية هدفا يتصدر الأهداف التنموية ذات الأولوية. وتقتصر الاستراتيجية الوطنية للتشغيل كهدف مركزي سد الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها كما ونوعا في مجال التشغيل.

وفي أفق 2025 سيكون ضروريا اعتماد خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل التي تهدف إلى بلوغ الهدف الشامل المتمثل في خلق ما يقارب 800.000 فرصة عمل ما بين 2018 – 2030 وبمعدل 60.000 وظيفة سنويا وذلك من أجل سد العجز الكمي والنوعي في مجال التشغيل وبشكل تدريجي. ويعني ذلك خلق 60.000 فرصة عمل سنويا خلال الفترة. ومن هذا المنطلق يكون 100.000 شاب قد جرى تكوينهم وإدماجهم في وظائف تستجيب لاحتياجات السوق بفضل اعتماد مشاريع تضمن قابلية التشغيل.

ولبلوغ الهدف المرسوم فإن التوجهات الاستراتيجية الأربعة التالية تبدو مناسبة جدا:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- دعم السياسات القطاعية بسياسات في مجال التشغيل وتعميم التجربة لتشمل جميع القطاعات الأخرى، مع توجيه تطوير رأس المال البشري وفق منهجية تنصب حول الطلب وحول النهوض بالمصادر البشرية بما يتناسب مع العرض في السوق.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تعزيز المرافق العمومية للتشغيل والدمج لإيجاد القاعدة المؤسسية اللازمة لتشجيع التشغيل وتوفير شروط العمل المناسبة لنفادي وقوع جرائم مثل الاستغلال أو الاتجار. ويتعلق الأمر كذلك باحترام حقوق العمال بمن فيهم العمال المهاجرون.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- النهوض بإطار حكامه التشغيل من أجل تحسين الإشراف على السياسات والاستراتيجيات ذات العلاقة.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- التصنيف التدريجي للقطاعات الحساسة كالتجارة الصغيرة والصيد أو الحرف المستقلة (الرصافية، البناء، الكهرباء، الخ) لتحسين حماية وأمن العمال ومساهمة القطاعات اقتصاديا في تنمية البلاد بوجه عام.

• التدخل رقم 6.2: ترقية وحماية الشباب

يؤخذ من آخر إحصاء شامل للسكان والمساكن (2013) أن الفئة دون 35 سنة من العمر تمثل 70% من السكان وهو ما يتطلب الاستجابة على نحو أفضل لتطلعات الشباب الذي يرمز لمستقبل البلاد في إطار مقارنة متكاملة وتلقائية. وهكذا فإن الفئات العمرية في هذه المكونة (10 إلى 14 سنة؛ 15 إلى 24 و25 إلى 34 سنة) تستدعي وجود الرد المناسب من أجل التكفل باحتياجاتها حسب أماكن الإقامة والتحصيل الدراسي والنوع، الخ.

وقد باشرت الاستراتيجيات الوطنية للشباب والرياضة والترفيه (2011 – 2015 و2016 - 2020) بتنفيذ ورشات هامة تتعلق بمجالات التشغيل والبنى الأساسية وبمنظومة التمويل (1% من الإيرادات الجمركية) وحماية هذه الفئات من اللامساواة. وعلى وجه العموم بقيت الحصيلة دون الطموح فيما يتعلق بأهداف ترقية الشباب والمشاركة المسؤولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتبعث أوضاع الشباب على القلق كما تتميز بانتشار البطالة والنقص في التكوين وفي الاندماج المهني وعدم كفاية البنى الأساسية الاجتماعية والتعليمية وضعف إشراك الشباب في مسار إعداد وتنفيذ وتقييم البرامج والأنشطة التي تعنيه وتعرض هذه الفئة للعديد من المشاكل (نقص المناعة، الهجرة السرية، الإدمان على المخدرات، انحلال الأخلاق، الغلو الديني، العنف والإرهاب).

وتتعلق أبرز التحديات أمام ترقية الشباب باتساعها أفقيا وتداخلها مع قطاعات أخرى. والمطلوب بوجه خاص تأمين التعليم والتكوين المهني والفني الجيد للشباب وتشجيع التشغيل واندماجه الاقتصادي والاجتماعي وتطوير البنى الأساسية الاجتماعية والتعليمية لصالحه (ملاعب، مساح، دور شباب، الخ). ولأجل حماية الشباب وكذلك المهاجرين المقيمين في موريتانيا فإن من الضروري ضمان تأطير مناسب لصالحهم وتحسيسهم بشأن أي نوع من الانحراف والعمل على أن يكونوا مواطنين يساهمون في عملية التنمية وأن يكونوا فئة طلائعية مسؤولة. ويمكن أن يتحقق هذا عن طريق تشجيع ممارسة الرياضة والثقافة بوصفهما عاملين من عوامل الصحة البدنية والعقلية بما في ذلك الأبعاد المتعلقة بالنوع.

خلال الفترة 2020 – 2025 تدخل الطموحات والأهداف المرسومة في إطار الرؤية التي عبرت عنها تعهدات رئيس الجمهورية لكونها تنسجم مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بحيث تتاح لجميع الشباب من الجنسين فرص النجاح في ظل الكرامة في مشاريعهم وأن يكونوا فاعلين راقين وديناميين يتصدرون التنمية المستدامة في موريتانيا الجديدة.

ولتحقيق هذه الرؤية في أفق 2025، يتطلب الأمر تنفيذ التوجهات الاستراتيجية التالية:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب من أجل المشاركة كمواطنين في عملية اتخاذ القرار وترقيتهم داخل المجتمع ومكافحة مظاهر اللامساواة في النفاذ إلى التعليم والتشغيل ومراعاة الأبعاد المتعلقة بالنوع.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- حماية وتكوين الشباب الذين يشكلون مصدرا أساسيا للموارد التي يتعين أن تصان من أجل تمتعهم بكامل مقدراتهم ومنعهم من الانحرافات الضارة لصحتهم وللمجتمع بشكل عام.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- النهوض بإطار عملي لتحسيس السكان باتجاه تنمية أفضل لصالح الشباب والرياضة والثقافة وتعزيز الهياكل التي تخدم الشباب بحكم قربها منهم مع السعي إلى ملاءمة هذه الهياكل مع الاحتياجات الخاصة للنساء.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تشجيع اللحمة الاجتماعية عبر إدماج الشباب المهاجرين في برامج الدولة.

ونظرا للوزن الديمغرافي النسبي للنساء بالمقارنة مع عموم السكان (50,7%) سينصب الاهتمام نحو مقاربة النوع لإيجاد الحلول المناسبة لاحتياجاتهن الخاصة وفقا لتعهدات رئيس الجمهورية الذي أكد أنه سيعمل على تزويد النساء بوسائل المشاركة الكاملة في الحياة العامة والولوج إلى جميع حقوقهن وخاصة في مجالات التعليم والصحة وعوامل الإنتاج، مضيفا أنه سيعمل على تعزيز مشاركتهن في الشؤون العامة وتحسين حضورهن في وظائف وأوساط اتخاذ القرار. وذلك يتعين العمل لمواجهة القيود الأربعة التالية:

- عدم المساواة في الحصول على المعرفة وهو ما يتسم بضعف النفاذ إلى: (1) التعليم مع أرقام عالية من التسرب؛ (2) عرض التكوين الفني والمهني؛ (3) الإعلام حول الخدمات والبرامج والعمل العمومي.
- عدم المساواة أمام فرص العمل: تواجه النساء عراقيل مرتبطة بعدم الولوج إلى 3 أمور أساسية هي: (1) التكوين؛ (2) التمويل؛ (3) التمليك العقاري.
- انتشار التأثيرات السلبية للمحيط الاجتماعي والثقافي الوطني: في الغالب هن عرضة لمختلف التقاليد الثقافية التي تلحق الضرر بإبداعهن ودورهن الاقتصادي والاجتماعي وبالشباب كقوة طلائعية في البلاد.
- عدم الموازنة أو غياب الخدمات الملائمة للنساء في إطار الهياكل ذات المساس بالشباب لقربها منهم.

● التدخل رقم 6.3: تعزيز الحماية الاجتماعية

تمثل هشاشة السكان والعمل على زيادة قدرتهم على مواجهة الظروف الطارئة تحديا رئيسيا وبالخصوص في الوسط الريفي وعلى مستوى السكان الحضريين في الأحياء المحيطة وذلك بحسب مختلف المسوح التي تناولت الظروف المعيشية للسكان منذ عام 1988 وذلك بالرغم من السياسات والبرامج الهادفة إلى مكافحة الفقر. وتؤكد نتائج مسح الظروف المعيشية للسكان لعام 2019 – 2020 ذلك الاتجاه مبرزة أهم السمات الاجتماعية والمجالية ومظاهر اللامساواة المتعلقة بالفقر وكذلك العوامل المحددة لهذه الظاهرة. ويشكل الفقر والفقر المدقع تحديات أساسية أمام الوسط الريفي (41,2%) مقابل 14,4% في الوسط الحضري وتختلف الأمور حسب الولايات: كيدي ماغا (48,6%)، تكانت (45%)؛ لبراكه (41,1%)، لعصابه (39,4%). ويتواجد في هذه الولايات مجتمعة 43,1% من الفقراء أي 4 أسر من أصل 10.

وعبرت أول استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية تم اعتمادها عام 2012 لتغطي الفترة 2012 – 2021 التزام الحكومة بشأن رؤية على المدى البعيد تركز على إحداث منظومة متناسقة ومتكاملة للحماية

الاجتماعية بشكل تدريجي وذلك اعتمادا على: (1) القيم الوطنية للتضامن؛ (2) مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية؛ و(3) حقوق المواطنين والمواطنات.

ولم تصدر لحد الآن حسيطة تنفيذ هذه الاستراتيجية التي امتدت على مدى 10 سنوات. ومن بين نقاط ضعف هذه الاستراتيجية، يلاحظ غياب منظومة للمتابعة والتقييم ولتخطيط الأنشطة. وبالمقابل يمكن استخلاص دروس مختلفة منها تنوع أبعاد ومحاور الحماية الاجتماعية وبوجه خاص: (1) الأمن الغذائي، والتغذية، البيئة والتغيرات المناخية؛ (2) النفاذ إلى الخدمات الصحية والتعليم؛ (3) الأمن الاجتماعي، العمل والتشغيل؛ (4) تحسين الإطار المعيشي؛ و(5) المساعدة الاجتماعية وترقية الفئات الهشة.

وقد تم الآن أخذ هذه الأبعاد بعين الاعتبار من طرف العديد من الهيئات الحكومية (الوزارات: الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد، البيئة والتنمية المستدامة، مفوضية الأمن الغذائي، الصحة، التعليم، وزارات التشغيل والاقتصاد والعمل الاجتماعي والطفولة والأسرة والمندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "تأزر").

وهناك العديد من الفرص المتاحة لضمان تحديث وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية وعلى وجه الخصوص:

- التزامات رئيس الجمهورية في مجال الحماية الاجتماعية.
- التوجهات والمقاربات التنموية التي تم اعتمادها في السنوات 2020 و2021 وأعطت نتائج مشجعة نسبيا حيث أن ميزانيات السنتين كانت أكثر توجهها نحو الحماية الاجتماعية وحيث كانت النتائج أكثر إقناعا.
- تنوع شبكات الحماية الاجتماعية (البرامج والمشاريع المتعلقة بالحماية الاجتماعية) مع التركيز على استهداف المستفيدين والمناطق الجغرافية.
- استحداث سجل اجتماعي يعتبر بمثابة شباك موحد في مجال الحماية الاجتماعية.
- أول المرتكزات عبارة عن سجل اجتماعي وقاعدة بيانات أساسية تختص بالحماية الاجتماعية وخاصة في مجالات تحديد هوية المستفيدين المحتملين واستهدافهم من طرف البرامج الاجتماعية. ويوجد السجل لدى المندوبية العامة لهيئة تأزر وهو يرمي إلى توفير الحد الأكبر من البيانات المتعلقة بالأسر الفقيرة والهشة وبالفقير في جميع البلدات عبر البلاد وكذلك أوضاع هذه البلدات من حيث وجود الخدمات القاعدية والنشاطات الاقتصادية والحياة الجموعية.
- وسيسمح استحداث السجل الاجتماعي كقاعدة بيانات شاملة للأسر الفقيرة والهشة للشركاء الاجتماعيين وغير الحكوميين أن يحددوا بدقة السكان المستهدفين بتدخلاتهم في المجال الاجتماعي. ويتم العمل بالسجل الاجتماعي حاليا على مستوى امتداد التراب الوطني وتستخدم بياناته من طرف مختلف المتدخلين في مجال التنمية الاجتماعية.
- العنصر الثاني يتمثل في البرنامج الوطني للتحويلات الاجتماعية "تكافل" ويتعلق الأمر ببرنامج للتحويلات النقدية المشروطة وبرنامج مرجعي للحماية الاجتماعية في موريتانيا وهو يتبع للمندوبية العامة. وتستهدف هيئة تأزر الأسر في حالة فقر مدقع ويقوم على الجمع بين تحويلات نقدية ربع سنوية وأنشطة للترقية الاجتماعية ترمي إلى تبني أسلوب إيجابي يرتبط بالممارسات العائلية الأساسية والاستثمار في تنمية الطفولة الصغرى. وخلال مرحلته الأولى المنتهية في أواخر عام

2020 قام البرنامج بدعم أكثر من 30.000 أسرة تم اختيارها بالاعتماد على السجل الاجتماعي وقدم دفعات بمبلغ 1.500 أوقية جديدة لكل أسرة ربع سنويا.

- في مرحلته الثانية، أقرت الحكومة توسيع البرنامج ليشمل 100.000 أسرة تشكل خمس السكان ممن يعانون من الفقر المدقع وزيادة تدريجية في المساعدات الموزعة على الأسر لتصل 3.600 أوقية. وتم اعتماد منهجية تهدف إلى استفادة جميع الأسر التي يتم التكفل بها من تأمين صحي مجاني بصفة تدريجية.

- هناك أداة أخرى مهمة للحماية الاجتماعية تتمثل في منظومة مواجهة الصدمات. ويشكل انعدام الأمن الغذائي والفقر تهديدا للعديد من الأسر سواء على المستوى الحضري أو الريفي وذلك نتيجة الصدمات المرتبطة بالتغيرات المناخية والكوارث. ومن بين عناصر الرد على هذه الصدمات اللجوء إلى برنامج للتأمينات الاجتماعية على المدى القصير يقوم على التحويلات النقدية (المعونة). ويهدف بوجه خاص إلى دعم السكان الأكثر هشاشة ممن عانوا من الجفاف خلال موسم الصيف. ويستفيد من هذا البرنامج سنويا آلاف الأسر التي توجد في حالة انعدام الأمن الغذائي (27.000 أسرة عام 2021).

غير أن هناك تحديات أخرى أمام التنفيذ ومنها:

- ضعف التنسيق ومتابعة التنفيذ؛
- عدم دقة مفهوم الهشاشة وغياب منظومة إعلامية من شأنها أن تتعرف على الأسر والأشخاص ذوي الهشاشة.
- تعدد البرامج والمشاريع المتعلقة بالحماية الاجتماعية وتشكل شبكات تأمين اجتماعي دون توحيد الجهود أو حتى التنسيق فيما بينها من حيث استهداف الطبقات الهشة والمناطق المستهدفة.

ومن جانبها تكتسي حماية الطفولة أهمية بالغة في موريتانيا وتستفيد من العديد من التدخلات. وتعلقت حصيلة عمل الوزارة الموجهة إلى الطفولة استحداث وتكوين لجان للتنسيق ومراجعة وترجمة النصوص إلى اللغات الوطنية للتعريف عبر وسائل الاتصال بموضوع حماية الطفولة وقامت الوزارة كذلك بإطلاق برنامج لتعزيز منظومة حماية الطفولة. وتجديد برلمان الأطفال الذي يتألف من 122 بنتا وولدا مع التقيد بالتعادل من حيث النوع وهو ما يعتبر بمثابة منصة ليعبر هؤلاء عن آرائهم وليتعودوا على الممارسات الديمقراطية وعلى المواطنة والمشاركة. ومن بين الأنشطة الأخرى التي قيم بها انطلاق مسار إعداد الإجراءات العملية الموحدة لتسيير حالات حماية الطفولة وإعداد وتقديم بيان أمام مجلس الوزراء حول الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفولة مع التركيز على منع جميع أشكال سوء المعاملة وعلى حماية حقوق الطفل بالاعتماد على آلية للرد على المستويين الجهوي والمحلي.

وبالرغم من النتائج الجيدة لمختلف الأنشطة التي قيم بها، لا تزال هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لتقديم الدعم للفئات السكانية التي لا تزال تعاني من الهشاشة علما بأن التحدي الأكبر يتمثل في حمايتها وزيادة قدرتها على مواجهة الأوضاع الطارئة والتأكد من أنها تجني ثمار النمو بفضل استفادتها من حماية اجتماعية مناسبة واحتوائية (وخصوصا بالنسبة للمهاجرين ولأطفالهم) ومن خلال تحسين الأمن الغذائي لهذه الفئات.

يندرج الطموح في مجال الحماية الاجتماعية والقدرة على مواجهة الطوارئ في إطار الالتزامات التالية:

- تنفيذ تعهدات رئيس الجمهورية فخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

- أولويات وأهداف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.
- غايات الأهداف الإنمائية المستدامة وخاصة الأهداف رقم 1، 2، 3، 4، 5 و10.
- الالتزام بتنفيذ الوعود الصادرة عن المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية وخاصة ما يتعلق منها بالأصفار الثلاثة.

ويعبر عن هذا الطموح تعهد رئيس الجمهورية بأنه يلتزم بنهج سياسة طوعية لتمكين كل موريتاني بدون تمييز من أن يعيش حياة تليق به ويستطيع أن يتقدم ويرتقي. ويُقصد بذلك إزالة آثار الاسترقاق وتضميد الجراح التي خلفها الإرث الإنساني وكذلك القضاء على أي نوع من أنواع التفاوت كنتيجة للتمييز الاجتماعي. وفضلا عن ذلك فإن الفقر والموروث الاجتماعي والثقافي يعتبران كعوامل غير مواتية للمشاركة الكاملة للنساء وللمعوقين.

وفي أفق 2025، سيتم إخراج 200.000 أسرة مقيدة في السجل الاجتماعي من قوائم الفقر والهشاشة بفضل الحصول على قوة شرائية مستدامة وحماية صحية مضمونة مع الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والنفاز إلى الخدمات القاعدية كالتعليم والصحة ومياه الشرب ومسكن لائق والطاقة.

وتنصب الأنشطة المقترحة بما يتناسب مع عناصر السياق الحالي والتشخيص الاستراتيجي حول التوجهات الاستراتيجية التالية:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تحسين إطار التضامن الوطني ومكافحة التهميش عبر تعبئة جهود جميع الفاعلين ضد الفقر والتهميش الاجتماعي ومن أجل الحد من التباينات مهما كان نوعها.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- ضمان الشفافية والفاعلية واحتوائية برامج الحماية الاجتماعية بما فيها خدمة السكان المهاجرين الذين يقيمون بشكل منتظم في موريتانيا واستحداث منظومة للحماية الاجتماعية تتمحور حول شبكات الحماية التي تركز على حسن استهداف المعنيين وعلى الغطاء الجغرافي بالارتباط مع مشاكل التغذية.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تعزيز حماية الأسرة ورفاه جميع أعضائها وخاصة الأطفال والعمل على توفير محيط اجتماعي مستقر وملائم لهؤلاء.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تطوير برامج للمساعدة الاجتماعية ولتشجيع الفئات الأكثر هشاشة وخاصة الأشخاص ذوي الاحتياجات الذين يعانون أمراضا مزمنة والأشخاص في حالة عوز والأشخاص المعرضين لسوء التغذية (النساء الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الثانية (2) من العمر).

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- تعزيز القدرات المؤسسية لهياكل تنفيذ مختلف البرامج عن طريق إيجاد إطار مؤسسي صلب يسهل التعريف بمختلف السياسات والاستراتيجيات الوطنية (وخاصة تنفيذ الاستراتيجية الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك مع إعطاء الأولوية للولايات التي توجد فيها نسب فقر مرتفعة).

التوجه الاستراتيجي رقم 6:

- تحسين تمكين النساء باعتبارهن طبقة لا تعمل بكامل طاقتها في موريتانيا وتشكلن مرتكزا للعمل من أجل التنمية مع الحرص على اندماجهن اجتماعيا واقتصاديا.

التوجه الاستراتيجي رقم 7:

- الموامة بين سياسات الحماية الاجتماعية لجميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك سكان البوادي والرحل.

التوجه الاستراتيجي رقم 8:

- تنفيذ أنشطة تركز على جني ثمار العائد الديمغرافي كمعبر باتجاه الرفاه الاجتماعي والإنصاف.

التوجه الاستراتيجي رقم 9:

- مراعاة الالتزامات الدولية والجهوية والوطنية التي تتطلب مراجعة بعض الأحكام التشريعية وخاصة ما يتعلق منها بزواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية وغيرها من الممارسات الضارة. كما يجب أيضا تعزيز منظومة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفولة عن طريق تحسين قدرات الفاعلين بما في ذلك المصادر البشرية في مجالات العمل الاجتماعي وتمويل قطاع الحماية.

التوجه الاستراتيجي رقم 10:

- تحسين تنسيق الخدمات والفاعلين الذين يتدخلون في مجال الحماية الاجتماعية والتعليم، العدل. ويجب أيضا أن ينصب النشاط باتجاه تعزيز خدمات الوقاية والرد بالنسبة لضحايا العنف. ويتعلق الأمر كذلك بالتأكد من أن التكفل يستجيب للإجراءات العملية المتعلقة بالتعامل مع بعض الحالات من أجل ضمان جودة التكفل بها. كما أن المصادر البشرية في مجال العمل الاجتماعي يجب أن تعزز بالتعاون مع هيئات التكوين الجامعي والمهني.

التوجه الاستراتيجي رقم 11:

- تعزيز وجمع البيانات المتعلقة بحماية ورفاه الأطفال. وهكذا فإن تنفيذ منظومة لمتابعة وجمع البيانات يمكن من تعزيز البرمجة والعمل تلقائيا بجمع البيانات حول حماية الأطفال والحصول على بيانات دقيقة حول رفاههم وحمايتهم. ولهذا الغرض، يجب تعزيز المتابعة وتشجيع روح المسؤولية والمساءلة لدى الفاعلين القطاعيين.

• التدخل رقم 6.4: تعزيز الأمن الغذائي وفي مجال التغذية

تجابه موريتانيا العديد من التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لما يلي: (1) ضعف نسبة الاكتفاء الغذائي لكون الإنتاج من الحبوب لا يغطي سوى 20 إلى 50% من الاحتياجات؛ (2) انتشار الفقر (وخاصة في الوسط الريفي)؛ (3) الإنتاج الزراعي مرتهن بالتغيرات المناخية وتأثيراتها على الظروف المعيشية لسكان الريف. وهكذا فإن النسب المئوية لانعدام الأمن الغذائي لدى الأسر (30% في مواسم الجفاف و20% في المواسم السابقة للحصاد) ونسب سوء التغذية الحادة لدى الأطفال في سن مبكرة تبلغ 10%. كما أن عدد الأفراد المقيدون في عداد المحتاجين إلى التغذية يبلغ أحيانا أرقاما قياسية تصل إلى 800.000 شخص.

وتشير نتائج المسح الدائم للظروف المعيشية للفترة 2019 – 2020 إلى أن نسب انعدام الأمن الغذائي التي تم احتسابها انطلاقا من مؤشر FIES المتعلق بانعدام الأمن الغذائي والذي يعود إلى منظمة الغذاء العالمي (الفاو) إلى نسب أعلى: 43,9% من الأسر معنية إلى حد كبير ومنها 36,9% معنية بنسب عادية و7% تعاني من سوء تغذية شديد. وتوجد هناك فوارق هامة ما بين وسط الإقامة (حضري، ريفي) وما بين الولايات.

في موريتانيا يعاني 17% من الأطفال دون سن 5 سنوات من سوء التغذية المزمنة ومن بين هؤلاء 3,7% يتعرضون لسوء التغذية الحاد (مسح 2021) وتتجاوز نسبة انتشار سوء التغذية المزمن عتبة الـ20% في ست ولايات حيث تتراوح بين 20% إلى 30%. ويتعلق الأمر بولايات الحوض الشرقي 28,5%، الحوض الغربي 22,8%، كيدي ماغا 22,2%، لعصابه 21,6%، كوركول 21,5%، وولايات الشمال (آدرار، اينشيري وتيرس زمور) 21,5%.

ويعاني 15,8% من الأطفال دون سن الخامسة من عدم تناسب الوزن والعمر ومنهم 2,7% بشكل حاد جدا. ويرتبط سوء التغذية بنسبة 45% بحالات الوفيات التي تسجل سنويا عبر العالم على مستوى الأطفال دون سن الخامسة. وفي موريتانيا يشكو 17% من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن ومن هؤلاء 3,7% بشكل حاد جدا (المسح الوطني في مجال التغذية لعام 2021 المعروف اختصارا بـSMART). ومن جهة أخرى فقد أصيب طفل في سن 5 سنوات من أصل 10 أطفال أي 11,1% بسوء تغذية حاد منها 1,9% من الحالات الشديدة. غير أن مستوى الانتشار يعتبر حرجا من منظور منظمة الصحة العالمية في خمس ولايات هي كيدي ماغا، لعصابه، الحوض الغربي، كوركول ولبراكنه.

كما أن الوضع الغذائي للرضع والأطفال يبعث على القلق بسبب استمرار بعض الممارسات الضارة في مجال التغذية بحسب آخر مسح ديمغرافي وصحي. وهكذا فإن أقل من نصف الرضع قبل ستة أشهر يتم إرضاعهم بحليب الأم (41%) بينما يستفيد خمس الأطفال ما بين 6 إلى 23 شهر من غذاء تكميلي مناسب. ويمثل المواليد الجدد الذين يعانون من نقص في الوزن 37% من الجميع وهناك 3% من السكان يستهلكون الملح المشبع باليود. أما فقر الدم فإنه يطال 77% من الأطفال دون 5 سنوات و56% من النساء في سن الإنجاب. وهكذا فإن استهلاك الملح المشبع باليود من قبل الأسر لا يزال ضعيفا جدا (18%) بحسب مسح 2018.

ويتمثل التحدي الأساسي في هذا المجال من التدخل في الرد المناسب وفي الأجل المعينة على أوضاع انعدام الأمن الغذائي والهشاشة الناجمة عن الحالة المناخية والمعوقات المختلفة المتعلقة بمختلف أبعاد الأمن الغذائي وسوء التغذية. وفي إطار عزمه على تفعيل الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق الحد من نسب سوء التغذية بجميع أشكالها، فقد عبرت الجمهورية الإسلامية الموريتانية عن التزامها الصارم بخصوص تطوير الغذاء والأمن الغذائي وفقا لأجندة 2030.

ويتعلق الأمر بما يلي:

- النهوض بنظام غذائي فعال وقادر على مواجهة الطوارئ واحتوائها ومستدام حيث يحق لجميع مكونات السكان الأكثر هشاشة بأن يحصلوا في جميع الأوقات على غذاء صحي ومغذي وبكميات كافية.
- تعزيز الالتزام السياسي والمشاركة الاجتماعية لغرض تحسين التغذية على مستوى البلاد وذلك بالجوء إلى الحوار حول السياسات وإلى المناصرة في إطار متعدد القطاعات.
- إعطاء مكانة أكثر اتساعاً للتغذية ضمن الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل والبرامج الوطنية وحشد الموارد المالية المحلية اللازمة لذلك.
- تعزيز تغذية الرضيع والطفل وتشجيع مكافحة النقص في مجال المكملات الغذائية ومعالجة سوء التغذية بنوعيتها المعتدل والشديد.
- تعزيز تغذية الرضع والأطفال وتشجيع مكافحة نقص المكملات الغذائية ومعالجة سوء التغذية الحاد (معتدلة / شديدة).

ولأجل مواجهة التحديات التي تتمثل في القضاء على سوء التغذية بجميع أنواعها في أفق 2030، أصبح من الضروري تغيير أنظمة الغذاء والصحة والحماية الاجتماعية والماء والوعي الصحي والصرف الصحي. ومن المهم كذلك التركيز على مكافحة سوء التغذية والقضاء على الأوبئة الناتجة عن زيادة الوزن وعن الأمراض المرتبطة بالغذاء وصولاً إلى تعزيز رأس المال البشري. ويتطلب رفع هذا التحدي التنموي تنفيذ عمل متجانس بعيداً عن قطاع الصحة وذلك لأن الصحة الجيدة والتنمية المستدامة لا يمكن تحقيقهما دون تغذية جيدة.

وفي إطار خطة العمل الثانية، تعمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك إلى اعتماد نظام لتطوير التغذية والأمن الغذائي الذي يمكن للجميع الولوج إليه بصفة متكافئة. وستهدف هذه المنظومة إلى تلبية الحق في تغذية جيدة لجميع الموريتانيين وخاصة الأكثر هشاشة من بينهم على أن يتم اعتماد ذلك كمحور استراتيجي وتنموي. ويعبر هذا الهدف الاستراتيجي عن الأولوية المعطاة لتحقيق ثاني أهداف التنمية المستدامة الرامي إلى القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية والنهوض بالزراعة المستدامة وتحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 3 (السماح للجميع بأن يعيشوا بصحة جيدة وأن ينعموا بالرفاه للجميع وبكافة الأعمار).

وتحقيقاً لهذه الغاية أقرت خطة العمل الثانية مجموعة من التوجهات الاستراتيجية وكالاتي:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تطوير اقتصاد ريفي وشبه حضري ذي مردودية عالية اجتماعياً واقتصادياً متنوع ومتماشٍ مع التغيرات المناخية والعمل بسياسة تثمين المزارع التقليدية (الدعم و/أو أسعار مضمونة).

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تحسين الدورات التجارية والتبادل الداخلي وعبر الحدود وعلى المستوى الإقليمي عن طريق وضع سلسلة وطنية للقيم قادرة على الاستجابة لمختلف الاحتياجات في مجال الأمن الغذائي.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تحسين النفاذ المستدام للفئات الهشة وخاصة الأطفال دون 2 سنة والنساء الحوامل والمرضعات وسكان المناطق الريفية والحضرية إلى غذاء متنوع وصحي ومتوازن.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تعزيز منظومات الوقاية وتسيير الأوضاع الغذائية الاستعجالية وفي مجال التغذية على المستويين المركزي واللامركزي والتوفر على القدرات لاستباق الأزمات المحتملة واتخاذ إجراءات الحماية اللازمة.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- النهوض بحكمة جيدة في مجال الأمن الغذائي ضمن مسار اللامركزية والتنمية المحلية.

التوجه الاستراتيجي رقم 6:

- تشجيع ممارسات جيدة في مجال الغذاء والتغذية في موريتانيا (نموذج إعداد الأطعمة والتغذية ذات الجودة العالية وتعميمها في أنحاء البلاد عبر برامج مفوضية التنمية الغذائية)؛ دعم تغذية الرضع والأطفال عبر تنفيذ خطة الانتقال إلى البرنامج المعتمد للفترة 2017 – 2026 بالإضافة إلى مكافحة نقص المكملات الغذائية.

التوجه الاستراتيجي رقم 7:

- ترشيد الحكامة في مجال التغذية بما في ذلك تفعيل المجلس الوطني لتطوير التغذية CNDN في إطار الانتقال إلى سلم أنشطة التغذية في موريتانيا. ويجب أن يتزامن ذلك مع تعميم تغطية مراكز إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية ومراكز التعافي والوقاية من سوء التغذية عن طريق التعليم الغذائي والجماعي (منظومات وشبكات متعددة القطاعات).

التوجه الاستراتيجي رقم 8:

- تنفيذ منظومة وطنية للوقاية ومواجهة الأزمات الغذائية DCAN مع إنشاء صندوق وطني لمواجهة الأزمات الغذائية لتمويل الأوضاع الاستعجالية الناتجة عن حدوث أزمات.

التوجه الاستراتيجي رقم 9:

- توفير مخزون وطني للأمن الغذائي لتفادي انقطاع المخزونات والارتفاع الحاد في الأسعار والمضاربات إضافة إلى العودة إلى المخزونات القروية SAVS لضمان الأمن الغذائي، بما في ذلك مخزونات للمدخلات الغذائية لمعالجة حالات سوء التغذية الشديدة.

التوجه الاستراتيجي رقم 10:

- إنشاء فريق دائم لنقل المساعدات الغذائية بشكل عاجل وتعزيز القدرات اللوجستية والنقل لدى مفوضية الأمن الغذائي.

التوجه الاستراتيجي رقم 11:

- إعادة تحديث برنامج "تموين" لزيادة القدرة على إمداد المخزونات وتنظيم استهداف المستفيدين لما فيه خدمة الفئات السكانية الأكثر هشاشة.

وفي مجال التغذية كانت الغايات المستهدفة بهذه التوجهات تتعلق بـ:

- i. العمل على خفض انتشار سوء التغذية الحاد من 11,1% عام 2021 إلى 5% عام 2025؛
- ii. السعي إلى تراجع انتشار تأخر النمو البدني (سوء التغذية المزمن) من 17% عام 2021 إلى 14% على الأقل عام 2025؛
- iii. انتقال نسبة إرضاع حليب الأمهات حصريا من 41% عام 2019 إلى 55% على الأقل عام 2025؛
- iv. انتقال نسب الأطفال ما بين 6 إلى 23 شهر ممن يستفيدون من غذاء تكميلي مناسب من 21,7% عام 2021 إلى 35% على الأقل عام 2025.

3. المرتكز الاستراتيجي رقم 3: تعزيز الحكامة بكافة أبعادها

يهدف المرتكز الاستراتيجي الثالث إلى ترسيخ قواعد الحكامة على مستوى جميع أنحاء البلاد بما يضمن للاقتصاد والمجتمع الموريتاني نهجا للتطور المؤسسي بما يتناسب مع مقدرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تعزيز هذا الأخير وإشراك جميع الفئات الممثلة للمجتمع المدني (وخاصة النساء) في عملية اتخاذ القرار وسيتم تحقيق هذا الهدف عن طريق التدخل في ثلاث قطاعات أو مجالات عمل: (1) الحكامة السياسية، الأمن واللامركزية؛ (2) حقوق الإنسان والعدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي؛ و(3) الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية والاستفادة من العائد الديمغرافي.

أ. الورشة رقم 7: الحكامة السياسية، الأمن واللامركزية

في إطار تعزيز الحكامة بجميع أبعادها فإن الحكامة السياسية والأمن واللامركزية تشكل مجالات للتدخل الأفقي ومواجهة التحديات التي تتجسد مجتمعة في صعوبة الحوار القطاعي وضعف إتاحة الموارد البشرية والمالية وتتوزع مجالات التدخل المذكورة حول المجالات الأساسية الثمانية التالية: تحسين الحكامة السياسية، تعزيز وسائل قوات الأمن والدفاع، بناء السلم الدائم واللحمة الاجتماعية، حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف، تسيير الهجرات واللاجئين، الاستصلاح الترابي، اللامركزية والحالة المدنية.

• التدخل رقم 7.1: تحسين الحكامة السياسية

تعتبر الحكامة الجيدة عاملا أساسيا لترشيد تسيير مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة البلاد. ويفضل مناخها السياسي الهادئ، تمهد موريتانيا لتحسين حكامتها السياسية بالرغم من العديد من التحديات التي تواجهها.

ويتألف هذا المحيط من 25 حزبا معترفا به وأكثر 7.000 من منظمات المجتمع المدني (فرغم تعددها لا تمثل في الحوار السياسي). وقد تعهد رئيس الجمهورية بتعزيز مؤسسات الدولة وفتح حوار سياسي وطني هو الآن في طور التشاور بحثا عن التوافق وتهدئة الأوضاع بمناسبة مناقشة المواضيع التالية: التعليم، التناوب السياسي، الرق ومخلفاته، الإرث الإنساني، الاقتصاد، الحكامة، الخ.

وبالرغم من الإصلاحات العديدة المتخذة كمراجعة القانون المتضمن نفاذ النساء إلى الوكالات والوظائف الانتخابية مباشرة عمل مؤسسة المعارضة الديمقراطية أو اعتماد القانون رقم 2021 - 004 المتعلق بالجمعيات والمؤسسات والشبكات بما يسمح بتأطير هذه الهيئات قانونيا بالإضافة إلى العديد من الجوانب القانونية والمؤسسية التي تتطلب الإصلاح و/أو إعادة التنظيم. وهكذا توجد تداخلات مؤسسية كثيرة داخل النموذج الموريتاني حيث أن القيم الديمقراطية غير مشمولة نسبيا كما هو الحال بالنسبة للشفافية والنفاذ إلى المعلومات (وخاصة على مستوى المجتمع المدني).

وتسمح هذه العناصر مجتمعة بالخروج بتصور حول أهم التحديات التي يجب التغلب عليها لتحسين الحكامة وهي تتمحور حول ضرورة تعزيز المؤسسات والاندماج السياسي للشباب والنساء ومأسسة الحوار السياسي ذي الجودة العالية وتحسين حكامة الأحزاب والجمعيات وأخيرا إيجاد إطار للنفاذ إلى البيانات من طرف المجتمع المدني.

وللاستجابة لمختلف هذه التحديات وإلى جميع الإشكاليات الأخرى التي جوبهت في هذا الخضم فإن التوجهات الاستراتيجية لخطة العمل الثانية تتمحور حول:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تصميم وتنفيذ ميثاق للحكمة الجيدة للأحزاب السياسية والجمعيات التي يجب أن تكون المرجع بالنسبة للهيئات والفاعلين في إطار ممارسة مهام كل منهم.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تعزيز الشفافية المتعلقة بالحكمة عبر العمل بوجوب المساءلة ونشر التقارير ليتم الاعتماد عليها كألية للرقابة وضمان التسيير الجيد للمال العام.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تطوير ودعم نفاذ النساء والشباب إلى مسار اتخاذ القرار.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تعزيز المؤسسات من حيث القدرة والفاعلية عن طريق العديد من الإجراءات ذات العلاقة بالإطار التشريعي (سن قوانين للتأطير والحرص على احترام القوانين الموجودة) والبشري (من حيث المصادر والتكوين) والبنى التحتية (عصرنة التجهيزات).

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- دعم مشاركة المجتمع المدني من حيث الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفه ومنح الموازنات وتعزيز الإطار التنظيمي الذي يتيح له النفاذ إلى البيانات بفضل سن قانون بهذا الشأن.

التوجه الاستراتيجي رقم 6:

- مراعاة حماية البيانات الشخصية عن طريق سن تشريع مناسب وتعزيز أمن الأنظمة (المكتبية والمعلوماتية).

● التدخل رقم 7.2: تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن

يعهد إلى قوات الدفاع والأمن بتأمين الدولة والمجتمع (سلامة الممتلكات والأفراد، الإرهاب، الإجرام العابر للحدود، تهريب المخدرات، تأمين الحدود، تهريب الأسلحة النارية والاتجار بالأشخاص، الخ). كما أن تعزيز وسائلها يكتسي أهمية حيوية بالنسبة للبلد من أجل مكافحة التهديدات الخارجية والداخلية وضمان السلم والوئام الاجتماعي.

وبالنسبة لموريتانيا، تتطلب هذه المهام المزيد من الوسائل (المادية والبشرية والفنية) لأداء لهذه المأموريات. غير أن السلطات المخولة لهذه الكيانات يجب أن تتصاحب مع عدد من المسؤوليات وخاصة تجاه المواطنين وحقوقهم لتفادي أي نوع من التفريط وبناء الثقة بينها وبين السكان.

ويتعلق الأمر هنا بتحديات تجيب عليها توجيهات خطة العمل الثانية للاستراتيجية والتي تتمحور حول:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- إعادة تقدير الوسائل الممنوحة للقوات المسلحة وقوات الأمن بهدف تسهيل عملها.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- إصلاح وعصرنة المصالح الأمنية الوطنية من أجل ضمان السلام والأمن والنظام العام، والرد بسرعة وبشكل مناسب على متطلبات الوقاية والإسعافات وتسيير المخاطر والكوارث والحالات الاستعجالية على امتداد التراب الوطني.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- التقدم باتجاه التطبيق الفعلي للقوانين 2020/17 و 2020/18 حول مكافحة الاتجار بالأشخاص وبالمهاجرين بما في ذلك الأمور المتعلقة بتحديد الهوية وإحالة المجرمين إلى القضاء وتفكيك الشبكات وحماية الضحايا.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تحسيس القوات المسلحة وقوات الأمن حول حقوق الإنسان وخصوصا الأطفال والنساء مع العمل على تطبيق العقوبات في حال التفريط.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- صدور قانون للبرمجة العسكرية أو قوات الدفاع (وهي موارد يعتزم البلد تخصيصها للأمن والدفاع على المدى البعيد مع الحرص على الشفافية والمساءلة).

• التدخل رقم 7.3: استتباب السلام والوئام الاجتماعي

يعتبر الوئام الاجتماعي والسلام من المرتكزات التي لا غنى عنها في بناء المستقبل والتنمية المشتركة للقيم يتقاسمها الجميع ولمصلحتهم دون ترك أي إنسان على الهامش.

ويتطلب النهوض بالوئام الاجتماعي والحفاظ على السلام مراعاة مختلف الأبعاد وخاصة ما يتعلق بالشباب والنساء وبجميع فئات المجتمع الهشة (الذين يعانون من الفقر والذين يحملون آثار الماضي) من خلال قيام بنيات للحكامة على مستوى القرى (لجان قروية) بالارتباط مع السلطات المحلية.

وللاستجابة لتحديات بناء هذا المجتمع الهادئ الذي ينفق حول تعزيز الوئام الاجتماعي ومكافحة التهميش ومنع حدوث النزاعات خدمة للسلام الدائم، تم تخصيص غلاف قدره 20 مليار أوقية لتحقيق التضامن الوطني. ومن ناحية أخرى أعلنت الحكومة عن العديد من الالتزامات التي تدخل في إطار ما تعهد به رئيس الجمهورية من أجل تعزيز تمكين النساء وأخذ كل ذلك بعين الاعتبار في تنمية البلد عبر اعتماد ميزانية تراعي الجوانب المتعلقة بالنوع في التخطيط وتطبيق مبدأ الاحتواء وتخصيص الموارد لكي لا يبقى أي كان على الهامش.

ولمواجهة كل هذه العقبات التي تعيق تحقيق هذا الوئام (ضعف الإحساس بالواجب المدني داخل المجتمع، إحساس الشباب الغبن، مظاهر عدم المساواة اجتماعيا واقتصاديا، ضعف التمويل، الإرث الإنساني وأعباءه، مخلفات الاستعباد...)، توصي خطة العمل الثانية بالتوجهات التالية:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- رد الاعتبار للحق في الهوية القانونية والانتماء إلى الأمة عن طريق وضع إطار قانوني ونظام للرقابة يضمن لجميع المواطنين النفاذ إلى أوراق الحالة المدنية بما يحترم حق الأطفال في هوية دون مراعاة الصفة القانونية للأباء.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- حماية الطفولة والحقوق الأساسية المتعلقة بها في إطار مكافحة الهشاشة وانعدام العدالة والإفراط في إطار مقارنة احتوائية لجميع الأطفال وعلى امتداد التراب الوطني.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- وضع استراتيجية للتصالح والعدل الاجتماعي من منطلق تهدئة الأوضاع والأزمات بين السكان واعتماد نظام للتعويض عن الأضرار السابقة.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تمكين الفتيات والنساء لتعزيز مكانتهن داخل المجتمع عن طريق النفاذ إلى التعليم والحق في التملك.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- منع وإدارة النزاعات عبر العمل بآليات مبتكرة محليا وخاصة عن طريق إشراك اللجان القروية التي أثبتت جدارتها في كل من الحوض الشرقي وكيدي ماغا.

التوجه الاستراتيجي رقم 6:

- تعزيز التكافل الاجتماعي عن طريق مقارنة موجهة نحو التمكين بدل تقديم المساعدة لدعم الفئات الأكثر فقرا وهشاشة في المجتمع.

• التدخل رقم 7.4: حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف

في موريتانيا يمثل الشباب دون سن العشرين 57% من السكان كما أن 47% من الأفراد ما بين 15 و24 سنة عاطلون عن العمل مع نسبة تسرب مدرسي عالية. ويواجه الشباب الموريتاني العديد من المخاطر وبعض الكبت مما يشجع على الانخراط في الغلو وفي التطرف العنيف.

وقد اعتمدت موريتانيا مقاربة لعودة الشباب إلى الرشد اعتمادا على الحوار والاعتدال وتقاليده التسامح وفقا لتعاليم المذهب المالكي. وقد سجلت هذه المقاربة نجاحا كبيرا بفضل مساهمة العلماء الذين عملوا وسطاء لمنع انحراف الشباب.

كما أن مجموعة دول الساحل الخمس قد أعدت إطارا إقليميا مرجعيا لصياغة استراتيجيات وطنية لمنع التطرف العنيف في بلدان الساحل.

ومن بين أهم التحديات التي يجب أن تجابه في هذا المجال، يمكن أن نشير إلى تحسين قدرة الشباب على التكيف مع الظروف الطارئة وتعبئة رأس المال البشري والثقافي والديني وتعزيز قدرات الفاعلين في مجال منع الغلو والتطرف العنيف.

وفي هذا الإطار أقرت خطة العمل الثانية للاستراتيجية عددا من التوجهات من بينها:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- ضبط قانوني ومتابعة هياكل التعليم القرآني والأشخاص الذين يدرسون لضمان توفير تعليم بجودة عالية دون انحراف بما يضمن الاندماج المهني للشباب.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تعزيز القدرة على مواجهة الشباب للطوارئ عن طريق برامج وعمليات تكوينية ذات علاقة تهدف إلى المزيد من الاندماج وتحضير هؤلاء الشباب للحياة النشطة عبر التكوين المهني والنفذ إلى سوق العمل ومواكبتهم في العمل الذاتي.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- إشراك الفاعلين والحصول على دعمهم في مجال منع الغلو والتطرف العنيف.

• التدخل رقم 7.5: التسيير الفعال للمهاجرين واللاجئين

على مستوى تسيير المهاجرين (الأجانب أو الموريتانيين المهاجرين إلى الخارج) واللاجئين، تم إحراز بعض التقدم في موريتانيا على الصعيد التشريعي (تحسين قوانين حول الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، قانون الجنسية، التسيير على نحو أفضل لحركات الهجرة، استقبال اللاجئين بطريقة أفضل، مسح نموذجي أجرته معًا المنظمة الدولية للهجرة والمكتب الوطني للإحصاء حول مؤهلات المهاجرين، مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة من أجل حماية وإعادة دمج المهاجرين في موريتانيا). وخلال مراجعة خطة عمل الاستراتيجية الوطنية لتسيير الهجرة، تم التركيز على نمط من التسيير أكثر مطابقة مع حقوق الإنسان ونصوص الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وخصوصا عن طريق مراعاة حماية المهاجرين ومكافحة الاتجار والتهريب والتزام موريتانيي الشتات بالمشاركة في التنمية.

وقدر عدد المهاجرين² عام 2021 بـ 120.296 فردا في مدينتي نواكشوط ونواذيبو لوحدهما ومن بين هؤلاء 105.264 في نواكشوط. أما عدد اللاجئين فقد كان 75.294 من بينهم 68.825 لاجئا ماليا يعيشون في مخيم امبره وضواحيه بالإضافة إلى 6.469 مهاجرا يتواجدون أساسا في المراكز الحضرية الكبرى مثل نواكشوط ونواذيبو. كما أن هناك مجموعة من 2222 لاجئا قدموا من مالي عام 2021. ويضاف إلى هذه الأرقام 3.197 من طالبي اللجوء في المراكز الحضرية. وتزايدت حركات الهجرة السرية باتجاه المغرب أو جزر الكناري في سنتي 2020 و2021 مع ما ترتب على ذلك من آثار بشرية بالغة.

وتمثل إدارة حركات الهجرة مجموعة من التحديات والفرص لصالح السلام الحدودي في منطقة الساحل. ولا تتوفر موريتانيا، كما هو شأن غالبية بلدان شبه المنطقة، على مرجع استراتيجي حدودي في إطار العلاقات الثنائية وهو ما لا يتيح الربط بين الاستثمارات عبر الحدود بأهداف البلد من أجل توطيد السلام وقياس تأثير ذلك مما يعيق ترسيخ الاستراتيجية المتكاملة التي اعتمدها منظومة الأمم المتحدة بالنسبة لمنطقة الساحل. ومن شأن العمل بمثل هذه المقاربة أن يوطد التعاون بين البلدان في مجال تعزيز السلام عبر الحدود وتوحيد الاستراتيجيات الحدودية وإدماجها في خطط التنمية في البلدان المعنية.

²- مسح حول الهجرة في نواكشوط ونواذيبو مارس - ابريل 2021 / الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي ومنظمة الهجرة الدولية.

وبالنسبة للموريتانيين في الخارج، تولى الحكومة أهمية كبرى لإشراك الشتات في تنمية البلاد. وقد ساهم هؤلاء إلى حد كبير في التكفل بأسرهم التي بقيت في البلد وذلك عبر التحويلات المالية. ويتطلب الأمر تنظيم التحويلات التي يقوم بها المهاجرون لما فيه الفائدة لتنمية البلد من حيث مرور التحويلات بالقنوات الرسمية وتكاليف هذه التحويلات وفرص الاستثمار.

وقد سمح تشخيص السياق الحالي بإبراز ثلاثة أنواع من التحديات تتمثل في ترقية الحقوق الأساسية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء وإشراك الرعايا الموريتانيين في الخارج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد وكذلك مواصلة إدماج اللاجئين في الأنظمة الوطنية وفي ديناميكية التنمية وتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها البلد (وخاصة ما تم التعهد به أثناء الندوة العالمية حول اللاجئين).

وللاستجابة لكل ما سبق، فقد استملت خطة العمل الثانية للاستراتيجية على التوجيهات الرئيسية التالية:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- العمل على ترسيخ وصاية مؤسسية تتعلق بتسيير حركات الهجرة مع مراعاة المكتسبات التي حققتها الاستراتيجية الوطنية لتسيير الهجرة التي تم إعدادها عام 2010 وبدأ تنفيذها منذ عام 2011.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- النهوض بحقوق المهاجرين واللاجئين عبر مواصلة تنفيذ: (أ) الالتزامات التي تم التعهد بها بمناسبة المنتدى العالمي حول اللاجئين (بما في ذلك تعزيز الإطار القانوني المتعلق بحق اللجوء، النفاذ إلى سوق العمل والخدمات الصحية على قدم المساواة مع الرعايا الوطنيين وكذلك قيد جميع اللاجئين من قبل مصالح الحالة المدنية)؛ و(ب) في إطار العهد الدولي لحركات الهجرة الأمانة والمنظمة والمضبوطة (وخاصة عبر منح وثائق إقامة ورخص العمل للمهاجرين).

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- إعداد استراتيجية وطنية لتسيير حركات الهجرة ومراعاة مختلف الأبعاد الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والأمنية من أجل تسيير الهجرات بما في ذلك الهجرات الدائرية وتنقلات السكان وترحالهم.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تعزيز تواجد طواقم مؤهلة في الخارج على مستوى السفارات والقنصليات للمزيد من التعرف على موريتانيين الشتات ودمجهم في التنمية الاقتصادية للبلاد.

• التدخل رقم 7.6: اعتماد سياسة نشطة للاستصلاح الترابي

في مجال الاستصلاح الترابي اتخذت موريتانيا عدة إجراءات تهدف إلى المزيد من الفعالية. وقد أقر البلد إنشاء لجان جهوية مختصة في عنونة الأماكن عبر جميع ولايات الوطن كما أسند إلى الشركة الوطنية للاستصلاح الزراعي والأشغال مهمة الاستصلاح الترابي وحرص على إعادة تنشيط المرصد الوطني للاستصلاح الترابي ليضمن انتظام المتابعة والتقييم بشكل صارم ودقيق والحصول على البيانات اللازمة لاتخاذ القرار في هذا المجال من التدخل.

وفي هذا الإطار، ستقوم الوزارة المكلفة بالإسكان خلال الفترة 2021 – 2025 باتخاذ إصلاحات تهدف إلى إصدار نصوص تطبيقية للقانون التوجيهي حول الاستصلاح الترابي من أجل تحديد أدوات ووسائل العمل وخاصة المخطط الوطني للاستصلاح الترابي والمخططات الجهوية. ويعتبر اتساع مظاهر اللامساواة الترابية والاجتماعية وكذلك ضعف القدرة التنافسية للبنى الأساسية من العوامل الرئيسية التي دعت إلى اعتماد برنامج وطني لتجميع البلدات. وسيجري تكثيف هذا البرنامج ليساهم بشكل فعال في تعظيم تأثيرات برنامج "الشيلة" الذي تنفذه هيئة "تأزر".

ولتنفيذ مثل هذه السياسة ستولي الوزارة المكلفة بالإسكان والعمران كل العناية الضرورية لتطوير الخرائط بوصفها عاملا أساسيا لممارسة السيادة وأداة لا غنى عنها لاستصلاح المجال والتخطيط للتنمية. وفي هذا الإطار، ستنصب جهود الوزارة حول تحديد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للخرائط والطبوغرافيا التي تهدف من ضمن أمور أخرى إلى إعداد خرائط بمقاسات مختلفة.

غير أن هذا المجال لا يزال يعاني من شح الوسائل المالية مما يعيق تطوره، وهو يعاني من المضاربة العقارية كما يفترق إلى التأطير القانوني والتنظيمي والمؤسسي. ويواجه هذا السياق كذلك تحديات تتمثل في الحاجة إلى تعزيز النفاذ إلى السكن الاجتماعي الذي يمكن أن يتحقق عبر تنفيذ وتشجيع برنامج الإسكان المسمى "داري" وعصرنة البلدات الفقيرة المعروفة محليا باسم "أدوابه" وذلك عبر برنامج "الشيلة" مع الحرص على تنفيذ خطة عمل وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي على مدى خمس سنوات.

وأخيرا، ولأجل ترشيد الاستصلاح الترابي في موريتانيا وضمان النفاذ المنصف إلى الإسكان، فإن هذا المجال من التدخل يتمحور حول التوجهات الاستراتيجية التالية:

- تسريع تطبيق القوانين والمراسيم المتعلقة بالاستصلاح الترابي.
- وضع وتعزيز أدوات تسيير الاستصلاح الترابي (على المستويين الوطني والجهوي) من أجل تحقيق التسيير الفعال والرشيد.
- تحسين نفاذ السكان إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وإلى البنى التحتية المحورية.
- تخفيف الفوارق الجهوية.
- تثبيت السكان في مواطنهم الأصلية ومكافحة التفرق الفوضوي؛
- استحداث معهد وطني جغرافي؛
- عصرنة وتحديث الخرائط؛
- إعداد خرائط بمقاسات مختلفة؛
- إعداد استراتيجية وطنية للتقري؛
- وضع شبكة وطنية لدراسة علوم الأرض إنجاز قاعدة بيانات حول معالم ومواقع مدينة نواكشوط (2020 – 2021)؛
- إنجاز نظام بيانات جغرافية لمعالم بلدية تفرغ زينه؛
- استخراج خرائط متخصصة لمواقع ومعالم بلدية تفرغ زينه؛
- إنجاز جرد لمواقع ومعالم ولايات لبراكنه وكيدي ماغا وكوركول؛
- إنجاز نظام للبيانات الجغرافية والمواقع والمعالم في مدينتي النعمة وسيلبابي؛
- إعداد جرد للمعالم والمواقع الخاصة بالحياة التقليدية في الوسط الريفي الموريتاني.

وهكذا ولأجل ترشيد استصلاح التراب الموريتاني وضمان النفاذ العادل إلى السكن أمام الساكنة، فإن مجال التدخل يركز في توجهاته الاستراتيجية على:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تسريع تطبيق القوانين والمراسيم المتعلقة بالاستصلاح الترابي.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- وضع وتعزيز أدوات تسيير الاستصلاح الترابي من أجل تحقيق التسيير الفعال والأفضل (المساحة، المخططات الجهوية، التخطيط الحضري).

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تحسين نفاذ الساكنة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وإلى البنى الأساسية المحورية.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- الحد من مظاهر التفاوت الجهوي.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- تثبيت السكان في أماكنهم ومكافحة التفرق الفوضوي.

● التدخل رقم 7.7: تفعيل اللامركزية والتنمية المحلية

تعاني موريتانيا التي تتألف من 15 ولاية و63 مقاطعة و219 بلدية من العديد من الفوارق الإقليمية بين مختلف الولايات من حيث التنمية. وتعلقت التطورات الحديثة في مجال اللامركزية والتنمية المحلية بالأمور التالية:

- اعتماد قانون عضوي يتعلق بالجهة تحت الرقم 2018 – 010 بتاريخ 12 فبراير 2018.
- إعداد الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية عام 2018.
- وضع مجلس وطني للامركزية.
- إعداد استراتيجيات جهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك في عدة ولايات.
- تنفيذ أنشطة لدعم اللامركزية والتنمية المحلية منها البرنامج الوطني المندمج لدعم اللامركزية والتنمية المحلية وتشغيل الشباب PNIDDLE وبرنامج دعم الحكامة الجهوية والتنمية المحلية .PAGOURDEL

وتتمحور التوجيهات الاستراتيجية المترتبة على هذا السياق وعلى التحديات في مجال اللامركزية والتنمية المحلية حول النقاط التالية:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- التنسيق على نحو أفضل ما بين الفاعلين في اللامركزية والتنمية المحلية وخاصة باتجاه تطبيق مبدأ الدعم.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تسريع تحويل الصلاحيات والموارد باتجاه المجموعات المحلية من أجل تزويدها بالموارد الضرورية للتنمية المحلية.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- إسناد المجموعات المحلية في مجالات إصلاح النظام الضريبي المحلي لتمكينها من إيجاد الموارد المالية التي ستوجه حصرا نحو التنمية الذاتية.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- الحرص على قرب الإدارة من الرعية.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- تنفيذ ومتابعة وتقييم خطة عمل الاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك.

التوجه الاستراتيجي رقم 6:

- تعزيز قدرات الفاعلين في مجال اللامركزية والتنمية المحلية.

التوجه الاستراتيجي رقم 7:

- تطوير العمل المشترك بين البلديات وأنظمة توزيع الموارد بين الجماعات المحلية.

• التدخل رقم 7.8: النفاذ إلى حالة مدنية ذات كفاءة عالية

تتوفر موريتانيا على منظومة بيومترية ذات أداء عالي في إدارات الحالة المدنية. ففي عام 2019 شمل القيد في سجلات الحالة المدنية ما مجموعه 3.664.875 فردا قياسا إلى سكان البلد البالغ عددهم حينئذ 4.077.347 نسمة. وقد تم قيد 44,8% من الأطفال دون 5 سنوات في سجلات الحالة المدنية. وبالرغم من الإصلاحات التي أجريت في الحالة المدنية الموريتانية وإظهار القانون رقم 96-019 المتضمن إجراءات قيد المواطنين وإحلال القانون رقم 2011 – 003 محله، إلا أنه لا تزال هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لضمان نفاذ الجميع إلى القيد في سجلات الحالة المدنية.

ويتطلب هذا المجال من التدخل العمل بالتوجيهات الاستراتيجية التالية:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تصميم استراتيجية وطنية تتعلق بتطوير الحالة المدنية.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تحسين رقمنة أنظمة القيد وصولا إلى الحد من الاختلالات وإلى النفاذ المباشر إلى هذه الأنظمة.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- القيام بحملات تحسيس السكان حول أهمية الحالة المدنية.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- توسيع تغطية الحالة المدنية لتشمل المناسبات الأخرى (الزواج، الطلاق، الوفاة، الخ).

ب. الورشة رقم 8: الحقوق البشرية، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي

يعتبر تعزيز دولة القانون والنفاز إلى أبسط الحقوق الأخرى وإلى نظام قضائي مستقل وكفؤ من بين العناصر الأساسية للتنمية في أي بلد. وفي هذا الإطار، تدرج تدخلات خطة العمل الثانية للاستراتيجية فيما يتعلق بالمجالات الثلاثة التالية: دولة القانون، الحقوق البشرية، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي.

• التدخل رقم 8.1: تكريس الحقوق البشرية

بعد أن صادقت على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، أصبحت موريتانيا في حال امتثال للقواعد الدولية. وتتمتع البلاد كذلك بالعديد من المؤسسات التي يتمثل دورها في الإشراف وتنفيذ الإصلاحات والسياسات الحكومية في مجال حقوق الإنسان.

ومن بين هذه المؤسسات يمكن أن نذكر وزارة العدل ومفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

ويضاف إلى ما سبق وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة ومندوبية "تأزر" حيث تعملان على تحقيق التضامن الوطني والحماية الاجتماعية للجماعات الهشة ومكافحة الفقر.

وفيما يتعلق بالتحديات في هذا المجال من التدخل، يتعين تحسين النهوض بحقوق الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة وحمايتها وخاصة الأطفال وضمان نفاذ السكان إلى حقوقهم البشرية الأساسية دون تمييز والقضاء على حالات التعذيب والمعاملات اللإنسانية في أماكن الاعتقال.

ويتمثل الهدف الاستراتيجي الوصول إلى بروز مجتمع متعدد الثقافات ومتضامن في دولة تحترم المبادئ والقواعد الدولية في مجال فصل السلطات واحترام الحريات العمومية وإحقاق القانون. ويتعلق الأمر أيضا بضمان ممارسة كامل الحقوق البشرية لكافة المواطنين.

وفي أفق 2025، يتعين ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز القدرة على مواجهة السكان من ذوي الهشاشة للأوضاع الطارئة وتوطيد المواطنة والحكمة الجيدة.

وبالنسبة للتوجهات الاستراتيجية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، يجب العمل بالأمر التالي:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تفعيل البرنامج الوطني للونام الاجتماعي (تعايش).

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تفعيل الآلية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تفعيل سياسة حماية الطفولة.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- ترسيخ وجود موريتانيا على مستوى الهيئات الدولية فيما يتعلق بحقوق البشر.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

• التدخل رقم 8.2: توطيد العدالة

انطلاقاً من إرادتها الإصلاحية باشرت موريتانيا العديد من الورش الرامية إلى مراجعة ترسانتها القانونية وإلى التزود بالموارد اللازمة لتطويرها. وكانت إدارة السجون بوجه خاص موضع هيكلة جديدة وتعيين إطارها القانوني والمؤسسي. وقد شهدت كذلك زيادات في مواردها البشرية مع اكتتاب 50 مفتشاً و120 مربياً و400 مراقباً في الأونة الأخيرة. كما صودق على قانونين جديدين يتعلقان بإدارة السجون. ويخص أولهما مراجعة العقوبات ووظيفة القاضي المكلف بتطبيقها فيما تعلق الثاني بالعقوبات البديلة عن السجن بما في ذلك العمل للصالح العام. ومن ناحية أخرى، تم العمل بآلية للتنسيق فيما بين المحاكم والسجون لضمان شرعية الاعتقال تكريماً لسيادة القانون.

ويتمثل التحدي الأساسي في التدخل المتعلق بتعزيز العدالة في موريتانيا اليوم في ضرورة تزويد البلاد بنظام قضائي مستقل يتوفر على البنى الأساسية وعلى المصادر البشرية والكفاءات اللازمة لعمله بشكل فعال بما يضمن حسن الأداء وتمتع جميع أفراد المجتمع بحقوقهم الأساسية دون أن يبقى أي أحد على الهامش.

وتتعلق الطموحات الموريتانية فيما يخص مجال العدالة بالمحاور الخمسة التالية:

• التشريع وعصرنة الإطار القانوني

- مراجعة وإكمال وتحديث جميع القواعد المعمول بها لتتطابق مع المواصفات الدولية وتبويبها.
- ملاءمة وتوطيد القانون المدني والجنائي والتجاري والإداري والاجتماعي وفي مجال حقوق الإنسان.
- تعزيز مناخ الأعمال عن طريق مواكبة موريتانيا للقواعد المعمول بها دولياً في مجال القانون التجاري.

• تكوين الفاعلين في مجال القضاء

- تعزيز قدرات الفاعلين في المجال القضائي بفضل عرض تكويني بما يتلاءم مع احتياجات هؤلاء.
- العمل على تجديد مقتضيات التعليم والمناهج التربوية في إطار التكوين التمهيدي.
- تنفيذ خطة شاملة للتكوين المستمر على مدى عدة سنوات لصالح جميع الفاعلين في مجال القضاء.

• النفاذ إلى القضاء وتحسين النظام القضائي

- النهوض بالنفاذ إلى القضاء عن طريق تشجيع استخدام طرق بديلة لحل النزاعات ودعم آلية المساعدة القضائية وتطوير النفاذ إلى القانون.
- تعزيز المفتشية العامة للسماح بمراقبة أفضل لسير المحاكم واحترام أخلاقيات المهنة.
- تعزيز الحماية القضائية للجماعات الهشة (النساء، الأحداث، العجزة، والمعوقين) من خلال مراعاة خواص كل منهم.

• إدارة المعتقلات والسجون:

- ترشيد وتبسيط سير وتنظيم إدارة السجون والعمل بإعادة الدمج والإصلاح المهني للمعتقلين وتجسيد ذلك على أرض الواقع.
- تعزيز حماية الفئات التي تواجه مخاطر (النساء، الأحداث، العجزة، والمعوقين) وخاصة من خلال تدخل الموظفات والمربين.
- تماشي قواعد الأمن مع ما هو معمول به دولياً وتشجيع إعادة اندماج المعتقلين عن طريق تطوير العمل في السجن.

• المباني والمبنى التحتية الأساسية

- إخضاع البنى التحتية القضائية والسجنية للدولة.
- إفراد البنى الأساسية القضائية والسجنية باتجاه التوجيه وسهولة النفاذ أمام المتقاضين.
- تنفيذ خطة إعادة تأهيل وبناء المباني القضائية والسجنية.

وتتبع التوجهات الاستراتيجية التالية من هذه الطموحات:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- السهر الدائم على استقلالية العدالة وتوسيع سلطة التعهد.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تعزيز الوسائل البشرية والمادية والفنية والمالية الضرورية لحسن سير قطاع العدالة.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- ضمان التمتع بالحقوق الأساسية لجميع أفراد المجتمع دون تهميش أي كان.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تحسين النظرة إلى القضاء.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- تحسين فاعلية وتفاعل القضاء وكذلك أدائه.

التوجه الاستراتيجي رقم 6:

- تفعيل المساعدة القضائية.

• التدخل رقم 8.3: مراقبة المواطن للعمل الحكومي وتطوير منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام

تمر عملية مراقبة المواطن للعمل الحكومي باثنتين من القنوات الرئيسية: المجتمع المدني ووسائل الإعلام. ويوجد في موريتانيا أكثر من 8.000 جمعية تعمل في جميع حقول الاختصاص وما لا يقل عن 230

وسيلة إعلام. ويتألف المشهد الإعلامي الموريتاني أساسا من شبكات التلفزيون والإذاعات العمومية ووكالة وطنية للأنباء وأكثر من 10 قنوات تلفزيون وإذاعة خصوصية و22 صحيفة ورقية و122 موقع إلكتروني خصوصا و8 وكالات للإنتاج السمعي البصري. أما هيئات المجتمع المدني فإن عدد الفاعلين المشمولين بالإحصاء (8.000 جمعية) مرشح للزيادة بعد المصادقة على قانون جديد ينص على نظام التصريح من قبل الجمعيات.

وتطمح منظمات المجتمع المدني إلى:

- مكافحة الفساد واختلاس الأموال العامة والرشوة.
- النهوض بثقافة المواطنة والتعريف بواجبات وحقوق المواطن.
- العمل على تكافؤ الفرص والاحترام والتمتع بالحقوق البشرية.
- ضمان النفاذ الحر والمتكافئ إلى الإعلام بالنسبة للجميع.
- حماية البيئة.

وبالنسبة لوسائل الإعلام فإن السياسة الموريتانية في هذا المجال تتأسس على التحرير الكامل لحقل الاتصال والإعلام. غير أن الدولة تحافظ على وجودها عبر مرافق للخدمة العمومية وتمول صندوقا لدعم الصحافة الحرة وبالرغم من ذلك يظل من الضروري التغلب على بعض نواقص القطاع فيما يتعلق أساسا بتواجد أكثرية وسائل الإعلام في التجمعات الحضرية الكبرى وغياب التكوين وتمهين الصحفيين.

وفيما يتعلق بالتحديات فإن هذا المجال من التدخل يفتقر إلى النهوض بثقافة مواطنة قوية وإلى ضرورة التعريف بحقوق وواجبات المواطنين وضمان تكافؤ الفرص والاحترام والتمتع بالحقوق البشرية بالإضافة إلى أهمية العمل من أجل النفاذ الحر والمتكافئ إلى الإعلام بالنسبة للجميع.

ويلعب كل من المجتمع المدني ووسائل الإعلام أدوارا مهمة في مجال الحكامة الجيدة. وفي هذا الإطار، يمكن إدراج التوجهات الاستراتيجية التي تتلخص في الآتي:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تمكين ودعم المجتمع المدني في أداء عمله.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تعزيز القدرات العملية والفنية والمالية للمجتمع المدني.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تطوير وسائل الاتصال والنفاذ إلى الإعلام.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تعزيز السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية وسلطة تنظيم الإشهار.

ج. الورشة رقم 9: الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي

في إطار شمولية واتساع العمل الذي يقام به عبر استراتيجيات النمو المتسارع والرفاه المشترك، تعتبر الحكامة عنصرا أساسيا لتحقيق الأهداف التي تطمح إليها موريتانيا. وتشمل هذه الورشة من ورشات الاستراتيجية ميادين التدخل التالية: تحسين أداء منظومة التخطيط للتنمية / تنمية الإحصاء للمساعدة في اتخاذ القرار / الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي / مكافحة الرشوة / تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالقطاع الخاص والاستثمار / تحسين تسيير المال العام / النهوض بقطاع مالي مستقر واحتوائي / تحول الإدارة وتحسين أداء المصادر البشرية.

● التدخل رقم 9.1: تحسين أداء منظومة التخطيط للتنمية

اشتمل مسار إعداد ومتابعة وتقييم تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك خلال السنوات القليلة الماضية على تحولات على مستوى آليات التخطيط في موريتانيا وتعلقت التقدّمات التي تحققت بالآتي:

- تصميم استراتيجيات وبرامج تنموية منها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وبرنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية.
- تحديث الإطار القانوني للاستراتيجية ومنظومة الصياغة والمتابعة والتقييم.
- إنجاز المراجعة الوطنية التشخيصية للأهداف الإنمائية المستدامة.
- تطوير برمجيات "متابعة" المتعلقة بمؤشرات متابعة الأهداف الإنمائية المستدامة واستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والاستراتيجية الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك.
- إعداد عدد من الاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك.
- تنظيم طاولة مستديرة للشركاء من أجل حشد الموارد المالية لتنفيذ الاستراتيجية الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك في الحوض الشرقي.

وبالرغم من التقدم الحاصل فإن نظام التخطيط وتعبئة التمويلات والمتابعة وتقييم الاستراتيجية والسياسات العمومية التنموية لا يزال يواجه بعض التحديات التي تعيق تحسن الأداء. ويمكن أن نذكر: نقص المصادر البشرية الكفاءة ضعف ثقافة التسيير الموجهة نحو النتائج، شبه غياب آليات للمساءلة، ضعف آليات التنسيق مما ينتج عنه غياب الانسجام في السياسات العمومية، عدم وجود أطر مفاهيمية لمتابعة السياسات العمومية، ضعف الهيئات المكلفة بتقييم السياسات العمومية. ويلاحظ أيضا التأخير الحاصل في مسار إعداد الاستراتيجية الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، النقص الكبير في تماشي مختلف أطر البرمجة (إطار النفقات على المدى المتوسط، برنامج الاستثمارات العمومية، قانون المالية) مع خطة عمل الاستراتيجية، غياب أدوات متكاملة للإطار الاقتصادي الكلي وضعف تعبئة التمويلات لتنفيذ خطة العمل الأولى للفترة 2016 – 2020 وغيرها من الاستراتيجيات التنموية.

ويمكن تلخيص التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بتحسين أداء منظومة التخطيط من أجل التنمية في الآتي:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- إصلاح المنظومة الوطنية للتخطيط من أجل تحسين أداء نظام التصميم عبر إعداد واعتماد مرجعية للتخطيط والمتابعة وتقييم الاستراتيجيات والسياسات العمومية ووضع الآليات الضرورية للسهر على تناسق السياسات الإنمائية.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تحسين المنظومة المؤسسية لجعلها أكثر كفاءة عبر تحسين تسيير لجان التنمية القطاعية لتصبح منابر قطاعية حقيقية للتشاور حول استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ومختلف الاستراتيجيات القطاعية وتحسين تسيير لجان التنمية الجهوية.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تعزيز القدرات الفنية والمالية للإدارات المكلفة بمتابعة وتقييم تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والاستراتيجيات الجهوية ومختلف الاستراتيجيات الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تطوير استراتيجية وطنية لتحسين تغطية مؤشرات وغايات أهداف التنمية المستدامة وتحديد الأماكن.

• التدخل رقم 9.2: تنمية الإحصاء للمساعدة في اتخاذ القرار

شكل تحويل الهيئة المركزية للمنظومة الإحصائية الوطنية ممثلة في المكتب الوطني للإحصاء إلى وكالة وطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي الخطوة الأولى باتجاه إصلاح الإحصاء في موريتانيا. وعلى صعيد تكوين المصادر البشرية، يوجد منذ 2018 معهد عال للمهن الإحصائية داخل المدرسة العليا متعددة التقنيات في نواكشوط لغرض مواجهة العجز في المصادر البشرية ذات الكفاءة العالية. ولا تزال هناك حاجة لبذل جهود أخرى لضبط عمليات جمع وإنتاج وتحليل ومعالجة البيانات الإحصائية وخاصة في سياق متابعة وتقييم خطة العمل الخمسية للاستراتيجية ما بين 2021 – 2025 وبرنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية وأهداف التنمية المستدامة والاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك وغيرها من السياسات الإنمائية القطاعية. تتلخص هذه الجهود في الاستراتيجية الوطنية العشرية للتنمية الإحصائية 2021 – 2030 وخطة عملها للفترة 2021 – 2025 التي تغطي المنظومة الإحصائية الوطنية بالكامل.

ويمكن تلخيص التوجهات الاستراتيجية في الآتي:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- الرفع من مستوى الحكامة وقدرات المنظومة الإحصائية الوطنية. ويتعلق الأمر برفع التحديات التي تواجهها المنظومة في المجالات القانونية والمؤسسية والتنظيمية مع تطوير الإطار الحالي بشكل شمولي ومتناسق من أجل إنتاج إحصاءات عامة. ويتلخص هذا الهدف الاستراتيجي في إيجاد آليات عملية للإشراف والحكامة بالنسبة للنظام الإحصائي الوطني عبر إصلاحات مؤسسية لمختلف مكونات المنظومة وتزويدها بالوسائل الكافية للقيام بمهامها.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تعزيز قدرات مكونات المنظومة الإحصائية الوطنية التي تضم مختلف الهياكل العمومية المكلفة بإنتاج البيانات.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تلبية الطلب على البيانات الإحصائية بفضل إنتاج عالي الجودة أما الهدف الاستراتيجي الثاني فهو يهدف إلى توسيع التغطية المجالية والتخصصية مع إنتاج إحصاءات ذات جودة عالية في آجال معقولة بما يتفق مع المواصفات الدولية الموصى بها في مجال إيجاد أفضل الحلول وبما يستجيب لاحتياجات المستخدمين.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تثمين المنتجات الإحصائية. ويعمل هذا الهدف الاستراتيجي الثالث على ضمان أداء الإحصاءات لدورها كاملا في المساعدة على اتخاذ القرار عبر استخدام هذه المخرجات النهائية التي تتألف من البيانات والتحليلات الوجيهة التي تم إعدادها.

• التدخل رقم 9.3: الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي

تشكل السياسة الوطنية للسكان الإطار الاستراتيجي الكفيل بانطلاق الأنشطة المتعلقة بالتطورات الديمغرافية وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحسين رأس المال البشري وجني ثمار العائد الديمغرافي الذي يمكن تحويله إلى مزايا اقتصادية.

وفي إطار تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبعد قمة نيروبي بعد مضي 25 سنة على انعقاد هذا المؤتمر الدولي عام 2019، اتخذ موريتانيا مجموعة التعهدات التي تفضي إلى جني ثمار العائد الديمغرافي وتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة في أفق 2030. وفي الواقع تشهد موريتانيا نموا ديمغرافيا متسارعا يقدر بـ 2,7% سنويا وهو ما يمثل تحديات كبيرة بالنسبة لجميع قطاعات التنمية. وبحكم حداثة عمر السكان ونسبة ارتهانه بالنمو الديمغرافي المرتفع فإن من الضروري استغلال هذه المقدرات لتخدم التنمية الاقتصادية عبر أنشطة موجهة نحو تنمية رأس المال البشري.

فيما يخص جني ثمار العائد الديمغرافي البلاد. فإن الأهداف في أفق 2025 كالآتي:

- دعم الالتزام السياسي للحكومة وللشركاء الفنيين والماليين لصالح الاستفادة من العائد الديمغرافي.
- تعزيز القدرات الفنية في مجال إدماج ومتابعة العائد الديمغرافي كجزء من السياسات والبرامج التنموية.
- تحديد التدخلات الهادفة إلى الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي على نحو أفضل.
- تحسين التنسيق وانسجام التدخلات المتعلقة بالعائد الديمغرافي.
- تعزيز دور المرصد الوطني للعائد الديمغرافي.
- تكوين وإشراك 600.000 شخص مشمولين بالحملة الإعلامية و1.000 من أعضاء القيادات الدينية والمعنيين التغيير الاجتماعي والسلوكي CSC.
- استفادة 145.000 بنت من تدخلات للاستمرار في الدراسة أو النجاح في المدرسة و35.000 بنت أو امرأة من فرص الاندماج الاقتصادي.

وهكذا فإن التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بجني ثمار العائد الديمغرافي يمكن أن تتجسد كما هو مبين أدناه:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- ضمان اليقظة الدائمة والتنسيق الفعال لتوول السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى الاستفادة من العائد الديمغرافي.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تسريع التحول الديمغرافي وتنسيق السياسات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الاستفادة من العائد الديمغرافي وإدراجه ضمن السياسات التنموية.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- زيادة تمكين النساء في مجالات اتخاذ القرارات والاقتصاد.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تحسين استمرار المراهقات في الدراسة بالسلك الثانوي.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- تحسين النفاذ إلى منتجات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

التوجه الاستراتيجي رقم 6:

- تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني والسياسي والاستراتيجي ليكون في صالح تمكين النساء.

● التدخل رقم 9.4: مكافحة الرشوة

انضمت موريتانيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة الرشوة منذ عام 2006. وخلال السنوات القليلة الماضية تم إحراز التقدم على طريق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة كما أن هذه الجهود تواصلت في عدد من المجالات المؤسسية والتشريعية والتنظيمية ومنها إصلاح المال العام وتحسين مناخ الأعمال وإصلاح منظومة إبرام الصفقات العمومية. وقد كان لهذه الجهود بعض التأثير الإيجابي غير أن المحافظة على المكتسبات واستكمال الإصلاحات المقام بها يتطلب المزيد من الجهد.

وبالرغم من ما تم بذله في السنوات الأخيرة من قبل الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين والشركاء الفنيين والماليين باتجاه الحكامة الجيدة فإن ظاهرة الرشوة ما تزال ماثلة في جميع القطاعات يدعمها في ذلك اختلال إدارات الدولة وثقافة الإفلات من العقاب مما أدى إلى تدني جودة الخدمات. غير أن مكافحة الرشوة تحتل مكان الصدارة في أجندة الحكومة وتشكل جزءا من التعهدات التي تم قطعها على أعلى مستويات قمة الدولة.

وتتمحور أهم التوجيهات الاستراتيجية في هذا المجال حول:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تحديث وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تعزيز قدرات الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تطبيق القانون الصادر عام 2016 بخصوص مكافحة الرشوة.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تنفيذ أحكام المدونة الجديدة للصفقات العمومية.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- تحديث وتطبيق مدونة أخلاقيات المهنة لدى وكلاء الدولة.

• التدخل رقم 9.5: تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالقطاع الخاص والاستثمار

تعمل السلطات العمومية على إيجاد منظومة تكفل قيام القطاع الخاص بدوره كاملا كمحرك للاقتصاد. وفي هذا الإطار، تم إنشاء مجلس أعلى للاستثمار يرأسه رئيس الجمهورية. كما أن من شأن إنشاء وكالة لترقية الاستثمار في موريتانيا أن يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي تحقيق تحول الاقتصاد إلى اقتصاد منتج.

وبالرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال البنى الأساسية التي تدعم النمو وإصلاح مناخ الأعمال وتسجيل نسبة نمو اقتصادي بحدود 5% قبل الكوفيد 19 فإن الاقتصاد الوطني ظل يفتقر إلى التنوع كما أنه كان مرتها باستغلال المقدرات المنجمية وإنتاج قطاع الصيد وهو عائق مهم يحول دون تحويل وتثمين المنتجات المحلية وخاصة في قطاعات الإنتاج كالصيد والزراعة والتنمية الحيوانية والصناعات المعملية. وقد استمرت هذه العقبات لتحول دون استفادة البلد من المزايا التي يمكن أن تجلبها هذه المقدرات الاقتصادية.

ومن بين هذه العقبات يمكن أن نشير إلى ضعف هيكله القطاع الموريتاني الخصوصي الذي يسيطر عليه القطاع غير المصنف وضعف القدرات ومحدودية القدرة التنافسية لدى الشركات العصرية. ومع كونها محدودة جدا من الناحية الكمية، فإن الخدمات المالية غير ملائمة لاحتياجات الشركات. كما أن ضآلة البحث العلمي غير الموجه نحو استغلال المقدرات الاقتصادية والإبداع وانتقال التكنولوجيا وكذا النقص في عرض التكوين التقني الذي يمكن أن يدعم الصناعات ويستجيب لاحتياجاتها من بين العوائق التي يجدر ذكرها. يضاف إلى ذلك الإطار القانوني للتجارة الذي يحتاج إلى التحسين والدروس المستخلصة من الأزمة الصحية الناتجة عن الكوفيد 19 الذي أربك سلاسل التموين الدولي وبرهن على وجوب تطوير اقتصاد منتج ومتنوع ويستطيع أن يواجه الأوضاع الاستثنائية الخارجية.

ولمواجهة هذه التحديات، تعمل وكالة ترقية الاستثمار في موريتانيا على تحسين سمعة البلد كوجهة مفضلة للاستثمارات وتعزيز سلامة الاستثمارات بالتعاون مع قطاع العدالة التجارية وبفضل قدرة الشركات على الوفاء وتخفيف عوامل الإنتاج وتسهيل ومتابعة مشاريع الاستثمار من خلال الشباك الموحد التابع للوكالة. كما أن الخدمات العمومية المعنية بتحسين مناخ الأعمال (تأسيس الشركات، رخص البناء) ستخضع للرقمنة. ولأجل معالجة المخاطر على مستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فإن صندوق الضمان يوجد الآن في طور الإنشاء. ويضاف إلى ذلك استحداث صندوق للاستثمار بمشاركة مستثمرين أجنب في المستقبل القريب. وينتظر أيضا تحريك الحوار والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وستنير التوجيهات التالية الطريق أمام العمل باتجاه النهوض بالقطاع الخاص:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تحسين مناخ الأعمال وتشجيع علاقات متوازنة ومبنية على الثقة مع الشركاء في القطاع بما في ذلك مراجعة مدونة الاستثمارات.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تكوين وتأهيل رأس المال البشري للاستجابة لاحتياجات السوق.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تطوير ريادة الأعمال والأداء والقدرة التنافسية للقطاع الخاص للاستفادة من الفرص التي يتيحها تصدير المنتجات الموريتانية عبر النهوض بالشعب الواعدة وسلاسل القيمة على مستوى القطاعات الإنتاجية.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تطوير أقطاب تكنولوجية قادرة على الاستجابة لاحتياجات القطاع الخاص في مجالات البنى الأساسية والتجهيز مع السعي إلى تحسين مناخ الأعمال.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- تصميم نظام ضريبي يحفز التنمية على مستوى القطاع الخاص.

التوجه الاستراتيجي رقم 6:

- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومشاركة القطاع الخاص في تمويل الاقتصاد.

التوجه الاستراتيجي رقم 7:

- تحديث وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع الخاص.

• التدخل رقم 9.6: تسيير المال العام

تحتاج منظومة تسيير الميزانية والمحاسبة والمال في الوقت الحالي إلى إصلاحها لتستجيب لمتطلبات التنمية في البلاد. وكان المال العام يخضع ما بين 1978 و2018 لقانون عضوي يقوم على مقارنة الموازنات والوسائل وعلى تبويب غير ملائم. وفي العام 2018، تم اعتماد قانون عضوي جديد يتعلق بقوانين المالية وذلك بموازاة خارطة طريق في طور التنفيذ على مدى 5 سنوات منها سنتان يمكن تجديدهما مرة واحدة. ويعبر هذا القانون عن التزام البلد بالتوجه نحو منطق التسيير المبني على النتائج الذي تتمثل غايته في البحث عن حسن أداء العمل الحكومي.

وسيتم العمل بالإصلاحات التي ينص عليها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية بشكل تدريجي مما يتيح الوقت لكافة المتطلبات التي يحتاجها هذا النوع من الإصلاحات. وبالرغم من صعوبة الحالة العامة التي تمتاز باستمرار وباء الكوفيد 19 فقد تم إحراز بعض التقدم باتجاه تنفيذ هذه الإصلاحات.

وتشتمل أبرز التوجيهات المتعلقة بتطوير تسيير المال العام، كما ينص عليها المخطط الرئيسي لإصلاح المال العام، على:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تحديث وتنفيذ المخطط التوجيهي لإصلاح المال العام وخارطة طريق القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- تعزيز وترشيد تعبئة الإيرادات.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تعزيز تسيير العمليات المالية للدولة بما فيها النظام الآلي لسلسلة النفقات.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تعزيز قدرات البرلمانين في مجال المالية العمومية.

• التدخل رقم 9.7: النهوض بقطاع مالي مستقر واحتوائي بما في ذلك التأمينات

تقدر نسبة الصيرفة في الوقت الحالي بنحو 30% إذا ما أخذنا في الاعتبار مؤسسات التمويل الخفيف. ولتحسين هذه النسبة، ينوي البنك المركزي الموريتاني تنفيذ استراتيجية وطنية للاحتواء المالي. وبانتظار انطلاق الاستراتيجية المذكورة، فإن من شأن العمل التدريجي بإطار تنظيمي مكرس للمالية الإسلامية والمالية الرقمية وحماية مستهلكي الخدمات المالية وتطوير إجراءات اليقظة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن تؤدي إلى المزيد من ثقة الجمهور في القطاع المصرفي وبالتالي. وهكذا فإن رفع نسبة الصيرفة ستنزاد مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان.

وقد صودق في عام 2021 على قانون يتضمن تسهيل النفاذ إلى خدمات وسائل الدفع. وبالإضافة إلى المنصات والوكلاء المصرفيين العاملين الآن، فإن العديد من البنوك المحلية تتوفر على حلول خاصة بها تعتمز تفعيلها. ولضمان تعامل الجميع مع هذه الحلول، تعمل شبكة التجمع المصرفي للتنقيذ والتعاملات الإلكترونية "GIMTEL" على اقتراح حلول خاصة بها. وسيكون هناك مُحوّل وطني switch لتعامل الجميع مع مختلف الحلول. ويضاف إلى ذلك ما يتم من عصرنة البنية الأساسية المالية الذي بدأ تنفيذها مع مشروع عصرنة البنية الأساسية المالية PAMIF. وهكذا فإن أنظمة وبرمجيات RTGS وACH وهي قيد التركيب ستبأشر العمل عام 2022 وستسمح بالتسيير الآلي للتعاملات المالية.

وبالرغم من التقدم الحاصل خلال السنوات القليلة الماضية، فإن تشخيص القطاع الموريتاني للتأمينات قد أبرز وجود عدة اختلالات تعيق توسعه رغم ما يتوفر عليه من مقدرات للنمو. ومن بين هذه العوائق: ضعف الولوج إلى الاقتصاد الوطني بأقل من 0,3% عام 2019 وتواضع الإسهام في تعبئة المدخرات

وضعف الكثافة بنحو 193 أوقية جديدة (أي ما يزيد قليلا على 5 دولار أمريكي). وإلى نقاط الضعف المذكورة، تضاف المعوقات ذات الطابع القانوني والتنظيمي والثقافي والمؤسسي. ولأجل النهوض بالقطاع المالي فإن أبرز الأهداف المرسومة في أفق 2025 ستكون كالاتي:

الغايات لعام 2025	أبرز الأهداف المرسومة للقطاع المالي في أفق 2025
توقيع نص تنظيمي	وضع إطار تنظيمي يهدف إلى المواءمة على نحو أفضل بين الموارد والاستخدامات في البنوك .
توقيع نص تنظيمي	تحديث النصوص المتعلقة بالحكمة والرقابة الداخلية في مؤسسات الإقراض

وبحسب الإسقاطات القائمة على التوجهات التي لوحظت خلال السنوات الثلاث الماضية وآفاق التنمية الاقتصادية للبلاد فإن رقم الأعمال الخام لقطاع التأمينات سيكون في أفق 2024 بحدود 1 مليار أوقية جديدة. أما نسبة الطلب على الخدمة فستكون عند 0,25% بينما يتوقع أن تقارب الكثافة مبلغا قدره 220 أوقية جديدة.

ويمكن تلخيص التوجهات الخاصة بالقطاع المالي في الآتي:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تعزيز منظومة الإشراف لضمان مواكبة القواعد والمواصفات الدولية وكذا مراقبة وتطوير الأنظمة والخدمات ووسائل الدفع. ويضاف إلى ذلك السهر على الامتثال في مجال مكافحة غسل رؤوس الأموال وتمويل الإرهاب.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- وضع استراتيجية وطنية للاحتواء المالي لضمان تغطية الخدمات المالية لجميع السكان وخاصة المواطنين من ذوي الدخل الضعيف تطبيقا لمبدأ "عدم ترك أي كان على الهامش".

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- توطيد وتنويع أدوات السياسات النقدية والصرف وتحسين الأداء في مجال ثبات الأسعار في الداخل.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- إعادة هيكلة قطاع التأمين من أجل النهوض به وتعزيز إسهامه في تمويل الاقتصاد مع استحداث منظومة لمراقبة التأمين وتأسيس شركة لإعادة التأمين.

● التدخل رقم 9.8: تحول الإدارة وتحسين أداء المصادر البشرية

تحتاج الوظيفة العمومية في موريتانيا إلى إصلاحها لأن النظام الأساسي الحالي للموظفين ووكلاء الدولة يعود تاريخه إلى عام 1993 أي ما يقارب 30 سنة. وهو نظام قائم على إدارة المسار الوظيفي ويصعب تطبيقه وخصوصا ما يتعلق منه بالتقييم السنوي لوكلاء الدولة وغياب استمارات الاكتتاب والتوظيف.

وبالرغم من الإصلاحات المقام بها فإن الإدارة العمومية لم تفلح في مواكبة تغيرات المجتمع الموريتاني والمحيط الخارجي وتعاني من عدة اختلالات هيكلية تمنعها من مسايرة هذه التطورات والتنمية الشاملة

التي يشهدها المجتمع. وهي بذلك تفتقر إلى الكفاءات وتحتاج إلى الإبداع لضمان الحكامة الجيدة ولأن تكون أقرب إلى المواطن وإلى خدمة المراجعين.

ويتعلق الأمر بتنفيذ برنامج حكامه القطاع العمومي الذي يهدف إلى تحسين الأداء وشفافية العمليات الحكومية وتقديم الخدمات. وتشكل الجودة وشفافية الخدمات العمومية أولوية تنموية أساسية لكسب ثقة المواطنين وتحسين وتسريع وجودة الإجراءات الإدارية. وتعتبر رقمنة الإدارة العمومية عاملاً أساسياً في تحسين أداء الخدمات العمومية وخاصة في المناطق النائية. وسيركز البرنامج على تحسين أسس التحول الرقمي عن طريق ربط الإدارات العمومية رقمياً وتشجيع إنتاج وإصدار البيانات حسب مبدأ النفاذ المفتوح. وتتمثل غايات أهداف 2025 في الآتي:

الغاية لعام 2025	2021	مسمى المؤشر
20	0	عدد الخدمات التي تتطلب الهوية الرقمية
110	0	عدد الخدمات والتعاملات على الشبكة
193 من 140	193 من 176	تصنيف موريتانيا حسب مؤشر تنمية الإدارة الرقمية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة

ويمكن أن تأخذ التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بتحول الإدارة العمومية الأشكال التالية:

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

- تحسين النصوص القانونية وخاصة مراجعة القانون الصادر عام 1961 حول التقاعد ومراجعة نظام المعاشات وإنشاء صندوق للمعاشات والضمان الاجتماعي لموظفي الدولة ونظام رواتب الموظفين والوكلاء العقوديين.

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

- عصرنه أدوات التسيير وخاصة عبر وضع نظام معلوماتي متكامل وعصري لتسيير المصادر البشرية التابعة للدولة وإدخال أدوات حديثة إلى تسيير الوظيفة العمومية.

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

- تنفيذ برنامج واسع للتكوين وإعادة تأهيل الموظفين.

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

- تحسين الفاعلية وتوحيد الجهود داخل الإدارة العامة وضمان إدراج الأنظمة المعلوماتية.

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

- إتاحة الإجراءات الإدارية ورقمنة وسائل الدفع على الشبكة.

التوجه الاستراتيجي رقم 6:

- التنفيذ السريع لمشروع عصرنه الإدارة عن طريق تطوير الخدمات الالكترونية (الحكومة الالكترونية).

III. خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2021 - 2025)

تقترح خطة عمل الاستراتيجية للفترة 2021 – 2025 من خلال مركزاتها الاستراتيجية الثلاثة ومختلف ورشاتها سلسلة من المشاريع تضم 282 مشروعاً بميزانية تقديرية تبلغ 496 مليار أوقية. وتتوزع هذه المشاريع إلى 57% بالنسبة للمركز الأول الذي يعالج المسائل المتعلقة بالقطاعات الإنتاجية والبيئة والبنى الأساسية القاعدية. ويتعلق الأمر كذلك بالمركز الأكثر استهلاكاً من الناحية الميزانية حيث يستحوذ على حوالي 88% من إجمالي ميزانية استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. أما المركز الثاني والثالث فإنهما يستحوذان على التوالي على 31% و12% من عدد المشاريع أي 10% و2% من الميزانية المخصصة لتنفيذ خطة العمل الثانية. وتتألف خطة العمل الثانية للاستراتيجية من 15 مشروع يجري تنفيذها عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهما في طور الإعداد من قبل الجهات المتعاقدة والمديرية المكلفة بالشراكات.

ومن حيث توزيع تمويل مشاريع خطة العمل الثانية للاستراتيجية، يستأثر القطاع العام بمساهمة قدرها 61% مقابل 39% للقطاع الخاص (15 مشروع شراكة بين القطاعين). وتحظى استراتيجية تمويل خطة العمل الثانية وحسن تسييرها بعناية خاصة يجب التنويه بها. ومن ناحية أخرى، وحرصاً على حسن تنفيذ خطة العمل هذه وتسهيلاً لمقرئيتها وفهمها من قبل مختلف الشركاء مع السعي إلى تضافر جهود الجميع، فقد تم اعتماد مقاربة لتحويل المشاريع إلى برامج هيكلية وهو ما يعني في المحصلة النهائية أن خطة العمل هي عبارة عن 109 برامج متجانسة.

مستوى نضج المشروع	الجهة المسؤولة	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	المشاريع	التدخل	الورشة	المركز الاستراتيجي
متوسط	الزراعة	1.267,00	برنامج استصلاح زراعي ورعوي للسهل الشرقي ببحيرة اركيز	1.1: النهوض بزراعة منتجة وقادرة على التنافس ومستدامة	الورشة رقم 1: النهوض بنمو متنوع	المركز الاستراتيجي رقم 1: تحقيق نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع
عالي	الزراعة	2.296,00	برنامج دعم التحول الزراعي في موريتانيا (PATAM)			
عالي	الزراعة	481,00	مشروع تحسين الأمن الغذائي عن طريق الدفع بالزراعة المروية في كوركول وكيدي ماغا			
متوسط	الزراعة	6.000,00	مشروع بناء قناة مائية لتزويد منطقة أفطوط (الغايرة، وسد واد كتي)			
متوسط	الزراعة	45,00	مشروع تطوير الشعب الإحوائية			
متوسط	الزراعة	958,00	مشروع النهوض بتنمية الواحات (PPDO)			
عالي	الزراعة		مشروع التسيير المستدام للموارد الطبيعية والتجهيزات البلدية وتنظيم المنتجين الريفيين (PROGRES)			

مستوى نضج المشروع	الجهة المسؤولة	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	المشاريع	التدخل	الورشة	المرتكز الاستراتيجي
عالي	الزراعة		المشروع الإقليمي لدعم الاقتصاد الرعوي في الساحل			
عالي	الزراعة		مشروع تعزيز القدرة على مواجهة الطوارئ وانعدام الأمن الغذائي والتغذية في الساحل (المرحلة 2)			
عالي	الزراعة		مشروع تطوير القدرة على مواجهة الطوارئ أمام حالات انعدام الأمن الغذائي المتكررة في موريتانيا (المرحلة 2)			
عالي	الزراعة		مشروع التسيير المندمج للموارد المائية النهريّة (PGIRE)			
عالي	الزراعة	1.352,50	مشروع التعزيز المؤسسي في موريتانيا لأجل تطوير البنى الأساسية الريفية			
عالي	الزراعة	695,60	مشروع التعزيز المؤسسي في موريتانيا لتطوير الشعب الإنتاجية			
عالي	الزراعة	154,60	مشروع التعزيز المؤسسي في موريتانيا لزيادة القدرة على مواجهة الطوارئ في المجال الزراعي والرعوي (في فترة اجتياح الكوفيد وما بعدها)			
ضعيف	البنك الدولي		مشروع دعم التنمية والابتكار في القطاع الزراعي بموريتانيا			
ضعيف	الزراعة	874,20	برنامج استصلاح المجاري المائية في اترارزه			
ضعيف	وكالة التنمية الفرنسية		مشروع تنمية الزراعة التعاقدية			
عالي	التنمية الحيوانية / المشروع الإقليمي لدعم الاقتصاد الرعوي	36,00	المشروع الجهوي لدعم الاقتصاد الريفي في الساحل	1.2: زيادة ثمار قطاع التنمية الحيوانية		
متوسط	DDFA	40.000,00	المشروع الوطني لتثمين المصادر الزراعية والرعية الطبيعية			
متوسط	DDFA	216,00	مشروع تعزيز قدرات الجهات المعنية			

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			مشروع تحسين أنظمة تربية المجترات الصغيرة	260,00	DDFA	متوسط
			تحسين النفاذ إلى التمويلات عبر الإقراض لتنمية المواشي ودعم وترقية الاستثمارات الخاصة وتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص	3.400,00	التنمية الحيوانية	عالي
			تنمية شعب الجلود بأنواعها عبر تنظيم شبكات لجمع وإنشاء مدايح عصرية وتأطير ودعم المنتجين واتخاذ النصوص التنظيمية في هذا المجال	232,00	التنمية الحيوانية	متوسط
			تطوير تربية الطيور الداجنة	200,00	DDFA	متوسط
			تطوير مخازن للألبان	300,00	DDFA	متوسط
			مشروع دعم سلسلة إنتاج اللحوم الحمراء ذات الجودة العالية	271,00	DDFA	متوسط
			الإحصاء العام للمواشي	85,00	DSCSE	جاري التنفيذ
			دعم المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد في مجال البحوث	360,00	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد / وزارة الصيد	متوسط
			تطوير الصيد القاري وزراعة الأسماك	171,00	وزارة الصيد / DPC	متوسط
			الحصول على تجهيزات لتزويد خفر السواحل الموريتاني	75,00	وزارة الصيد/GCM	عالي
			بناء 3 معارض لبيع الأسماك على طول الشاطئ جنوبي نواكشوط	180,00	وزارة الصيد/DDVP	متوسط
			بناء نقطة تفريغ مستصلحة على مستوى الكلم 93 جنوبي نواكشوط (لكويشيش)	200,00	وزارة الصيد/DMM	متوسط

1.3: المحافظة على الثروة البحرية وإدماج الصيد في الاقتصاد الوطني

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
1.4: تشجيع واثمين الصناعات الاستخراجية			مشروع بناء مختبرات للتحليل وتفتيش منتجات الصيد التقليدي في نواذيبو / حماية المستهلك	400,00	وزارة الصيد/ONISPA	عالي
			بناء حي يحتضن مقرات خفر السواحل ومعهد بحوث المحيطات والصيد	648,00	معهد بحوث المحيطات والصيد GCM	عالي
			تجهيز وتشغيل ميناء نجاكو	200,00	ميناء انجاكو	متوسط
			تهيئة وتوسيع ميناء تانيت	360,00	ميناء تانيت	متوسط
			بناء منصات لتخزين منتجات شركة توزيع الأسماك	180,00	شركة توزيع الأسماك	متوسط
			مشروع دعم قطاع الصيد في موريتانيا	300,00	وزارة الصيد	عالي
			مشروع تطوير سلاسل القيمة وخلق فرص العمل في موريتانيا	760,00	وزارة الصيد	عالي
			تصميم وتنفيذ مشروع لإنتاج الكهرباء بواسطة حقل الغاز في باندا (Gaz to power)	20.400,00	وزارة الصيد	متوسط
			بناء مستودعات للتخزين داخل البلاد	3.800,00	وزارة الصيد	متوسط
			تقييم وتطوير حقل الغاز في بير الله	Non défini	DGH	متوسط
			دعم مشروع الغاز وتعزيز القدرات المؤسسية في موريتانيا	17,00	وزارة الصيد/CAB	عالي
			بناء مجمعات نفطية في نواذيبو ونواكشوط	3.800,00	وزارة الصيد/DHR	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – توسيع، إعادة تأهيل وتشغيل المجمعات النفطية في نواكشوط ونواذيبو	6.574,00	وزارة النفط والطاقة والمعادن	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			برنامج تدخل "معادن"	414,00	شركة معادن / موريتانيا	عالي
		1.5: الدفع بالقطاع الصناعي إلى الأمام	إعداد واعتماد استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية	3,00	مديرية الصناعة	متوسط
			تنظيم وتطوير الصناعات الزراعية والغذائية	35,00	مديرية الصناعة	متوسط
			تشجيع ودعم صناعات تحويل المنتجات المعدنية والمواد الهيدروكربونية	30,00	مديرية الصناعة	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – بناء واستغلال مجمع متكامل لإنتاج السكر في فم لكليته	13.147,00	وزارة الزراعة / شركة السكر	متوسط
			هيكلة سلاسل قيم الأرز واللحوم والأسمك	25,00	مديرية الصناعة	متوسط
			مشروع دعم تصنيع وتسويق الجلود بأنواعها	50,00	مديرية الصناعة التقليدية	جاري التنفيذ
			مركز للخزف والسيراميك	24,00	مديرية الصناعة التقليدية	جاري التنفيذ
		1.6: النهوض بصناعة تقليدية تساهم في خلق فرص الدخل والعمل	مركز دباغة تقليدية محسنة	30,00	مديرية الصناعة التقليدية	جاري التنفيذ
			بناء قرية للصناعة التقليدية ومركز دولي للمعارض في نواكشوط	50,00	مديرية الصناعة التقليدية	جاري التنفيذ
			إنشاء مركز للتكوين وتطوير الصناعات الحرفية التقليدية	500,00	مديرية الصناعة التقليدية	جاري التنفيذ
			إنشاء مختبر لتحليل ومراقبة جودة المواد الغذائية في نواكشوط، نواذيبو وروصو	20,00	DNPQ	متوسط
		1.7: ترقية التجارة	تجهيز مطارات نواكشوط ونواذيبو بغرف تبريد	20,00	DNPQ	متوسط

مستوى نضج المشروع	الجهة المسؤولة	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	المشاريع	التدخل	الورشة	المرتكز الاستراتيجي	
متوسط	سلطة منطقة نواذيبو الحرة	-	مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – استغلال مستودع تبريد (700 م ²) في مطار نواذيبو تقوم ببنائه المنطقة الحرة في نواذيبو				
متوسط	سلطة منطقة نواذيبو الحرة	712,00	مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – بناء واستغلال مستودع تبريد في ميناء نواذيبو المستقل				
متوسط	DNPQ	10,00	تعزيز هيئة المقاييس الوطنية والتعريف بها على المستوى الوطني				
ضعيف	وزارة التجهيز والنقل	3.925,00	بناء رصيف للحاويات في نواكشوط				
متوسط	مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون	201,00	ترقية التجارة وتوفير ظروف التسيير المتوازن وشفافية الأسواق				
ضعيف	وزارة الصيد	10,00	دعم الثروة المنجمية وجذب المستثمرين عبر وسائل الاتصال والتسويق				
متوسط	مديرية السياحة	1.600,00	الرفع من مستوى الإحصاءات السياحية القاعدية	1.8: إعادة تنشيط وتطوير السياحة			
متوسط	مديرية السياحة	1.600,00	تصنيف ورفع كفاءة مؤسسات الضيافة				
ضعيف	مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون	25,00	مشروع تطوير السياحة البيئية				
ضعيف	مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون	50,00	مشروع تطوير السياحة البيئية عبر شبكة حظائر حدودية وفضاءات محمية				
عالي	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	35,00	برنامج حماية وإعادة تأهيل الأراضي المتضررة	2.1. البيئة الخضراء	الورشة رقم 2: البيئة والحد من الكوارث		
ضعيف	ANGMV / وزارة البيئة والتنمية المستدامة	1.131,00	الإسهام في استقرار وأمن السكان على طول السور الأخضر الكبير عن طريق مراقبة تدهور الأراضي وزحف الرمال				
عالي	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	15,00	برنامج تسيير واستصلاح الأنظمة البيئية في المناطق الرطبة				

مستوى نضج المشروع	الجهة المسؤولة	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	المشاريع	التدخل	الورشة	المرتكز الاستراتيجي
عالي	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	25,00	برنامج التسيير المستدام وإعادة تأهيل المناطق الأراضية المحمية			
عالي	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	40,00	برنامج استنابات وتطوير أشجار الصمغ			
متوسط	وزارة البيئة والتنمية المستدامة و DGSCGC	800,00	البرنامج المشترك بين وزارتي البيئة والداخلية لمكافحة حرائق الريف			
عالي	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	168,00	برنامج توسيع المزارع الجماعية المندمجة على امتداد السور الأخضر الكبير			
عالي	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	15,00	برنامج تطوير الأحزمة الخضراء المحيطة بالمدن على امتداد السور الأخضر الكبير			
عالي	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	190,00	برنامج إنتاج بذور أشجار الغابات للنهوض بمنتجات الغابات بأنواعها كالأشجار والنباتات الأخرى			
عالي	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	855,00	برنامج التغيير المناخي، تطوير الطاقات المتجددة وإعادة تأهيل الأراضي المتضررة			
عالي	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	135,00	برنامج ترقية وتطوير نخل التمور على امتداد السور الأخضر الكبير			
عالي	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	22,00	برنامج تطوير شعب الغابات المدرة للدخل ولخلق فرص العمل			
عالي	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	167,00	برنامج تعزيز القدرات اللوجستية والعلمية (معارف) والتقنية (معلومات) والتسيير البيئي			
ضعيف	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	-	برنامج تعزيز وتطبيق النصوص المتعلقة بتسيير البيئة			
ضعيف	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	-	برنامج تسيير حظيرة أركين			
عالي	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	29,30	برنامج تسيير الحظيرة الوطنية في أوليكات (إدخال الغزلان والثدييات المهدة بالانقراض)			

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع	
			برنامج تسيير حظيرة جاولينغ (مشروع دعم إعادة تأهيل الأنظمة البيئية في أسفل دلتا النهر)	95,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي	
			برنامج التحسيس والتعليم البيئي (المدارس الخضراء)	15,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي	
		2.2. البيئة الزرقاء	برنامج حفظ وإعادة تأهيل البيئة والأحياء في المنطقة البحرية والشاطئية: حماية مناطق تكاثر السلاحف والأحياء المهددة بالانقراض أو بالاستغلال المفرط	-	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	ضعيف	
		2.3: البيئة الرمادية	برنامج تعزيز قدرات الوزارة المكلفة بالبيئة والوزارات القطاعية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجال التقييم البيئي (دراسات التأثير البيئي، التدقيق البيئي، القواعد والضوابط البيئية): التكوين إعداد النصوص تحسين عمليات تقييم دراسات التأثير البيئي والعمل بها تلقائياً وكذلك متابعة الاستثمار فيها	-	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	ضعيف	
		2.4: إدارة الكوارث	مشروع القمامة المنزلية	1.608,00	وزارة الداخلية واللامركزية	ضعيف	
			برنامج تسيير النفايات الحضرية والمنجمية الصلبة والسائلة	-	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	ضعيف	
			تنفيذ المخطط الوطني لتحليل ومواجهة المخاطر وتعزيز المديرية العامة لـ SCGC	200,00	وزارة الداخلية واللامركزية و DGSCGC	ضعيف	
			إيجاد منظومات للمتابعة والتوقعات ونشر البيانات	40,00	وزارة الداخلية واللامركزية و DGSCGC	ضعيف	
		3.1: البنى الأساسية في مجال الطاقة	الورشة رقم 3: تعزيز البنى الأساسية التي تدعم النمو الاقتصادي	وضع منظومات لمواجهة المخاطر الطبيعية والأخطار التكنولوجية (التلوث: البحر، الجو، التربة)	200,00	وزارة الداخلية واللامركزية و DGSCGC	ضعيف
				بناء خط قدرة عالية 225 كيلوفولت والمراكز ذات العلاقة على خط نواكشوط - النعمة (1400 كلم) وربطه بشبكة منظمة استثمار نهر السنغال بواسطة خط الطينطان - خاي.	17.340,00	DEME / صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	متوسط
بناء توصيلة قدرة متوسطة على خط كيهيدي، سيلبابي وامبود وكهرية البلدات على هذا الخط	1.192,00			DEME / صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	متوسط		

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – RIMDIR - مكونة الطاقة الكهربائية في 3 ولايات جنوب شرقي موريتانيا	871,00	شركة صوملك	متوسط
			برنامج تطوير وتعزيز البنى الأساسية الكهربائية	3.000,00	DEME / وزارة النفط والطاقة المعادن	عالي
			تعزيز الربط الكهربائي بين موريتانيا والسنغال (خط نواكشوط – كير بير)	767,87	وزارة النفط والطاقة المعادن	عالي
			إنجاز خط كهربائي 225 كيلو فولت بين نواكشوط والنعمة والمراكز ذات العلاقة وكذلك ربط دولة مالي (1406,5 كيلومتر)	7.914,48	وزارة النفط والطاقة المعادن	ضعيف
			بناء شبكة صغيرة في الوسط الريفي، مشروع RimDir	495,00	صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	عالي
			بناء خط قدرة عالية على خط نواكشوط، أكجوجت، أطار وازويرات والمراكز ذات العلاقة	105,00	صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	عالي
			إنجاز خط كهربائي بين بلنوار وشوم (450 كلم) والمراكز ذات العلاقة	115,00	DEME / صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	متوسط
			مشروع إنجاز خط 90 كيلوفولت بين كيفة وسيلبابي (210 كلم) مع المراكز ذات العلاقة	11.681,00	صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	ضعيف
			تطوير شعبة الهيدروجين الأخضر في موريتانيا عن طريق الاستثمار في المقدرات القوية في مجال الطاقة الشمسية والهوائية وخصوصا على امتداد الشاطئ	-	-	ضعيف
			مشروع توسيع شبكات الجهد المتوسط في مناطق الجنوب الشرقي	1.176,83	وزارة النفط والطاقة المعادن	عالي
			مشروع بناء محطة توليد كهرباء تعمل بالغاز بقدرة 200 ميغاواط على الشاطئ حسب صيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة انجاكو	-	DEME / صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	متوسط

مستوى نضج المشروع	الجهة المسؤولة	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	المشاريع	التدخل	الورشة	المرتكز الاستراتيجي
ضعيف	-	1.632,00	أشغال بناء طريق باركيول – امبود	3.2: البنى الأساسية للتجهيز والنقل		
ضعيف	-	-	مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – مشروع قطار نواكشوط			
عالي	وزارة التجهيز	10.697,00	مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – بناء واستغلال الطريق السيار نواكشوط - بوتلميت			
متوسط	مديرية الدراسات والبرمجة / وزارة التجهيز والنقل	1.440,00	أشغال بناء طريق الطينطان – عين فربه – اطويل			
متوسط	مديرية الدراسات والبرمجة / وزارة التجهيز والنقل	3.200,00	أشغال ترميم طريق الطينطان – اعوينات ازبل			
متوسط	سلطة منطقة نواذيبو الحرة	9.933,00	مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – بناء مطار دولي في نواذيبو			
متوسط	DITAPPF / وزارة التجهيز والنقل	300,00	اقتناء تجهيزات لسلامة المطارات			
عالي	سلطة منطقة نواذيبو الحرة	8.550,00	مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – ميناء عميق في نواذيبو			
عالي	UGP / وزارة التجهيز والنقل	3.623,00	بناء جسر فوق نهر السنغال انطلاقا من روصو			
ضعيف	وزارة التجهيز والنقل	5.000,00	بناء طريق تجكجة – كيفه – كنعوصة – سيلبابي - خاي			
ضعيف	وزارة التجهيز والنقل	5.500,00	إعادة تأهيل طريق بوكي - كيهيدي			
متوسط	مديرية الدراسات والبرمجة / وزارة التجهيز والنقل	3.200,00	ترميم طريق أكجوجت – أطار			
متوسط	مديرية الدراسات والبرمجة / وزارة التجهيز والنقل	2.000,00	أشغال إعادة تأهيل طريق ألاك – مقطع لحجار			

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
3.3: البنى الأساسية المائية والصرف الصحي			أشغال إعادة تأهيل طريق نواكشوط – نواذيبو (الجزء 3)	2.400,00	مديرية الدراسات والبرمجة / وزارة التجهيز والنقل	متوسط
			أشغال إعادة تأهيل مقطع روصو – بوكي – كيهيدي	1.800,00	مديرية الدراسات والبرمجة / وزارة التجهيز والنقل	متوسط
			مشروع تعزيز شبكة توزيع المياه في نواذيبو انطلاقا من خزان بلنوار	3.000,00	ديوان / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			تأمين وتعزيز شبكة توزيع مياه الشرب في نواكشوط انطلاقا من خزان إديني ورفع مستوى منشآت أفطوط الساحلي	2.664,00	ديوان / وزارة المياه والصرف الصحي	ضعيف
			مشروع الصرف الصحي في مدينة نواكشوط	13.875,00	CPAVN	ضعيف
			مشروع إمداد مدينة كيفة بمياه الشرب انطلاقا من نهر السنغال	11.100,00	DHB / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – إمداد منطقة الشمال بمياه الشرب	124.5 59,00	وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – الصرف الصحي لمدينة نواكشوط (المياه المستعملة ومياه المطر)	14.64 3,00	وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – معالجة المياه المستعملة في قطاع الصيد بنواذيبو	803,0 0	سلطة منطقة نواذيبو الحرة	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – مصنع لتحلية المياه بنواذيبو	2.666 ,00	سلطة منطقة نواذيبو الحرة	متوسط
			مشروع أفطوط الشرقي	444,00	DHB / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			مشروع اظهر / المرحلة 2: تزويد مدن العيون، جيكني، وبعض التجمعات الحضرية في الحوض الغربي بمياه الشرب	1.322,00	ديوان / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			انجاز مقاييس لضغط الماء واقتناء تجهيزات تسجيل أوتوماتيكي للمتابعة	18,00	CNRE / وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			برنامج إنشاء وتجهيز نقاط المياه	750,00	وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			مشروع الماء والصرف الصحي في الحوضين (G5-2H)	544,00	DH / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			شبكات توزيع المياه في نواكشوط (المرحلة 2)	839,00	ديوان / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			المشروع القطاعي للمياه والصرف الصحي	1.764,00	ديوان / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			برنامج دعم الوعي الصحي والصرف الصحي المستقل في جميع الولايات	529,00	DA / وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			جمع ومعالجة المياه المستعملة وفضلات الصرف الصحي (نواكشوط - نواذيبو وروصو)	10.600,00	DA / وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			مشروع شبكة توزيع المياه في مدينة نواكشوط	3.000,00	ديوان / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص - تفويض الخدمة العامة المتعلقة بالمياه في 5 ولايات	-	وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			التعجيل بتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ المستدام للماء والصرف الصحي في أفق 2030	630,00	وزارة المياه والصرف الصحي	ضعيف
			إعادة تنظيم وتحديث القدرات المؤسسية لـ CNRE بوزارة المياه	450,00	وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			دراسات هيدروجيولوجية ومراقبة الآبار	7,00	CNRE / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي

مستوى نضج المشروع	الجهة المسؤولة	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	المشاريع	التدخل	الورشة	المرتكز الاستراتيجي
عالي	WARDIP / وزارة التحول الرقمي	1.062,00	المشروع الإقليمي للاندماج الرقمي في غرب إفريقيا WARDIP (مكونة موريتانيا)	3.4: البنى الأساسية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة		
عالي	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	90,00	مشروع تحديد الهوية: تحديد الهوية على الشبكة لأغراض المصالح العمومية والخصوصية بواسطة برمجيات رقمية (تطبيقات على الهاتف)			
متوسط	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	59,00	إنشاء منصة توريد إلكتروني لإبرام الصفقات			
متوسط	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	50,00	وضع نظام معلوماتي لتسيير البريد			
متوسط	مديرية البنى التحتية / وزارة التحول الرقمي	157,20	ربط القرى والبلديات القريبة من شبكة الانترنت			
متوسط	مديرية البنى التحتية / وزارة التحول الرقمي	2.007,87	توسيع الشبكة العامة لتربط جميع عواصم الولايات والمقاطعات والبلديات واستحداث محطات توصيل لتأمين الربط			
متوسط	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	425,00	استحداث قطب تكنولوجي			
متوسط	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	19,10	إنشاء صندوق للإبداع			
متوسط	مديرية البنى التحتية / وزارة التحول الرقمي	3.870,00	تعاهد خاص تبرمه موريتانيا لتسريع تحسين التغطية وجودة الخدمات			

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			تقوية الربط الدولي عبر الكابل الأرضي وتصدير الفائض باتجاه دول الساحل الخمس	786,00	مديرية البنى التحتية / وزارة التحول الرقمي	متوسط
3.5. البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران الحضري			توسيع المؤسسات المدرسية (الأساسية والثانوية)	139,00	مديرية المباني العمومية/ وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	جاري التنفيذ
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – بناء مساكن اجتماعية في نواكشوط	-	وزارة الإسكان	متوسط
			إعداد مخططات عمرانية لـ20 مدينة	600,00	DOU / وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	متوسط
			إعداد مخططات عمرانية لـ13 مدينة (جاري)	200,00	DOU / وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	جاري التنفيذ
			تصحيح المخطط العام لمدينة نواكشوط	80,00	DOU / وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	متوسط
			تنفيذ خطط عمرانية لـ10 مدن	290,00	DOU / وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	متوسط
			بناء وإعادة تأهيل البنى الأساسية المحورية في مدينة أكجوجت	189,00	مديرية المباني العمومية/ وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	جاري التنفيذ
			برنامج إنجاز الطرق الحضرية في نواكشوط	1.400,00	وزارة التجهيز والنقل	ضعيف
			بناء ملاعب: روصو، لكصر، السبخة والرفع من مستوى المراكز الحدودية – الكلم 55 باتجاه المغرب	181,00	مديرية المباني العمومية/ وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	جاري التنفيذ

مستوى نضج المشروع	الجهة المسؤولة	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	المشاريع	التدخل	الورشة	المرتكز الاستراتيجي
جاري التنفيذ	مديرية المباني العمومية/ وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح التراحي	1.260,00	برنامج بناء وإعادة تأهيل المؤسسات المدرسية – المرحلة 1			
	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	1.315,00	برنامج الغذاء المدرسي			
ضعيف	وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	30,00	البرنامج الوطني لمحو الأمية لدى النساء المتسربات من الدراسة			
جاري التنفيذ	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	3.925,00	برنامج الأولويات الموسع لرئيس الجمهورية			
ضعيف	وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	22,00	مشروع بناء معهد لتكوين الأئمة والدعاة			
ضعيف	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	128,00	مشروع استمرار التدريب وزيادة القدرة على مواجهة الأوضاع الطارئة في مجال التعليم القاعدي بموريتانيا			
جاري التنفيذ	وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	800,00	مشروع بناء 2.000 مدرسة قرآنية في التجمعات			
جاري التنفيذ	وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة	1.750,00	مشروع بناء 500 حضانة وروضة أطفال (100 سنويا)			
متوسط	MESR	4.823,00	مشروع بناء وتجهيز جامعة جديدة			
ضعيف	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	42,00	مشروع دعم النفاذ إلى الرقمنة وإدخال التعليم عن بعد MOOC في تكوين مدارس المعلمين			
متوسط	MESR	195,00	مشروع بناء وتجهيز معهد الرقمنة			
ضعيف	MEFTP	-	مشروع دعم تكوين المكونين في مجال التكوين الفني والمهني			
متوسط	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	50,00	مشروع دعم الحكامة المؤسسية والإدارية في قطاع التعليم			

الرفع من
مستوى جودة
التعليم والتكوين
المهني والنفاذ
إليهما

الورشة رقم 4:
الرفع من
مستوى جودة
التعليم والتكوين
المهني والنفاذ
إليهما

المرتكز
الاستراتيجي رقم 2:
النهوض برأس
المال البشري
والنفاذ إلى الخدمات
الاجتماعية
الأساسية

مستوى نضج المشروع	الجهة المسؤولة	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	المشاريع	التدخل	الورشة	المرتكز الاستراتيجي
متوسط	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	21,00	مشروع دعم تنفيذ إصلاح التعليم			
جاري التنفيذ	وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة	16,00	مشروع دعم مركز تكوين الطفولة الصغرى (برنامج الاستثمار العمومي لسنوات 2019 – 2021)			
ضعيف	وزارة التشغيل والتكوين المهني	240,00	مشروع دعم التعليم الأساسي والثانوي والإشراف على النظام التعليمي وعلى التكوين الفني والمهني والاندماج والتشغيل			
متوسط	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	150,00	مشروع دعم تدرّس واستمرار البنات في أسلاك التعليم الأساسي والثانوي			
ضعيف	وزارة التشغيل والتكوين المهني	-	مشروع بناء وتجهيز 3 مراكز لتطوير الكفاءات			
متوسط	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	200,00	مشروع بناء وتجهيز مدينة العلوم			
متوسط	وزارة التشغيل والتكوين المهني	-	مشروع بناء وتجهيز المعهد العالي للتكوين في مهن الغاز والنفط والمعادن			
جاري التنفيذ	وزارة التشغيل والتكوين المهني	14,00	مشروع تعميم إعداديات التعليم الفني (برنامج الاستثمار العمومي لسنوات 2019 – 2021)			
متوسط	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	437,00	مشروع تقوية التعليم والتدريب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والإبداع في السلك الثانوي			
جاري التنفيذ	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	1.894,00	مشروع دعم قطاع التعليم الأساسي في موريتانيا – المرحلة 2			
متوسط	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	105,00	مشروع بناء وتجهيز مدرسة عليا للدراسات التجارية			
جاري التنفيذ	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	240,00	مشروع الدعم المؤسسي لإصلاح النظام التعليمي			
متوسط	مديرية مشاريع التهذيب والتكوين	255,00	بناء الحي الجامعي الجديد في نواكشوط			

مستوى نضج المشروع	الجهة المسؤولة	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	المشاريع	التدخل	الورشة	المرتكز الاستراتيجي
متوسط	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	9.420,00	توسيع مباني جامعة نواكشوط العصرية UNA			
ضعيف	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	65,00	إنشاء 4 أقطاب امتياز لأغراض البحوث			
ضعيف	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	5,00	إنشاء مرصد حول مستقبل حملة الشهادات			
متوسط	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	7,00	إنشاء مركز للإبداع التربوي			
ضعيف	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	92,00	مشروع دعم التعليم / التدريب في مجال العلوم بالمدرسة العليا للأساتذة			
متوسط	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	80,00	استحداث بوابة للبحث العلمي			
ضعيف	وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة	120,00	برنامج عرض للتعليم العمومي قبل المدرسي لصالح الأسر ذات الهشاشة العالية لصالح 10.000 طفل (روضة أطفال في كل مقاطعة)			
متوسط	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	80,00	مشروع توسيع مباني المعهد التقني العالي في روصو ISET			
جاري التنفيذ	SENLS	714,00	الاستثمار لمكافحة انتشار نقص المناعة والسل والملاريا في موريتانيا			
ضعيف	DISSE / وزارة الصحة	417,00	مشروع التحضير والرد الاستراتيجي على كوفيد 19	تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية	الورشة رقم 5: تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية	
جاري التنفيذ	ديوان / وزارة الصحة	289,00	CMR 118 01H مشروع دعم صحة الأمومة والمواليد الجدد			
جاري التنفيذ	DMH / وزارة الصحة	264,00	مشروع دعم الصحة الإنجابية			
جاري التنفيذ	ديوان / وزارة الصحة / الاتحاد الأوروبي	960,00	مشروع دعم القطاع الصحي (م 2)			

مستوى نضج المشروع	الجهة المسؤولة	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	المشاريع	التدخل	الورشة	المرتكز الاستراتيجي
جاري التنفيذ	ديوان / وزارة الصحة	1.250,00	مشروع دعم النظام الصحي "عناية"			
جاري التنفيذ	DSMNA / وزارة الصحة	225,00	تعميم التكفل بالحمل			
ضعيف	DSIVN/MS	30,00	اقتناء اللقاحات			
ضعيف	DSIVN / وزارة الصحة	262,00	توفير المدخلات للتكفل بسوء التغذية			
جاري التنفيذ	DGSP / وزارة الصحة	124,60	تعزيز النظام الصحي RSS2- GAVI			
جاري التنفيذ	SENLIS	220,50	توسيع حملة مكافحة الكوفيد CR19 RM			
جاري التنفيذ	DMH / وزارة الصحة	22,55	مشروع دعم تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الصحية 2021 – 2030			
جاري التنفيذ	DMH / وزارة الصحة	28,60	الصندوق الكندي للمساعدة في العلاجات الحرجة			
جاري التنفيذ	الاتحاد الأوروبي	47,80	توسيع الغطاء الصحي العام في موريتانيا			
عالي	مركز نقل الدم	253,80	شبكة نقل الدم			
عالي	ديوان / وزارة الصحة	1.040,50	اقتناء معدات وتجهيزات بيولوجية وطبية			
عالي	خلية التخطيط والتعاون / وزارة الصحة	539,00	بناء مستشفى أطار وجناح تصفية الكلى في نواكشوط			
متوسط	ديوان / وزارة الصحة	942,13	بناء مستشفى سلمان بن عبد العزيز			
ضعيف	ديوان / وزارة الصحة	979,50	بناء / إعادة تأهيل / توسيع البنى الأساسية الصحية			

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			المستشفى المتنقل	506,67	ديوان / وزارة الصحة	ضعيف
			مكافحة الكوفيد FA	722,00	DGSP / وزارة الصحة	جاري التنفيذ
			مشروع التشغيل الممول من طرف وكالة التنمية الفرنسية	85,00		جاري التنفيذ
			مشروع تشغيل الشباب في الوسط الحضري	-		ضعيف
			مشروع دعم قابلية تشغيل الشباب ذوي الهشاشة في موريتانيا	1.460,80	البنك الدولي	جاري التنفيذ
			برنامج - "مشروع مستقبلي" (أفق 2025)	131,50	وزارة التشغيل والتكوين المهني	جاري التنفيذ
			مشروع PACSEM - الطاقة	-		ضعيف
			تحسين قابلية تشغيل الشباب وقدرات المقاولات الصغرى عن طريق تطوير شبه قطاع البناء والأشغال العامة وإمداده بالمعدات المحلية والتكوين في ورشات تدريبية في مجال البناء	128,00	الاتحاد الأوروبي	جاري التنفيذ
			مشروع تسهيل تشغيل الشباب	42,00		جاري التنفيذ
			مشروع "مهنتي"	15,00		جاري التنفيذ
			برنامج "استاجي" المشترك بين اتحادية أرباب العمل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	-		ضعيف
			تشجيع التشغيل وتحسين ظروف الصيادين التقليديين والشباب والنساء بالقرب من الفضاءات الطبيعية المحمية في شمال موريتانيا	400,00	الاتحاد الأوروبي	جاري التنفيذ
			استحداث فرص عمل ودعم تشغيل الشباب والمهاجرين المحتملين في قطاع الصيد التقليدي	560,00	الاتحاد الأوروبي	جاري التنفيذ

الورشة رقم 6:
 النهوض
 بالتشغيل وترقية
 الشباب والثقافة
 والقدرة على
 مواجهة
 الطوارئ من
 طرف الفئات
 الأكثر هشاشة

6.1 - 6.2:
 تشجيع التشغيل
 الإنتاجي والعمل
 اللائق / ترقية
 وحماية الشباب

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			برنامج الأنشطة المدرة للدخل	30,33		جاري التنفيذ
			برنامج "داري"	125,00		جاري التنفيذ
			برنامج "الشيلة"	1.529,00		جاري التنفيذ
		6.3 تعزيز الحماية وقدرة المجتمع على مواجهة الطوارئ	مشروع دعم نظام شبكات التأمين الاجتماعي	1.383,00	تأزر	عالي
			برنامج "تكافل" لزيادة فاعلية شبكات التأمين الاجتماعي وتحسين القدرة الشرائية	138,00		جاري التنفيذ
			برنامج ترقية حقوق ذوي الإعاقة	-		ضعيف
			برنامج دعم وحماية الطفولة	-		ضعيف
			الإشراف على استراتيجيات الحماية الاجتماعية	-		ضعيف
			برنامج النوع والتمكين ومكافحة العنف القائم على النوع	-		ضعيف
			برنامج "تموين"	2.537,00	الدولة	جاري التنفيذ
			برنامج "البركة"	-		متوسط
		6.4 تعزيز الأمن الغذائي	برنامج زيادة الطاقة التخزينية	618,99	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	جاري التنفيذ
			القدرة على مواجهة الطوارئ والأمن الغذائي	100,00	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	ضعيف
			زيادة القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين في لحدادة	210,00	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	جاري التنفيذ

مستوى نضج المشروع	الجهة المسؤولة	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	المشاريع	التدخل	الورشة	المرتكز الاستراتيجي
جاري التنفيذ	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	232,00	برنامج دعم مراكز التغذية			
#N/A	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	477,00	برنامج التغذية الجماعية +E195			
جاري التنفيذ	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	135,00	امج الإسعافات العاجلة والغذاء المجاني			
متوسط		-	برنامج المدخلات الزراعية في المناطق المعزولة			
جاري التنفيذ	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	32,00	المنظومة الوطنية DCAN			
جاري التنفيذ	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	1.140,00	تكوين مخزون وطني للأمن الغذائي			
ضعيف	مفوضية الأمن الغذائي	227,85	مشروع الوقاية ومكافحة سوء التغذية من خلال نشاط الأمهات وتثمين المنتجات المحلية			
جاري التنفيذ	الدولة مفوضية الأمن الغذائي	209,50	تعزيز الخدمات اللوجستية والنقل في الحالات الاستعجالية			
ضعيف	وزارة الداخلية واللامركزية	40,00	برنامج الحكامة الفعالة للهيئات والأحزاب السياسية والجمعيات	7.1: تحسين الحكامة السياسية	الورشة رقم 7: الحكامة السياسية، الأمن واللامركزية	المرتكز الاستراتيجي رقم 3: تعزيز الحكامة بكافة أبعادها
ضعيف	وزارة الدفاع	20,00	برنامج الحكامة الفعالة لقوات الدفاع والأمن	7.2: تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن		
ضعيف	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني	80,00	استتباب السلام في موريتانيا	7.3: استتباب السلام والونام الاجتماعي		

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
		7.4: حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف	برنامج الحكامة الفعالة لمنع الغلو والتطرف العنيف لدى الشباب	50,00	وزارة التهذيب	ضعيف
		7.5: التسيير الفعال للمهاجرين واللاجئين	برنامج الحكامة الفعالة للهجرات البشرية	60,00	وزارة الداخلية	ضعيف
		7.6: اعتماد سياسة نشطة للاستصلاح الترابي	برنامج الحكامة الفعالة للاستصلاح الترابي	30,00	الوزارة المكلفة بالاستصلاح الترابي	ضعيف
		7.7: تفعيل اللامركزية والتنمية المحلية	برنامج الحكامة الفعالة في مجال اللامركزية والتنمية المحلية	70,00	وزارة الداخلية	ضعيف
			مشروع دعم التنمية الاقتصادية عن طريق التشاور المحلي والمبادرات البلدية في الحوضين (DECLIC)	232,00	وزارة الداخلية	عالي
			برنامج الانطلاق DECLIC	770,00	وزارة الداخلية	جاري التنفيذ
			برنامج "مدن"	2.592,00	وزارة الداخلية	جاري التنفيذ
		7.8: النفاذ إلى حالة مدنية ذات كفاءة عالية	برنامج الحكامة الفعالة في مجال الحالة المدنية	20,00	وزارة الداخلية	ضعيف
			العمل معاً من أجل النفاذ إلى الحقوق	10,00	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
	الورشة رقم 8: الحقوق البشرية، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي	8.1: تكريس الحقوق البشرية	تعزيز القدرات الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان	20,00	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني	متوسط
			تفعيل السياسة الخاصة بالطفولة الصغرى	100,00	وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة	متوسط
			تشجيع التعايش السلمي ودعم وبناء المواطنة (تعايش)	30,00	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني	متوسط
			تعزيز القدرات الوطنية في مجال التكيف مع الظروف الطارئة ورفع مستويات الاستعداد	40,00	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني	متوسط
	8.2: توطيد العدالة		عصرنة الإطار القانوني للعدالة	40,00	وزارة العدل	متوسط
			تعزيز القدرات وتمهين الفاعلين في مجال القضاء	10,00	وزارة العدل	متوسط
			بناء وتأهيل وتجهيز البنى الأساسية القضائية	100,00	وزارة العدل	متوسط
	8.3: مراقبة المواطن للعمل الحكومي وتطوير منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام		تعزيز قدرات المجتمع المدني في مجال دعم ومتابعة السياسات القطاعية - لجنة التنمية رقم 8	10,00	وزارة العدل	متوسط
			إنشاء وتنفيذ دار الصحافة	13,00	وزارة الثقافة والشباب والرياضة والعلاقات مع البرلمان	متوسط
	الورشة رقم 9: الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية		9.1: تحسين أداء منظومة التخطيط للتنمية	مشروع تحسين كفاءات منظومة التخطيط	85,00	وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية
مشروع دعم الحكامة وتسيير الاستثمارات (PA2GI)				82,00	وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية	جاري التنفيذ

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
	والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	9.2: تنمية الإحصاء للمساعدة في اتخاذ القرار	مشروع دعم وتنفيذ الاستفادة من العائد الديمغرافي SNDDS	1.879,00	الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي	متوسط
		9.3: الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي SWEDD	2.280,00	وزارة الشؤون الاقتصادية / وحدة مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي	جاري التنفيذ
		9.4: مكافحة الرشوة بشكل فعال	مشروع دعم تنفيذ استراتيجية مكافحة الرشوة	170,00	وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية	ضعيف
			مشروع عصرنه ودعم محكمة الحسابات	72,00	محكمة الحسابات	ضعيف
		9.5: تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالقطاع الخاص وبالاستثمار	تحسين مناخ الأعمال وترقية القطاع الخاص والاستثمار	190,00	وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية	متوسط
			تشجيع الإنتاج الموريتاني « Made in Mauritania »	85,00	وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية	متوسط
		9.6: التسيير الناجع للمال العام	مشروع دعم إصلاح تسيير المال العام	140,00	وزارة المالية	ضعيف
		9.7: النهوض بقطاع مالي مستقر واحتوائي بما في ذلك التأمينات	مشروع دعم عصرنه البنى الأساسية المالية	150,00	البنك المركزي	جاري التنفيذ
			مشروع دعم الاحتواء المالي	280,00	البنك المركزي	ضعيف

مستوى نضج المشروع	الجهة المسؤولة	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	المشاريع	التدخل	الورشة	المرتكز الاستراتيجي
ضعيف	الوظيفة العمومية	540,00	تحسين أداء المصادر البشرية التابعة للدولة	9.8: تحول الإدارة وتحسين أداء المصادر البشرية		
ضعيف	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	739,00	مشروع عصرنة الإدارة عبر تطوير الخدمات الالكترونية (الحكومة الالكترونية)			
		495.712		إجمالي الميزانية		

IV. خارطة المخاطر الاستراتيجية لتنفيذ خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

إن التحكم في المخاطر واستباقها يمثلان أحد عوامل النجاح في تنفيذ خطة العمل الثانية للاستراتيجية. ويتطلب ذلك مراعاة مختلف الأبعاد سواء كانت داخلية أو خارجية والتي يمكنها أن تعيق حسن سير المشاريع والبرامج التي تشكل جزءاً من خطة العمل وذلك منذ الانطلاق وحتى وقت التنفيذ.

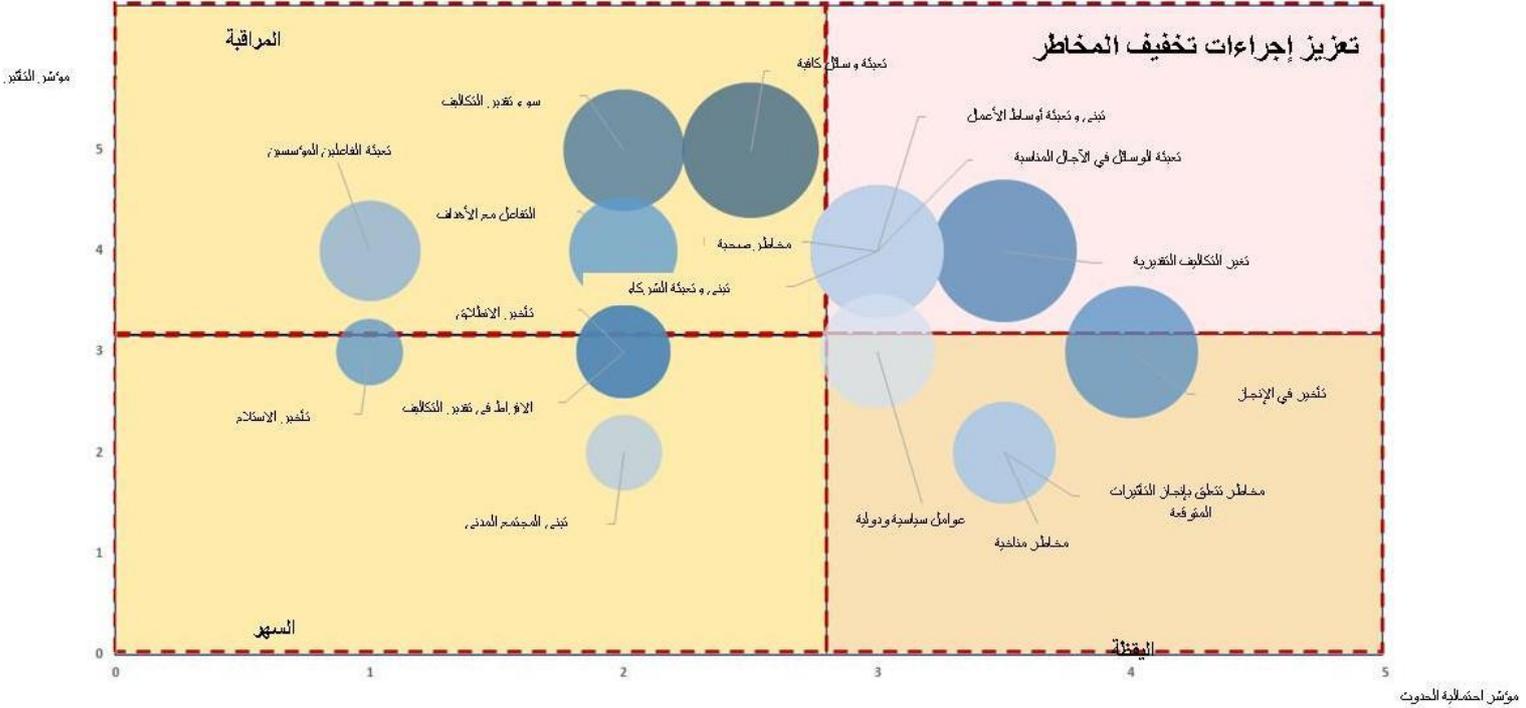
وقد تم في هذا الإطار العمل بمقاربة خاصة بالمخاطر مما سمح بتحديد ستة أنواع كبرى من المخاطر التي تتوزع إلى 17 نوع من المخاطر العملية. وقد تم تقييم كل واحد من هذه المخاطر حسب احتمال وقوعه ومستوى خطورة تأثيره إذا ما حدث فعلاً. ومن مقارنة احتمالات حدوث هذه المخاطر وما يترتب عليها من تأثير يمكن عندئذ تحديد مدى حرجها.

ومن ناحية أخرى، تم تحديد الإجراءات التي يمكن أن تخفف من تأثير كل واحد من هذه المخاطر وذلك من أجل السيطرة على الموقف واستباق الحدث.

ويبين الجدول التالي تلخيصاً لنتائج تحليل المخاطر المذكورة.

درجة الحرج	التأثير	احتمال الحدوث	بيان الخطر	نوع المخاطر
12,5	5	2,5	تعبئة الوسائل الكافية	مخاطر تتعلق بتعبئة التمويلات
12	4	3	تعبئة الوسائل في الأجل	
10	5	2	سوء تقدير التكاليف	مخاطر تتعلق بالتكاليف
6	3	2	تقدير مفرط للتكاليف	
14	4	3,5	تغير التكاليف التقديرية	مخاطر تتعلق بالأجل
6	3	2	تأخير الانطلاق	
12	3	4	تأخير الإنجاز	
3	3	1	تأخير الاستلام	مخاطر تتعلق بالنتائج
8	4	2	الاستجابة للأهداف	
7	2	3,5	مخاطر تتعلق بتحقيق الآثار المتوقعة	مخاطر تتعلق بقناعات ومدى تعبئة الفاعلين
4	4	1	تعبئة الفاعلين المؤسسين	
12	4	3	تبني الفكرة من قبل الشركاء ومدى تعيبتهم	
12	4	3	تبني الفكرة والتعبئة حولها من قبل أوساط الأعمال	مخاطر خارجية
4	2	2	تبني الفكرة من قبل المجتمع المدني	
7	2	3,5	مخاطر مناخية	مخاطر خارجية
12	4	3	مخاطر صحية	
9	3	3	العوامل الجيوسياسية الدولية	

ولأجل اعتماد منظومة للسيطرة على المخاطر ومراعاة الحالة الحرجة لكل منها، تم إعداد الخريطة التالية:



وتقترح المنظومة المعتمدة 4 مقاربات للتعامل مع المخاطر المذكورة:

- اليقظة: المخاطر التي تصنف في هذه الفئة تتطلب مراعاة تطورها ووضعها تحت المراقبة دون أن تستثمر فيها بشكل مفرط؛
- المراقبة: المخاطر التي تصنف في هذه الفئة يجب أن تراقب مع وضع عمليات رقابية وقائية على مراحل حسب الحالات الحرجة إن وجدت؛
- السهر: المخاطر التي تصنف في هذه الفئة يجب أن تُراقب وتُضبط عبر اتخاذ إجراءات للتخفيف من حدتها مع القيام بعمليات رقابية متكررة نظرا لترجيح احتمال حدوثها؛
- تعزيز إجراءات التخفيف من المخاطر: هذه الفئة تصنف بأنها حرجة ويرجح إلى حد كبير أن تحدث ولذا يجب أن تُتابع بشكل خاص. كما أن الإجراءات المطلوب اتخاذها التي يجب أن تتعزز.

وهكذا فإن مقارنة المخاطر سمحت بتمييز ما يلي:

- 4 مخاطر يجب أن تكون موضع يقظة:
 - تأخير الانطلاق؛
 - تأخير التسليم؛
 - الإفراط في تقدير التكاليف؛
 - تبني المجتمع المدني.
- 4 مخاطر يجب أن تكون موضع مراقبة:
 - تعبئة الفاعلين المؤسسين؛

- الرد على الأهداف؛
- سوء تقدير التكاليف؛
- تعبئة الوسائل الكافية.
- 4 مخاطر يجب أن تكون موضع السهر:
 - تأخير الإنجاز؛
 - المخاطر البيئية؛
 - تحقق التأثيرات المتوقعة؛
 - العوامل الجيوسياسية الدولية.
- 5 مخاطر يجب أن تكون موضع إجراءات التخفيف:
 - مخاطر صحية؛
 - تبني وتعبئة الشركاء الفنيين والماليين؛
 - تبني وتعبئة أوساط رجال الأعمال؛
 - تعبئة الوسائل في الأجل؛
 - تغير التكاليف التقديرية.

ولأجل استباق الأحداث والتحكم في المخاطر حسب حالتها الحرجة فقد تمت صياغة إجراءات للتخفيف من كل منها على حدة وكما هو مبين أدناه:

فئة المخاطر	الخطر	حالة الحرج	إجراءات التخفيف
مخاطر تتعلق بتعبئة التمويلات	تعبئة الموارد الكافية	12,5	<ul style="list-style-type: none"> - الوضوح وتصنيف المشاريع المطلوب تمويلها بشكل جيد. - استباق البرمجة الميزانية. - الترويج (السمعة الجيدة / استثمار في موريتانيا). - سياسة اتصالية ذات صلة بالموضوع وموسعة لتعريف الشركاء الماليين بها
	تعبئة الموارد في الأجل	12	<ul style="list-style-type: none"> - الوضوح وتصنيف المشاريع المطلوب تمويلها بشكل جيد. - استباق توقع المخاطر المتعلقة بالأجل. - مراجعة نموذج التخطيط الاستراتيجي. - وضع نظام تسيير متكامل للمستثمرين. - وضع مكتب لتسيير المشروع (Project Office Management). - استباق البرمجة الميزانية. - الترويج (السمعة الجيدة / استثمار في موريتانيا). - سياسة اتصالية ذات صلة بالموضوع وموسعة لتعريف الشركاء الماليين بها.
مخاطر تتعلق بالتكاليف	سوء تقدير التكاليف	10	<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز الخبرة (تعزيز القدرات، الاستعانة بالمساعدة الفنية). - إعداد دراسات مسبقة ودراسات تأثير اقتصادي واجتماعي وبيئي.
	الإفراط في تقدير التكاليف	6	<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز الخبرة (تعزيز القدرات، الاستعانة بالمساعدة الفنية). - إعداد دراسات مسبقة ودراسات تأثير اقتصادي واجتماعي وبيئي.
	تغير التكاليف التقديرية	14	<ul style="list-style-type: none"> - توخي اليقظة بخصوص أسعار المواد الأولية على المستوى الدولي. - احتياطي كافي في الميزانية في حال تغيير معتبر. - إعادة المعايير، إعادة النظر إلى المشاريع حسب الأسبقية. - وضع مكتب لتسيير المشروع (Project Office Management).
	تأخير الانطلاق	6	<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة نظام التخطيط الاستراتيجي.

فئة المخاطر	الخطر	حالة الحرج	إجراءات التخفيف
مخاطر تتعلق بالأجل	تأخير الإنجاز	12	- وضع مكتب لتسيير المشروع (Project Office Management). - تقييم دوري.
	تأخير الاستلام	3	
مخاطر تتعلق بالنتائج	الرد على الأهداف	8	- تعزيز الخبرة. - الإشراف.
	مخاطر تتعلق بتحقيق التأثيرات المتوقعة	7	- تقييم دوري.
مخاطر تتعلق بالتبني وتعبئة الفاعلين	تعبئة الفاعلين المؤسسيين	4	- التشاور مسبقاً. - مراجعة نظام التخطيط الاستراتيجي. - سياسة اتصالية ذات صلة بالموضوع وموسعة لتعريف الفاعلين بدورهم أثناء التنفيذ. - المشاركة في مخطط الحكامة والإشراف العملي.
	تبني وتعبئة الشركاء الفنيين والماليين	12	- التشاور مسبقاً. - مراجعة نظام التخطيط الاستراتيجي. - سياسة اتصالية ذات صلة بالموضوع وموسعة لتعريف الشركاء الفنيين والماليين المحتملين بها. - برمجة ميزانية سابقة للمشاريع. - المشاركة في مخطط الحكامة.
	تبني وتعبئة أساط رجال الأعمال	12	- المشاركة مسبقاً. - الترويج (السمعة الجيدة / استثمار في موريتانيا). - سياسة اتصالية ذات صلة بالموضوع وموسعة من أجل تبني وتعبئة أساط رجال الأعمال في إطار خطة العمل الثانية للاستراتيجية.
	تبني المجتمع المدني	4	- المشاركة مسبقاً. - الترويج (السمعة الجيدة / استثمار في موريتانيا). - سياسة اتصالية ذات صلة بالموضوع وموسعة من أجل تعريف المجتمع المدني بها
	مخاطر مناخية	7	- تعزيز الخبرة (تعزيز القدرات، الاستعانة بالمساعدة الفنية). - تنفيذ فعال وناجع للأنشطة والبرامج البيئية (الصور الأخضر). - تشجيع البحوث والمتابعة والتقييم في مجال مكافحة تدهور البيئة والاحتباس الحراري.
	مخاطر خارجية	12	- تعزيز الخبرة (تعزيز القدرات، الاستعانة بالمساعدة الفنية). - تعميم الممارسات الصحية الجيدة التي يجب تبنيها من طرف الساكنة (الحركات المناسبة، الوعي الصحي).
	عوامل جيوسياسية دولية	9	- استباق التأثيرات الجيوسياسية الدولية (سياسات، اقتصاد). - تعزيز العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف. - تعزيز التعاون الإقليمي والقاري والدولي من أجل السلم والأمن.

يتناول برنامج العمل بالإجراءات المتعلقة بالسيطرة على المخاطر على مستوى المشاريع المقترحة ضمن استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك:

• الحكامة، تسيير المشاريع والتخطيط:

- تعزيز إطار الحكامة؛
- مراجعة نظام التخطيط؛
- اعتماد المشاريع والدراسات التمهيديّة؛

- وضع الأدوات المناسبة: نظام تسيير متكامل للاستثمارات؛
- وضع مكتب لتسيير المشروع PMO من أجل المتابعة العملية.

● **تبني وتعبئة الفاعلين:**

- إجراء مشاورات تمهيدية بين مختلف الفاعلين / الشركاء (الشركاء المؤسسيون، الشركاء الفنيون والماليون، أوساط رجال الأعمال، المجتمع المدني).
- التعريف بموريتانيا ومدى جاذبيتها (السمعة الجيدة / استثمار في موريتانيا).
- اعتماد سياسة اتصالية وجبهة وموسعة لدى جميع الفاعلين / الشركاء.

● **وضع نظام لليقظة:**

- يقظة خاصة بمواقع المشاريع.
- يقظة بخصوص المواد الأولية.
- يقظة صحية.
- يقظة بيئية.
- يقظة بخصوص مناخ الأعمال في موريتانيا.
- يقظة حول السياق الجيوسياسي الإقليمي والدولي.

7. منظومة الحكامة ومتابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

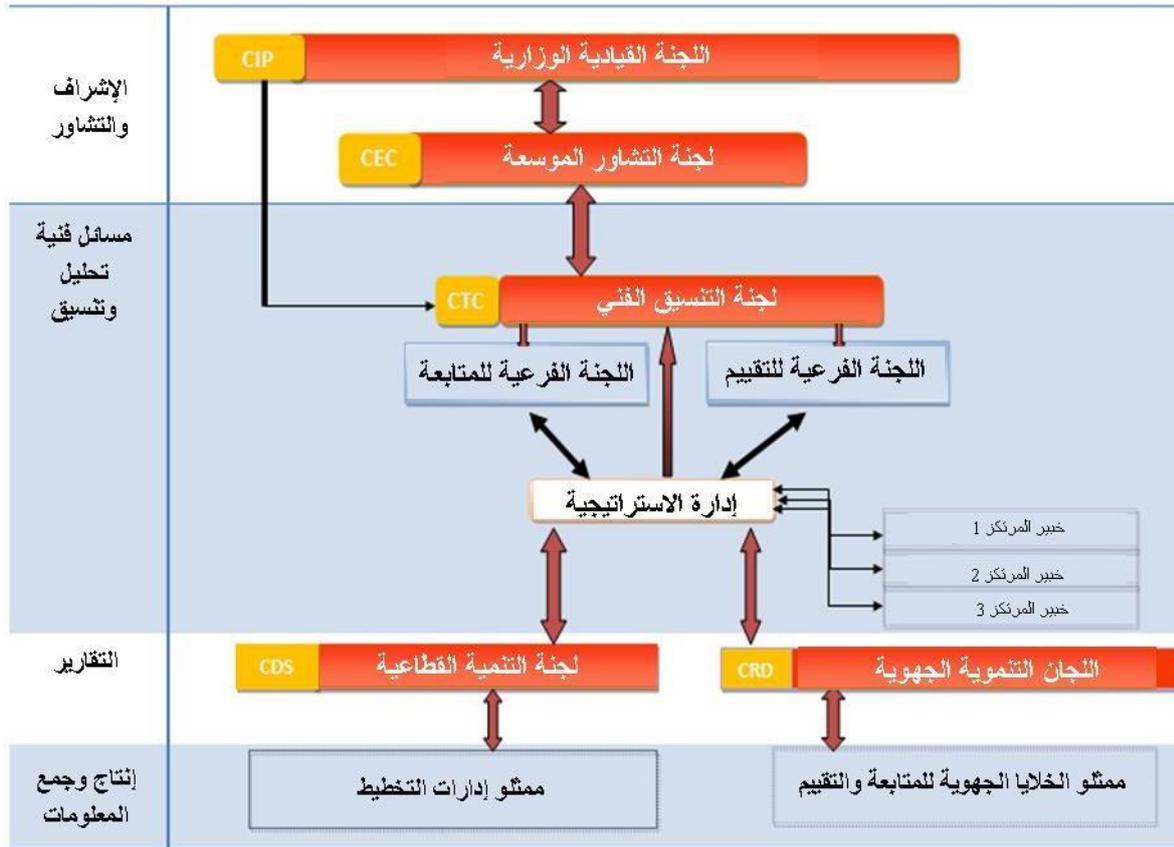
تخضع منظومة الحكامة وتنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016 – 2030 بما في ذلك التصميم والإشراف والمتابعة والتقييم للمرسوم رقم 2019 – 085 بتاريخ 6 مايو 2019.

وتم اتخاذ هذا المرسوم وإقرار آليات تطبيق توصيات ونتائج الدراسة التي أجريت عام 2017 حول تفعيل منظومة متابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016 – 2030 لمراعاة الدروس المستخلصة من الماضي والأهداف والمبادئ الرئيسية في هذا الإطار.

وتهدف منظومة المتابعة والتقييم إلى: (1) الإبلاغ بمدى التقدم باتجاه تحقيق الأهداف المرسوم؛ (2) تحسين الإشراف ونجاعة المشاريع والبرامج التنموية والمساعدة في اتخاذ القرار (عمليا واستراتيجيا)؛ و(3) ضمان المساءلة في مسار تنفيذ الاستراتيجية واعتماد سياسة اتصالية جيدة.

ويتألف هذا النظام من منظومة مؤسسية ومن أدوات من بينها التقرير السنوي حول تنفيذ الاستراتيجية ومنصة منشورة على الشبكة حول مؤشرات متابعة أهداف التنمية المستدامة واستراتيجيات التنمية (متابعة). ويضاف إلى ما سبق عمليات التقييم النصفى والنهائي لخطة العمل في الفترة 2021 – 2025 ومراجعة طوعية لأهداف التنمية المستدامة.

وعلى الصعيد المؤسسي، يبرز الرسم البياني التالي المنظومة المذكورة.



لجنة الإشراف الوزارية يشرف عليها الوزير الأول أما لجنة التشاور الموسعة فتضم رؤساء هيئات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بينما تتألف لجان التنمية القطاعية من المسؤولين المكلفين بمهام التخطيط أو البرمجة في الوزارات أو الوكالات المعنية. ومن ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الفنيين والماليين المعنيين بالموضوعات التخصصية. وفي أعقاب نتائج تقييم خطة العمل الأولى 2016 – 2020

أسندت إلى لجان التنمية القطاعية المكلفة بورش وتدخلات الاستراتيجية، الورش التي تظهر في الجدول التالي.

اللجنة القطاعية	الورشة	المرتكز
1	1.1. تنوع النمو	المرتكز الاستراتيجي رقم 1: تحقيق نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع
2	1.2. البيئية	
3	1.3. البنى الأساسية التي تدعم النمو	
4	2.1. التعليم	المرتكز الاستراتيجي رقم 2: النهوض برأس المال البشري والنفوذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية
5	2.2. الصحة	
6	2.3. التشغيل، الشباب، الحماية الاجتماعية وزيادة القدرة على التكيف مع الطوارئ	
7	3.1. الحكامة السياسية، الأمن ومكافحة التطرف، اللامركزية	المرتكز الاستراتيجي رقم 3: تعزيز الحكامة بكافة أبعادها
8	3.2. دولة القانون، الحقوق البشرية والعدالة	
9	الحكامة الاقتصادية والمالية والإدارية والاستفادة من العائد الديمغرافي	

ولتلافي النقص في آليات الحكامة الحالية، يتوقع أن يتم في إطار خطة العمل 2021 – 2025 اعتماد إصلاحات تشمل منظومة التخطيط بالكامل بما في ذلك مختلف الفروع التي تتعلق بالتصميم وتعبئة التمويلات ومتابعة وتقييم الاستراتيجية وغيرها من الاستراتيجيات العمومية والتنمية الأخرى.

وسيتناول هذا الإصلاح على وجه الخصوص إعداد أدوات موحدة ومرجعيات وقواعد لتصميم السياسات والاستراتيجيات القطاعية أو التخصصية وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجية التي تتمحور حول النتائج مقرونة بأطر للنتائج والموارد التي تسمح بقياس الأداء وخطط المتابعة والتقييم بما يضمن المواءمة بين مختلف أطر البرمجة (الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية والإقليمية، خطط العمل، برنامج الاستثمارات العمومية، إطار الميزانية على المدى المتوسط، برمجة الميزانية، الخ). ولهذا الغرض يتعلق الأمر بإيجاد هيئة استشارية يطلق عليها اسم "المجلس الأعلى للتخطيط" أو المجلس الأعلى لاستراتيجية التنمية وتكليفه بالتأكد من تناسب استراتيجيات التنمية الوطنية والقطاعية والتخصصية أو الجهوية مع النصوص واعتمادها والعمل على تكامل هذه الاستراتيجيات القطاعية مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. ويضاف إلى ما سبق وضع إطار اقتصادي وميزانوي كلي لتعزيز القدرات الفنية والمالية للهياكل المكلفة بمتابعة وتقييم الاستراتيجية وغيرها من الاستراتيجيات القطاعية والجهوية. وعليه فإن تدابير متميزة ستتخذ لإتاحة المؤشرات المتعلقة بالنتائج وعلى وجه الخصوص التعرف على الفئات المهمشة تطبيقاً لمبدأ "حتى لا يبقى أحد على الهامش" والتأكد من حسن سير منصة "متابعة" وتحسين أدائها وتوفيرها في نسخة إلكترونية وتعزيز منظومة اختيار الاستثمارات ذات الأولوية والمشاريع وتعزيز التنسيق القطاعي البيئي.

الخلاصة

تباشر موريتانيا من خلال خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2021 – 2025، مرحلة تنفيذ استراتيجية تمتد على 3 فترات خمسية لتجسيد الرؤية التي يطلق عليها "موريتانيا كما نريدها في أفق 2030".

وتتألف هذه الرؤية الأفقية من عدة أبعاد ترتبط، ليس فقط بالتحديات الوطنية التي يواجهها البلد، وإنما أيضا بالالتزامات التي قطعتها على المستوى الإقليمي (أجندة الاتحاد الإفريقي 2063) والدولي (أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030).

وتعرب موريتانيا بفعل التزامها بتنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، عن إرادتها بخصوص لتحول الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على نطاق واسع باتجاه النمو الاحتوائي والتنوع الاقتصادي والوئام الاجتماعي واحترام الحقوق الأساسية وكرامة الإنسان والسلم والمحافظة على البيئة.

وبرهنت خطة العمل الأولى 2016 – 2020 على أن تنفيذ الاستراتيجية كفيل بتحقيق نتائج مقنعة وإن كان عدد من الأهداف لم يتحقق بسبب جائحة الكوفيد 19 التي أثرت بشدة على الاقتصاد العالمي وبالتالي على الاقتصاد الموريتاني وهو ما تجسد في اعتماد أولويات من نوع جديد.

وتراعي خطة العمل الحالية 2021 – 2025 الدروس التي تم استخلاصها من تنفيذ خطة العمل السابقة كما تتطلب اتخاذ ما يلزم من إجراءات تدعم مسيرة البلاد باتجاه النهضة الاقتصادية والاستجابة للتحديات الكبيرة على مدى السنوات الخمس القادمة ولتمهد بذلك لتحضير خطة العمل الثالثة ولتحقيق الأهداف المرسوم في أفق 2030.

الملحق رقم 1: الأطر المنطقية وخطط عمل الورش التابعة لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك:

أ. الورشة رقم 1: النهوض بنمو متنوع

التوجهات الاستراتيجية	الأهداف الفرعية	الهدف الرئيسي
تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي	قطاع زراعي عصري وقادرة على المنافسة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية
زيادة القدرة التنافسية للشعب الزراعية	وتتوفر فيه شروط الاستدامة مع خدمة الأمن	
التسيير المستدام للموارد الطبيعية	الغذائي عن طريق تطوير الشعب النباتية ذات	
تحسين جودة الخدمات الزراعية	المقدرات القوية في مجال النمو	
تعزيز الحكامة في القطاع	قطاع تنمية حيوانية منتج وقادر على التنافس	
تطوير الشعب الحيوانية الكثيفة	وموجه نحو كل من السوق المحلي والتصدير	
تطوير الاقتصاد الرعوي والتنمية الحيوانية العائلية		
تحسين الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية		
تطوير التصنيع في القطاع وتصدير المنتجات الحيوانية		
تعزيز النظام الإحصائي الوطني للثروة الحيوانية		
الإسهام المتراد لقطاعات الاقتصاد البحري في التنمية الاقتصادية والبشرية للبلاد	قطاع صيد بحري مستدام ومندمج في الاقتصاد	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية
استدامة الثروات السمكية والبحرية والمحافظة على الوسط	الوطني وواعد بالنمو ويخلق فرص العمل ويخدم	
تطوير الصيد القاري وزراعة الأسماك بشكل مستدام ومتكامل	السكان الموريتانيين بأسرهم	
تعزيز إطار الحكامة لقطاع الصيد والاقتصاد البحري		
النهوض بالمقدرات المنجمية		
تثمين مقدرات القطاع الكامنة		
مراجعة الإطار القانوني المنجمي بالكامل	قطاع صناعة استخراجية منظم وديناميكي وذو	
تعظيم مساهمة القطاع الاستخراجي في الرفاه الاجتماعي	مقدرات قوية ويؤثر إيجابيا على الاقتصاد الوطني	
إدماج شبه القطاع الهيدروكربوني في الاقتصاد الوطني		
تعزيز البنى الأساسية التي تدعم القطاع الاستخراجي		
إيجاد محيط يركز أكثر على تنمية الصناعات		
تثمين المقدرات الصناعية		قطاع صناعي متنوع ويساهم في خلق القيمة المضافة الوطنية وفي إحلال الواردات
النهوض بجودة المنتجات الصناعية		
النهوض بالابتكار والبحوث		
تسهيل النفاذ إلى التمويلات		

النهوض بالقطاع الخاص	تجارة يقنادها النمو المستدام	
زيادة الصادرات		
تشجيع التنافس البناء	صناعة تقليدية تعتمد على الثروة الطبيعية والثقافية وعلى التجارب التقليدية ومتجهة نحو استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في إطار عمليات الإنتاج	
تطوير نشاط سياحي خلاق يحفظ الذاكرة الجمعية ويخلق فرص العمل والدخل اللائق		
تعزيز قدرات الصناع التقليديين ومنظماتهم	قطاع ديناميكي وعصري يروج للمنتجات السياحية وينصب حول الموروث الثقافي والسياحة البيئية ويراعي الطلب المحلي	
تشجيع تصنيف مشاريع شبه قطاع الصناعة التقليدية		
تطوير السياحة بما يخدم سمعة البلاد وهويتها وتنميتها المستدامة		
تعزيز العرض السياحي		
تنويع العرض السياحي		
تشجيع وتطوير وهيكلة الطلب السياحي الداخلي والخارجي		

خطة عمل الزراعة

الميزانية (مليار أوقية)	الأجل	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	مجالات / ورش
19,2	2025	2020	حصة المساحات الزراعية المستغلة بشكل منتج ومستدام	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الوزارة المكلفة بالبيئة	وزارة الزراعة	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الزراعية 2025 – 2015	عقانة النفاذ إلى الملكية العقارية عن طريق تحيين الأمر القانوني 83 – 127 بتاريخ 5 يونيو 1983	إرساء قواعد أنشطة زراعية ومستدامة / كثيفة تشجيع نمو أكثر تنوعا في القطاعات الواحدة
	2025	2020	حصة المساحات الزراعية المستغلة بشكل منتج ومستدام	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الوزارة المكلفة بالتجهيز والنقل	وزارة الزراعة	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الزراعية 2025 – 2015	زيادة الاستصلاحات الزراعية وربط مناطق الإنتاج بشبكات الكهرباء والطرق عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتنفيذ برامج مائية تخصصية (توسيع المحاور المائية، بناء قنوات ري وسدود وحواجز)	

خطة عمل الزراعة

الميزانية (مليار أوقية)	الأجل	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	مجالات / ورش
2025	2020	1. مردودية الأرز والحبوب التقليدية (طن / هكتار). 2. إنتاج الخضروات. 3. إنتاج قصب السكر	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الوزارة المكلفة بالتجهيز والنقل	وزارة الزراعة	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الزراعية 2025 - 2015	تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي؛ تطوير الزراعة الإعاشية عبر عقلنة استغلال المناطق الرطبة والزراعة الواحاتية؛ المحافظة على خصوبة الأرض عبر ممارسات زراعية مناسبة وبرنامج ملائم للمحافظة على المياه والتربة في المناطق الممطرة		

خطة عمل الزراعة

الميزانية (مليار أوقية)	الأجل	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	مجالات / ورش
2025	2020	الكمية وقيمة المبيعات السوية من المنتجات الزراعية	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الوزارة المكلفة بالطاقة، وزارة التجارة والصناعة والسياحة	وزارة الزراعة	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الزراعية 2025 - 2015	تشجيع تنافسية الشعب الزراعية؛ تحسين البنى الأساسية وتجهيزات التخزين والتحويل وتعبئة المنتجات؛ تطوير تسويق الجودة؛ إيجاد محيط ملائم لتنافسية القطاع؛ تسهيل النفاذ إلى خدمات لدعم المزارعين والمستثمرين والمنظمات الأهلية		
2025	2020	1. منظومة دعم المنظمات الفلاحية المحلية. 2. عدد الدورات التكوينية المنجزة. 3. مبالغ القروض الممنوحة	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة المالية	وزارة الزراعة	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الزراعية 2025 - 2015	دعم ونصح وتكوين المنظمات الفلاحية؛ تسهيل نفاذها إلى الائتمان؛ زيادة فاعلية الهياكل التي تدعم القطاع		

خطة عمل الزراعة

الميزانية (مليار أوقية)	الأجال	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	مجالات / ورش
2025	2020	1. متوسط دخل المنتجين الزراعيين بحسب الجنس. 2. مؤشر الفقر في الوسط الريفي. 3. حصة المساحات الزراعية المستغلة بشكل منتج ومستدام	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الوزارة المكلفة بالبيئة	وزارة الزراعة	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الزراعية 2015 - 2025	مضاعفة قدرة التجمعات وأنظمة الوقاية على مواجهة الكوارث الطبيعية والتأثيرات الضارة للتغيرات المناخية والآفات الزراعية		
2025	2020	الغلال الزراعية الجديدة	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة التجارة والصناعة التقليدية والسياحة	وزارة الزراعة	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الزراعية 2015 - 2025	تنويع الإنتاج الزراعي الموجه نحو تصدير المنتجات الجديدة		
2025	2020	تحسن الحالة العامة للطرق؛ حجم المنتجات الزراعية التي تم شحنها	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	الوزارة المكلفة بالنقل	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الزراعية 2015 - 2025	تخفيض تكاليف النقل البري والجوي		
2025	2020	مستوى الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة المالية	وزارة التنمية الريفية، وزارة التجارة، غرفة التجارة والصناعة والزراعة	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الزراعية 2015 - 2025	جذب المستثمرين الأجانب للاستفادة من خبراتهم ومن استثماراتهم ومعرفتهم بالأسواق		

خطة عمل الزراعة

الميزانية (مليار أوقية)	الأجال	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	مجالات / ورش
2025	2020	حجم الصادرات من الفواكه والخضر التي تم نقلها عبر روصو	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة المالية	وزارة التنمية الريفية، وزارة التجارة والصناعة والسياحة	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الزراعية 2025 - 2015	إعادة تشكيل قطب لتصدير الفواكه والخضار في روصو انطلاقاً من مستثمر واحد أو أكثر من بين الفاعلين المحليين أو الدوليين الذين يتواجدون في الأسواق الأوروبية		

خطة عمل التنمية الحيوانية									
الميزانية (مليار أوقية)	الآجال	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	المجال	
12,2	2025	2020	برنامج المتابعة تم إعداده وتنفيذه		وزارة التنمية الريفية، وزارة التجارة والصناعة والسياحة	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الحيوانية 2018 – 2025	إعداد برنامج للدعم والمتابعة الطموحة لصادرات الحيوانات الحية بالتعاون مع منظمات المنمين	تطوير الصادرات	الشعب الحيوانية؛ التسيير المستدام لمنظومة التنمية الحيوانية على نطاق واسع / نمو أكثر تنوعا في القطاعات الواعدة
	2025	2020	وثيقة استراتيجية تطوير الصادرات		وزارة التنمية الريفية، وزارة التجارة والصناعة والسياحة	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الحيوانية 2018 – 2025	تصميم وتنفيذ استراتيجية لتنمية الصادرات تنصب حول القطاع الخاص وعلى سوق تشاركي لشبه قطاع التنمية الحيوانية		
	2025	2020	النسبة في زيادة تصدير المواشي		وزارة التنمية الحيوانية، وزارة التجارة والصناعة والسياحة	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الحيوانية 2018 – 2025	تشجيع تصدير المواشي من خلال تسهيل النفاذ إلى الائتمان وتقديم خدمات أفضل وتوفر بنى أساسية على امتداد الطرق التي يسلكها التجار وقطعاتهم (نقاط ماء، محطات لإصدار الإفادات الصحية، الخ). التفاوض حول اتفاقيات ثنائية مع		

خطة عمل التنمية الحيوانية

الميزانية (مليار أوقية)	الأجال	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	المجال
						البلدان الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من أجل خلق إطار مؤسسي لهذه التجارة.		
2025	2020	إنتاج اللحوم الحمراء بالأطنان تم إخضاعه للرقابة	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة التجارة والصناعة والسياحة	وزارة التنمية الحيوانية	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الحيوانية 2018 – 2025	تطوير شعبة اللحوم الحمراء عبر بناء مسالخ عصرية متماشية مع المواصفات؛ تطوير الصحة الحيوانية؛ تنظيم سوق للمواشي ووضع وحدات للتصنيع والتعبئة لأغراض تصدير اللحوم الحمراء	إدماج قطاع التنمية الحيوانية في الاقتصاد عبر زيادة إنتاج شعبه وتثمين منتجاته وتحسين دخل المنتجين وفرص العمل التي تم خلقها	

خطة عمل التنمية الحيوانية

الميزانية (مليار أوقية)	الآجال	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	المجال
2025	2020	نسبة تغطية الاحتياجات الوطنية من الألبان الطازجة (%)؛ معالجة الألبان في المصانع (بالأطنان)	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	وزارة التنمية الحيوانية	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الحيوانية 2018 – 2025	تطوير شعبة الألبان عبر إنشاء مزارع ألبان على النمط الكثيف؛ فتح مصانع لمعالجة الألبان وإيجاد وتجهيز مراكز لجمع الألبان وانطلاق برنامج وطني لتحسين سلالات الحيوانات الحلوب		
2025	2020	نسبة تغطية الاحتياجات من لحوم الطيور الداجنة	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة التجارة والصناعة والسياحة	وزارة التنمية الحيوانية	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الحيوانية 2018 – 2025	تطوير شعبة الطيور الداجنة عبر توفير مراكز لتربية هذه الدواجن والمفاسق ووحدات إنتاج الأعلاف ومسالخ مبردة وتنظيم دورات التسويق		
2025	2020	إنتاج الجلود بأنواعها (مليون وحدة)	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة التجارة والصناعة والسياحة	وزارة التنمية الحيوانية	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الحيوانية 2018 – 2025	تطوير شعبة الجلود بأنواعها الخام والمعالجة عبر تنظيم شبكات لجمع الجلود؛ إنشاء مدابغ عصرية؛ تأطير ودعم منتجي الجلود وإصدار النصوص الناظمة لهذا المجال		

خطة عمل التنمية الحيوانية

الميزانية (مليار أوقية)	الأجل	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	المجال
2025	2020	استراتيجية شعبية الجلود بأنواعها تم اعتمادها	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة التجارة والصناعة والسياحة	وزارة التنمية الحيوانية	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الحيوانية 2018 – 2025	إعادة تنشيط سلسلة قيم الجلود بأنواعها وإشراك الفاعلين في مجال المدايح في نواكشوط وغيرهم من الفاعلين في إعداد استراتيجية خاصة بالشعبة وبهيكل العرض وبيع الجلود بأنواعها؛ تحسين الجودة وتمويل سلسلة القيمة		
2025	2020	صادرات المنتجات الحيوانية باتجاه الأسواق الإقليمية (أوقية)	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة التجارة والصناعة والسياحة	وزارة التنمية الحيوانية	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الحيوانية 2018 – 2025	تنظيم وتمهين المنمين والمنتجين؛ تطوير قدرات الصناعيين من أجل دفع القدرة التنافسية إلى الأمام والنفوذ إلى الأسواق الوطنية وشبه الإقليمية والدولية (قواعد الجودة، القدرة التنافسية للمنتجات، الدورات التجارية الداخلية والخارجية، الخ).	زيادة القدرة التنافسية للشعب الحيوانية	

خطة عمل التنمية الحيوانية

الميزانية (مليار أوقية)	الآجال	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	المجال
2025	2020	مبالغ القروض الممنوحة لشعب اللحوم الحمراء والطيور الداجنة والحليب والجلود بأنواعها	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، MIT	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة المالية، البنك المركزي الموريتاني	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الحيوانية 2018 – 2025	تحسين النفاذ إلى التمويلات عبر توفير قروض للتنمية الحيوانية؛ دعم وتشجيع الاستثمار الخاص وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص		
2025	2020	عدد المشاريع الصغرى والمتوسطة التي تم تأسيسها في مجال التنمية الحيوانية	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، MIT	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة المالية، البنك المركزي الموريتاني	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الحيوانية 2018 – 2025	دعم تأسيس مشاريع صغرى ومتوسطة في القطاع؛ تعزيز قدرات المصالح العمومية المكلفة بالقطاع؛ تحسين النفاذ إلى الماء وشبكات الكهرباء والطرق وإيجاد نظام إعلامي متكامل حول الأسواق		
2025	2020	نظام تسيير الموارد الرعية تم اعتماده وتنفيذه	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، MIT	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة المالية، البنك المركزي الموريتاني	استراتيجية النمو المتسارع، الخطة الوطنية للتنمية الحيوانية 2018 – 2025	مواصلة تنفيذ المشروع الإقليمي لدعم الاقتصاد الرعي PRAPS لأجل تسيير أفضل للموارد الرعية؛ تخفيف تأثير التقلبات المناخية وتعزيز قدرة المنمين على مواجهة الطوارئ	التسيير الأمثل للموارد الرعية	

خطة عمل الصيد

الميزانية (مليار أوقية)	الآجال	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	المجال	
49,60	2024	2020	نسب المخزونات التجارية المستغلة بشكل مستدام (دون العتبة المسموح بها)	الوزارة المكلفة بالبيئة	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	استراتيجية الاستصلاح والتطوير المستدام للصيد البحري 2020 – استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	حماية الثروة ومحيطها عبر تحسين المعرفة بالموارد السمكية؛ تطوير البحوث في المحيط؛ تعزيز مراقبة الصيد؛ استصلاح المصايد؛ التسيير الأفضل للمخاطر البيئية؛ تشجيع أنظمة التسيير بأسلوب الحصص	ضمان حماية الثروة السمكية	تحقيق نمو أكثر تنوعا في القطاعات الواعدة / المحافظة
	2024	2020	نسب الكميات التي تم تفرغها وتسويقها محليا؛ كميات التصدير بالأطنان باتجاه إفريقيا؛ الكميات بالأطنان التي يتم تصديرها سنويا باتجاه الأسواق الناهضة (الصين، أمريكا، الخ)	وزارة التجارة والصناعة التقليدية والسياحة سلطة المنطقة الحرة	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	استراتيجية الاستصلاح والتطوير المستدام للصيد البحري 2020 –	وضع نظام للبيع في العلن على طول الشاطئ (مراجعة الأحكام التنظيمية التي يخضع لها تسويق المنتجات) تجهيز قاعات للتفريغ وتوفير منظومة إعلامية مع توفير التجهيزات الضرورية؛ تكوين ودعم الفاعلين دعم تصدير منتجات الصيد (تجهيز مطاري	ترشيد نظام التسويق	على الثروة السمكية والبيئية البحرية والمزيد من إدماج قطاع الصيد في الاقتصاد الوطني والعالمي

خطة عمل الصيد

الميزان ية (مليار أوقية)	الآجال	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	المجال
						نواكشوط ونواذيبو بغرف مبردة) فتح خط بري دولي باتجاه إفريقيا من أجل تصدير منتجات الصيد؛ زيادة صادرات منتجات الصيد باتجاه الأسواق الناهضة (أمريكا، الصين، الخ)		
024	2 020	2 فرص العمل في قطاع الصيد (% إلى المجموع)	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الوزارة المكلفة بالتجهيز والنقل وزارة التجارة وزارة المالية	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	استراتيجية الاستصلاح والتطوير المستدام للصيد البحري 2020 - 2024 استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	تكثيف الاستثمارات في البنى الأساسية الخاصة بالتفريغ وتهيئة وعصرنة البنى الأساسية الموجودة (ميناء نواكشوط المستقل، ميناء خليج الراحة، سوق السمك في نواكشوط) وكذلك استصلاح مناطق جديدة؛ استحداث أقطاب لتطوير الصيد البحري.	زيادة اندماج القطاع في الاقتصاد الوطني والعالمي	

خطة عمل الصيد

الميزان ية (مليار أوقية)	الآجال	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	المجال
	2024 2020	الكميات بالأطنان التي تم تفريغها في القاعات المجهزة؛ حضور مكتب التفطيش الصحي لمنتجات الصيد لعمليات التفريغ	الوزارة المكلفة بالتجهيز والنقل المكتب الوطني لمراقبة منتجات الصيد	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	استراتيجية الاستصلاح والتطوير المستدام للصيد البحري 2020 - 2024	إيجاد نظام فعال للتفريغ على طول الشاطئ؛ عصنة عمليات التفريغ؛ تحديد أماكن للتفريغ على مستوى القاعات المجهزة بأنظمة تبريد؛ تعزيز الرقابة الصحية لدى التفريغ وتوسيع العملية لتشمل جميع المنتجات والفروع والمناطق الموجودة على طول الشاطئ.		
			الورشة الوطنية البحرية CNM	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	استراتيجية الاستصلاح والتطوير المستدام للصيد البحري 2020 - 2024	تطوير أسطول وطني بكفاءة عالية: تعزيز قدرات ورشة إصلاح السفن؛ دعم الصيادين من أجل التحول التدريجي لجزء من أسطول الصيد التقليدي إلى مراكب تقليدية صغيرة ومتطورة؛ تحسين حفظ الإنتاج على متن المراكب التقليدية بحثاً عن جودة المنتج؛ تشجيع الورش الخاصة على		

خطة عمل الصيد

الميزان ية (مليار أوقية)	الآجال	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	المجال
						التقيد بالقواعد المتعارف عليها دولياً بما يتماشى مع مقاربة التسيير المستدام للثروة؛ تسهيل النفاذ إلى التمويل؛ إعادة تحديد أنظمة الاستغلال من أجل تشجيع المراكب التي ترفع العلم الوطني		
	2 024	2 020	1. المرصد الاقتصادي والاجتماعي باشر مهامه. 2. نشر دوري للإحصاءات في مجال الصيد. 3. التوزيع السنوي للحصص	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	استراتيجية الاستصلاح والتطوير المستدام للصيد البحري 2020 - 2024 استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	العمل بمنظومة للتوجيه الاستراتيجي؛ مواصلة مبادرة الشفافية من أجل التسيير المستدام للثروات في القطاع؛ توطيد المنظومة الإعلامية والتنسيق وتوحيد الإحصائيات في القطاع؛ دعم إدارة الصيد؛ تحديث النصوص والعمل بنظام لمتابعة منح رخص الصيد (الحصص) مسك سجلات للأسطول.	تعزيز حكامه القطاع وتسيير المصايد	

خطة عمل الصيد

الميزان ية (مليار أوقية)	الآجال	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	المجال	
	2 024	2 020	النسبة المئوية في زيادة عائدات التصدير	وزارة التجارة والصناعة والسياحة	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	استراتيجية الاستصلاح والتطوير المستدام للصيد البحري 2020 - 2024 استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	تشجيع القدرة التنافسية للشعب في مجال الصيد عبر تعزيز وتوسيع الخدمات والتسويق العصري والذكي؛ تعزيز إجراءات الأمن والسلامة.	التقيد بمعايير الجودة وانفتاح الأسواق الدولية الأكثر مردودية بالنسبة لمنتجات الصيد الوطنية	
	2 024	2 020	1. النسبة المئوية في زيادة صادرات القطاع نحو الاتحاد الأوروبي 2. النسبة المئوية في زيادة الصادرات نحو أوروبا. 3. الأسواق الجديدة التي تم التعامل معها	وزارة التجارة والصناعة والسياحة	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	استراتيجية الاستصلاح والتطوير المستدام للصيد البحري 2020 - 2024 استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	دعم تطوير صادرات المنتجات الطازجة نحو الاتحاد الأوروبي؛ تطوير الصادرات باتجاه السوق الإفريقي؛ تطوير قدرات الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك من أجل استكشاف أسواق جديدة وخاصة في إفريقيا؛ إزالة العقبات القانونية وتحديد أماكن الاختناق اللوجستي.	الحصول على فتح الأسواق الإقليمية والدولية أمام المنتجات الموريتانية	

خطة عمل الصيد

الميزان ية (مليار أوقية)	الآجال	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	المجال	
	2 024	2 020	تراجع عدد النزاعات بخصوص الوصاية على القطاع	وزارة التجارة والصناعة والسياحة وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	وزارة الصيد والاقتصاد البحري سلطة المنطقة الحرّة	استراتيجية الاستصلاح والتطوير المستدام للصيد البحري 2020 - 2024 استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	تعزيز القدرات في مجال التخطيط لدى سلطة المنطقة الحرّة؛ تحسين وتبسيط الإطار التنظيمي لجعله قابلاً للتطبيق على الشركات الخصوصية العاملة في تصنيع السمك؛ تعزيز وتوضيح تقاسم المسؤوليات بين مختلف الجهات الحكومية التي تعنى بتسيير قطاع الصيد وتحديد مأمورياتها.	زيادة الاستثمارات الدولية في مجال الصيد بنواذيبو	

خطة عمل الصناعات الاستخراجية

مؤشر المتابعة		الجهة المسؤولة	جدول التنفيذ		التمويل		الأنشطة المبرمجة	الهدف	
الوضعية المستهدفة	الوضعية المرجعية		تعريف المؤشر	النهاية	البداية	قابل للتعبئة			تم الحصول عليه
إنهاء الدراسة عام 2019	0%	حالة التقدم	المديرية العامة للمحروقات	2019	2019	البحث عن التمويل لحسب الخيارات	تمويل الدراسات عن طريق مشروع دعم القطاع الغازي PAGD	إدماج القطاع النفطي والغازي في النسيج الاقتصادي الوطني وتعظيم الأرباح التي تحققت من استغلال النفط والغاز لما فيه رفاة المواطن	
إنجاز الخيارات المعتمدة 2024	0%	حالة تقدم الخيارات المعتمدة		2024	2021				
إنجاز الرصيف في عام 2021 موضع يتناوله قرار نهائي	0%	حالة التقدم	المديرية العامة للمحروقات	2021	2019	البحث عن التمويل عبر شراكة بين القطاعين العام والخاص	إدماج الدراسة التي تم إنجازها عام 2019 بالتعاون مع شركة "شال" في المخطط التوجيهي للمساعدة في اتخاذ قرار نهائي	إقامة رصيف لإعادة إسالة الغاز	
إنجاز خطوط الأنابيب	0%	حالة التقدم	المديرية العامة للمحروقات	2022 (خطوط الأنابيب جاهزة)	2019 (يجب البدء بدراسة الجدوى)	يتم تحديد الأسلوب بحسب الخيارات المعتمدة (شراكة بين القطاعين العام والخاص)	مد أنبوب لنقل الغاز من حقل السلحفاة آحميم إلى نواكشوط في مسار يتيح ربط حقول أخرى محتملة ونقل الإمدادات إلى نقاط أخرى		
	15% من نسبة التنفيذ في شهر سبتمبر 2019	إنتاج أول كمية من الغاز عام 2022	المديرية العامة للمحروقات	2022	2018	إعادة تمويل القرض قبل نهاية الفترة (2026)	تمويل نصيب الدولة (14% من أصل 50%) أي	متابعة تطور المرحلة الأولى من حقل غاز السلحفاة آحميم	حماية مصالح الدولة

خطة عمل الصناعات الاستخراجية

مؤشر المتابعة		الجهة المسؤولة	جدول التنفيذ		التمويل		الأنشطة المبرمجة	الهدف
الوضعية المستهدفة	الوضعية المرجعية		تعريف المؤشر	النهاية	البداية	قابل للتعبئة		
							304.500.000 دولار أمريكي عبر تمويل تم التعاقد عليه من طرف الشركة الموريتانية للمحروقات والأملاك المعدنية	
تعبئة التمويلات	0%	الزمن الضروري لتعبئة التمويلات	المديرية العامة للمحروقات	2022	2021	تمويل مشاركة الدولة (14% من أصل 50%) قيد البحث عنه	التحضير لتطوير المرحلتين 2 و3 من حقل غاز السلحفاة آحميم	
إنتاج الغاز المسال	0%	حالة التقدم	المديرية العامة للمحروقات	2025-2026	2022-2023		تطوير المرحلتين 2 و3 من حقل غاز السلحفاة آحميم	
استغلال مركز التكوين عن بعد عام 2020	20%	حالة التقدم		2020	2018	5 000 000 دولار أمريكي لتمويلها من طرف شركة BP	تعزيز القدرات والمحتوى المحلي	تحسين المحتوى المحلي
تنفيذ الاستراتيجية	20%			2023	2018		بناء مركز للتكوين عن بعد	
تسليم الدراسة							إعداد استراتيجية تنظيمية تهدف إلى تزويد الإدارة بالمصادر البشرية والوسائل اللازمة لدعم وتنمية القطاع	
تنفيذ أهداف الاستراتيجية	0%					تمويلات من خلال مشروع دعم القطاع الغازي (20.000.000) دولار هبة من البنك الدولي		
الزيادة التدريجية في مقدار المحتوى المحلي		النسبة المئوية من المحتوى						

خطة عمل الصناعات الاستخراجية

مؤشر المتابعة		تعريف المؤشر	الجهة المسؤولة	جدول التنفيذ		التمويل		الأنشطة المبرمجة	الهدف
الوضعية المستهدفة	الوضعية المرجعية			النهاية	البداية	قابل للتعبئة	تم الحصول عليه		
		المحلي في العمليات النفطية		2021	2020		تم الحصول عليه تمويلات من خلال مشروع دعم القطاع الغازي (20.000.000 دولار هبة من البنك الدولي)	إعداد دراسة وعند الاقتضاء إنجاز منطقة صناعية مخصصة لتطوير النشاط النفطي والغازي	
				2020-2022	2019	تمويل قيد البحث عنه		إعداد استراتيجية حول المحتوى المحلي (قانون، إطار تنظيمي)	
				2024	2022				
تطوير ما لا يقل عن اكتشاف واحد قبل 2024	0	عدد الاكتشافات القديمة التي تم تطويرها	المديرية العامة للمحروقات	2020	2020	الخيارات التي يطلب تنفيذها هي تلك التي تستجيب لمعايير الجدوى الاقتصادية وبحسب مخططات التمويل المعتمدة		وضع استراتيجية لتطوير الاكتشافات السابقة في عرض البحر وعلى الخصوص إنتاج الكهرباء بواسطة الغاز	تشجيع القدرة على الجذب وتأمين الموارد الوطنية
				2024	2021			تطوير مندمج أو منفرد لهذه الاكتشافات حسب نتائج الدراسات	
بيع البيانات الخاصة بالتجارب الزلزالية عام 2021	0%	حالة التقدم	المديرية العامة للمحروقات	2020	2019 (اختيار الطرف المتعاقد)		التمويل من طرف المتعاقد؛ العائدات المحتملة للدولة	إنجاز تجارب زلزالية على مستوى المناطق غير المستكشفة من عرض البحر	

خطة عمل الصناعات الاستخراجية

مؤشر المتابعة		تعريف المؤشر	الجهة المسؤولة	جدول التنفيذ		التمويل		الأنشطة المبرمجة	الهدف
الوضعية المستهدفة	الوضعية المرجعية			النهاية	البداية	قابل للتعبئة	تم الحصول عليه		
الإنتاج	0%	حالة التقدم	المديرية العامة للمحروقات	2028	2020-2025	التمويل قيد البحث عنه بالنسبة لتنصيب الشركة الموريتانية للمحروقات والأملاك المعدنية SMHPM		تقييم وتطوير الاكتشافات في بئر الله	
100% من خطة العمل السنوي	0%	نسبة تنفيذ خطة العمل السنوية لـ CE	المديرية العامة للمحروقات	2024	2020		صندوق CE	تعزيز دور اللجنة البيئية عبر التكفل على نحو أفضل بمخاطر التلوث المرتبطة بالعمليات النفطية	حماية البيئة من التأثيرات السلبية لاستغلال النفط
الدراسة اكتملت 2020	0%	حالة التقدم	المديرية العامة للمحروقات	2020	2020		28 700 000 أوقية (صندوق التوسيع وعمليات الصيانة الكبرى في المستودعات)	دراسة المخطط الرئيسي لإقامة مستودعات نفطية داخل البلاد	ضمان سلامة إمداد البلاد بالمنتجات النفطية
الحاجة إلى التوسعة تمت تليتها بنسبة 100%	50%	حالة التقدم	المديرية العامة للمحروقات	2022	2020	الخيار 2: التمويل في طور البحث عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص	الخيار رقم 1: (صندوق التوسيع وعمليات الصيانة الكبرى في المستودعات)	توسيع قدرات التخزين في نواكشوط	
إنجاز المستودعات	0%	حالة التقدم	المديرية العامة للمحروقات	2024	2021	قيد البحث		بناء مستودعات للتخزين داخل البلاد	

خطة عمل الصناعات الاستخراجية

مؤشر المتابعة		تعريف المؤشر	الجهة المسؤولة	جدول التنفيذ		التمويل		الأنشطة المبرمجة	الهدف
الوضعية المستهدفة	الوضعية المرجعية			النهاية	البداية	قابل للتعبئة	تم الحصول عليه		
خطوط الأنابيب تمت إعادة تأهيلها بالكامل قبل 2021	0%	حالة التقدم	المديرية العامة للمحروقات	2020	2020		صندوق التوسيع وعمليات الصيانة الكبرى في المستودعات	إعادة تأهيل خطوط تخزين المحروقات على مستوى المستودع المركزي التابع للشركة الموريتانية للمحروقات والأماك المعدنية SMHPM	
القضاء على ممارسات عمليات البيع الممنوع للمنتجات النفطية عمليات التعبئة السرية في نواكشوط	عدد نقاط البيع المحرمة ونقاط التعبئة السرية في نواكشوط والتي تقدر بـ40	عدد نقاط البيع	المديرية العامة للمحروقات	2020	2019		حساب دعم قطاع المحروقات المكررة	تصحيح أنشطة توزيع المواد البترولية (تفكيك نقاط بيع المواد النفطية المهربة ومكافحة أعمال التعبئة السرية)	تحسين الإطار القانوني وإيجاد الظروف الملائمة لتنمية القطاع
صدور المرسوم	50%	حالة التقدم	المديرية العامة للمحروقات	2024	2020			مراجعة وتحسين الإطار القانوني الناظم للقطاع السابق للإنتاج	

خطة عمل الصناعة التقليدية

الميزانية (مليار أوقية)	الأجال		مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	المجال
0,150	2025	2020	جاهزية البنى الأساسية المخصصة للصناعة التقليدية	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية وزارة الوظيفة العمومية والشغل والتكوين المهني، الوزارة المكلفة بالتجهيز	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصناعة التقليدية	تحديث وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصناعة التقليدية؛ إنشاء مركز وطني للتكوين والتدريب وتطوير الصناعة التقليدية؛ بناء قرية الصناعة التقليدية ومركز دولي للمعارض في نواكشوط؛ بناء دور جهوية للصناعة التقليدية وتطوير البنى الأساسية على مستوى جميع المقاطعات؛ المشاركة في أهم المعارض الدولية	إرساء قواعد صناعة تقليدية إبداعية وتحافظ على الذاكرة الجمعية وتخلق فرص العمل والدخل اللائقة / النهوض بنمو أكثر تنوعا في القطاعات الواعدة	حماية صناعة تقليدية إبداعية وتحافظ على الذاكرة الجمعية وتخلق فرص العمل والدخل اللائقة / النهوض بنمو أكثر تنوعا في القطاعات الواعدة

خطة عمل التجارة

الميزانية (مليار أوقية)	الأجل الغاية رقم 2	الأجل الغاية رقم 1	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	مجالات / ورش
0,2	2 025	2 020	1. التغيير السنوي في مستوى الاستثمارات الخصوصية. 2. التغيير في حجم وقيمة الصادرات. 3. النصوص التي صودق عليها حديثا حول الإجراءات الضريبية والجمركية. 4. عدد اللقاءات بين الإدارة والقطاع الخاص	وزارة الشؤون الاقتصادية وزارة المالية	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	تشجيع التجارة وخلق الظروف الملائمة لعمل متوازن وشفاف في الأسواق: إعطاء دفع جديد للقطاع الخاص ليقوم بدور فعلي كان القطاع العام يقوم به؛ تسريع تحرير المبادلات التجارية؛ تبسيط الإجراءات الضريبية والجمركية وتعزيز العلاقات بين الإدارة والقطاع الخاص	خلق الظروف الملائمة لفتح أسواق وطنية وإقليمية ودولية المنتجات الموريتانية	تحقيق نمو أكثر تنوعا في القطاعات الواعدة

خطة عمل التجارة

الميزانية (مليار أوقية)	الأجل الغاية رقم 2	الأجل الغاية رقم 1	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	مجالات / ورش
0,262	2 025	2 020	فرص عمل في القطاع الاستخراجي (% إلى العدد الكلي للوظائف)	وزارة الشؤون الاقتصادية	الوزارة المكلفة بالمعادن وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك استراتيجية تنمية القطاع الصناعي في موريتانيا 2015 - 2019	تحسين نوعية الإعلام الحيولوجي؛ النهوض بالمقدرات الجيولوجية والمعدنية عبر تصميم دراسات وأدلة وأقراص وغيرها من الوثائق لأغراض الترويج وإنعاش أجنحة العرض والمشاركة في المنتديات والمؤتمرات التي تتناول الاستثمارات المعدنية؛ وتنظيم ملتقيات متخصصة وتحديث قاعدة البيانات والتحسين من مستوى الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع، الخ.	تعزيز وترقية وتثمين مقدرات قطاع المحروقات والمعادن ورفع إسهام القيمة المضافة في الناتج الداخلي الخام (ن.د.خ)	
0,7	2 025	2 030	فرص عمل في القطاع الصناعي (% إلى العدد الكلي للوظائف)	وزارة الشؤون الاقتصادية	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك استراتيجية تنمية القطاع الصناعي في موريتانيا 2015 - 2019	دفع التنمية الصناعية إلى الأمام عبر: تثمين المقدرات الصناعية للتنمية الحيوانية والزراعية والصيد والموارد المعدنية؛ تحسين الجودة والقدرة التنافسية للشركات وإنشاء واستصلاح	دفع الصناعة إلى الأمام من أجل تنمية صناعية تساهم في النمو الاقتصادي الاحتوائي	

خطة عمل التجارة

الميزانية (مليار أوقية)	الأجل الغاية رقم 2	الأجل الغاية رقم 1	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	مجالات / ورش
							مناطق صناعية؛ تنويع الإنتاج الصناعي وإيجاد بيئة محفزة للمستثمرين في القطاعات الإنتاجية		
1,277	2 025	2 020	1. عدد الإصلاحات التي صودق عليها من أجل تحسين مناخ الأعمال. 2. حصة الاستثمارات مقارنة بإجمالي الاستثمارات. 3. نصيب القطاع الخاص في الواردات والصادرات. 4. الإصلاحات الضريبية والجمركية التي صودق عليها.	وزارة المالية الشركاء الفنيون والماليون	وزارة الشؤون الاقتصادية وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك استراتيجية تنمية القطاع الخاص	تسريع الإصلاحات المقام بها من أجل تحسين مناخ الأعمال عبر الزيادة الكمية والنوعية للاستثمارات الخصوصية؛ تسريع تحرير المبادلات الدولية وتبسيط الإجراءات الضريبية والجمركية وتعزيز العلاقات بين الإدارة والقطاع الخاص	دفع القطاع الخاص إلى الأمام من أجل الإسهام في الدور الذي كان يقوم القطاع العام في خلق الثروة	النهوض بالقطاع الخاص وتحسين تعاطي الأعمال
23,19	2 025	2 020	1. الإطار القانوني الذي صودق عليه وأصبح نافذاً. 2. نصيب الشركاء بين القطاعين من إجمالي الاستثمار	وزارة الشؤون الاقتصادية	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك استراتيجية تنمية القطاع الخاص SNDSP	النهوض بالشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال زيادة قدرات الإدارات العمومية بحيث تلعب دوراً ريادياً وكذلك غرفة التجارة والصناعة والزراعة في موريتانيا وغيرها من منظمات أرباب العمل بما فيها	تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودفع في مجال الأعمال إلى الأمام	

خطة عمل التجارة

الميزانية (مليار أوقية)	الأجل الغاية رقم 2	الأجل الغاية رقم 1	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	مجالات / ورش
							اتحادات صغار المنتجين والصناع المهرة		
1,743	2 030	2 020	1. نسب الوساطات المصرفية 2. نسب الصيرفة		وزارة الشؤون الاقتصادية وزارة التجارة والصناعة والسياحة	استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك استراتيجية تنمية القطاع الخاص SNDSP	النهوض بقطاع مالي صلب واحتوائي عبر تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الأصغر؛ تسهيل نفاذ الساكنة إلى المناطق المحيطة بالمدن والمناطق الريفية إلى الخدمات المالية الملائمة؛ تحسين الإطار القانوني والتنظيمي والاندماج المالي؛ ترويج النقود الإلكترونية وأدوات الدفع الحديثة؛ العمل على إنشاء سوق مالي يسهل تعبئة الموارد المالية على	تحضير تطور القطاع المالي لجعله أحسن أداء وشمولا وفي خدمة النمو وخلق فرص العمل وتخفيف الفقر	

خطة عمل التجارة

الميزانية (مليار أوقية)	الأجل الغاية رقم 2	الأجل الغاية رقم 1	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	مجالات / ورش
							المدى الطويل؛ النهوض بالمالية الإسلامية.		
1,272	2 025	2 020	القدرة التنافسية للاقتصاد: التصنيف عالميا	الوزارات المكلفة بقطاعات النمو الواعدة وزارة الشؤون الاقتصادية	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك استراتيجية تنمية القطاع الخاص	تطوير الاستثمار الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر إيجاد منظومة إعلامية حول المقدرات الاقتصادية للبلاد؛ إنشاء منصات للخدمات المقدمة إلى الشركات؛ تطوير البحوث من أجل التنمية الموجهة نحو صناعة منتجات قادرة على التنافس؛ تشجيع نقل التكنولوجيا.	اتخاذ مجموعة من الإجراءات التحفيزية لتشجيع المستثمرين الوطنيين وجعل البلاد أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة	
1,3	2 025	2 020	عدد الشركات التي تم تأسيسها؛ نسب المقاولات الصغرى والمقاولات الصناعية التي تعاقدت على اتفاق إقراض أو على خط اتئمانى		وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة وزارة الشؤون الاقتصادية	استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك استراتيجية التمويل الخفيف	العمل على إنشاء المزيد من المشاريع الصغرى والمتوسطة عبر تحديث وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترقية المقاولات الصغرى والصغيرة	إيجاد نسيج من المشاريع الصغرى والمتوسطة مع تنوعها وزيادة قدرتها على التنافس	

خطة عمل التجارة

الميزانية (مليار أوقية)	الأجل الغاية رقم 2	الأجل الغاية رقم 1	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	مجالات / ورش
					غرفة التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية	استراتيجية المقاولات الصغرى والصغيرة	والاستراتيجية الوطنية للتتمويل الخفيف		
41,3	2 025	2 020	عدد كيلومترات شبكة القدرة الواطئة والمتوسطة التي تم تنفيذها عدد الأسر التي تم ربطها بشبكة الكهرباء الحضرية	وزارة الشؤون الاقتصادية	الوزارة المكلفة بالطاقة	استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	تسهيل النفاذ إلى خدمات جيدة ومستدامة وعصرية في مجال الطاقة وبأسعار في المتناول عبر توسيع وتحسين جودة الشبكة وتنوع مصادر إنتاج الكهرباء من خلال مصادر نظيفة للطاقة (الشمس والرياح)	ضمان توفر خدمات الطاقة وبأسعار في متناول الوحدات الاقتصادية	تعزيز البنى التحتية التي تدعم النمو
1 19,4	2 025	2 020	1. أطوال الطرق المعبدة بالكيلومتر. 2. نسبة الزيادة في السيارات المخصصة لنقل الحضري	وزارة الشؤون الاقتصادية	الوزارة المكلفة بالتجهيز والنقل	استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	تعزيز الاستثمارات في مجال البنى التحتية الأساسية وتجهيزات النقل لضمان ربط جميع عواصم المقاطعات بطريق معبد على الأقل وفك عزلة مناطق الإنتاج وتعزيز منظومة صيانة الطرق	تزويد البلاد تدريجيا بالبنى التي تحتية الأساسية وبأنظمة التسيير والصيانة ذات الأداء العالي	

خطة عمل التجارة

الميزانية (مليار أوقية)	الأجل الغاية رقم 2	الأجل الغاية رقم 1	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	مجالات / ورش
1,3	2 025	2 020	<p>1. الزيادة في انتشار شبكة الهواتف الثابتة ذات السرعة العالية.</p> <p>2. الزيادة في انتشار الاتصالات بالهاتف النقال ذات السرعة العالية.</p> <p>3. الزيادة في أعداد الأسر المشتركة في الانترنت.</p> <p>4. زيادة عدد الأفراد الذين يستخدمون شبكة الانترنت.</p> <p>5. الزيادة في شريط نقل المعلومات بالانترنت بسرعة فائقة تقاس "بالكيلو بيت في الثانية.</p> <p>6. عدد نقاط التبادل بالانترنت الوطني.</p> <p>7. عدد الفاعلين الذين يتقاسمون تسيير البنى الأساسية للاتصالات.</p> <p>8. نسب عناوين IPv6 بالمقارنة مع عدد الـ IP .</p>	وزارة الشؤون الاقتصادية	الوزارة المكلفة بتقنيات الإعلام والاتصال	استراتيجية تطوير تقنيات الإعلام والاتصال	تشجيع الإبداع في مجال تقنيات الإعلام والاتصال عبر اعتماد استراتيجية موجهة نحو منظومة وطنية للابتكار SNI وتعزيز قدرات الأفراد وتوفير الوسائل اللازمة للابتكار	تزويد البلاد بمنظومة وطنية للابتكار لصالح التنمية الشاملة وبنى أساسية للمواصلات وتقنيات الإعلام	

خطة عمل التجارة

الميزانية (مليار أوقية)	الأجل الغاية رقم 2	الأجل الغاية رقم 1	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	مجالات / ورش
			9. عدد الاشتراكات في التلفون النقال (لكل 100 فرد). مستخدمو الانترنت مقارنة بعدد السكان (%)						
8	2 025	2 020	عدد الأشخاص الذين تكونوا في مراكز التكوين الفني والمهني عدد الذين تكونوا في مؤسسات خصوصية	وزارة الشؤون الاقتصادية وزارة المالية	وزارة التشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة	الاستراتيجية الوطنية لتطوير التكوين المهني (SNDFTP), 2010 – 2020	تطوير التكوين التقني والمهني عبر تحسين وجاهة التكوين وزيادة الطاقة الاستيعابية للمنظومة واكتتاب وتكوين المكونين	تطوير التكوين الفني والمهني	رفع مستوى النفاذ وجودة التعليم والتكوين المهني
50	2 025	2 020	مؤشر النظرة إلى الرشوة		وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية وزارة المالية	الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	مكافحة الرشوة وتشجيع الشفافية عبر مكافحة غسيل الأموال؛ تماشي التشريع الوطني مع اتفاقيات الأمم المتحدة حول الرشوة؛ الدعم المؤسسي لهيئات الرقابة	تسريع تنفيذ الاستراتيجيات في مجال مكافحة الرشوة وغسيل الأموال	الحكامة الاقتصادية والمالية

خطة عمل التجارة

الميزانية (مليار أوقية)	الأجل الغاية رقم 2	الأجل الغاية رقم 1	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	مجالات / ورش
0,001	2 025	2 020	شمول مسار تحضير قانون المالية لتحضير برامج الاستثمار العمومي وأطر الإنفاق متوسطة المدى		وزارة الشؤون الاقتصادية وزارة المالية	قوانين المالية، برامج الاستثمار العمومي، إطار النفقات متوسطة المدى SNS استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	تعزيز الحكامة الاقتصادية عبر تماشي مقتضيات قوانين المالية وبرامج الاستثمار العمومي وأطر النفقات متوسطة المدى مع الأولويات المعتمدة في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك؛ تحسين فرص اختيار الاستثمارات ونسب تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية؛ تقييم جميع المشاريع في نهاية الفترة، تعزيز التخطيط، تحسين جودة الإنتاج الإحصائي عبر إصلاح المنظومة الإحصائية الوطنية SSN	ضمان تماشي قوانين المالية وبرامج الاستثمار العمومي وأطر الإنفاق متوسطة المدى مع أولويات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك؛ تحسين اختيار فرص الاستثمار ومتابعة المشاريع	

0,1	2 025	2 020	مؤشر تعاطي الأعمال الإجمالي		وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	تحسين مناخ الأعمال عبر أتمتة الإجراءات الإدارية؛ دعم الشباك الموحد؛ تحسين القدرة التنافسية لعوامل الإنتاج؛ إيجاد منظومة ضريبية وقانونية ملائمة ومبسطة؛ تشجيع الاستثمار الذي يؤثر إيجاباً على التشغيل وميزان المدفوعات وموارد الدولة؛ تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	الحكامة الجيدة في مجال السياسات التي تتناول مناخ الأعمال	
-----	-------	-------	--------------------------------	--	--	---	---	--	--

خطة عمل التجارة

الميزانية (مليار أوقية)	الأجل الغاية رقم 2	الأجل الغاية رقم 1	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	مجالات / ورش
0,352	2025	2022	عدد عمليات الرقابة؛ كميات المنتجات منتهية الصلاحية التي تمت مصادرتها؛ عدد المخالفات؛ المحلات التي تم إغلاقها.		وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	<ul style="list-style-type: none"> - بروتوكولات اتفاقات مع البلدان المتقدمة في مجال حماية المستهلكين وقمع التهريب والغش. - دورات تكوينية وزيارات إلى هذه البلدان لنقل الخبرات في مجال حماية المستهلكين وقمع التهريب والغش. - إنشاء مختبرات للتحليل ومراقبة جودة الأغذية في نواكشوط ونواذيبو وروصو. - تعزيز قدرات مديرية التجارة الداخلية ومنظمة حماية المستهلك ومكافحة الغش وتوسيع دائرة عمل هذه الأجهزة 	ضمان حماية المستهلك من الاختلاس ومن المنتجات الرديئة	حماية المستهلك

خطة عمل السياحة

الميزانية (مليار أوقية)	الأجال		مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	المجالات
0,3	2025	2020	الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة تم تنفيذها. مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام	وزارة الشؤون الاقتصادية، الوزارة المكلفة بالتجهيز، وزارة الوظيفة والعمل والتكوين المهني	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	استراتيجية تطوير السياحة	إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة بالاعتماد على عرض سياعي للمنتجات الطبيعية والثقافية وتطوير البنى الأساسية السياحية باتجاه الجهات الرئيسية؛ الترويج لوجهة موريتانيا؛ تطوير المنتجات السياحية الملائمة لاحتياجات السكان وتعزيز قدرات الفاعلين في القطاع.	استحداث إطار ملائم لإنعاش السياحة على نطاق واسع. ويتمثل الهدف المنشود في أفق 2025 في إرساء قواعد سياحة مستدامة تخلق فرص العمل وتثمن الثقافة والمنتجات المحلية	تنشيط وتطوير النشاط السياحي / تعزيز نمو أكثر تنوعا في القطاعات الواحدة
	2030	2020	عدد السياح الوطنيين عدد السواح الأجانب دراسات سوق السياحة التي تم إنجازها	وزارة الشؤون الاقتصادية	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	استراتيجية تطوير السياحة	استهداف الأسواق السهلة (الثمار الناضجة) غير: (أ) استحداث منصة تهدف إلى تدشين الحوار والتشاور بين القطاعات العام والخاص؛ (ب) إنجاز دراسات الأسواق الخاصة بالفرع المفضل وإعداد خطة عمل للتسويق؛ (ج) بالتشاور مع القطاع الخاص، تحديد المعوقات الأساسية التي تتطلب صدور	زيادة حجم التجارة في مجال الخدمات السياحية	

خطة عمل السياحة

الميزانية (مليار أوقية)	الآجال		مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	المجالات
							نصوص لتسهيل العمل في هذا المجال.		
	2030	2020	1. النصوص الجديدة. 2. الرسوم الجديدة للتعريف بالسياحة	وزارة الشؤون الاقتصادية، وزارة المالية	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	استراتيجية تطوير السياحة	تعديل النصوص؛ تحسين النظم وعقلنة الهيئات السياحية أ. إنتاج بيانات تتناول حجم القطاع وتأثيره على الاقتصاد الموريتاني. ب. توطيد وعقلنة وتركيز الهيئات النازمة للسياحة. ج. مراجعة الرسوم المتعلقة بالتررويج للسياحة وتعزيز تحصيلها.	تحسين النصوص بشكل عام ومناخ الأعمال في المجال السياحي	

خطة عمل السياحة

الميزانية (مليار أوقية)	الآجال		مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	المجالات
							<p>د. إعداد منظومة لتحسين جودة السكن.</p> <p>هـ. تحديث القوانين والنصوص الناظمة لقطاع السياحة.</p> <p>و. إيجاد آليات لدعم الاستثمارات الخصوصية المحلية والأجنبية.</p>		
	2025	2020	<p>فرص العمل في قطاع السياحة (% إلى مجموع الوظائف)</p> <p>البنى الأساسية السياحية التي تم إنشاؤها</p> <p>عدد السياح</p> <p>الطاقة الاستيعابية (فنادق، نزل، وغيرها)</p>		<p>وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة</p>	<p>استراتيجية تطوير السياحة</p>	<p>الاستثمار الكثيف في المجالات التالية لزيادة القدرة التنافسية على الصعيد الدولي:</p> <p>أ. عصنة البنى الأساسية السياحية والنفاذ إلى ولاية أدرار كوجهة رئيسية للسياحة.</p>		

خطة عمل السياحة

الميزانية (مليار أوقية)	الآجال	مؤشرات المتابعة	الجهات الأخرى المعنية	الجهات المسؤولة	سياسات أخرى أو استراتيجيات معينة	الأنشطة	الأهداف	المجالات
						<p>ب. تحديث قصر المؤتمرات السابق وبناء قصر مؤتمرات جديد.</p> <p>ج. إعداد إطار وطني لتطوير الكفاءات والتكوين السياحي بما في ذلك مؤسسات تكوينية.</p> <p>د. تنظيم حملة منسقة في مجال التسويق من أجل إثارة الاهتمام بالسفر.</p> <p>هـ. تنظيم حملات للتعريف بالاستثمارات المفضلة.</p>		

الورشة 2: البيئة والحد من الكوارث

التوجهات الاستراتيجية	الأهداف الفرعية	الهدف الرئيسي
تعزيز الحكامة البيئية	المحافظة على البيئة لخدمة التنمية المستدامة والقدرة على مواجهة التقلبات المناخية	التسيير المعقلن للبيئة والموار الطبيعية ولمخاطر الكوارث
رد الاعتبار للأنظمة البيئية المتدهورة وللتنوع البيئي		
تسيير حالات التلوث على نحو أفضل		
توطيد الاقتصاد الأخضر ومكافحة التقلبات المناخية		
النهوض بالتحسيس وبالثقافة البيئية	التنسيق على نحو أفضل في مجال إدارة الكوارث	
تعزيز التنسيق في مجال إدارة الكوارث		

الورشة 3: تعزيز البنى الأساسية التي تدعم النمو الاقتصادي

التوجهات الاستراتيجية	الأهداف الفرعية	الهدف الرئيسي
إعداد إطار قانوني وتنظيمي يتلاءم مع تنمية القطاع وتدخّل القطاع الخاص وتوضيح دور الفاعلين	مصادر الطاقة في متناول الجميع من أجل تحريك النمو وخلق فرص العمل بما يتلاءم مع التحول نحو القضاء على التلوث الكربوني	
زيادة قدرات إنتاج الطاقة في البلاد وتحسين الإنتاج بواسطة مصادر الطاقة الهجينة مع تشجيع إنتاج الكهرباء بالاعتماد على الموارد الوطنية		
الحد من تكاليف إنتاج الكهرباء لدعم النشاط الاقتصادي والأسر		
دعم التحول الطاقوي في البلاد عبر النهوض بالإنتاج وزيادة استخدام الهيدروجين		
إصلاح قانوني ومؤسسي للإطار العام للنقل	تعزيز النفاذ بفضل وجود بنى أساسية آمنة وذات جودة عالية	
إعادة تنشيط شركة النقل العمومي		
بناء وإعادة تأهيل وصيانة البنى الأساسية الطرقية وتحسين سلامة الطرق		
تطوير شبكة النقل فيما يدفع المبادلات على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي نحو الأمام		
حل إشكالية الحركية الحضرية في نواكشوط وفي المدن الرئيسية		
تطوير البنى الأساسية المينائية والسكك الحديدية والمطارات والرفع من مستوى قواعد سلامة المطارات		
معرفة أفضل ومتابعة وحماية الموارد المائية	موارد مائية مستغلة بشكل أفضل ومحمية لضمان النفاذ الصحيح والعاقل للسكان	البنى الأساسية التي تدعم النمو تم توطيدها
تحسين نفاذ الجميع إلى مياه الشرب		
تحسين النفاذ إلى المياه لأغراض الزراعة والتنمية الحيوانية		
تطوير النفاذ إلى الصرف الصحي والنظافة لجميع الساكنة		
تحسين الحكامة في القطاع		
تعميم نفاذ جميع السكان إلى البنى الأساسية الرقمية ذات السرعة العالية		
عصرنة الإدارة من خلال استخدام واعتماد الرقمنة	قطاع تقنيات الإعلام والاتصال مشجع للابتكار وملام للنمو وللنفاذ إلى الإعلام ويدخل في إطار التحول الرقمي	
تشجيع الابتكار كمحرك لتطوير الرقمنة وريادة الأعمال وقدرة الشركات على التنافس (e-business)		
ترشيد الحكامة العامة وتعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي القائم		
زيادة الكفاءات كمطلب أساسي لتطوير الاستخدامات والصناعة الرقمية في موريتانيا		
اعتماد الرقمنة من خلال ثقافة عامة وثقة كافية بخصوص استخدامها		
تعزيز وثائق وأدوات التخطيط والتسيير الحضري من أجل تحسين النفاذ إلى الملكية العقارية	خدمات جماعية واجتماعية ذات جودة عالية في خدمة السكان مع تسهيل النفاذ إلى الملكية العقارية	
الترقية العقارية من خلال تهيئة القطع الأرضية وبناء مساكن اقتصادية في المتناول		
إيجاد برنامج لتشبيد المباني والتجهيزات العمومية وتعزيز الصيانة والتعريف باستخدام المواد المحلية لأغراض البناء		
تعزيز ومراقبة المدن حضريا		

خطة عمل البنى الأساسية للطاقة

مؤشر المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل		الأنشطة المبرمجة	الهدف	
الوضع المنشود	الوضع المرجعي		تعريف المؤشر	تاريخ الانتهاء	تاريخ البداية	قيد البحث عنه			حاصل
100%	0%	نسبة تقدم الأشغال	شركة صوملك	2020	2019		X (BI 2020)	توسيع الشبكات في نواكشوط توسيع وتكثيف الشبكات في كيفة (العصابه) توسيع وتكثيف الشبكات في روصو (الترارزه)	تعزيز برامج الكهربية وتوسيع الشبكات
100%	0%	نسبة تقدم الأشغال	شركة صوملك	2022	2020		X	دراسة محطات هجينة طاقة شمسية / حرارية في تجكجة، باسكنو، وجيكني وشبكات متوسطة وواطنة مرتبطة بها	

100%	0%	نسبة تقدم الأشغال	شركة صوملك	2020	2019	X (BI 2020)	AEE كهربية 3 مواقع في بلدية امياتي (لبراكنه) إعادة تأهيل شبكة بلغربان
100%	0%	نسبة تقدم الأشغال	شركة صوملك	2021	2019	X (البنك الإسلامي، صندوق الأوبيك، الدولة)	مشروع أفطوط الشرقي
100%	0%	نسبة تقدم الأشغال	شركة صوملك	2020	2019	X (صندوق أبو ظبي، الدولة)	مشروع محطات هجينة على الشاطئ (امحجرات، لمسيد، بلواخ، تيوليت)
50	0	عدد المستثمرين الخواص المستفيدين	وزارة النفط والطاقة والمعادن	2023	2017	(X) البنك الدولي	مشروع ROGEP (مشروع جهوي)
		نسبة تقدم الأشغال				X	مشروع Rim Dir

100%	0%		شركة صوملك	2022	2019		(الاتحاد الأوروبي، الوكالة الفرنسية للتنمية)	
100%	0%	نسبة تقدم الأشغال	شركة صوملك	2022	2020	X		حافطة مشاريع خطوط متوسطة وواطنة وكهربية بعض الأماكن
100%	0%	نسبة تقدم الأشغال	شركة صوملك	2021	2019		X (شركة تسيير ماتانتالي، منظمة استثمار نهر السنغال)	بناء خط متوسط القوة بين روصو وتكنت وكهربية الأماكن الواقعة على الطريق
100%	0%	نسبة تقدم الأشغال	شركة صوملك	2021	2019		X (شركة تسيير ماتانتالي، منظمة استثمار نهر السنغال)	بناء خط متوسط القوة بين سيلبابي وكيفه وكهربية الأماكن الواقعة على الطريق
	0%	نسبة تقدم الأشغال	شركة صوملك	2020	2019		X	تعزيز الشبكة الكهربائية في بني ناجي (حقل خزان في نواكشوط)

100%							(BI 2020)	إعادة تأهيل شبكة نكط (حقل خزان في كيفه)	
100%	الجزء المتعلق بالخطوة: 53% الجزء المتعلق بالمولدات: 15%	نسبة تقدم الأشغال	شركة صوملك	2020	2017		X (الخط الائتماني لهيئة EximBank (الهند) الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي	بناء خط 225 كيلوفولت نواكشوط – نواذيبو والمراكز المرتبطة به	تسريع استراتيجية ربط مناطق الإنتاج بالشبكة الكهربائية
100%	دراسات هندسية: 75% الجزء المتعلق بالخطوة: 2% الجزء المتعلق بالمولدات: 0%	نسبة تقدم الأشغال	شركة صوملك	2021	2018		X (الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي)	بناء خط 225 كيلوفولت نواكشوط – أزويرات والمراكز المرتبطة به	
100%	0%	نسبة تقدم الأشغال	شركة صوملك	2021	2019		X (الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي)	بناء خط 225 كيلوفولت نواكشوط – دكار والمراكز المرتبطة به	

							الاقتصادي والاجتماعي		
100%	5%	الدراسة تم إنجازها	شركة صوملك	2023	2019		X (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)	دراسة بناء خط 225 كيلوفولت نواكشوط - كيفه - النعمة والشامي - أكجوجت	
100%	5%	الدراسة تم إنجازها	شركة صوملك	2023	2019	X		دراسة بناء خط 225 كيلوفولت نواكشوط - كيفه - النعمة وتحويل باتجاه خاي	
100%	0%	نسبة تقدم الأشغال	شركة صوملك	2019	2019		X (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)	خط عالي القدرة 21 كلم لربط المحطة الشمالية بمحطة منظمة استثمار نهر السنغال	
100%	75%	نسبة تقدم الأشغال	شركة صوملك	2020	2017		X (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)	حظيرة الرياح 100 ميغا، بلنوار	مواصلة الجهود الرامية إلى رفع إنتاج الكهرباء مع العمل على تحسين إنتاج الطاقة الهجينة

100%	40%	نسبة تقدم الأشغال	شركة صوملك	2021	2016		X EximBank الصين	سد اكويانا الهيدروكهربائي	
100%	40%	نسبة تقدم الأشغال	وزارة النفط والطاقة والمعادن	2021	2019	X		الدعم المؤسسي لخطة إعادة الهيكلية	إعادة هيكلة قطاع الكهرباء

خطة عمل البنى الأساسية للنقل							
طريقة الإنجاز	الهيئة المانحة	تم الحصول عليه أو في طور التعبئة	الطول	الكلفة ملايين الأوقية	الهيئة	تاريخ الانطلاق	النشاط
				81,90		09/09/19	إصلاح قانوني ومؤسسي للإطار العام للحركية
				0,03	وزارة التجهيز والنقل	01/10/19	توضيح مهام الإدارات المركزية
				0,76	وزارة التجهيز والنقل	09/09/19	تحسين وتجانس توزيع الصلاحيات وعقلنة اكتتاب عمال زارة التجهيز والنقل
				0,80	DGTT	02/10/19	تحسين خدمة الرخص والبطاقات الرمادية لصالح المواطنين
				0,21	وزارة التجهيز والنقل	01/11/19	تعزيز صلاحيات الهيئات المستقلة في مجال برمجة وصيانة البنى الأساسية والتجهيزات التي تسند إليها إدارتها
				0,14	مديرية الدراسات والتخطيط / وزارة التجهيز والنقل	09/09/19	مراجعة تصنيف شبكة الطرق وتسيير الدومين العمومي الطرقي (المحافظة على حرم الطريق) ومراعاة سياسة اللامركزية
				0,96	وزارة التجهيز والنقل	03/02/20	اعتماد الملاحه النهريه كأسلوب للنقل وضبط ممارسة المهنة (التجهيزات، الأمن، الخ)
				28,09	مديرية الدراسات والتخطيط والتعاون	11/11/19	العمل بخارطة طريق تسمح بضمنان برمجة ثلاثية انزلاقية لأشغال صيانة الطرق بشكل منتظم وبأقصى قدر ممكن من الدقة
				30,00	مديرية الدراسات والتخطيط والتعاون	01/11/19	العمل بنظام لصيانة الطرق بشكل فعال وبالاعتماد على موارد كافية وضمانات وكذلك ببرمجة وشروط تنفيذ دقيقة
				0,14	DGTT	21/10/19	إيجاد إطار قانوني ومؤسسي ملائم لأمن وسلامة الطرق

خطة عمل البنى الأساسية للنقل							
طريقة الإنجاز	الهيئة المانحة	تم الحصول عليه أو في طور التعبئة	الطول	الكلفة ملايين الأوقية	الهيئة	تاريخ الانطلاق	النشاط
				20,23	مديرية الدراسات والتخطيط والتعاون	29/01/20	إعداد مخطط توجيهي وطني للطرق يحدد أولويات تطوير مختلف أنواع الطرق
				0,27	مديرية الدراسات والتخطيط والتعاون	29/01/20	إعداد قواعد لتصميم وبناء مختلف أنواع الطرق والمطالبة بتطبيقها من طرف جميع المشرفين على الأشغال (الدولة والتجمعات الإقليمية) وإعداد أدلة فنية ومنهجية وعملية
				0,27	مديرية الدراسات والتخطيط والتعاون	09/09/19	مراجعة برامج الاستثمارات الطرقية التي اقترحتها المخططات الدولية للاستصلاح الحضري من منطلق إنجازها بشكل تدريجي وحسب تطور الطلب والموارد المالية القابلة للتعبئة
				0,00	DGTT	09/09/19	تحسين سلامة الطرق
				0,00		09/09/19	تعزيز حكامه أمن الطرق (على المدى القصير)
				0,00	DGTT	31/12/19	تسيير البيانات المتعلقة بأمن الطرق (مستمر)
				0,00	DGTT / وزارة التجهيز والنقل	09/09/19	التحسيس بأهمية أمن الطرق (مستمر)
				0,00	DGTT	09/09/19	تكوين الفاعلين في مجال أمن الطرق (على المدى القصير)
				0,00	DGTT	11/09/19	إجراءات وقائية ضد حوادث الطرق (على المدى القصير)
				0,00	DGTT	01/06/20	أنشطة لتحسين الأمن الطرقي في مختلف النقاط الحساسة على شبكة الطرق

خطة عمل البنى الأساسية للنقل							
طريقة الإنجاز	الهيئة المانحة	تم الحصول عليه أو في طور التعبئة	الطول	الكلفة ملايين الأوقية	الهيئة	تاريخ الانطلاق	النشاط
				0,00	DGTT	01/11/19	بناء وتجهيز مركز لفحص رخصة السياقة
				0,00	DGTT	12/11/19	إجراءات رادعة (على المدى القصير)
				0,00	DGTT	03/03/20	العمل بنظام للمراقبة (نقاط مراقبة، مسؤوليات، الخ) بمشاركة ميناء الصداقة وميناء نواذيبو والخواص الذين يستخدمون منصات ضبط حركة الملاحة ذهابا وإيابا
				0,00	DGTT	09/09/19	تفعيل الـ BAAC
				0,00	DGTT / المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	01/01/20	توفير تجهيزات ثابتة ومتحركة خاصة بسلامة الطرق
				9 010,62	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	الطرق في طور البناء
جاهز		إعلان مناقصة	100	2000			أشغال إعادة تأهيل طريق ألاك - مقطع لحجار
جاهز		إعلان مناقصة	160	3200			أشغال إعادة تأهيل طريق الطينطان - اعوينات ازبل
جاهز		إعلان مناقصة	120	2400			أشغال إعادة تأهيل طريق نواكشوط - نواذيبو (المقطع 3)
إشراف عمومي		تم إرسال طلبات تمويل إلى الهيئات العربية (الصندوق)	300	1800			أشغال إعادة تأهيل مقاطع طريق روصو - بوكي - كيهيدي
إشراف عمومي			112	840			أشغال إعادة تأهيل مقطع جوك - كيفه

خطة عمل البنى الأساسية للنقل

طريقة الإنجاز	الهيئة المانحة	تم الحصول عليه أو في طور التعبئة	الطول	الكلفة ملايين الأوقية	الهيئة	تاريخ الانطلاق	النشاط
إشراف عمومي		السعودي، الصندوق العربي،	199	796			أشغال إعادة تأهيل مقطع اعوينات ازبل - النعمة
إشراف عمومي		السعودي، الصندوق الكويتي،	212	636			أشغال إعادة تأهيل مقطع صنكرافه - تجكجة
إشراف عمومي		صندوق أبو ظبي) ومسار	76	570			أشغال إعادة تأهيل مقطع أكجوجت - الكلم 76
إشراف عمومي		الإنجاز مرتبط بالموافقة	120	1440			أشغال إعادة تأهيل طريق الطينطان - عين فربه - اطويل
إشراف عمومي		على التمويل	96	1632			أشغال إعادة تأهيل طريق باركيول - امبود
	موريتانيا	تم الحصول على التمويل		443,24	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	مواصلة بناء الطريق الوطني رقم 1 - بنشاب (65,28 كلم وزيادة الأجل بنسبة 102%)
	موريتانيا	تم الحصول على التمويل		899,51	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	مواصلة بناء طريق اركيز - المذردة (53,7 كلم)
	موريتانيا	تم الحصول على التمويل		1 166,39	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	مواصلة بناء طريق كيفه - بومديد (108 كلم)
	الصندوق السعودي	تم الحصول على التمويل		648,54	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	مواصلة بناء طريق اعوينات ازبل - جيكني (83,49 كلم)

خطة عمل البنى الأساسية للنقل

طريقة الإنجاز	الهيئة المانحة	تم الحصول عليه أو في طور التعبئة	الطول	الكلفة ملايين الأوقية	الهيئة	تاريخ الانطلاق	النشاط
	موريتانيا / الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	تم الحصول على التمويل		696,17	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	مواصلة بناء طريق النعمة - بانكو - باسكنو - فصالة - الحدود المالية، الجزء 3 باسكنو - فصالة (63,8 كلم)
	موريتانيا	تم الحصول على التمويل		544,98	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	مواصلة إعادة تأهيل وتوسيع طريق نواكشوط - بوتلميت (من الكلم 58 إلى الكلم 108 أي 50 كلم)
	موريتانيا	تم الحصول على التمويل		195,56	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	مواصلة إعادة تأهيل طريق العيون - كوكي
	موريتانيا	تم الحصول على التمويل		306,28	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	مواصلة إعادة بناء مقطع طريق نواكشوط - بومبري (25 كلم)
	صندوق التنمية الأوروبي / الاتحاد الأوروبي	تم الحصول على التمويل		2 060,00	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	مواصلة إعادة بناء مقطع طريق نواكشوط - روصو (من الكلم 25 إلى الكلم 145، أي 120 كلم)
	موريتانيا	تم الحصول على التمويل		822,00	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	مواصلة بناء طريق الزرافية - تامشكط (91 كلم)
	موريتانيا	تم الحصول على التمويل		231,00	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	مواصلة بناء طريق النعمة - أشميم (31,42 كلم)
	موريتانيا	تم الحصول على التمويل		172,26	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	مواصلة استصلاح أرض مطار نواكشوط القديم (14,4 كلم)
	موريتانيا	تم الحصول على التمويل		118,20	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	مواصلة بناء طرق مدينة أكجوجت (13 كلم)

خطة عمل البنى الأساسية للنقل

طريقة الإنجاز	الهيئة المانحة	تم الحصول عليه أو في طور التعبئة	الطول	الكلفة ملايين الأوقية	الهيئة	تاريخ الانطلاق	النشاط
	موريتانيا	تم الحصول على التمويل		270,80	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	مواصلة إعادة تأهيل بعض مقاطع الطرق الحضرية في نواكشوط (27 كلم)
	موريتانيا	تم الحصول على التمويل		317,32	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	مواصلة أشغال الطرق الحضرية في نواكشوط لعام 2013 (23 كلم)
	موريتانيا	تم الحصول على التمويل		118,37	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	مواصلة أشغال الطرق الحضرية في السبخة والميناء (12,11 كلم)
				7 759,00	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	21/10/19	بناء طرق جديدة (تعهدات والتزامات)
	الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي	تم الحصول على التمويل		2 182,80	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	01/01/20	بناء طريق تجكجة - القدية - بومديد
	الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي	في طور البحث عن التمويل		940,80	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	01/12/20	بناء طريق كنعوصه - ولد ينجه - سيلبابي
	الصندوق الكويتي	في طور البحث عن التمويل		167,10	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	01/06/20	بناء طريق النعمة - انبيكت لحواش
	موريتانيا / الصندوق السعودي	في طور البحث عن التمويل		250,00	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	04/05/20	بناء طريق آمرج - عدل بكرو

خطة عمل البنى الأساسية للنقل

طريقة الإنجاز	الهيئة المانحة	تم الحصول عليه أو في طور التعبئة	الطول	الكلفة ملايين الأوقية	الهيئة	تاريخ الانطلاق	النشاط
	موريتانيا	في طور البحث عن التمويل		1 800,00	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	01/01/24	بناء طريق أطار - شنقيط - وادان
	الصين (هبة)	تم الحصول على التمويل		264,00	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	01/01/20	بناء محول في مفترق طرق مدريد
	موريتانيا	تم الحصول على التمويل		445,50	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	21/10/19	إعادة تأهيل الكلم 108 - بوتلميت
	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	تم الحصول على التمويل		1 108,80	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	21/10/19	إعادة تأهيل طريق بوتلميت - ألاك
	موريتانيا	في طور البحث عن التمويل		600,00	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	01/01/20	برامج فك العزلة سنويا
	موريتانيا	في طور البحث عن التمويل		2 989,93	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	بناء 300 كلم من الطرق الحضرية
	موريتانيا	في طور البحث عن التمويل		30,00	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	30/10/19	بناء 300 كلم من الطرق الحضرية بواقع 60 كلم سنويا
							بنايات أخرى
	المانحون	في طور البحث عن التمويل		28,00	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	03/08/20	بناء ميناء عند الكلم 28 بين نواكشوط وروصو

خطة عمل البنى الأساسية للنقل							
طريقة الإنجاز	الهيئة المانحة	تم الحصول عليه أو في طور التعبئة	الطول	الكلفة ملايين الأوقية	الهيئة	تاريخ الانطلاق	النشاط
	موريتانيا	في طور البحث عن التمويل		480,00	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	01/10/19	بناء طريق ميناء انجاكو
	البنك الإفريقي / البنك الإسلامي	تم الحصول على التمويل		2 451,93	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية	09/09/19	بناء جسر روصو
				0,00	المديرية العامة للبنى التحتية الطرقية / DGIT;SAM	01/01/20	عصرنة وتوسيع المطارات الوطنية سنويا وإخضاعها للقواعد المتعارف عليها دوليا
				0,00	شركة النقل العمومي	01/10/19	إعادة تنشيط شركة النقل العمومي وتحسين جودة عرضها وتوسيع مجال عملها
				0,00	شركة النقل العمومي	01/10/19	توطيد الهيكلة المالية وتعزيز القدرات البشرية
				0,00	شركة النقل العمومي	01/10/19	زيادة عرض الخدمات

خطة عمل البنى الأساسية للمياه والصرف الصحي

الهيئة المانحة	الهيئة المعنية	الكلفة	تاريخ الانتهاء	تاريخ البداية	النشاط المبرمج	مسمى البرنامج
BCI / التمويل قيد البحث	الشركة الوطنية للماء	250 مليون أوقية	2021	2020	شبكات المياه الواقعة ما بين الكلم 17 والكلم 80 على طريق روصو: - إنجاز شبكات توزيع صغيرة. - بناء خزان ومحطة ضخ. - وضع الأنابيب ما بين الكلم 17 والكلم 80	برنامج تعهداتي الإجراء رقم 1: إمداد جميع البلديات الريفية بمياه الشرب في أفق 2025
الدولة / الوكالة الفرنسية	مديرية المياه	13,05 مليون يورو	2025	2021	مشروع مجموعة دول الساحل الخمس / الحوضين: - مرحلة ذات طابع استعجالي: رفع مستوى الخدمة في 14 بلدة - المرحلة الرئيسية: إنجاز 45 شبكة توزيع المياه في 74 بلدة لصالح ما يقارب 60 ألف نسمة بما في ذلك إنجاز 62 بئر لأغراض استغلالها.	
البنك الدولي	مديرية المياه	1000 مليون أوقية	2025	2021	المشروع القطاعي للماء والصرف الصحي: - إنجاز حفر الآبار. - إنجاز شبكات الماء.	
البنك الإفريقي	مديرية المياه	6,35 مليون دولار	2023	2020	مشروع REVUWI (برنامج بيئي): - إنجاز حواجز ترشيح وعتبات بالحجارة وحواجز بالحجارة وسديدات في قاع الأودية، واستنبتات - أعمال لتثبيت الكتبان وحماية الأشجار والمزارع (محميات رعوية وغابات مصنفة) واستنبتات أشجار الصمغ وزراعة الخضار ومشاريع زراعية وغابوية للنساء	
التمويل قيد البحث لدى البنك الإفريقي	مديرية المياه	400 مليون أوقية	2025	2024	المشروع الوطني لتنفيذ المستدام إلى مياه الشرب والصرف الصحي في ولايات لبراكنه، آدرار، وتكانت (PNADEA-BAT)	
BCI	مديرية المياه	500 مليون أوقية	2025	2021	البرنامج السنوي لوزارة المياه والصرف الصحي الخاص بنقاط الماء: - إعداد دراسات هيدروجيولوجية وجيوفيزيائية لإقامة نقاط ماء. - إنجاز حفريات.	

					- تجهيزات لاستخراج الماء.
BCI	مديرية المياه	1000 مليون أوقية	2025	2021	البرنامج السنوي لوزارة المياه والصرف الصحي الخاص بشبكات توزيع الماء: - الرفع من مستوى شبكات توزيع المياه في المراكز التابعة للشركة الوطنية للماء. - الرفع من مستوى شبكات توزيع المياه في المراكز التابعة للمكتب لخدمات الماء في الوسط الريفي. - إنجاز شبكة توزيع جديدة
البنك الإسلامي	وحدة تسيير مشروع اظهر	183,53 مليون أوقية	2024	2021	مشروع اظهر المرحلة 3 - إنجاز أشغال شبكة توزيع الماء في ولايته. - إنجاز أشغال شبكة توزيع الماء في ست (6) بلدات جديدة.
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	DHB	7 مليون دينار كويتي	2025	2021	مشروع شبكات توزيع المياه في المنطقة الريفية بأفطوط الشرقي: بناء محطة للمعالجة بسعة 10000 م ³ /يوم
وكالة التنمية الفرنسية	DHB	15 مليون يورو	2025	2021	المشروع المندمج لتثمين مصادر المياه السطحية في ولايات الحوضين
وكالة التنمية الفرنسية	مديرية المياه	11,950 مليون يورو	2027	2023	مشروع مجموعة دول الساحل الخمس في 4 ولايات / الشق المتعلق بمياه الشرب
التمويل قيد البحث	وزارة المياه والصرف الصحي		2025	2022	تزويد وإقامة 7 محطات لمعالجة مياه النهر
BCI	SNFP	262,5 مليون أوقية	2025	2021	إنجاز عمليات حفر في إطار البرنامج التعاقدية: - تنفيذ 100 حفر سنويا
BCI	وزارة المياه والصرف الصحي	10 مليون أوقية	2022	2021	دراسة شبكة توزيع المياه في ميناء انجاكو متعدد التخصصات وفي المدينة الجديدة
BCI	وزارة المياه والصرف الصحي		2024	2022	برنامج التمويل بالماء الشروب في منطقة الشريط الحدودي - دراسة جيوفيزيائية حول إقامة المشروع. - إنجاز 30 بئر على طول الحدود مع مالي وصيانة وتنظيف 55 بئر موجودة حاليا.
BCI / التمويل قيد البحث	وزارة المياه والصرف الصحي		2025	2022	إعادة تأهيل ورفع مستوى شبكة توزيع المياه في مال، بوكبيصه، لحجيرات، امبرموس، السدرة والجديدة (مال ولاية لبراكنه)

BCI / التمويل قيد البحث	وزارة المياه والصرف الصحي		2025	2022	شبكة توزيع المياه في تجمع العطف التابع لبلدية تيفوندي سيفي، مقاطعة كيهيدي بولاية كوركول	برنامج تعهداتي الإجراء رقم 2: تزويد نواكشوط ونواذيبو بمنظومة للصرف الصحي
BCI / التمويل قيد البحث	وزارة المياه والصرف الصحي		2025	2022	شبكة توزيع المياه في تجمع تنومند التابع لبلدية العين الصفرة، مقاطعة شنقيط بولاية آدرار	
BCI	مكتب خدمات الماء في الوسط الريفي	100 مليون أوقية	2025	2021	إعادة تأهيل الشبكات على مستوى المراكز التابعة للمكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي	
التمويل قيد البحث	وزارة المياه والصرف الصحي	350 مليون أوقية	2023	2020	استحداث مركز للحرف في مجال الماء	
التمويل قيد البحث	CAN	9700 مليون أوقية	2026	2022	بناء شبكة للمياه المستعملة في مدينة نواكشوط	
التمويل قيد البحث	وزارة المياه والصرف الصحي	2000 مليون أوقية	2026	2022	بناء شبكة للمياه المستعملة في مدينة نواذيبو	
BCI	المكتب الوطني للصرف الصحي	300 مليون أوقية	2023	2022	بناء 4 أقطاب جهوية في كل من العيون، كيهيدي، الألك، وأطار	
BCI	المكتب الوطني للصرف الصحي	150 مليون أوقية	2024	2022	بناء 3 مواقع لرمي القمامة في نواكشوط	
التمويل قيد البحث	المكتب الوطني للصرف الصحي	400 مليون أوقية	2024	2022	إعادة تأهيل محطة تدوير المياه في نواكشوط	
BCI	المكتب الوطني للصرف الصحي	50 مليون أوقية	2025	2022	استغلال شبكة المياه المطرية في مدينة نواكشوط	
BCI	المكتب الوطني للصرف الصحي	45 مليون أوقية	2025	2022	استغلال وصيانة منظومة الضخ في مدينة نواكشوط	
BCI	المكتب الوطني للصرف الصحي	250 مليون أوقية	2024	2022	تعزيز شبكة صرف مياه المطر في مدينة نواكشوط	

BCI	المكتب الوطني للصرف الصحي	54 مليون أوقية	2023	2022	بناء قطب فني ولوجستي تابع للمكتب الوطني للصرف الصحي في مدينة نواكشوط	
التمويل قيد البحث	المكتب الوطني للصرف الصحي	3,2 مليون يورو	2024	2022	توفير وحدات لمعالجة المياه المستعملة في مستشفيات نواكشوط ونواذيبو	
التمويل قيد البحث	المكتب الوطني للصرف الصحي	0,6 مليون يورو	2023	2022	توفير وحدات لمعالجة المياه المستعملة في رئاسة الجمهورية	
وكالة التنمية الفرنسية	مديرية الصرف الصحي	124 مليون أوقية	2024	2021	مشروع مجموعة دول الساحل الخمس في الحوضين / الشق المتعلق بالصرف الصحي	
البنك الدولي	مديرية الصرف الصحي	120 مليون أوقية	2025	2021	المشروع القطاعي للماء والصرف الصحي / الشق المتعلق بالصرف الصحي	
وكالة التنمية الفرنسية	مديرية الصرف الصحي		2027	2023	مشروع مجموعة دول الساحل الخمس في 4 ولايات / الشق المتعلق بالصرف الصحي	
اليونيسيف	مديرية الصرف الصحي	120 مليون أوقية	2022	2020	برنامج اليونيسيف / الشق المتعلق بالصرف الصحي	
البنك الإفريقي	مديرية الصرف الصحي	0,8 مليون يورو	2023	2021	مشروع دراسات الصرف الصحي الشامل في 5 مدن (العيون، النعمة، كيفه، كيهيدي وروصو)	
BCI	مديرية الصرف الصحي	6,5 مليون أوقية	2022	2021	دراسة المخطط التوجيهي للصرف الصحي في المدن الداخلية	
		4943 مليون أوقية	2024	2020	إعادة تأهيل وتوسيع شبكة التوزيع في تفرغ زينه / الجزء 4	
الصندوق السعودي	وحدة تسيير المشروع	304 مليون أوقية	2022	2020	توسيع شبكة التوزيع في صكوك، تيارت ودار النعيم / الجزء 10	
الصندوق الكويتي	وحدة تسيير المشروع	339 مليون أوقية	2024	2020	توسيع شبكة التوزيع في توجنين الترحيل، ملح بوحديدة، والسيخة / الجزء 11	
الصندوق الكويتي	وحدة تسيير المشروع	264 مليون أوقية	2024	2020	توسيع شبكة التوزيع في الميناء والدار البيضة وجزء من عرفات / الجزء 12	

البنك الإسلامي	وحدة تسيير المشروع	149 مليون أوقية	2024	2020	توسيع شبكة التوزيع في الرياض وعرفات / الجزء 6 مكرر	
البنك الإسلامي	وحدة تسيير المشروع	98 مليون أوقية	2024	2020	بناء قطب التوزيع في السبخة / الجزء 13	
البنك الإسلامي	وحدة تسيير المشروع	108 مليون أوقية	2024	2020	نواكشوط الجنوبية ولغاية العرية / الجزء 14	
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	وحدة تسيير المشروع	25 مليون دينار كويتي	2026	2022	تأمين شبكات التوزيع في نواكشوط وإنجاز قطب جديد للتوزيع في الشمال	
BCI	DHB	35 مليون أوقية	2022	2021	دراسة مشروع بناء مصنع لتحلية مياه البحر في نواكشوط بسعة 200.000 م ³ /يوم	
BCI	المركز الوطني للمصادر المائية	128,5 مليون أوقية	2025	2021	التعرف على مصادر المياه	برنامج تعهداتي الإجراء رقم 4: العمل على أن تكون المعرفة بالموارد وحمايتها في طليعة الأولويات
BCI	المركز الوطني للمصادر المائية	150 مليون أوقية	2025	2021	متابعة مصادر المياه	
BCI / التمويل قيد البحث لدى الشركاء الفنيين والماليين	المركز الوطني للمصادر المائية	100 مليون أوقية	2025	2021	تعزيز قدرات المركز الوطني للمصادر المائية	
البنك الإفريقي للتنمية	مديرية المياه	90 مليون أوقية	2023	2022	مشروع REVUWI (برنامج بيئي): دراسة لتحسين المعرفة بالأحواض الانحدارية في موريتانيا	
BCI	وزارة المياه والصرف الصحي / USGS	9,522 مليون أوقية	2023	2022	دراسة المصادر المائية في المناطق الشمالية (تيرس زمور، أدرار، وتكانت)	
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	وحدة تسيير مشروع اظهر	1 469,32 مليون أوقية	2022	2019	شبكة التوزيع في العيون وجيكني وبعض البلديات في الحوض الغربي / الأجزاء 1، 2، 3 و 4	برنامج تعهداتي الإجراء رقم 6: تحقيق إمداد مدينتي العيون وجيكني بمياه الشرب انطلاقا من منطقة اظهر
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	وحدة تسيير مشروع اظهر	287,66 مليون أوقية	2024	2019	شبكة التوزيع في العيون وجيكني وبعض البلديات في الحوض الغربي / الجزء 5	

راجع برنامج أولوياتي الموسع	وزارة المياه والصرف الصحي				إنجاز أشغال المرحلة الثانية أي 5.000 م ³ / يوم	برنامج تعهداتي الإجراء رقم 7: إنجاز توسيع مصنع تحلية مياه البحر في نواذيبو لرفع قدراتها إلى 15.000 متر مكعب يوميًا
التمويل قيد البحث	وزارة المياه والصرف الصحي		2025	2022	إنجاز أشغال المرحلة الثالثة أي 5.000 م ³ / يوم	
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	وحدة تسيير شبكات توزيع الماء في نواذيبو	70 مليون يورو	2024	2021	تعزيز تزويد مدينة نواذيبو بمياه الشرب انطلاقًا من خزان بلنوار	
البنك الدولي	UC PSEA	9 مليون أوقية	2023	2022	إعادة تنظيم جذري للشركة الوطنية للماء وللمياه القروية - تدقيق تنظيمي للشركة الوطنية للماء	
التمويل قيد البحث لدى الدولة / البنك الدولي / اليونيسيف	DPC		2024	2021	الاتفاق على إيجاد منظومة لقواعد بيانات بالتشاور مع الأجهزة المعنية في الوزارة	
BCI	DCS	08 مليون أوقية	2023	2022	إعداد أدلة لمنشآت الماء والصرف الصحي (حفر آبار، سدود، شبكات توزيع، CE ، مرافق صحية وأحواض لحجز المياه)	برنامج تعهداتي الإجراء رقم 8: إعادة تنظيم الشركة الوطنية للماء والصرف الصحي القروي بشكل معمق
BCI	DCS	05 مليون أوقية	2023	2022	صياغة توصيات لتصميم وإنجاز منشآت للماء والصرف الصحي	
BCI	DCS	04 مليون أوقية	2023	2022	إعداد منظومة معلومات لمتابعة وتقييم أنشطة وزارة المياه والصرف الصحي	
BCI	DCS	8 مليون أوقية	2024	2022	إنجاز دراسة تفصيلية لحساب مؤشرات النفاذ إلى الماء والصرف الصحي	
BCI	DCS	10 مليون أوقية	2025	2023	إعداد دراسة حول استدامة الاستثمارات في القطاع واعتماد سياسة للصيانة	
BCI	DCQE	40 مليون أوقية	2025	2022	المراقبة المنتظمة لجودة المياه في المناطق الخطرة	
صناديق: السعودي، الكويتي، الإفريقي، العربي للإنماء الاقتصادي، البنك الإسلامي، FODI	DHB	317 مليون دولار	2026	2022	تزويد مدينة كيفه والمناطق المجاورة بمياه الشرب انطلاقًا من النهر	برنامج تعهداتي الإجراء رقم 9: إيجاد حلول دائمة لإمداد المدن الكبرى الواقعة على القرب من البحر بمياه الشرب
التمويل قيد البحث	DHB	925 مليون أوقية	2024	2021	تزويد بوكي، ألاك، مقطع لحجار وصنكرافه بمياه الشرب انطلاقًا من النهر	

التمويل قيد البحث	وحدة تسيير مشروع اظهر	334 مليون أوقية	2024	2021	تزويد مدينة الطينطان بمياه الشرب انطلاقا من منطقة اظهر	
التمويل قيد البحث	وحدة تسيير مشروع اظهر	2262 مليون أوقية	2023	2020	تزويد بلدات ترمسه، تيمزين، كوبيني وكنكوصه والقرى الواقعة على الطريق بمياه الشرب انطلاقا من منطقة اظهر	
راجع برنامج أولوياتي الموسع	DHB				بناء سد أكماميم في مقاطعة كنكوصه بولاية لعصابه	
راجع برنامج أولوياتي الموسع	DHB				بناء 100 حوض لحجز المياه المتسربة	
التمويل قيد البحث	DHB	1998 مليون أوقية	2024	2021	بناء سد الغاركة الكبير في مقاطعة باركيول بولاية لعصابه	
BCI	DHB	30 مليون أوقية	2023	2022	دراسة بناء سد طارف المهروود في مقاطعة الطينطان بولاية الحوض الغربي	
BCI	DHB	8 مليون أوقية	2023	2022	دراسة استصلاح حوض كبو وتامورت انعاج	
BCI	وزارة المياه والصرف الصحي	16 مليون أوقية	2021	2020	الحصول على سيارات بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
BCI	منسقية مشروع أولوياتي الموسع / شركة صوملك	17 مليون أوقية	2021	2020	بناء محطة توليد حرارية في بني ناجي بقدرة 5 ميغا	برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية
BCI	منسقية مشروع أولوياتي الموسع	33,1 مليون أوقية	2021	2020	اقتناء مخزونات احتياطية على 3 مراحل	
BCI	مديرية المياه	23,7 مليون أوقية	2022	2020	إنجاز الأشغال في 15 شبكة لتوزيع المياه على 3 مراحل	

BCI	مديرية المياه	1,5 مليون أوقية	2021	2020	تجهيزات ضخ
BCI	الشركة الوطنية للماء	49,9 مليون أوقية	2021	2020	تزويد بوحدية بمياه الشرب انطلاقا من بوحيشيشة في ولاية لبراكنه
BCI	الشركة الوطنية للماء	46,5 مليون أوقية	2021	2020	شبكة التوزيع في حي الترحيل - نواكشوط
BCI	الشركة الوطنية للماء	106,2 مليون أوقية	2022	2020	تعزيز شبكة توزيع المياه في مدينة أطار انطلاقا من حوض تيارت اصدر - آدرار
BCI	منسقية مشروع أولوياتي الموسع / الهندسة العسكرية	266,4 مليون أوقية	2022	2020	تعزيز إنتاج مدينة نواذيبو بواسطة مشروع بسعة 5.000م ³ / يوم
BCI	منسقية مشروع أولوياتي الموسع / الهندسة العسكرية	112 مليون أوقية	2022	2020	توفير وإقامة محطة لمعالجة مياه النهر في بوكي سعة 5.000م ³ / يوم
BCI	DHB	268 مليون أوقية	2022	2020	بناء 25 خزان لحجز الماء في ولايات الحوض الغربي، لعصابه، كوركول، كيدي ماغا، لبراكنه، تكانت، آدرار، تيرس زمور واينشيري
BCI	DHB	100 مليون أوقية	2022	2020	بناء 3 سدود في آكاميم، لفتح، وبرباره
BCI	منسقية مشروع أولوياتي الموسع / مديرية المعدات (قيادة الأركان)	200 مليون أوقية	2022	2020	اقتناء 3 ورش للحفر

خطة عمل البنى الأساسية للتكنولوجيا الحديثة				
مصدر التمويل	الكلفة	طبيعة المشروع (في طور التنفيذ أو مشروع جديد)	صاحب المشروع	الأنشطة
البنى الأساسية الرقمية: تعميم النفاذ إلى البنى الأساسية الرقمية ذات السرعة العالية لتشمل جميع السكان				
تعزيز الاتصال الدولي وتزويد موريتانيا بالبنى الأساسية الضرورية لتكون منصة للربط على المستوى الإقليمي				
الدولة (15%) الشركاء (85%)	30 000	في طور التنفيذ	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي	إنجاز ربط بحري ثاني ومحطة للاستقبال في نواذيبو
الدولة، الشركاء	21 000	جديد	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي	توطيد الربط الدولي بواسطة كابلات أرضية وتصدير الفائض إلى مجموعة البلدان الخمس في الساحل
الدولة، الشركاء	30 000	جديد	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي	إنجاز ربط بحري ثالث ومحطة للاستقبال في نواكشوط
توسيع شبكة الاتصال لربط جميع عواصم الولايات والمقاطعات والبلديات وإنشاء فروع لضمان سلامة الربط				
الدولة (13%) القطاع الخاص (12%) الشركاء (75%)	71 000	في طور التنفيذ	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي	توسيع شبكة الاتصال لربط جميع عواصم الولايات والمقاطعات والبلديات وإنشاء فروع لضمان سلامة الربط
الدولة، الشركاء	4 000	جديد	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي	ربط القرى والبلديات الواقعة بالقرب من مركز الشبكة
توسيع الربط ليشمل جميع البلديات وبالسرعة العالية / العالية جدا وبأساطة أساليب تكنولوجية ملائمة محليا				
الدولة	100 000	جديد	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي وسلطة التنظيم	صفقة موبايل ملائمة لموريتانيا من أجل تسريع وتحسين التغطية وجودة الخدمة
القطاع الخاص	1 500	جديد	مشغلو المواصلات	انطلاق مشاريع نموذجية من الجيل الخامس 5G
تطوير الاستخدامات وخفض التكاليف				
الدولة، الشركاء	9 000	في طور التنفيذ	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي	استحداث مركز بيانات Tier 3 وإنشاء موقعين ثاني وثالث للتبادل عن طريق الانترنت

خطة عمل البنى الأساسية للتكنولوجيا الحديثة				
مصدر التمويل	الكلفة	طبيعة المشروع (في طور التنفيذ أو مشروع جديد)	صاحب المشروع	الأنشطة
الإدارة الرقمية: عصنة الإدارة عن طريق استخدام واعتماد الرقمنة من أجل المزيد من الفاعلية والشفافية				
تطوير الخدمات عبر الشبكة من طرف إلى طرف والتركيز على احتياجات المواطن والمقاول				
الدولة، الشركاء	6000	في طور التنفيذ	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	توفير منصة لرقمنة الخدمات العمومية
الدولة، الشركاء	1500	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي / وكالة الرقمنة	العمل بهوية رقمية (e-ID)
التطور باتجاه إدارة تكاملية				
الدولة، الشركاء	2 500	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تنفيذ منصة للتشغيل المشترك لعدة أنظمة الكترونية Interopérabilité
الدولة، الشركاء	500	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تبسيط الإجراءات من منطلق مبدأ "مرة واحدة فقط" "Once only"
تقاسم الأنظمة المعلوماتية المشتركة والبنى الأساسية لتقنيات الإعلام				
الدولة، الشركاء	5000	في طور التنفيذ	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	الرفع من مستوى وتوسيع شبكة الانترنت الإدارية ذات السرعة العالية بواسطة الألياف البصرية (RIAD)
الدولة، الشركاء	750	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تقاسم البيانات انطلاقا من شبكة اتصال: استحداث بنية أساسية موحدة وافراضية يمكن أن توفر خدمات صناعية
الدولة، الشركاء	1000	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تسيير البريد
الدولة، الشركاء	1500	جديد	وزارة المالية	منصة خاصة بالتوريدات وإبرام الصفقات eProcurement
الدولة، الشركاء	100	جديد	الوزارة الأولى	رقمنة مجلس الوزراء - eCabinet
الدولة، الشركاء أو شراكة بين القطاعين العام والخاص	10000	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	مرجعية وطنية خاصة بالبيانات الجغرافية

خطة عمل البنى الأساسية للتكنولوجيا الحديثة				
مصدر التمويل	الكلفة	طبيعة المشروع (في طور التنفيذ أو مشروع جديد)	صاحب المشروع	الأنشطة
وضع إطار لفتح البيانات ومشاركة المواطنين (OpenGov) بما يساعد على الشفافية				
الدولة، الشركاء	150	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	إيجاد منصة وطنية مفتوحة للبيانات Open Data
الدولة، الشركاء	80	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	إدماج "إعلان الحكومة المفتوحة" والتصديق عليها
الدولة، الشركاء	100	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تنفيذ منصة إلكترونية تسمى eParticipation
دعم التحول الرقمي القطاعي: الاستفادة من ثمار الرقمنة من أجل زيادة القدرة التنافسية للقطاعات ذات الأولوية وزيادة تأثير ذلك على المجتمع				
تطوير حلول رقمية تسمح بتحسين الصحة لكل مواطن عن طريق النفاذ إلى خدمات صحية ذات جودة عالية وبشكل مستدام وشامل وعادل				
الدولة، الشركاء	300	جديد	وزارة الصحة	تطوير مخطط توجيهي للصحة الرقمية
الدولة، الشركاء	7000	في طور التنفيذ	وزارة الصحة	مشروع الصحة الإلكترونية eSanté : <ul style="list-style-type: none"> - تصميم نظام معلوماتي مخصص لتسيير إدارة قطاع الصحة وهيكل التداوي (تسيير الوثائق، المصادر البشرية، تسيير التجهيزات). - تصميم بوابة رقمية صحية تجمع كافة الأنظمة والقطاعات (المراجعين والمهنيين في مجال الصحة) وذلك لتسيير متابعة العلاقة بين النظام الصحي وبين المواطنين: الملف الطبي المشترك، التداوي عن بعد، إعداد الوصفات إلكترونياً .ePrescription
الدولة، الشركاء	400	جديد	وزارة الصحة	تطوير أدوات لتكوين المهنيين في مجال الصحة
دعم تقييم الاحتياجات وتصميم حلول رقمية لتحسين وتعميم التعليم والبحث				

خطة عمل البنى الأساسية للتكنولوجيا الحديثة				
مصدر التمويل	الكلفة	طبيعة المشروع (في طور التنفيذ أو مشروع جديد)	صاحب المشروع	الأنشطة
الدولة، الشركاء	300	جديد	وزارة التهذيب / وزارة التعليم العالي	تطوير خطة استراتيجية للتحويل الرقمي في نظام التهذيب الوطني والتعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الأصلي (المحاضر)
الدولة، الشركاء	3 100	جديد	وزارة التهذيب / وزارة التعليم العالي	مشروع التهذيب الإلكتروني eEducation في السلكين 1 و 2: <ul style="list-style-type: none"> - توسيع نظام المعلومات الحالي وربط المؤسسات اللامركزية وإدماجه بمنظومة البيانات المركزية. - استحداث فضاءات رقمية متخصصة من نوع اكسترا نيت مع إمكانية الولوج إليه (التلاميذ، المعلمون، والفريق التربوي). - تكوين في مجال استخدام تقنيات الإعلام والاتصال لصالح المهنيين ومراجعى قطاعي التهذيب والتعليم الأصلي
الدولة، الشركاء	1 000	جديد	وزارة التهذيب / وزارة التعليم العالي	مشروع منظومة بيانات ومنصات للتعليم العالي والبحث العلمي: <ul style="list-style-type: none"> - تصميم منظومة بيانات داخل الإدارة للسماح بتسيير الوثائق والمصادر البشرية ومتابعة الأنشطة عبر لوحة مفاتيح تفاعلية. - توسيع الخدمات الرقمية داخل مؤسسات التعليم والبحث: شبكة وطنية جامعية، منصة تفاعلية للتعاون فيما بين المؤسسات التعليمية والبحثية EER . - توسيع الخدمات الرقمية المقترحة للطلاب والمدرسين والباحثين: خارطة موضوعات ثقافية وطنية متخصصة وثائق مفتوحة
تطوير حلول رقمية مخصصة لمتابعة الأنشطة واتخاذ القرار فيما يتعلق بالقطاع الأول (الزراعة، التنمية الحيوانية والصيد)				
الدولة، الشركاء	1 500	جديد	وزارات الزراعة / التنمية الحيوانية / الصيد	استحداث نظام بيانات متخصصة لوزارات القطاع الأول (الزراعة، التنمية الحيوانية والصيد)

خطة عمل البنى الأساسية للتكنولوجيا الحديثة					
مصدر التمويل	الكلفة	طبيعة المشروع (في طور التنفيذ أو مشروع جديد)	صاحب المشروع	الأنشطة	
الدولة، الشركاء	1000	جديد	وزارات الزراعة / التنمية الحيوانية / الصيد	رقمنة الإجراءات الإدارية في القطاع الأول (الزراعة، التنمية الحيوانية والصيد). أمثلة: إفادات للتعاونيات، سندات ملكية.	
الدولة، القطاع الخاص، الشركاء	700	جديد	وزارات الزراعة / التنمية الحيوانية / الصيد	تصميم أدوات رقمية للمزارعين / المنمين / الصيادين من أجل رفع الكفاءات: تكوين، أداة لمتابعة الاستغلال، الخ.	
تعاطي الأعمال الكترونيا e-Business والابتكار: إثبات القدرة على الابتكار كمحرك للتنمية الرقمية وريادة الأعمال وقدرة الشركات على التنافس					
تطوير المنظومة البيئية للابتكار وريادة الأعمال في المجال الرقمي					
الشركاء	500	في طور التنفيذ	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	استحداث صندوق للابتكار	
شراكة بين القطاعين، الشركاء، الدولة	5000	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تنفيذ منصة للابتكار تشمل جميع الفاعلين في المنظومة البيئية والبنى الأساسية المطلوبة وإنعاشها (منتديات، لقاءات للبرمجة)	
الشركاء	100	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	إيجاد مرصد وطني للمنظومة البيئية للابتكار	
الدولة، الشركاء	500	جديد	وزارة التعليم العالي	إدراج البحوث والتنمية واليقظة التكنولوجية في المنظومة البيئية للابتكار والجامعات بالنسبة لقطاعات محددة (استخدام الرمل، الهيدروجين الأخضر، الصيد، التنمية الحيوانية، المعادن).	
تشجيع اعتماد الرقمنة داخل الشركات					
الدولة، الشركاء	100	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تصميم برنامج لإصدار الشهادات الرقمية للعمال (جواز رقمي)	

خطة عمل البنى الأساسية للتكنولوجيا الحديثة

مصدر التمويل	الكلفة	طبيعة المشروع (في طور التنفيذ أو مشروع جديد)	صاحب المشروع	الأنشطة
الشركاء	50	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تسهيل وتحفيز نفاذ الشركات إلى التجهيزات والخدمات الرقمية
الدولة، الشركاء	2000	جديد	وزارة الصناعة	تنفيذ برنامج لرفع مستوى الرقمنة في المقاولات الصغرى والمتوسطة لأغراض التسيير الداخلي والخارجي للمؤسسة
تسريع تطوير التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية				
الدولة، القطاع الخاص، الشركاء	500	جديد	وزارة التجارة	تطوير منصات للتسويق الإلكتروني eMarket
القطاع الخاص	1000	جديد	البنك المركزي	تطوير وتنفيذ استراتيجية وطنية للدفع الرقمي (البنك المفتوح، التقنيات الحديثة)
الدولة، شراكة بين القطاعين العام والخاص	200	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تنفيذ منظومة جيدة ومبتكرة للعبء (الأشخاص والأموال الثابتة)
التعريف بأبرز الشركات الناشئة وبأبطال الرقمنة الوطنيين				
الدولة، شراكة بين القطاعين العام والخاص	11000	في طور التنفيذ	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تصميم قطب تكنولوجي يشمل سلسلة القيمة في القطاع الرقمي ويسهل النفاذ إلى البنى التحتية الرقمية
الدولة	50	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تشجيع نفاذ المقاولات الرقمية إلى الطلبية العمومية
الدولة، الشركاء	200	في طور التنفيذ	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	جذب الاستثمارات الخارجية ومواطني الشتات إلى مجال الرقمنة
الشركاء	50	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي – المديرية العامة للابتكار	تسهيل نفاذ المنظومة البيئية للابتكار إلى برنامج عصرنة الإدارة (Sandbox والابتكار المفتوح)
الحكامة والإطار التنظيمي والقانوني للرقمنة				
هيكلية وتنفيذ الحكامة الوطنية في مجال الرقمنة				

خطة عمل البنى الأساسية للتكنولوجيا الحديثة

مصدر التمويل	الكلفة	طبيعة المشروع (في طور التنفيذ أو مشروع جديد)	صاحب المشروع	الأنشطة
الدولة	100	جديد	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي / HCN	هيكلية الحكامة الوطنية للرقمنة ومراجعة المرسوم المتعلق بالمجلس الأعلى
الدولة	900	في طور التنفيذ	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي	إنشاء مرصد وطني للرقمنة
الدولة، الشركاء	3000	في طور التنفيذ	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي	إنشاء وكالة الرقمنة التابعة للدولة
الدولة	4000	جديد	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي	إنشاء وكالة وطنية للأمن السبراني والاعتماد الالكتروني RIMCERT
الدولة	1000	في طور التنفيذ	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي	إنشاء سلطة لحماية البيانات ذات الطابع الشخصي (APD)
				تحسين الإطار القانوني كحافز لتطوير الرقمنة
الدولة	داخلي	في طور التنفيذ	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي	تعديل وتعزيز القانون رقم 2013 - 02 حول الاتصالات الالكترونية
الدولة	داخلي	في طور التنفيذ	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي	مراسيم تطبيق الإطار القانوني للشركة الموريتانية للمعلومات
الدولة	100	في طور التنفيذ	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي	اعتماد قانون حول الشركات الناشئة والمراسيم ذات العلاقة
الدولة	50	جديد	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي	اعتماد قانون الحكامة المفتوحة والمراسيم ذات العلاقة
الدولة	25	جديد	وزارة الداخلية	تصميم واعتماد الإطار القانوني حول تصنيف البيانات
				التنظيم: التغطية وجودة الخدمة وحماية البيانات QOS، قابلية النفاذ، تطور التنظيم القطاعي
الدولة	200	جديد	سلطة التنظيم	تعزيز الإجراءات الرامية إلى خفض التعريفات بفضل التنظيم.
الدولة	100	جديد	البنك المركزي	منح رخص للتقيد الالكتروني (من قبل البنك المركزي) لتعميم استخداماته
الدولة	400	جديد	البنك المركزي	العمل على تطوير الإطار التنظيمي للدفع الرقمي بالتنسيق مع البنك المركزي
الكفاءات الرقمية				

خطة عمل البنى الأساسية للتكنولوجيا الحديثة				
مصدر التمويل	الكلفة	طبيعة المشروع (في طور التنفيذ أو مشروع جديد)	صاحب المشروع	الأنشطة
تطوير الكفاءات الرقمية داخل الإدارة				
الدولة، الشركاء	100	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	العمل باعتماد استخدامات الرقمنة داخل الإدارة (جواز رقمي)
الدولة، الشركاء	500	جديد	وزارة الوظيفة العمومية	العمل ببرنامج للتكوين المستمر على استخدام الرقمنة داخل الإدارة
الدولة، الشركاء	500	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تطوير الكفاءات في مجال التسيير وتنفيذ المشاريع الرقمية
إعادة هيكلة العرض التكويني الجامعي والمهني بما يتناسب مع احتياجات سوق التشغيل الرقمي				
الشركاء	100	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تحديد مرجعي لحرفة الكفاءات الرقمية
الشركاء	500	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تشجيع الاعتمادات في مختلف حرف الرقمنة
الدولة، الشركاء	1000	جديد	وزارة التعليم العالي	إيجاد عرض تكويني جامعي ومهني بما يستجيب لاحتياجات الرقمنة
الدولة، الشركاء	2000	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تشجيع تعليم الرقمنة عن بعد (الدروس التعليمية المكثفة بواسطة الانترنت، الربح والموارد التعليمية الحرة)
الدولة	100	جديد	وزارة التعليم العالي	استحداث التكوين بالتناوب في المجال الرقمي
تشجيع وتطوير المضامين الرقمية في وسائل الاتصال المحلي متعددة الاستخدامات				

خطة عمل البنى الأساسية للتكنولوجيا الحديثة				
مصدر التمويل	الكلفة	طبيعة المشروع (في طور التنفيذ أو مشروع جديد)	صاحب المشروع	الأنشطة
الدولة، الشركاء	500	جديد	وزارة التكوين المهني	تعزيز قدرات المهنيين في مجال إنشاء ونشر المضامين الرقمية والترويج لها من خلال تكوينات متخصصة في مجال وسائط الإعلام والمضامين الرقمية
الدولة، الشركاء	500	جديد	وزارة التعليم العالي	استحداث برامج تعليمية وتكوينية في مجال وسائط الإعلام المتعددة والمضامين الرقمية
اعتبار التكوين في المجال الرقمي مرتكزا للاندماج الاجتماعي وقابلية التشغيل				
الدولة، الشركاء، القطاع الخاص، شراكة بين القطاعين	1000	جديد	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي	تنفيذ برنامج لإعادة التحويل ورفع المستوى المهني (المدرسة 42، المنطقة 01 (fablabs, Coding)
الدولة، الشركاء، القطاع الخاص	500	جديد	وزارة التعليم العالي	تطوير العرض التكويني الموجه نحو الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في مجال الرقمنة
الدولة، الشركاء	50	جديد	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي	تشجيع برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال تطوير الكفاءات الرقمية بتمويل من الفاعلين الرئيسيين في القطاع الخاص
الثقافة والثقة الرقمية				
تقريب الرقمنة من المواطن وتعميم الاستخدام عن طريق التعليم والتكوين				
الدولة، الشركاء أو شراكة بين القطاعين	220	جديد	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي	تطوير مقاهي إعلامية متعددة الوسائط على مستوى الولايات وتعميم مبادرة المقاهي الالكترونية النقالة
الدولة، الشركاء	600	جديد	الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي	توفير قاعات متخصصة في مجال وسائط الإعلام داخل المدارس الابتدائية والثانوية والمحاضر

خطة عمل البنى الأساسية للتكنولوجيا الحديثة

مصدر التمويل	الكلفة	طبيعة المشروع (في طور التنفيذ أو مشروع جديد)	صاحب المشروع	الأنشطة
الدولة، الشركاء	400	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تطوير برامج تكوينية وتحسينية في مجال الرقمنة لصالح المهنيين الموريتانيين (العمال المهرة، الفلاحون، التجار)
تحديد استراتيجية وخطة اتصال تسمح بتعميم استخدام الرقمنة				
الدولة، الشركاء	70	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تحديد خطة اتصال لأغراض التحسيس وتعميم استخدام الرقمنة على مستوى الجمهور العريض والمهنيين
الدولة، الشركاء	70	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تحديد استراتيجية اتصال بالنسبة للخدمات الالكترونية الموجودة على المستوى المحلي
تأمين سلامة الفضاء السبراني الموريتاني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي				
الدولة، الشركاء	800	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	إيجاد مركز للإنذار بوجود تهديد إلكتروني والرد عليه وتفعيل مركز حكومي لضمان تأمين البنى الأساسية السبرانية التابعة للإدارة
الدولة، الشركاء	1500	جديد	الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي	تنفيذ بنية رئيسية عمومية لضمان إصدار إفادة تأمين إلكتروني صارة عن الحكومة

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان وال عمران									
مؤشرات المتابعة		التعريف	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي			النهاية	البداية	قيد التعبئة	جاهز		
الشبكة قائمة وباشرت العمل	50%	وضع العلامات وحساب الإحداثيات	DCIG	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	إنجاز شبكة لتحديد المواقع والمسافات الأساسية (72 إشارة يجري إنجازها بمساعدة القيادة العامة لأركان الجيوش / المكتب 3)	I. النهوض بتنمية متوازنة في التراب الوطني
25%	0%	دراسات أجريت	DCIG	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	تصميم وبناء معهد جغرافي وطني (دراسة الجدوى)	
25%	0%	التكوين تم وجرى اقتناء المعدات	DCIG	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	تعزيز القدرات (تكوين العمال واقتناء تجهيزات للخرائط وبرمجيات متخصصة)	
100%	10%	المحطات قائمة وباشرت العمل	DCIG	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	إنجاز بنية تحتية لقياس المسافات وتحديد المواقع (اقتناء 3 محطات دائمة GNSS RTK)	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
منظومة المعلومات الجغرافية جاهزة	10%	التشخيص تم	مديرية الاستصلاح الترابي	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	إعداد مخطط توجيهي للاستصلاح الترابي (مرحلة التشخيص)
100%	20%	النصوص تم إعدادها	مديرية الاستصلاح الترابي	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	استراتيجية التقري: مراجعة مرسوم التقري وإعداد نصوص قانونية تتعلق بقواعد برمجة وتوزيع التجهيزات والبنى الأساسية الاجتماعية وتحديد معايير موضوعية وقواعد للاستصلاح الترابي
العناصر المرجعية تم إعدادها	0	إعداد العناصر المرجعية	CNT	ابريل 2022	مارس 22-	ميزانية الدولة	*	إعداد العناصر المرجعية لمنظومات البيانات الجغرافية المتعلقة بالعنونة في مدن ألاك، أطار، كيهيدي، نواذيبو، روصو وسيلبابي.

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		التعريف	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي			النهاية	البداية	قيد التعبئة	جاهز		
الأدوات جاهزة	0	إعداد العناصر المرجعية	CNT	مايو	ابريل	ميزانية الدولة	*	إعداد أدوات لجمع البيانات	
تم تكوين المحققين	0	تم تدريب المحققين	CNT	يونيو	يونيو	ميزانية الدولة	*	تكوين المحققين	
المسح تم	0	انطلاق المسح	CNT	أكتوبر	يوليو	ميزانية الدولة	*	جمع بيانات حول العناوين ذات المواقع المحددة عن طريق الأقمار الصناعية	
الدراسة تمت	0	انطلاق الدراسة ورسو الصفاة	CNT	نوفمبر	أغسطس	ميزانية الدولة	*	دراسة حول حماية الموروث والأماكن المتعلقة بالحياة الريفية في موريتانيا لكل منطقة جغرافية	
السيارات جاهزة	0	العروض تم إطلاقها ورسو الصفاة	CNT	يوليو	يونيو	ميزانية الدولة	*	اقتناء سيارات للربط	
100%	95%	تم استلام التجهيزات	CPNRL	مارس		ميزانية الدولة	*	إكمال أشغال بناء التجهيزات العمومية في تجمعات العطف (كوركول) وماغه (باركيول)	
100%	50%	تم إسكان الأهالي تجميع القرى تم	CPNRL	أغسطس	مارس	ميزانية الدولة	*	استكمال الإجراءات الإدارية (مقررات صادرة عن الولاية المعنيين) - إحصاء السكان. - مصادقة مجلس الوزراء على خطط تهيئة الأحياء والمناطق.	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
								<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة ووضع العلامات لتحديد القطع الأرضية. - إسكان الأهالي.
100%	0%	تم إسكان الأهالي تجميع القرى تم	CPNRL	مايو	مارس	ميزانية الدولة	*	<ul style="list-style-type: none"> استكمال الإجراءات الإدارية (مقررات صادرة عن الولاية المعنيين) - مصادقة مجلس الوزراء على خطط تهيئة الأحياء والمناطق. - مراجعة ووضع العلامات لتحديد القطع الأرضية. - إسكان الأهالي.
100%	10%	تم إسكان الأهالي تجميع القرى تم	CPNRL	أكتوبر	مارس	ميزانية الدولة	*	<ul style="list-style-type: none"> استكمال الإجراءات الإدارية (مقررات صادرة عن الولاية المعنيين) - مصادقة مجلس الوزراء على خطط تهيئة الأحياء والمناطق. - مراجعة ووضع العلامات لتحديد القطع الأرضية.

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		التعريف	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي			النهاية	البداية	قيد التعبئة	جاهز		
100%	50%	المساكن تم استلامها	CPNRL	ابريل		ميزانية الدولة	*	إكمال أشغال بناء 50 مسكن	
100%	70%	التجهيزات تم استلامها	CPNRL	ديسمبر	مارس	ميزانية الدولة	*	أشغال إكمال بناء التجهيزات العمومية المتعلقة بتوسيع مدينة عدل بكرو الجزء 2	
100%	0%	الصفقات تم التوقيع عليها	CPNRL	ديسمبر	ابريل	ميزانية الدولة	*	انطلاق أشغال بناء التجهيزات العمومية لتجمعات انيكت أنس (تمبده، الحوض الشرقي)، بدر (العيون، الحوض الغربي)، عهد الوفاء والبركة، بلدية انتيكان (اركيز، اترارزه).	
		الأشغال بدأت				ميزانية الدولة			
100%	0%	الدراسة أنجزت	CPNRL	سبتمبر	ابريل	ميزانية الدولة	*	إنجاز دراسات التأثير البيئي وجدوائية تجمع سيلوا (امبود، كوركول) وبوغله وأمات لعكاريش (الحوض الشرقي)	
100%	0%	العناصر المرجعية تم إعدادها	CPNRL	مايو	ابريل	ميزانية الدولة	*	إعداد العناصر المرجعية للاستراتيجية الوطنية لتجمع البلديات والقرى	
100%	0%	تم إسكان الاهالي	CPNRL	مايو	مايو	ميزانية الدولة	*	إفقال تجمع صبها الله (امبود، كوركول): إسكان باقي الأسر التي تم إحصاؤها	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف	
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة			جاهز
100%	90%	تم إسكان الأهالي التجميع بدأ	CPNRL	مايو	مايو	ميزانية الدولة	*	إفقال تجمع ترمسه (كوبني، الحوض الغربي)	
								تصحيح المخطط العمراني	
								إحصاء وإعادة إسكان الأسر الموجودة في أماكن غير مرخصة	
								تسوية مشاكل تداخل القطع الأرضية	
50%	0%	المرحلة 1 انتهت	CPNRL	ديسمبر	مايو	ميزانية الدولة	*	غرس الأشجار في موقع تجمع تنومند لحمايته من زحف الرمال	II. تعزيز منظومة التخطيط والتسيير الحضري لقيام مدن منتجة وضمن تنمية حضرية محكم فيها في ولايات الوطن
المخطط العمراني تم تنفيذه	0%	المخطط العمراني تم تنفيذه	DDPRU/D OU/ADU	ديسمبر	مارس	ميزانية الدولة	*	تنفيذ المخطط العمراني في نواكشوط	
	30%	0%	المخطط العمراني تم إعداده	Cabinet/D DPRU	ديسمبر	مارس	ميزانية الدولة	*	
100%	0%	المدونة تمت مراجعتها	DDPRU	ديسمبر	مارس	ميزانية الدولة	*	مراجعة مدونة الإعمار	
100%	0%	النصوص التطبيقية تم إعدادها واعتمادها	DDPRU	ديسمبر	مارس	ميزانية الدولة	*	إعداد واعتماد نصوص تطبيق مدونة الإعمار	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
100%	0%	الاستراتيجية تم إعدادها	DDPRU	ديسمبر	مارس	ميزانية الدولة	*	إعداد استراتيجية وطنية للتخطيط الحضري في مدننا (سياسة المدينة)
المطابقة مع الخطة التوجيهية الحضرية	0%	المطابقة مع الخطة التوجيهية الحضرية	DDPRU/D OU/ADU	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	المصادقة على المخطط المحلي لتفرغ زينه وتنفيذه
الدراسات أنجزت	العناصر المرجعية تم إعدادها	الدراسات أنجزت	DDPRU/D EPC	يوليو	مارس	ميزانية الدولة	*	إعداد دراسات الجدوى للمخطط الحضرية في المقاطعات الأخرى بنواكشوط (9 مقاطعات)
الشبكات الموحد موجود	العناصر المرجعية تم إعدادها	الشبكات الموحد موجود	Cabinet/D DPRU/DO U/DEPC/ MF/MIDE C	ديسمبر	مارس	ميزانية الدولة	*	إقامة شبكات موحد لتسليم رخص البناء
RSU élaborés	0%	RSU élaborés	DDPRU/D EPC	ديسمبر	مارس	ميزانية الدولة	*	إعداد نصوص عمرانية بسيطة في المدن التي لا توفر فيها أدوات للتخطيط الحضري
10%	0%	مخطط الاستصلاحي التفصيلي أنجز	DDPRU	ديسمبر	مارس	ميزانية الدولة	*	تحديث مخطط الاستصلاحي التفصيلي (PAD) في مركز مدينة نواكشوط

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		التعريف	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي			النهاية	البداية	قيد التعبئة	جاهز		
الهياكل موجودة	0%	الدراسة أنجزت والوكالة باشرت العمل	Cabinet/D DPRU/DE PC	ديسمبر	مايو	ميزانية الدولة	*	إعداد دراسة لإقامة كيان سيعهد إليه بالتسيير العقاري في الوسطين الحضري والريفي (إعادة تموقع وكالة التنمية الحضرية و ERRT)	
100%	90%	إكمال المشروع	شركة إسكان	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	استكمال مشروع توسيع وعصرنة مدينة سيلبابي	
100%	90%	إكمال المشروع	شركة إسكان	ديسمبر	يناير		*	استكمال مشروع توسيع وعصرنة مدينة انبيكه	
100%	40%	مخططات خاصة المجلس الجهوي	DOU	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	إعادة هيكلة وعصرنة المدن: إعداد مخططات وتحديد المواقع والإحداثيات في ست عواصم جهوية (النعمة، العيون، كيفه، سيلبابي، تجكجة وأطار) و 7 مدن داخلية (تمبوغه، جيكني، تامشكط، لكصيه 1، اركيز، كوندي وانتيكان)	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		التعريف	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي			النهاية	البداية	قيد التعبئة	جاهز		
المخطط تم إعداده والتصديق عليه	90%	المخطط تم إعداده والتصديق عليه	DEPC/DD PRU/DOU	سبتمبر	مارس	*	*	التخطيط الحضري في امحجرات	
دليل الإجراءات أنجز	0%	دليل الإجراءات أنجز	Cabinet /DDPRU	أغسطس	يناير	ميزانية الدولة	*	إعداد دليل إجراءات العمليات الحضرية والرقابية	
الساحات العمومية والمحميات تم تحديد مواقعها		الساحات العمومية والمحميات تم تحديد مواقعها	وكالة التنمية الحضرية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	وضع معالم في الأماكن العمومية والمحميات	
90%	50%	الاستراتيجية أنجزت	Cabinet/D H	ديسمبر	ابريل	ميزانية الدولة	*	إعداد استراتيجية وطنية للإسكان	
100%	85%	استلام الدراسات	Cabinet/D H	يوليو	يناير	شراكة بين القطاعين العام والخاص	*	دراسة جدوى لمشروع بناء مساكن في المتناول	
100%	0%	التصديق على القانون	Cabinet/D H	ديسمبر	مارس	ميزانية الدولة	*	مراجعة القانون المتعلق بالشهر العقاري	
100%	0%		MHUAT/MEPSP/M F	ديسمبر	يناير		*	استحداث صندوق للإسكان	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
اقتناء السيارات	0%	اقتناء السيارات	CCOAC	يونيو	مارس	ميزانية الدولة	*	تعزيز القدرات العملية لـ CCOAC اقتناء سيارتين لأغراض عمليات المراقبة الحضرية
التطبيقات جاهزة	0%	%	CCOAC	مارس	يناير	ميزانية الدولة	*	العمل ببرمجيات رقمية لمتابعة عمليات المراقبة الحضرية
النشاط مستمر في كل الأوقات			CCOAC	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	إخلاء الأماكن غير المرخصة
النصوص تم إعدادها		النصوص تم إعدادها	DPRC	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	إعداد نصوص تطبيقية للتنظيم العام المتعلقة بالبناء: - تحديد شروط تطبيق التنظيم العام في البلديات غير نواكشوط ونواذيبو. - المحدد لشروط نفاذ الأشخاص ذوي الحركية المحدودة إلى العمارات.

III. تعزيز العرض الوطني في مجال المباني والبنية التحتية والتجهيزات العمومية

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران									
مؤشرات المتابعة		التعريف	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي			النهاية	البداية	قيد التعبئة	جاهز		
100%	0%	التقارير والوثائق اكتملت	DPRC	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	وضع آلية لتصنيف وترتيب الفاعلين في مجال البناء والأشغال العامة (شركات، مكاتب دراسات ومكاتب مراقبة)	
مشاريع قيد الإنجاز									
التعليم									
100%	65%		مديرية المباني العمومية					مدرسة (1) في وادان	
100%	70%		مديرية المباني العمومية					مدرسة في أزوكي	
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء إعدادية في كنوال	
100%	تم		مديرية المباني العمومية					أشغال بناء مؤسسات مدرسية، ثانوية في شنقيط	
20%	إنهاء التعاقد		مديرية المباني العمومية					بناء إعدادية في عين أهل الطابع – الجزء 7	
	تم		مديرية المباني العمومية					أشغال بناء إعدادية سكليل	
	تم		مديرية المباني العمومية					أشغال توسيع المدرسة الأساسية لمدينة	
80%	25%		مديرية المباني العمومية					أشغال توسيع المدارس الأساسية في شنقيط والعين الصفرة	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		التعريف	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي			النهاية	البداية	قيد التعبئة	جاهز		
70%	10%		مديرية المباني العمومية					أشغال توسيع المدارس الأساسية في تيارت والطواز	
30%	إنهاء التعاقد		مديرية المباني العمومية					مدرسة في كيفه	
	تم		مديرية المباني العمومية					إعدادية في كيفه، 12 فصل	
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في كرو	
100%	92%		مديرية المباني العمومية					تجمع ماغه (باركيول) - الجزء 2	
100%	43%		مديرية المباني العمومية					بناء إعدادية في لبحير	
100%	92%		مديرية المباني العمومية					مدرسة ابتدائية في تجمع ماغه (باركيول) - الجزء 1	
	تم		مديرية المباني العمومية					إعدادية في بابابي 12 فصل	
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في دار البركه (بوكي)	
100%	80%		مديرية المباني العمومية					مدرسة في بوكي	
	تم		مديرية المباني العمومية					إعدادية في نواذيبو - 8 فصول	
	تم		مديرية المباني العمومية					ثانوية نموذجية في كيهيدي - الجزء 2	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
	تم		مديرية المباني العمومية					ثانوية في انبيري والو (كوركول) - 8 فصول
	تم		مديرية المباني العمومية					إعدادية في امبود 12 فصل
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في رك بيتنكل (لكصبيه)
	تم		مديرية المباني العمومية					ثانوية في تيفوندي سفي - 8 فصول
100%	88%		مديرية المباني العمومية					مدرسة في احسي أقطوط (مونكل)
100%	58%		مديرية المباني العمومية					مدرسة أساسية في امبود
100%	83%		مديرية المباني العمومية					أشغال توسيع المدرسة الأساسية في تجمع فوم
100%	38%		مديرية المباني العمومية					تجمع العطف (مقامه) - الجزء 2
	0%		مديرية المباني العمومية					مدرسة ابتدائية في تجمع العطف (مقامه) - الجزء 1
	تم		مديرية المباني العمومية					إعدادية في سيلبابي 16 فصل
100%	52%		مديرية المباني العمومية					أشغال بناء إعدادية في عر
100%	55%		مديرية المباني العمومية					بناء إعدادية في تكتاكة

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		التعريف	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي			النهاية	البداية	قيد التعبئة	جاهز		
		إنهاء التعاقد	مديرية المباني العمومية					إعدادية في كوني 6 فصول	
	تم		مديرية المباني العمومية					إعدادية في بوخزامة (النعمة) 4 فصول	
	تم		مديرية المباني العمومية					ثانوية في عدل بکرو 8 فصول	
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في اجريف (النعمة)	
100%	95%		مديرية المباني العمومية					مدرسة أساسية في عدل بکرو	
100%	94%		مديرية المباني العمومية					مدرسة في صحبي (تمبده)	
100%	92%		مديرية المباني العمومية					إعدادية في عدل بکرو 8 فصول	
100%	73%		مديرية المباني العمومية					بناء مدرسة أساسية في المدروم – النعمة	
	تم		مديرية المباني العمومية					إكمال بناء 12 فصل دراسي في العيون	
100%	78%		مديرية المباني العمومية					بناء مدرسة أساسية في عين بهاه / أم لحياظ / العيون – الجزء 5	
100%	77%		مديرية المباني العمومية					بناء مدرسة أساسية في بنكو – الجزء 8	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		التعريف	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي			النهاية	البداية	قيد التعبئة	جاهز		
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في دار النعيم – 03	
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في تيارت – 02	
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في تيارت – 04	
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في تيارت – 01	
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في دار النعيم – 01	
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في دار النعيم – 02	
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في تيارت – 03	
100%	50%		مديرية المباني العمومية					توسيع المؤسسات المدرسية (أساسية وثانوية)	
100%	إنهاء التعاقد		مديرية المباني العمومية					مدرسة في لكصر – 02	
100%	إنهاء التعاقد		مديرية المباني العمومية					مدرسة في تفرغ زينه – 03	
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء المدرسة رقم 8 في نواكشوط	
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل المدرسية العليا للتعليم	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		التعريف	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي			النهاية	البداية	قيد التعبئة	جاهز		
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء مدرستين ابتدائيتين جاهزتين في نواكشوط الغربية	
	تم		مديرية المباني العمومية					إعدادية في الطلحاية (كوركول) 6 فصول	
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في السبخة - 01	
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في تفرغ زينه - 02	
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في السبخة - 02	
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء إعدادية في كنودرت	
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في تفرغ زينه - 04	
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في تفرغ زينه - 01	
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في لكصر - 01	
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل 6 أجنحة في المعهد المهني العالي	
100%	68%		مديرية المباني العمومية					إعدادية في السبخة 2 من 12 فصل	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
50%	6%		مديرية المباني العمومية					أشغال بناء سباح للحي الجامعي في نواكشوط بما في ذلك توريد وتركيب 11.460 متر من الأسلاك
100%	إنهاء التعاقد		مديرية المباني العمومية					بناء ثانوية عرفات (سابقا تفرغ زينه)
100%	إنهاء التعاقد		مديرية المباني العمومية					مدرسة في توجنين - 04
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء مدرستين ابتدائيتين جاهزتين في نواكشوط الجنوبية
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في توجنين - 02
	تم		مديرية المباني العمومية					إعدادية في عرفات 8 فصول
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في توجنين - 03
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في توجنين - 01
100%	إنهاء التعاقد		مديرية المباني العمومية					مدرسة في الميناء - 01
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في الميناء - 02

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة في عرفات
100%	80%		مديرية المباني العمومية					بناء مدرسة ابتدائية في الدار البيضة – المذرذرة
	تم		مديرية المباني العمومية					إكمال بناء مدرسة جودة في روصو
100%	80%		مديرية المباني العمومية					بناء مدرسة أساسية في معط مولانه
100%	60%		مديرية المباني العمومية					أشغال إعادة تأهيل وتوسيع المدارس الأساسية في انتيكان
	تم		مديرية المباني العمومية					تشبيد بنى أساسية مدرسية – الجزء 6
	تم		مديرية المباني العمومية					تشبيد بنى أساسية مدرسية – الجزء 5
	تم		مديرية المباني العمومية					تشبيد بنى أساسية مدرسية – الجزء 2
	تم		مديرية المباني العمومية					تشبيد بنى أساسية مدرسية – الجزء 4
	تم		مديرية المباني العمومية					تشبيد بنى أساسية مدرسية – الجزء 7
	تم		مديرية المباني العمومية					تشبيد بنى أساسية مدرسية – الجزء 3

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران								
مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
	تم		مديرية المباني العمومية					تشبيد بنى أساسية مدرسية – الجزء 10
	تم		مديرية المباني العمومية					تشبيد بنى أساسية مدرسية – الجزء 9
			مديرية المباني العمومية					تشبيد بنى أساسية مدرسية – الجزء 1
			مديرية المباني العمومية					تشبيد بنى أساسية مدرسية – الجزء 8
			مديرية المباني العمومية					توسيع المؤسسات المدرسية (أساسية وثانوية)
وكالة تنفيذ الأشغال AMEXTIPE سابقا								
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة ابتدائية في امحيرث
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل وتوسيع المؤسسات المدرسية في كرو
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء 3 فصول دراسية في بومديد
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء مركز استشفائي في بوكي
100%	75%		مديرية المباني العمومية					إعدادية في واد أمور (مقطع لحجار)

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
	تم	مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل وتوسيع المؤسسات المدرسية في مقامه وتيفوندي سيفي	
	تم	مديرية المباني العمومية					مدرسة تكوين المعلمين 2 في كيهيدي (مدرج ومطعم)	
100%	92%	مديرية المباني العمومية					مدرسة ابتدائية في لكصيه 1 (ولد رامي)	
100%	65%	مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل وتوسيع المؤسسات المدرسية في لكصيه 1 (بناء ست فصول ومرفق صحي واحد في مدرسة بوكول)	
	تم	مديرية المباني العمومية					مدرسة ابتدائية في لجرج (رك صبور / اكني)	
	تم	مديرية المباني العمومية					بناء مستشفى جهوي في النعمة	
	تم	مديرية المباني العمومية					إعدادية انبيكت لحواش	
	تم	مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل وتوسيع المؤسسات المدرسية في بواصطيله 1	
	تم	مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل وتوسيع المؤسسات المدرسية في آمرج	
	تم	مديرية المباني العمومية					مدرسة اعوينات ازبل	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل وتوسيع المؤسسات المدرسية في اعوينات ازبل
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء 3 فصول دراسية في بواصطيله 2 (تحويل بوتلميت)
	تم		مديرية المباني العمومية					ثانوية نموذجية في جيكني
	تم		مديرية المباني العمومية					ثانوية امتياز في النعمة
	تم		مديرية المباني العمومية					مدرسة ابتدائية في اطويل
100%	34%		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل وتوسيع المؤسسات المدرسية في فصاله
100%	10%		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل وتوسيع المؤسسات المدرسية في عدل بكرو
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل وتوسيع المؤسسات المدرسية في الطينطان 1
100%	65%		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل وتوسيع المؤسسات المدرسية في تامشكط
50%	إنهاء التعاقد		مديرية المباني العمومية					مدرسة تكوين المعلمين 2 في أكجوجت (مدرج ومطعم)
50%	0%		مديرية المباني العمومية					مدرسة تكوين المعلمين 1 في أكجوجت (تكملة الجدران والأثاث)

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل إعدادية تيارت 1
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل/ توسيع ثانوية دار النعيم
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مدرسة لكصر 02
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل ثانوية لكصر 01
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل إعدادية لكصر
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مدرسة المطافئ - لكصر
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مدرسة الإمام الشافعي تفرغ زينه
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مدرسة الحي K تفرغ زينه
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مدرسة صالح ولد عبد الوهاب - السبخة
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل الثانوية العربية، المدرسة 8 وبناء مدرسة في حي الشاطئ
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء ثانوية تفرغ زينه

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
	تم		مديرية المباني العمومية					مجمع من 12 فصل دراسي في ثانوية تفرغ زينه (توسعة)
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة بناء المدرسة الأساسية في تفرغ زينه
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة بناء المدرسة الابتدائية "خالد"
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل إعدادية الميناء رقم 1
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مدارس عباس 1 و 2 في الرياض
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مدارس أبو أيوب 1 و 2 في الرياض
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل إعدادية الرياض 3
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مدرسة عرفات 4
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل إعدادية عرفات 6
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مدرسة بكار بعرفات
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مدرسة الشيخ محمد الحافظ بعرفات

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مدرسة أحمد بن حبيب بتوجنين
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مدرسة النعمان بتوجنين
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مدرسة الإنقاذ بتوجنين
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مدرسة الحاج فحفو بتوجنين
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مدرسة النائب بتوجنين
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مدرسة القدس بتوجنين
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مدرسة جعفر ابن أبي طالب بتوجنين
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة بناء المدارس 10 و 15 وإعادة تأهيل الإعدادية رقم 2 في الميناء
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة بناء ثانوية الميناء
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل / توسيع الإعدادية 1 ومدرسة يوسف
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة بناء مدرسة المختار ساخو الابتدائية

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
	تم		مديرية المباني العمومية					إعدادية اغلمبيت (تجكجة)
	إنهاء التعاقد		مديرية المباني العمومية					إعدادية تيكماطين
	إنهاء التعاقد		مديرية المباني العمومية					إعدادية بوظلحاية
100%	إنهاء التعاقد		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل وتوسيع الإعدادية 1 في روصو
100%	إنهاء التعاقد		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل وتوسيع الإعدادية 3 في روصو
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل ثانوية روصو
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل الإعدادية 2 في روصو
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء مرافق صحية في مدرسة كرك
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء مرافق صحية في مدرسة البلدية
	تم		مديرية المباني العمومية					إعدادية الصفا
	تم		مديرية المباني العمومية					المدرسة الابتدائية انتيامه
مقرات المجالس الجهوية								

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
100%	90%	مديرية المباني العمومية					بناء مقرات المجالس الجهوية – الجزء 5 أطار	
100%	80%	مديرية المباني العمومية					بناء مقرات المجالس الجهوية – الجزء 2 كيفه	
100%	إنهاء التعاقد	مديرية المباني العمومية					بناء مقرات المجالس الجهوية – الجزء 4 ألاك	
	تم	مديرية المباني العمومية					بناء مقرات المجالس الجهوية – نواذيبو	
	تم	مديرية المباني العمومية					بناء مقرات المجالس الجهوية – الجزء 3 كيهيدي	
	تم	مديرية المباني العمومية					بناء مقرات المجالس الجهوية – الجزء 3 سيلبابي	
100%	85%	مديرية المباني العمومية					بناء مقرات المجالس الجهوية – الجزء 1 النعمة	
100%	85%	مديرية المباني العمومية					بناء مقرات المجالس الجهوية – الجزء 1 العيون	
100%	70%	مديرية المباني العمومية					بناء مقرات المجالس الجهوية – الجزء 5 أكجوجت	
100%	80%	مديرية المباني العمومية					بناء مقرات المجالس الجهوية – الجزء 2 تجكجة	
100%	60%	مديرية المباني العمومية					بناء مقرات المجالس الجهوية – الجزء 5 ازويرات	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران								
مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
100%	إنهاء التعاقد	مديرية المباني العمومية					بناء مقرات المجالس الجهوية – الجزء 4 روصو	
الداخل								
	تم	مديرية المباني العمومية					مكاتب ومساكن الحكام في بومديد وكيفه	
	تم	مديرية المباني العمومية					مكاتب الحكام في بوكي وبابابي	
	إنهاء التعاقد	مديرية المباني العمومية					مكاتب ومساكن رؤساء المراكز الإدارية في امحجرات	
	تم	مديرية المباني العمومية					مكاتب الحكام في كيهيدي وامباني	
	تم	مديرية المباني العمومية					مكاتب ومساكن الحكام في سيلبابي ومقامه	
100%	71%	مديرية المباني العمومية					مكاتب ومساكن رؤساء المراكز الإدارية في التاشوط	
100%	81%	مديرية المباني العمومية					مكاتب ومساكن الحكام في غابو	
	تم	مديرية المباني العمومية					مكاتب ومساكن الحكام في تمبدهغ وجيكني	
	تم	مديرية المباني العمومية					مكتب الوالي ومندوب وزارة الإسكان في النعمة	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران								
مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
	تم		مديرية المباني العمومية					مكاتب ومساكن الحكام في العيون، تامشكط وكوئبي
	تم		مديرية المباني العمومية					مكاتب ومسكن الحاكم في بنشاب
100%	40%		مديرية المباني العمومية					أشغال إعادة تأهيل وزارة الداخلية واللامركزية
100%	30%		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل وتوسيع الوزارة الأولى
100%	20%		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل وتوسيع الوزارة الأولى - صفقة تكميلية
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء مكاتب وسكن الوالي - نواكشوط الجنوبية
	تم		مديرية المباني العمومية					مكاتب ومساكن الحكام في ازويرات وبييرام اكرين
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء مكاتب ومساكن الوالي ومندوب وزارة الإسكان في ازويرات
	تم		مديرية المباني العمومية					مكاتب ومساكن الحكام في اركيز والمذرذرة
الثقافة والشباب والرياضة								

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران									
مؤشرات المتابعة		التعريف	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي			النهاية	البداية	قيد التعبئة	جاهز		
100%	92%		مديرية المباني العمومية					أشغال بناء 5 ملاعب كرة القدم في الصالات: 2 في امبود، 1 في مونكل، 1 في مال، و 1 في باركيول وإعادة تأهيل ورفع مستوى ملعب سيلبابي	
80%	إنهاء التعاقد		مديرية المباني العمومية					إكمال الجزء 1: دار الشباب وملعب روصو	
	تم		مديرية المباني العمومية					ملعب يتسع لـ 1.000 مقعد في بوكي	
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة بناء ملعب نوادييو	
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل 3 ملاعب (شيخا ولد بيديه، الأولمبي ونوادييو)	
	تم		مديرية المباني العمومية					دار الشباب في سيلبابي	
100%	92%		مديرية المباني العمومية					دار الشباب في كيفه	
100%	20%		مديرية المباني العمومية					بناء قرية الصناعة التقليدية في شنقيط	
30%	8%		مديرية المباني العمومية					أشغال بناء قرية للصناعة التقليدية في نواكشوط	
الصحة									
	تم		مديرية المباني العمومية					مركز صحي من الفئة "ب" في أوجفت ومركز صحي في اكرارات لفرص	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
100%	62%	مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل وتجديد مستشفى كيفه	
	تم	مديرية المباني العمومية					بناء مركز صحي من الفئة "ب" في مال	
	تم	مديرية المباني العمومية					بناء مركز صحي من الفئة "ب" في شوم (آدرار)	
	تم	مديرية المباني العمومية					بناء مركز صحي من الفئة "ب" في أشرم	
100%	77%	مديرية المباني العمومية					بناء مستشفى 150 سرير في سيلابابي	
	تم	مديرية المباني العمومية					إكمال الجزء 3: مراكز الصحة في الحوضين الشرقي والغربي	
50%	25%	مديرية المباني العمومية					توسيع المركز الاستشفائي الوطني وCHME	
100%	47%	مديرية المباني العمومية					أشغال إعادة تأهيل مصالح الجراحة البولية والأطفال والأمراض الداخلية	
	تم	مديرية المباني العمومية					بناء مركز صحي من الفئة "ب" في المجرية (تكانت)	
	تم	مديرية المباني العمومية					بناء مركز صحي من الفئة "ب" في الرشيد (تكانت)	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران									
مؤشرات المتابعة		التعريف	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي			النهاية	البداية	قيد التعبئة	جاهز		
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل المركز الاستشفائي في تجكجة	
	تم		مديرية المباني العمومية					الجزء 9 - بناء مركز في أودي امجبور	
بالعدالة									
70%	إنهاء التعاقد		مديرية المباني العمومية					بناء سجن كيفه	
	تم		مديرية المباني العمومية					تأهيل سجن انبيكه	
	تم		مديرية المباني العمومية					إكمال الجزء 2: قصر العدالة وملعب العيون	
80%	5%		مديرية المباني العمومية					بناء سجن يتسع 1.200 نزيل في نواكشوط الجنوبية	
الخارج									
يجب الاتصال بمقدم خدمات آخر	إنهاء التعاقد		مديرية المباني العمومية					السفارة في الرياض	
يجب الاتصال بمقدم خدمات آخر	إنهاء التعاقد		مديرية المباني العمومية					المركز الثقافي بانجول	
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل الممثلات في الأمم المتحدة (نيويورك) وإقامة السفير في واشنطن	
100%	70%		مديرية المباني العمومية					السفارة في انيامي	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران								
مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
85%	30%	مديرية المباني العمومية					السفارة في الرباط	
80%	20%	مديرية المباني العمومية					السفارة في أبو ظبي	
رئاسة الجمهورية								
	تم	مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل الفيلا الرئاسية السابقة – رئاسة الجمهورية	
	تم	مديرية المباني العمومية					بناء الجدار المحيط بالرئاسة	
	تم	مديرية المباني العمومية					أشغال إعادة تأهيل المنصة الرياضية في رئاسة الجمهورية	
100%	90%	مديرية المباني العمومية					أشغال إعادة تأهيل حمامات رئاسة الجمهورية	
80%	20%	مديرية المباني العمومية					أشغال إعادة تأهيل المكاتب القديمة – رئاسة الجمهورية	
المباني الإدارية المختلفة والتجهيزات العمومية								
	تم الإلغاء	مديرية المباني العمومية					تسييج ساحة الحرية	
	تم الإلغاء	مديرية المباني العمومية					اتفاقية نجاح (المسجد الكبير الدور الأرضي + 9 ومنتزه)	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء وإعادة تأهيل البنى الأساسية المحورية في مدينة أكجوجت
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء عمارتين دور أرضي + 9 ومقر المجلس الدستوري
	تم		مديرية المباني العمومية					عمارة دور أرضي + 9
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء مقر الجمعية الوطنية
100%	10%		مديرية المباني العمومية					أشغال إعادة تأهيل وتوسيع مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني
	تم		مديرية المباني العمومية					أشغال بناء سياج الحظيرة الوطنية في أوليكات 1
	تم		مديرية المباني العمومية					أشغال بناء سياج الحظيرة الوطنية في أوليكات 2
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء ملاعب: روصو، لكصر، السبخة، وإعادة تأهيل المركز الحدودي عند الكلم 55 باتجاه المغرب
	تم		مديرية المباني العمومية					أشغال بناء 3 مكبات مؤقتة للقمامة المنزلية

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران								
مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
100%	80%		مديرية المباني العمومية					أشغال إكمال ورفع مستوى المباني والتجهيزات العمومية
100%	30%		مديرية المباني العمومية					أشغال بناء 3 مكبات مؤقتة للقمامة المنزلية في تفرغ زينه، دار النعيم وتوجنين
			مديرية المباني العمومية					أشغال إعادة تأهيل ولاية نواكشوط الغربية
كتيبة الأمن الرئاسي ووزارة الصيد والاقتصاد البحري								
	تم		مديرية المباني العمومية					أشغال استصلاح مكاتب كتيبة الأمن الرئاسية ووزارة الصيد والاقتصاد البحري
	تم		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مباني وزارة الصيد
الشؤون الإسلامية								
	تم		مديرية المباني العمومية					أشغال إعادة بناء الفيلا في مسجد ابن عباس
100%	10%		مديرية المباني العمومية					أشغال بناء سياج مسجد ابن عباس
وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة – أشغال بناء حدائق الأطفال في نواكشوط								
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء حديقة أطفال دار النعيم في نواكشوط

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
	تم		مديرية المباني العمومية					حديقة أطفال عرفات
	تم		مديرية المباني العمومية					حديقة أطفال الرياض
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء حديقة أطفال تيارت - نواكشوط
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء حديقة أطفال السبخة - نواكشوط - الجزء 4
	تم		مديرية المباني العمومية					بناء حديقة أطفال توجنين - نواكشوط - الجزء 8
100%	65%		مديرية المباني العمومية					بناء حديقة أطفال الميناء - نواكشوط - الجزء 5
100%	20%		مديرية المباني العمومية					بناء حديقة أطفال لكصر - نواكشوط
80%	8%		مديرية المباني العمومية					بناء حديقة أطفال تفرغ زينه - الجزء 3
مشاريع تم انطلاقها في الآونة الأخيرة								
30%	0%		مديرية المباني العمومية					أشغال مباني مقاطعات المجرية وأوجفت - الجزء 4
100%	0%		مديرية المباني العمومية					بناء 8 مرافق صحية من قسمين و360 متر من الأسبجة و3 فصول دراسية في ثانوية البنات بأطار

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
30%	0%	مديرية المباني العمومية					أشغال بناء محاكم باركيول وولد ينجه - الجزء 2	
30%	0%	مديرية المباني العمومية					إقامة ومكاتب رئيس المركز الإداري في مال	
100%	5%	مديرية المباني العمومية					إكمال المجلس الجهوي CR في ألاك	
30%	0%	مديرية المباني العمومية					إقامة ومكاتب رئيس المركز الإداري في كوراي	
100%	0%	مديرية المباني العمومية					بناء 4 فصول دراسية في مدرسة البنيات / حاسي أتيله - النعمة	
30%	0%	مديرية المباني العمومية					إقامة ومكاتب رئيس المركز الإداري في عدل بكرو	
اختيار الشركة	تم الإلغاء	مديرية المباني العمومية					أشغال بناء محاكم مقاطعات تمبده، كوبي وباسكنو - الجزء 3	
80%	0%	مديرية المباني العمومية					أشغال بناء 2 فصل دراسي في مدرسة دار السلام و 2 في مدرسة اكريات، بلدية المبروك - النعمة	
80%	0%	مديرية المباني العمومية					أشغال بناء 4 فصول دراسية في مدرسة أشميم / حاسي امهادي - تمبده	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
50%	0%	مديرية المباني العمومية					أشغال بناء مدرسة أساسية من 4 فصول في أكجرت القديمة وتوسيع 4 فصول في مدرسة الميناء – العيون	
100%	0%	مديرية المباني العمومية					إكمال أشغال بناء إعدادية كوبري	
50%	0%	مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مقر وزارة البيئة	
20%	0%	مديرية المباني العمومية					بناء المدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء	
60%	0%	مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مقر محكمة الحسابات	
100%	35%	مديرية المباني العمومية					إكمال أشغال بناء المدرسة الأساسية في تفرغ زينه 3	
100%	7%	مديرية المباني العمومية					إكمال أشغال بناء المدرسة الأساسية في لكصر 2	
100%	2%	مديرية المباني العمومية					إكمال أشغال بناء ثانوية محمد سعيد همدي في عرفات	
100%	0%	مديرية المباني العمومية					إكمال أشغال بناء المدرسة الأساسية في توجنين 4	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران								
مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
30%	0%	مديرية المباني العمومية					أشغال بناء محاكم مقاطعتي الشامي وبيير ام اكرين - الجزء 5	
80%	0%	مديرية المباني العمومية					إكمال المجلس الجهوي في روصو	
80%	5%	مديرية المباني العمومية					إكمال ملعب روصو	
50%	0%	مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل إقامة حاكم اركيز	
50%	0%	مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مكاتب حاكم اركيز	
30%	تعاد الإجراءات	مديرية المباني العمومية					أشغال بناء 4 فصول دراسية في لفريعه، بلدية العرية - واد الناقه	
80%	0%	مديرية المباني العمومية					بناء إعدادية من 6 فصول في كوندي، بلدية انتيكان	
30%	0%	مديرية المباني العمومية					أشغال بناء محاكم مقاطعات المذرذرة، بوكي وامباني - الجزء 1	
100%		مديرية المباني العمومية					إعادة استصلاح العمارة الدور الأرضي + 15 التابع لشركة اسنيم	
مشاريع مبرمجة								

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران								
مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
مباني إدارية								
20%			مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل مبنى الحكومة
			مديرية المباني العمومية					برنامج إعادة تأهيل مباني الإدارة
5%			مديرية المباني العمومية					بناء 3 عمارات لمفوضية الأمن الغذائي ومفوضية حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
	انطلاق العروض		مديرية المباني العمومية					بناء مقر المجلس الأعلى للفتوى والمظالم
	انطلاق العروض		مديرية المباني العمومية					بناء مقر مؤسسة المعارضة الديمقراطية
100%			مديرية المباني العمومية					بناء موقف للسيارات والآليات
وزارة البيئة والتنمية المستدامة								
20%			مديرية المباني العمومية					بناء محلات ومباني لوزارة البيئة والتنمية المستدامة
20%			مديرية المباني العمومية					بناء مندوبية وزارة البيئة والتنمية المستدامة في روصو
20%			مديرية المباني العمومية					بناء مندوبية وزارة البيئة والتنمية المستدامة في كيهيدي

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
20%		مديرية المباني العمومية					بناء مندوبية وزارة البيئة والتنمية المستدامة في سيلبابي	
20%		مديرية المباني العمومية					بناء مندوبية وزارة البيئة والتنمية المستدامة في ألاك	
20%		مديرية المباني العمومية					بناء مندوبية وزارة البيئة والتنمية المستدامة في العيون	
20%		مديرية المباني العمومية					بناء مندوبية وزارة البيئة والتنمية المستدامة في تجكجة	
20%		مديرية المباني العمومية					بناء مندوبية وزارة البيئة والتنمية المستدامة في النعمة	
20%		مديرية المباني العمومية					بناء مندوبية وزارة البيئة والتنمية المستدامة في كيفه ومقر CNSF في كيفه	
التعليم								
		مديرية المباني العمومية					بناء جامعة تجكجة	
اختيار الشركة		مديرية المباني العمومية					توسيع جامعة نواكشوط العصرية – مشروع جاهز	
		مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل جامعة لكصر	
		مديرية المباني العمومية					معهد التكوين في مجال البناء والأشغال العامة بالرياض – نواكشوط	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
انطلاق العروض			مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل المقر السابق للمعهد الإسلامي ISERI
اختيار الشركة			مديرية المباني العمومية					بناء مكاتب الإدارة الجهوية للتهذيب الوطني في نواكشوط الشمالية والجنوبية بناء مكاتب IDEN لمفتشية التهذيب الوطني في كل من عدل بكرو، اطويل، لكصبيه، انتيكان، مال، غابو، ومبو، بنشاب، دار النعيم والشامي
80%			مديرية المباني العمومية					إكمال إعدادية كويني
80%			مديرية المباني العمومية					إكمال إعدادية كيفه
30%			مديرية المباني العمومية					أشغال بناء مدرسة أساسية كاملة من ست فصول في برباره، بلدية الراطي مقاطعة تامشكط
الصحة								
تم الإلغاء			مديرية المباني العمومية					بناء مستشفى جهوي العيون
تم الإلغاء			مديرية المباني العمومية					بناء مستشفى جهوي ألاك

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران								
مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي	التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة	جاهز		
تم الإلغاء			مديرية المباني العمومية					بناء مستشفى جهوي تجكجة
العدل								
انطلاق العروض			مديرية المباني العمومية					أشغال بناء سجون مدنية
انطلاق العروض			مديرية المباني العمومية					بناء 2 قصر للعدالة في نواكشوط الجنوبية ونواكشوط الشمالية والمحكمة التجارية في نواكشوط
الثقافة والشباب والرياضة								
الدراسات أنجزت			مديرية المباني العمومية					بناء المعرض الدولي في نواكشوط
الدراسات أنجزت			مديرية المباني العمومية					بناء قاعة لمختلف الرياضات تتسع لـ 3.000 مقعد في نواكشوط
الدراسات أنجزت			مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل دار الشباب القديمة في نواذيبو
الدراسات			مديرية المباني العمومية					بناء ملعب كبير في نواكشوط (30.000 مقعد)
100%			مديرية المباني العمومية					مشروع إعادة تأهيل وتوسيع ملعب الرياض
اختيار الشركة			مديرية المباني العمومية					إعادة تأهيل ورفع من مستوى ملعب دار النعيم

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران									
مؤشرات المتابعة		التعريف	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي			النهاية	البداية	قيد التعبئة	جاهز		
100%			مديرية المباني العمومية					مشروع إعادة تأهيل وتوسيع ملعب الميناء	
اختيار الشركة			مديرية المباني العمومية					مشروع إعادة تأهيل وتوسيع ملعب تيارت	
الداخلية									
10%			مديرية المباني العمومية					مكاتب وإقامة والي الحوض الغربي	
10%			مديرية المباني العمومية					مكاتب وإقامة والي لبراكنه	
10%			مديرية المباني العمومية					إكمال مكاتب وإقامة والي تكانت	
مندوبية وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي									
اختيار الشركة			مديرية المباني العمومية					مكاتب وإقامة مندوبية وزارة الإسكان في سيلبابي	
اختيار الشركة			مديرية المباني العمومية					مكاتب وإقامة مندوبية وزارة الإسكان في النعمة	
الشؤون الاجتماعية									
اختيار الشركة								بناء مراكز استقبال وتدريب للأطفال في حالة إعاقة	
الخارجية									

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي		التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة		
اختيار الشركة			مديرية المباني العمومية					بناء مكاتب وإقامات السفيرين القاهرة وأبوجا
اختيار الشركة			مديرية المباني العمومية					إعادة بناء سفارة موريتانيا في دكار
اختيار الشركة			مديرية المباني العمومية					إعادة بناء القنصلية في لاس بلماس
اختيار الشركة			مديرية المباني العمومية					إعادة بناء سفارة موريتانيا في بامكو
الدراسات أنجزت			مديرية المباني العمومية					إعادة بناء سفارة موريتانيا في بروكسل
الدراسات أنجزت			مديرية المباني العمومية					إعادة بناء سفارة موريتانيا في باريس
100%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	دارسة إعادة بناء مقر مؤسسة المعارضة الديمقراطية
100%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	دارسة إعادة بناء مقر المجلس الأعلى للفتوى والمظالم
100%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	دارسة إعادة بناء مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		التعريف	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي			النهاية	البداية	قيد التعبئة	جاهز		
50%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	إعادة تأهيل السفارة في دكار والقنصلية في لاس بلماس	
25%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	شراكة بين القطاعين العام والخاص	*	بناء 3 مراكز استقطاب وزارية	
80%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	إعادة تأهيل وتوسيع مقر مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني	
25%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	إعادة تأهيل مبنى الحكومة	
40%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	تشبيد مبنى للوثائق الوطنية	
50%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	بناء مقرات الولاية في الحوض الغربي ولبراكنه	
100%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	إعادة تأهيل مسجد ابن عباس	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		التعريف	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي			النهاية	البداية	قيد التعبئة	جاهز		
50%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	إعادة تأهيل مقر المعهد الإسلامي سابقا	
80%	27%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	بناء مدارس ابتدائية في إطار برنامج أولوياتي الموسع	
75%	38%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	بناء ثانويات وإعداديات في إطار برنامج أولوياتي الموسع	
70%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	تسييج حرم جامعة نواكشوط	
20%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	بناء مراكز ونقاط صحية في إطار برنامج أولوياتي الموسع	
100%	38%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	إعادة تأهيل البنى الأساسية الاستشفائية في إطار برنامج أولوياتي الموسع	
100%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	دراسة لبناء مستشفى الأم والطفل	
100%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	دراسة لبناء قاعة لمختلف الرياضات تتسع 3.000 مقعد في نواكشوط (دراسات)	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة		التعريف	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي			النهاية	البداية	قيد التعبئة	جاهز		
100%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	إعادة تأهيل وتوسيع ملاعب روصو ولكصر	
100%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	الرفع من مستوى ملعب سيلابي	
100%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	إعادة تأهيل دار الشباب القديمة في نواذيبو	
40%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية / شركة إسكان	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	بناء مجمع تجاري ومكاتب في نواكشوط	
60%	0%	% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة	*	استصلاح ساحتين عموميتين في نواكشوط	
10%		% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة		بناء 12 محكمة داخل البلاد و2 قصر للعدل في نواكشوط الجنوبية والشمالية ومحكمة تجارية في نواكشوط	
5%		% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة		بناء المعهد العالي للرقمنة	

خطة عمل البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران

مؤشرات المتابعة			الجهة المسؤولة	الجدول الزمني للتنفيذ		التمويل (مليون أوقية)		الأنشطة المبرمجة	الأهداف
الوضع المستهدف	الوضع المرجعي	التعريف	النهاية	البداية	قيد التعبئة	جاهز			
5%		% التقدم	مديرية المباني العمومية	ديسمبر	يناير	ميزانية الدولة		توسيع وإعادة تأهيل المعهد العالي للتعليم الفني في روصو	

الورشة رقم 4: الرفع من مستوى جودة التعليم والتكوين المهني والنفوذ إليهما

الهدف الرئيسي	الأهداف الفرعية	التوجهات الاستراتيجية	
الرفع من مستوى جودة التعليم والتكوين المهني والنفوذ إليهما عبر المدرسة الجمهورية	تعليم قاعدي قابل للنفوذ إليه وبجودة تتيح تهيئة التلاميذ للاندماج بصفة أفضل في السلك الثانوي	تحسين مستوى العرض العمومي في مجال التعليم قبل المدرسي والأساسي والثانوي من حيث الجودة والكمية والتقيد بالقواعد المتعارف عليها	
		تطوير النفاذ إلى التعليم الأساسي والثانوي وخاصة لصالح النساء وسكان الريف وذوي الهشاشة.	
		تعزيز الحكامة المؤسسية في التعليم الأساسي والثانوي.	
		عصرنة قطاع التعليم عبر النهوض بالتعليم الرقمي وعن بعد.	
	تعليم أصلي وعصري: متسامح وفعال ويطلع بالدور الأساسي في مكافحة التطرف ومحو الأمية النابعة من الاستراتيجيات التعليمية الوطنية	تعزيز إشراك الفاعلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية	تحسين الإطار القانوني والمؤسسي وكذلك متابعة وتقييم التعليم الأصلي
			تطوير برامج متنوعة ووجبة في مجال محو الأمية والتعليم غير المصنف بما يساعد على السلم واحترام الاختلاف
			تعزيز القدرات في مجال المصادر البشرية من النواحي الكمية والنوعية
			تطوير التعاون والاتصال في خدمة محو الأمية والتعليم غير المصنف
	تعليم عالي وبأداء جيد ومتنوع بما يستجيب لاحتياجات الاقتصاد وكذلك البحث العلمي الداخلي والاحتوائي	زيادة القدرة الاستيعابية لمواكبة الزيادة في الأعداد	تعزيز الحكامة والإشراف المؤسسي على التعليم العالي
			تحسين الفاعلية الداخلية والخارجية للتعليم العالي
النهوض بالبحث والتنمية الداخلية والاحتوائية			
زيادة التعاون الدولي في إطار التعليم العالي والبحث العلمي			
تكوين مهني بجودة عالية ومكمل بشهادات وينصب حول الاحتياجات في مجال تنمية البلاد	زيادة القدرة الاستيعابية للتكوين الفني والمهني	تطوير وتنويع التكوين المكمل بالشهادات والكفاءات العليا بما يتناسب مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد	
		زيادة القدرة الاستيعابية للتكوين الفني والمهني	

خطة عمل التعليم القاعدي والثانوي

1. تعزيز الحكامة في شبه قطاع ما قبل المدرسي ودمجه في منظومة المعلومات من أجل تسيير قطاع التهذيب.
2. تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تسجيل 30.000 طفلا كل سنة لصالح أبناء الطبقة المتوسطة والأسر الهشة.
3. تطوير شراكة عمومية ومجتمعية من أجل إسهام مدارس التعليم القرآنية في توفير عرض لمرحلة ما قبل المدرسة في الوسط الريفي ولصالح 20.000 طفل.
4. العمل تلقائيا بمأسسة النوع في البرامج والمشاريع التنموية في كل القطاعات وخاصة الاقتصاد الريفي (الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد، الموارد الطبيعية والبيئة). ويجب أن تعطي المكونات المتعلقة بالنوع في هذه المشاريع الأولوية لتأسيس حضانات وحدائق أطفال من منطلق زيادة العرض ما قبل المدرسي وبما يعود بالنفع المباشر على تمكين النساء من حيث الوقت المتاح وفرص العمل الجديدة: خلق 25.000 مقعد.
5. تنفيذ برنامج خاص بالعرض ما قبل المدرسي لصالح الأسر التي تعاني من الهشاشة المطلقة واستفادة 10.000 طفل.
6. تحسين العرض في مجال المصادر البشرية الخاصة بالطفولة الصغرى من خلال تعزيز القدرات التكوينية في مركز تكوين الطفولة الصغرى وهو ما يعرف حاليا بالمدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي عن طريق تنظيم تكوينات متسارعة مدتها 6 أشهر. وتقدر الحاجة إلى مدرسات المرحلة ما قبل المدرسية بـ 2.500 وحدة في حين أن قاعدة بيانات المدرسة تشير إلى أكثر من 900 مدرسة و 1000 منعشة يجري تكوينهم حاليا لأغراض سوق العمل.

الأنشطة ذات الأولوية:

- تنظيم مسح يجمع بين جميع الأساليب والفاعلين في مجال التعليم قبل المدرسي بهدف إدماج شبه القطاع في منظومة البيانات الجغرافية SIGE.
- إبرام اتفاقيات شراكة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة ووزارة التهذيب الوطني ونقابات التعليم الخاص من أجل تسجيل 30.000 طفل في مرحلة ما قبل المدرسي وذلك مقابل إعانة بمبلغ 9 مليون أوقية جديدة.
- إبرام اتفاقيات شراكة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة وروابط المحاضر من أجل تسجيل 10.000 طفل مقابل إعانة بمبلغ 3 مليون أوقية جديدة.
- اقتناء 50.000 كتاب "كتاب لكل طفل".

المحور 1: تحسين جودة التعليم الأساسي والثانوي

i. جودة التعليم الأساسي.

- تحسين جودة التكوين التمهيدي للمعلمين
- العمل بتسيير استراتيجي للملاكات من أجل تحسين كفاءات المعلمين في الخدمة.
- دعم الإصلاح وتسيير المشاريع والمتابعة والتنفيذ.
- البرمجة جهويا لتحسين النفاذ والجودة.
- إعادة تنشيط المدارس.
- دعم الإصلاح وتسيير المشاريع والمتابعة والتنفيذ.
- بالعمل بإجراءات لتحفيز وتحسين مردودية العمال.
- تحسين جودة التدريبات.
- إعادة هيكلة تكوين أساتذة المدرسة العليا للتعليم.
- تنفيذ خطة وطنية للتكوين المستمر للأساتذة.

ii. جودة التعليم الثانوي

- العمل بسياسة فعالة لإنتاج وتوزيع الكتاب المدرسي.
- تطوير تعليم العلوم الصرفة / الطبيعية والتكنولوجيا والرياضيات STEM.
- تحسين تعليم اللغات.
- وضع حد لتعدد الفصول.
- تعزيز جودة التدريبات.
- مواصلة مسار تجربة البرامج والكتب.

iii. البعد البيئي

- إدراج البيئة في البرامج الدراسية.
- تعميم مفهوم المدارس الخضراء في جميع الولايات.
- النهوض بالتحسيس في أطر المدارس.

المحور 2: تطوير النفاذ إلى التعليم الأساسي والثانوي.

i. النفاذ إلى التعليم الأساسي

- تعزيز وإعادة تنظيم العرض من أجل توسيع القدرات الاستيعابية في السلك الأساسي.
- خلق الظروف المعنوية والمادية التي تسمح للمصادر البشرية في القطاع بأن تلعب دورها كاملا لصالح نظام تعليمي فعال وناجع.
- رفع العقبات أمام التمدرس في المناطق الفقيرة.

ii. النفاذ إلى التعليم الثانوي

- سد العجز في مجال المعلمين عن طريق التكوين التمهيدي والاكنتاب الكثيف.
- القضاء على المخاطر المتعلقة بانعدام الأمن على مستوى المؤسسات في المناطق المحيطة بالتجمعات الحضرية.
- رفع العقبات أمام التمدرس في الثانوية في المناطق الفقيرة.
- زيارة القدرة الاستيعابية لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة.
- توسيع النفاذ إلى السلك الأول من التعليم الثانوي العام والتحكم في تنامي السلك الثاني.
- تشجيع تمدرس البنات.
- تعزيز وهيكلة العرض من أجل توسيع القدرة الاستيعابية على مستوى التعليم الأساسي.
- خلق الظروف المعنوية والمادية التي تسمح للمصادر البشرية في القطاع بأن تلعب دورها كاملا بما فيه خدمة منظومة تعليمية فعالة وناجعة.
- تعزيز الجودة والنفاذ إلى القطاع الخاص.

المحور 3: تعزيز الحكامة في التعليم الأساسي والثانوي

- i. الحكامة في التعليم الأساسي
 - دعم تطبيق الإصلاح.
 - الإشراف على المدارس الخصوصية.
 - تحسين تسيير العمال.
 - العمل بثقافة التقييم والمساءلة.
 - تشجيع المزيد من اللامركزية في التسيير الإداري والمالي.
 - العمل بخارطة مدرسية فعالة وناجعة.
- ii. الحكامة في التعليم الثانوي
 - العمل بخارطة مدرسية فعالة وناجعة.
 - تحسين تسيير المصادر البشرية.
 - تحسين تسيير البنى الأساسية.
 - تحسين الحكامة المحلية للمنظومة.
 - مراجعة إطار وطرق تنظيم الامتحانات والحصول على الشهادات.
 - تحسين الحكامة في القطاع الخاص للتعليم الثانوي.
 - تشجيع بناء بنى أساسية دراسية تضم مرافق صحية لكل من الإناث والذكور ومراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال.
 - ضمان التعبئة الاجتماعية لصالح الأطفال خارج المدرسة ودعم البدائل التعليمية من أجل أن تتحقق لهؤلاء مدرسة الفرصة البديلة.
 - اعتماد استراتيجيات متعددة القطاعات (تعليم، صحة، ووعي وصرف صحي وحماية) لتشجيع تدرس البنات وخاصة المراهقات.

خطة عمل التعليم العالي والبحث العلمي:

يشكل التعليم العالي أحد أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولذلك أعطاه كل من برنامج رئيس الجمهورية واستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك أهمية قصوى. وتعتبر خطة العمل الثلاثية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للفترة 2021 – 2024 عن إرادة صارمة من أجل تنفيذ تعهدات الرئيس وورش استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في هذا المجال. وتتوزع خطة العمل إلى 5 محاور:

المحور 1: رصد الوسائل لتعبئة ورفع القدرة الاستيعابية ومواكبة الزيادة في الأعداد

- تنويع العرض التكويني وزيادة القدرة الاستيعابية عن طريق:

- بناء وتجهيز معهد رقمي عالي.
- بناء مركز استشفائي جامعي.
- بناء وتجهيز مدرسة للدراسات التجارية العليا.
- تحويل كلية الطب إلى كلية الطب والصيدلة.
- إنشاء جامعة جديدة.
- بناء وتجهيز معهد بيطري.
- إيجاد نظام تعليمي عن بعد.
- إعادة تأهيل وتوسيع إقامات الطلاب.
- توسيع حي المعهد العالي للدراسات التقنية.
- توسيع مباني المدرسة العليا للتعليم.
- توسيع مباني المعهد العالي المهني للغات والترجمة ISPLTI .
- ترميم مباني المطعم الجامعي سابقا.

○ تلبية الاحتياجات في مجال الاكتتاب.

المحور 2: تعزيز الإشراف المؤسسي والحكامة

- إنشاء لجنة تنسيق قطاعية مشتركة لدى المجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار HCRSI الذي يرأسه وزير التعليم العالي أو من يمثله لضمان متابعة تنفيذ القرارات وتحضير أشغال مختلف الدورات وذلك بالارتباط مع الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار ANRSI ومراجعة المهام المسندة إلى المجلس لتفادي تداخل الأدوار مع الوكالة وإعداد النظام الداخلي للمجلس.
- إعادة تنظيم السلطة الموريتانية لضمان الجودة AMAQ-ES وتوضيح مهامها مراعاة لتقييم الهيئات البحثية.
- إعادة تنظيم الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار وضمان ترسيخها في مختلف الوزارات.
- إعادة تنظيم كلية العلوم القانونية والاقتصادية ضمن كليتين.
- تحديد مهام اللجنة الوطنية للمنح وإعداد نظامها الداخلي.
- تشجيع المساواة بين الرجال والنساء عبر السياسة الملائمة.
- تكوين الهيئات القيادية في المؤسسات في مجال تصميم وتطوير الخطط الاستراتيجية.
- تنفيذ البرامج التعاقدية مع المؤسسات.
- مراجعة النصوص المتعلقة بشهادات الليسانص المهنية / التطبيقية.
- الإصلاح في المستقبل المنظور للتسيير المشترك فيما يتعلق بتنظيم الباكلوريا.
- توضيح موضع الوصايات المشتركة لمؤسسات التعليم العالي.
- تعزيز التنسيق التربوي وتتمين الوظائف التربوية على مستوى المؤسسات.
- استحداث نظام لمعاشات المدرسين الباحثين.
- تنظيم المسار المهني للمدرسين (التقدم والترقية).
- إدخال موضوع البيئة في البرامج الدراسية.
- استحداث تكوينات متخصصة (الهندسة، الماستر والدكتورا) في مواضيع متخصصة كالتهغيرات المناخية والاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة.
- تشجيع تحسيس التأطير الجامعي.

المحور 3: تحسين الفاعلية الداخلية والخارجية

- إنشاء مركز للابتكار التربوي.
- تعميق التفكير حول مبدأ المساعدة الاجتماعية للطلاب المنحدرين من أسر ذات دخل واطئ.
- بحث إمكانية معالجة موضوع اللغات لتحسين مستوى الطلاب في هذا المجال.
- تقييم الشعب الحالية ومراجعة التصاميم.
- تحسين التوجيه لما بعد المرحلة الثانوية.
- تقييم المكاسب في المواد الأساسية.
- استحداث دروس عن بعد من أجل رفع المستويات ومهنة المدرس.
- تعزيز قدرات التعليم عن بعد.
- إنشاء مرصد خاص بمستقبل حملة الشهادات.
- إنشاء خلايا معنية بالعلاقات مع الوسط المهني.
- إشراك القطاع الخاص في تكوين شعب مهنية.
- تشجيع إبرام اتفاقيات مع الشركات.
- تشجيع أشكال بديلة للتدريبات داخل الشركات.
- استحداث حاضنات للشركات.
- استحداث وحدات تدريبية في مجال ريادة الأعمال.

المحور 4: تشجيع البحوث من أجل التنمية المحلية والاحتوائية

- إخضاع المؤسسات البحثية للرعاية.
- تطبيق نظام خاص بالباحثين في جميع المؤسسات البحثية.
- تزويد المؤسسات بمجالس علمية.
- تصنيف العاملين داخل النظام الأساسي الجديد.
- فتح اعتمادات مالية خاصة باكتتاب الباحثين.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البحوث واستحداث الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- استحداث إطار تحفيزي للبحوث.
- إعادة هيكلة البحوث عن طريق إعادة تنظيم مدارس الدكتوراه وزيادة قدرتها الاستيعابية ومراجعة النصوص الناظمة للبحث وتقييم هذه الهيئات.
- استحداث أكاديمية للعلوم.
- استحداث مدينة علوم.
- استحداث بوابة للباحثين.
- إشراك الرعايا في الخارج في العمل البحثي.

المحور 5: تعزيز التعاون الدولي

- تعبئة التمويلات لتنويع العرض في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.
- العمل باستراتيجية داخلية لمتابعة الجودة بالاعتماد على مؤشرات وجبهة للاستمرار والفاعلية والنجاحة وقابلية التشغيل من أجل تبرير الدعوات إلى قيام شراكات وتبادل الخبرات.
- التعرف بالمشهد الجامعي ومكوناته عن طريق استحداث مرصد تفاعلي للتعاون الدولي وللتبادل الجامعي.

خطة عمل التكوين الفني والمهني

المحور 1: زيادة فرص التكوين المكمل بشهادات وكفاءات على المدى القصير

- تكوين 40.000 شاب من بينهم 15.000 في إطار تكوينات مكمللة بشهادات (الكفاءة، الكفاءة المهنية، شهادة التقني، شهادة التقني العالي) و 25.000 في تكوين مؤهل لمدة قصيرة عبر تطوير منظومة للتدريب (التكوين الذي يجمع بين المدرسة والمؤسسة).

المحور 2: زيادة القدرة الاستيعابية في مجال التكوين الفني والمهني بنواكشوط

- إنشاء مدرسة للتعليم الفني والتكوين المهني في مجال البناء والأشغال العامة في الرياض (ولاية نواكشوط الجنوبية).
- إنشاء 3 مراكز لتطوير الكفاءات CDC من أجل تحسين جودة التكوين الفني والمهني.
- إنشاء معهد عالي للتكوين في قطاعات الغاز والنفط والمعادن وكذلك الصناعات في نواكشوط.
- إنشاء معهد عالي للتكوين في الحرف الجديدة كتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتجارة والخدمات في نواذيبو.
- زيادة القدرة الاستيعابية للأكاديمية البحرية ومراكزها التكوينية.

المحور 3: تحسين جودة التكوين الفني والمهني وملاءمته مع الأوضاع الاقتصادية في البلاد

- تقييم الاتفاقية المبرمة عام 2018 بين أرباب العمل وقطاع التهذيب من أجل التعرف على الدروس المستخلصة والمجالات التي لم يُحرز فيها تقدم والاحتياجات الجديدة التي يجب أن تراعى وكذلك الاحتياجات التكميلية.

المحور 4: استحداث منظومة للتكوين المتنقل

- تزويد المدرسة الوطنية للتكوين والإرشاد الزراعي بمندوبيات ووحدات تكوينية متنقلة.
- خطة عمل التكوين الأصلي ومحو الأمية

المحور 1: تحسين الإطار القانوني والمؤسسي

- تحسين الإشراف وضمان المردودية واستمرارية الأنشطة.
- ضمان مواكبة القواعد المعمول بها في مجال البرامج والأنشطة.

المحور 2: النهوض ببرامج محو الأمية والتعليم الأصلي في التدريب بما يساعد على استتباب السلام واحترام الاختلاف والحوار والعيش المشترك ومكافحة المخدرات والأمراض المنقولة عن طريق الجنس / السيدا

- تعزيز مضامين دعائم التكوين التمهيدي في مجال محو الأمية والتعليم غير المصنف من خلال منتجات إسناد تتمحور حول تشجيع العيش المشترك ومكافحة العادات السيئة.
- تعزيز التكوين المستمر من خلال دورات تكوينية موجهة نحو مسلكيات إيجابية ومكافحة التطرف العنيف.
- إثراء الدورات التحسيسية والتعبئة الاجتماعية بمضامين تشجع على إشاعة السلوك الإيجابي وتدعو إلى الحوار ونبذ الغلو والتطرف والعنف.
- ضمن برامج محو الأمية والتعليم غير المصنف، مراعاة إشكالية الهجرات (العبور بين التعليم الأصلي والتكوين المهني والتعليم العالي بالنسبة للأطفال والشباب المهاجرين المقيمين في موريتانيا).

المحور 3: تطوير برامج متنوعة وذات وجهة في مجال محو الأمية والتعليم غير المصنف

- استحداث برامج مدرسية تختلف حسب الجمهور المستهدف.
- تطوير أساليب جديدة لمحو الأمية والتعليم غير المصنف بحيث تكون مرنة ومتنوعة وتخدم الفئات التي تعاني من الهشاشة.
- إيجاد هياكل تعليمية بديلة تساعد على إزالة مسببات الأمية.

المحور 4: تعزيز القدرات

- تعزيز قدرات الأشخاص البالغين وفي مجال التسيير بالنسبة لمسؤولين على المستويين المركزي والجهوي.
- ضمان الرفع من مستوى منظمات المجتمع المدني وغيرها من الشركاء المعنيين في مجال محو الأمية.
- تزويد الهياكل المكلفة بمحو الأمية والتعليم غير المصنف بالدعامات والتجهيزات الضرورية.

المحور 5: تطوير التعاون والاتصال بما يخدم محو الأمية والتعليم غير المصنف

- تطوير شراكة نشطة مع وزارة التهذيب الوطني لإزالة مسببات الأمية.

- تطوير شراكة مع التعليم الأصلي لدعم محو الأمية وتحسين عرض المحاضر لضمان الحصول على كفاءات في مجال الحياة العادية.
- تطوير بروتوكولات شراكة مع الوزارات والهيئات التي يمكنها أن تنهض بمحو الأمية لاستهداف جماهير معينة (وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة، الزراعة، تنمية المواشي، الصيد، وزارة الشباب والرياضة، البلديات، التضامن، الخ).
- تشجيع الشراكة مع الشركاء الفنيين والماليين والمانحين المحتملين (اليونسكو، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، منظومة الأمم المتحدة، الفاعلين في مجال الهاتف النقال والشركات المعدنية بموريتانيا) للحصول على تمويل برامج محو الأمية والتعليم غير المصنف.

المحور 6: المتابعة والتقييم

- وضع آلية للإشراف الفعال والعملي على برامج محو الأمية والتعليم غير المصنف.
- إنجاز دراسات ومسوح في مجال الإشراف وتسيير برامج محو الأمية.
- وضع آلية سنوية للتشاور من أجل تحسين الإشراف وتسيير برامج محو الأمية.

الورشة رقم 5: تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية

الهدف الرئيسي	الأهداف الفرعية	التوجهات الاستراتيجية
نفاذ الجميع إلى خدمات صحية أفضى عليها طابع ديمقراطي	وفيات الأمهات والمواليد والأطفال انخفضت	انخفاض وفيات الأمهات والمواليد الجدد انخفاض وفيات الأطفال واليافعين
	مكافحة الأمراض على نحو أفضل	مكافحة الأمراض المنقولة مكافحة الأمراض غير المنقولة
	السلامة الصحية تعززت والتحضير الجيد والرد على الأوضاع الاستعجالية في مجال الصحة العمومية	تسيير الحالات الصحية الاستعجالية مواصلة الإصلاحات المقام بها من أجل دعم قدرات جهات التنظيم وقدرات التخزين مواصلة الإصلاحات المقام بها من قبل القطاع من أجل التوفر على إسناد قانوني وتنظيمي يعزز نظامها
	نظام صحي متقن من أجل التغطية الصحية الشاملة	تنفيذ خارطة الطريق التي تم إعدادها في نهاية زيارة بعثة منظمة الصحة العالمية إلى موريتانيا لتسريع التقدم نحو التغطية الصحية الشاملة

خطة عمل الصحة		
الميزانية	2022 - 2024	2025
مجال التدخل		
تسريع تخفض وفيات الأم والمواليد والأطفال واليافعين	558 937 599	241 269 531
تسريع تخفض وفيات الأم والمواليد والأطفال واليافعين	110 203 019	48 127 214
تخفيض وفيات الأطفال واليافعين	448 734 581	193 142 317
تعزيز مكافحة الأمراض	796 476 048	

خطة عمل الصحة		
الميزانية		
2025	2022 - 2024	مجالات التدخل
287 801 540		
250 144 614	693 521 657	مكافحة الأمراض المنقولة
37 656 926	102 954 391	مكافحة الأمراض غير المنقولة
287 801 540	178 066 943	السلامة الصحية: التحضير الجيد والرد على الأوضاع الاستعجالية في مجال الصحة العمومية
33 347 257	93 535 372	تسيير الحالات الاستعجالية في مجال الصحة العمومية
30 137 219	84 531 571	الوقاية ومراقبة الالتهابات وتسيير النفايات الإحيائية الصحية
11 614 044 443	25 295 458 742	تعزيز منظومة الصحة من أجل التغطية الصحية الشاملة
665 933 773	1 585 737 821	تعزيز الحكامة والقيادة القطاعية
1 686 271 878	4 083 957 057	تمويل الصحة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة
4 914 200 000	7 429 319 999	تطوير المصادر البشرية ذات الجودة العالية

خطة عمل الصحة		
الميزانية		مجال التدخل
2025	2022 - 2024	
2 638 913 886	9 491 036 504	توفير البنى الأساسية والتجهيزات التي تستجيب للقواعد المتعارف عليها
1 190 955 595	1 964 488 407	توفير الأدوية وغيرها من المواد الصحية ذات الجودة العالية وضمان سلامة نقل الدم
517 769 311	740 918 953	تعزيز نظام المعلومات الصحية والبحث في مجال الصحة والابتكارات والصحة الرقمية

الورشة رقم 6: النهوض بالتشغيل وترقية الشباب والثقافة وزيادة قدرة الفئات الأكثر هشاشة على مواجهة الطوارئ

الهدف الرئيسي	الأهداف الفرعية	التوجهات الاستراتيجية
الاندماج الاجتماعي الذي يدعمه النهوض بالتشغيل والشباب والثقافة وقدرة الفئات الأكثر هشاشة على مواجهة الظروف الطارئة	السماح لكل موريتاني دون أي تمييز بأن ينعم بحياة كريمة وبالرقي	دعم السياسات القطاعية بسياسات للتشغيل
		تعزيز المرافق العمومية للتشغيل والدمج
		تنمية إطار الحكامة في مجال التشغيل
		التصنيف التدريجي للقطاعات الرئيسية مثل التجارة الصغيرة والصيد والحرف المستقلة
		إدماج الشباب اجتماعيا واقتصاديا من أجل المشاركة كمواطنين في اتخاذ القرار
		حماية وإعلام الشباب
		توفير إطار عملي لتحسيس السكان من أجل النهوض بالشباب على نحو أفضل
		تشجيع الوثام الاجتماعي
		تحسين إطار التضامن الوطني ومكافحة التهميش
		ضمان الشفافية والفاعلية وشمول برامج الحماية الاجتماعية
تأمين الأمن الغذائي للسكان الموريتانيين وخاصة الأكثر هشاشة وتحسين أوضاعهم الغذائية مع زراعة مستدامة لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة "القضاء على الجوع في أفق 2030" عن طريق مواجهة جميع أبعاده وفقا لأهداف الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي لعام 2013	تعزيز القدرات المؤسسية للهياكل المكلفة بتنفيذ مختلف البرامج	تعزيز وتمكين النساء
		اعتماد سياسات الحماية الاجتماعية لكل الفئات الاجتماعية والاقتصادية
		تنفيذ أنشطة موجهة نحو الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي
		احترام الالتزامات الدولية والإقليمية والوطنية
		تحسين التنسيق بين المصالح والفاعلين الذين يتدخلون في مجال الحماية الاجتماعية
		تعزيز وجمع البيانات المتعلقة بحماية الأطفال ورفاههم
		النهوض باقتصاد ريفي وشبه حضري يحقق المرودية والتنوع والملاءمة مع الظروف المناخية
		تحسين الدورات التجارية والمبادلات داخليا وعلى الحدود وعلى المستوى الإقليمي
		التحسين المستدام لنفذ الجماعات الهشة في المناطق الريفية والحضرية إلى غذاء صحي ومستدام
		تعزيز منظومة الوقاية وتسيير الحالات الاستعجالية في المجال الغذائي على المستوى المركزي واللامركزي
تشجيع الحكامة الجيدة في مجال الأمن الغذائي من خلال مسار اللامركزية والتنمية المحلية		
تشجيع ممارسات الغذاء والتغذية ذات الجودة العالية		
ترشيد الحكامة في مجال التغذية		
تنفيذ منظومة وطنية للوقاية ومواجهة الأزمات الغذائية والتغذوية		
توفير مخزون وطني للأمن الغذائي لتفادي انقطاع التموين وارتفاع الأسعار والمضاربة بشكل ملفت		

استحداث فرقة دائمة للنقل الاستعجالي للمساعدات الغذائية		
تجديد منتظم ومستمر لبرنامج "تموين"		

الورشة رقم 7: الحكامة السياسية، الأمن واللامركزية

الهدف الرئيسي	الأهداف الفرعية	التوجهات الاستراتيجية
حكامة سياسية وأمن ولامركزية مدعومة ومعززة	حكامة سياسية، أخلاقية وفعالة تقوم على قيم الديمقراطية وشمول جميع الفئات الاجتماعية	تصميم وتنفيذ ميثاق للحكامة الجيدة للأحزاب السياسية والجمعيات تعزيز الشفافية المتعلقة بالحكامة تطوير ودعم نفاذ النساء والشباب إلى مسار اتخاذ القرار. تعزيز المؤسسات من حيث القدرة والفاعلية دعم مشاركة المجتمع المدني مراعاة حماية البيانات الشخصية إعادة تقدير الوسائل الممنوحة للقوات المسلحة وقوات الأمن بهدف تسهيل عملها.
	قوات مسلحة وقوات أمن ضامنة للسلم والأمن الوطني وقريبة من المواطن وحريصة على احترام حقوق الإنسان	إصلاح وعصرنة المصالح الأمنية الوطنية من أجل ضمان السلام والأمن والنظام العام التقدم باتجاه التطبيق الفعلي للقوانين 2020/17 و2020/18 حول مكافحة الاتجار بالأشخاص وبالمهاجرين تحسيس القوات المسلحة وقوات الأمن حول حقوق الإنسان وخصوصا الأطفال والنساء مع العمل على تطبيق العقوبات في حال التفريط. صدور قانون للبرمجة العسكرية أو قوات الدفاع رد الاعتبار للحق في الهوية القانونية والانتماء إلى الأمة حماية الطفولة والحقوق الأساسية المتعلقة بها
	مجتمع موريتاني ينعم بالهدوء الشامل وبالعدالة	وضع استراتيجية للتصالح والعدل الاجتماعي من منطلق تهدئة الأوضاع والأزمات بين السكان واعتماد نظام للتعويض عن الأضرار السابقة. تمكين الفتيات والنساء لتعزيز مكانتهن داخل المجتمع عن طريق النفاذ إلى التعليم والحق في التملك. منع وإدارة النزاعات عبر العمل باليات مبتكرة محليا تعزيز التكافل الاجتماعي عن طريق مقاربة موجهة نحو التمكين بدل الاتكال على المساعدات ضبط ومتابعة هياكل التعليم القرآني والأشخاص الذين يدرسون فيه
	مجتمع يساعد في تنمية شباب ينعم بالهدوء والاندماج	تعزيز القدرة على مواجهة الشباب للطوارئ عن طريق برامج وعمليات تكوينية ذات علاقة تهدف إلى المزيد من الاندماج وتحضير هؤلاء الشباب للحياة النشطة إشراك الفاعلين والحصول على دعمهم في مجال منع الغلو والتطرف العنيف. العمل على ترسيخ وصاية مؤسسية تتعلق بتسيير حركات الهجرة النهوض بحقوق المهاجرين واللاجئين إعداد استراتيجية وطنية لتسيير حركات الهجرة تعزيز تواجد طواقم مؤهلة في الخارج على مستوى السفارات والقنصليات تسريع تطبيق القوانين والمراسيم المتعلقة بالاستصلاح الترابي.
	الاندماج الاجتماعي للمهاجرين ومراقبة تدفقات الهجرة وإدماج جهود الرعايا في الخارج من أجل تنمية البلاد	وضع وتعزيز أدوات تسيير الاستصلاح الترابي تحسين نفاذ الساكنة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وإلى البنى الأساسية المحورية. الحد من مظاهر التفاوت الجهوي. تثبيت السكان في أماكنهم ومكافحة التفري الفوضوي.
	استصلاح ترابي رشيد ونفاذ السكان بشكل عادل إلى الإسكان	التنسيق على نحو أفضل ما بين الفاعلين في اللامركزية والتنمية المحلية وخاصة باتجاه تطبيق مبدأ الدعم. تسريع تحويل الصلاحيات والموارد باتجاه المجموعات المحلية إسناد المجموعات المحلية في مجالات إصلاح النظام الضريبي الحرص على قرب الإدارة من الرعية. تنفيذ ومتابعة وتقييم خطط عمل الاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك. تعزيز قدرات الفاعلين في مجال اللامركزية والتنمية المحلية. تطوير العمل المشترك بين البلديات وأنظمة توزيع الموارد بين الجماعات المحلية.
	لامركزية معززة في مجال التمكين والتنمية الجهوية بما يساهم في تخفيف دور الدولة في اتخاذ القرار مركزيا	تصميم استراتيجية وطنية تتعلق بتطوير الحالة المدنية. تحسين رقمنة أنظمة القيد في سجلات الحالة المدنية القيام بحملات تحسيس السكان حول أهمية الحالة المدنية.
	نفاذ الجميع إلى الحالة المدنية في ظل احترام الحق في الهوية القانونية	

خطة عمل الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	
المشاريع / البرامج	القطاعات الفرعية
1. مشروع تعزيز الحوار السياسي (التأثير المتوقع 111، إطار التشاور، تعهدات رئيس الجمهورية)	لجنة التنمية القطاعية رقم 7: تحسين الحكامة السياسية
2. مشروع تعزيز المؤسسات (التأثير المتوقع 112، بناء المقرات، التأثير المتوقع 113 إدارة فنية برلمانية، التأثير المتوقع 114 محكمة الحسابات، تعهدات رئيس الجمهورية)	
3. مشروع إدماج الشباب والنساء في الحياة السياسية (التأثير المتوقع 115، اندماج الشباب والنساء)	
4. مشروع تعزيز حكامة الأحزاب والجمعيات (التأثير المتوقع 116، حكامة الأحزاب السياسية والجمعيات)	
5. مشروع النفاذ إلى الإعلام العمومي (التأثير المتوقع 117، الإعلام العمومي)	
6. برنامج تعزيز الإطار القانوني المتعلق بالانتخابات وبالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني	
1. برنامج تعزيز قدرات الإشراف والتنسيق بوزارة الداخلية والبريد والمواصلات في مجال الأمن (وزارة الداخلية)	لجنة التنمية القطاعية رقم 7 ب: تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن
2. برنامج تعزيز مكافحة الإجرام والانحراف في الوسط الحضري (وزارة الداخلية)	
1. برنامج وكالة الاندماج الاجتماعي (التأثير المتوقع 131، قيام الوكالة، تعهدات رئيس الجمهورية)	لجنة التنمية القطاعية رقم 7 ج: بناء السلام والوئام الاجتماعي بشكل مستدام
2. برنامج نموذجي، ميزانية متعاطفة مع النوع (التأثير المتوقع 132، ميزانية متعاطفة مع النوع، تعهدات رئيس الجمهورية)	
3. برنامج تأسيس مجلس رئاسي لمتابعة السياسات الاجتماعية (التأثير المتوقع 133، مجلس رئاسي، تعهدات رئيس الجمهورية)	
4. برنامج الوكالة الوطنية لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (التأثير المتوقع 134، تعهدات رئيس الجمهورية)	
5. برنامج استراتيجية وطنية للوئام الاجتماعي (التأثير المتوقع 134، استراتيجيات، مفوضية حقوق الإنسان)	
6. برنامج إطار استراتيجي أولوي لتوطيد السلم في موريتانيا (التأثير المتوقع 135، إطار استراتيجي، وزارة الشؤون الاقتصادية)	
7. برنامج إنشاء وتنصيب وتكوين لجان قروية لمنع النزاعات وتسييرها (التأثير المتوقع 136، مفوضية حقوق الإنسان، وزارة الداخلية، المنظمة الدولية للهجرة)	
1. مشروع تصميم استراتيجية وطنية لمنع الغلو والتطرف العنيف (التأثير المتوقع 141 استراتيجية، وزارة يتم اختيارها لاحقا)	لجنة التنمية القطاعية رقم 7 د: حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف
1. مشروع بطاقات إقامة للمقيمين (التأثير المتوقع 151، تعهدات رئيس الجمهورية)	لجنة التنمية القطاعية رقم 7 هـ: تسيير الهجرات واللاجئين
2. برنامج تعبئة مدخرات الرعايا في الخارج (التأثير المتوقع 152، مدخرات الرعايا في الخارج، تعهدات رئيس الجمهورية)	
3. برنامج خطة عمل محينة لاستراتيجية تسيير الهجرات 2021 - 2025 (التأثير المتوقع 153، 11 مشروع مع استثمارات تعريفية أعلاه)	
4. مشروع إعداد منظومة قانونية ومؤسسية للتنسيق والمتابعة وتقييم الهجرة، مباشر العمل	
5. مشروع منظومة قانونية متماثية مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها البلاد بما في ذلك مراجعة الإجراءات والممارسات الإدارية	

خطة عمل الحكامة السياسية والأمن واللامركزية		
المشاريع / البرامج	القطاعات الفرعية	
6. مشروع تعزيز الإنتاج الإحصائي والتحليل في مجال الهجرة من أجل المزيد من الاطلاع وقياس ظاهرة الهجرة		
7. مشروع تحسين عمليات الرقابة وتسيير حركات الدخول والخروج في موريتانيا		
8. مشروع نفاذ الوافدين والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء إلى الحماية الدولية والحقوق الأساسية والخدمات القاعدية		
9. حماية الأطفال النازحين وإدماجهم في المنظومة الوطنية للحماية		
10. النهوض بالاتصال وجودته وبالإعلام فيما يتعلق بموضوعات الهجرة في جميع جوانبها		
11. مشروع إشراك الرعايا في الخارج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد		
12. مشروع تحسين الحركة المهنية للعائدين من الهجرة		
1. التأثير المتوقع 161. برنامج الإسكان داري، تعهدات رئيس الجمهورية		لجنة التنمية القطاعية رقم 7 و: الاستصلاح الترابي
2. برنامج الشيلة (التأثير المتوقع 162، برنامج الشيلة، تعهدات رئيس الجمهورية)		
3. خطة عمل وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي لعام 2022 (التأثير المتوقع 163)		
1. برنامج تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني للامركزية والتنمية المحلية (التأثير المتوقع 171، وزارة الداخلية)	لجنة التنمية القطاعية رقم 7 ز: اللامركزية والتنمية المحلية	
2. برنامج ترقية التمكين المحلي وإشراك البلديات والولايات (التأثير المتوقع 171، وزارة الداخلية)		
3. برنامج تعزيز قدرات التجمعات الإقليمية (التأثير المتوقع 171، وزارة الداخلية)		
4. برنامج تحسين حسن أداء التجمعات الإقليمية (التأثير المتوقع 171، وزارة الداخلية)		
5. المخطط الاستراتيجي للمديرية العامة للتجمعات الإقليمية 2021 – 2023 (التأثير المتوقع 172) ويشمل المشروعات أعلاه على أن تقوم المديرية العامة للتجمعات الإقليمية بتكاملته		
6. مشروع المدونة الجديدة للتجمعات الإقليمية (التأثير المتوقع 172، المديرية العامة للتجمعات الإقليمية)		
7. المخطط التوجيهي لنقل الصلاحيات باتجاه التجمعات الإقليمية (التأثير المتوقع 172، المديرية العامة للتجمعات الإقليمية)		
8. مشروع إصلاح الإطار القانوني للمديرية العامة للتجمعات الإقليمية		
9. مشروع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الكوفيد 19 في التجمعات الإقليمية (المديرية العامة للتجمعات الإقليمية)		
10. مشروع دعم إقامة الجهات (المديرية العامة للتجمعات الإقليمية)		
11. مشروع اختبار تجربة نموذجية في ولايتين لنمذجة الهياكل والإجراءات (المديرية العامة للتجمعات الإقليمية)		
12. مشروع تنفيذ خطة عمليات الـ SNAFAD		
13. مشروع لتعزيز إشراف المديرية العامة للتجمعات الإقليمية على مسار اللامركزية والتنمية المحلية		
14. مشروع مركز للتكوين وتعزيز القدرات خاص بالمنتخبين وموظفي البلديات (المديرية العامة للتجمعات الإقليمية)		
15. مشروع النهوض باللامركزية والتنمية المحلية (المديرية العامة للتجمعات الإقليمية)		
16. مشروع تعزيز قدرات وصلاحيات البلديات (المديرية العامة للتجمعات الإقليمية)		
17. مشروع تحسين أداء البلديات		
18. مشروع دعم تنفيذ برنامج التنمية الجهوية في المجلس الجهوي بنواكشوط 2020 – 2024		
19. مشروع دعم تنفيذ خطة عمل رابطة العمدة الموريتانيين 2019 – 2023		

خطة عمل الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	
المشاريع / البرامج	القطاعات الفرعية
1. برنامج تعزيز العمل الحكومي في مجال الحالة المدنية وجمع البيانات (وزارة الداخلية، التأثير المتوقع 181)	لجنة التنمية القطاعية رقم 7 ح: الحالة المدنية
2. مشروع تصميم استراتيجية وطنية للحالة المدنية (التأثير المتوقع 182)	

الورشة رقم 8: الحقوق البشرية، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي

الهدف الرئيسي	الأهداف الفرعية	التوجهات الاستراتيجية
دولة قانون وقانون إنساني وعدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي	تشريعات وطنية مدروسة مع احترام حقوق الإنسان ومراعاة تعهدات رئيس الجمهورية	تفعيل البرنامج الوطني للونام الاجتماعي (تعايش).
		تفعيل الآلية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.
		تفعيل سياسة حماية الطفولة.
		ترسيخ وجود موريتانيا على مستوى الهيئات الدولية فيما يتعلق بحقوق البشر.
		تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.
	عدالة متطابقة مع مبدأ دولة القانون ومزودة بالموارد اللازمة لممارسة وظائفها	السهر الدائم على استقلالية العدالة وتوسيع سلطة التعهد.
		تعزيز الوسائل البشرية والمادية والفنية والمالية الضرورية لحسن سير قطاع العدالة.
		ضمان التمتع بالحقوق الأساسية لجميع أفراد المجتمع دون تهميش أي كان.
		تحسين النظرة إلى القضاء.
		تحسين فاعلية وتفاعل القضاء وكذلك أدائه.
مجتمع مدني شمول في مسار اتخاذ القرارات في البلاد ويساهم فيها بشكل تفاعلي	تمكين ودعم المجتمع المدني في أداء عمله.	
	تعزيز القدرات العملية والفنية والمالية للمجتمع المدني.	
	تطوير وسائل الاتصال والنفاز إلى الإعلام.	
	تعزيز السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية وسلطة تنظيم الإشهار.	

خطة عمل الحقوق البشرية

- تفعيل البرنامج الوطني للونام الاجتماعي.
- تفعيل الآلية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.
- تعزيز وتوسيع أقطاب التنمية المندمجة
- ترسيخ وجود موريتانيا على مستوى الهيئات الدولية فيما يتعلق بحقوق البشر.
- تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان والعمل الإنساني والنهوض بالمجتمع المدني.

خطة عمل العدالة

- الهدف رقم 1: مراجعة الإطار القانوني
 - الهدف الفرعي رقم 1: إحصاء وتحيين النصوص التشريعية والتنظيمية والإجرائية والنظامية.
 - الهدف الفرعي رقم 2: إحصاء وتحيين النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالحالة المدنية.
 - الهدف الفرعي رقم 3: إحصاء وتحيين النصوص المتعلقة بالمادة الجنائية.
 - الهدف الفرعي رقم 4: إحصاء وتحيين النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقانون الأعمال.
 - الهدف الفرعي رقم 5: إنشاء فريق عمل دائم تحت إشراف مديرية الدراسات والتشريع والتعاون وتكليفه بتنسيق العمل على مراجعة النصوص وتحضير لقاءات متخصصة.
 - الهدف الفرعي رقم 6: تنظيم ملتقيات ومؤتمرات حول مواضيع قانونية وقضائية متخصصة.
- الهدف رقم 2: التكوين
 - الهدف الفرعي رقم 1: البدء في مشروع شامل لمراجعة عميقة لسياسات التكوين وإشراك جميع الفاعلين في مجال القضاء.
 - الهدف الفرعي رقم 2: إنشاء معهد متخصص في التكوين القضائي والسجني يتمتع بالاستقلالية التربوية بشكل كامل.
 - الهدف الفرعي رقم 3: إعداد خطة متعددة السنوات لتكوين الفاعلين في مجال القضاء.
 - الهدف الفرعي رقم 4: إعداد سياسة لتبادل التجارب الإقليمية والدولية.
- الهدف رقم 3: النفاذ إلى القضاء
 - الهدف الفرعي رقم 1: تعزيز الثقافة القانونية للمتقاضين.
 - الهدف الفرعي رقم 2: المواءمة بين التنظيم والمساطر القضائية.
 - الهدف الفرعي رقم 3: تعزيز قدرات الأطر في القطاع من أجل تحسين الأداء وجودة المخرجات وكسب ثقة ورضا المتقاضين
 - الهدف الفرعي رقم 4: إعادة تأهيل المرفق العمومي للقضاء.
 - الهدف الفرعي رقم 6: تحديد مصاريف القضاء وتقديم المساعدة القضائية للمحتاجين.
 - الهدف الفرعي رقم 7: توفير الظروف الملائمة للمحاكمة العادلة.
 - الهدف الفرعي رقم 8: إدراج موضوع خواص النساء في قطاع العدل.
 - الهدف الفرعي رقم 9: إصلاح النظام القانوني الناظم للهجرة في موريتانيا وفقا للالتزامات الدولية للبلاد ولخطة العمل الوطنية الخاصة بالحكمة المتعلقة بالهجرات.
 - الهدف الفرعي رقم 10: النهوض بالحقوق الأساسية للمهاجرين في موريتانيا واحترامها بما في ذلك الأشخاص الذين يوجد في وضعية غير قانونية والمهاجرين الذين خضعوا للمتاجرة بهم والأشخاص في طور تحديد هوياتهم.

- الهدف الفرعي رقم 11: تعزيز العلاقات القنصلية مع البلدان الأصلية للمهاجرين في موريتانيا من أجل ضمان حماية حقوق هؤلاء المهاجرين.
- الهدف الفرعي رقم 12: النهوض بالحقوق والمساعدات القنصلية لصالح المواطنين الموريتانيين في الخارج.
- الهدف الفرعي رقم 13: تحسين نفاذ المهاجرين من ضحايا الاستغلال والمتاجرة إلى العدالة.

خطة العمل: مراقبة المواطن للعمل الحكومي

- **الهدف رقم 1: دعم المجتمع المدني**
 - إضفاء المرونة على تدابير الحصول على أوراق الحالة المدني.
 - تعزيز قدرات المجتمع المدني حسب الفروع.
 - تقريب الخدمات القضائية من المتقاضين.
 - تشجيع الإصلاحات ومراجعة المدونات الوطنية بالارتباط مع الفئات الهشة (المعوقون، النساء والأطفال والمعتقلين، الخ).
 - برمجة أنشطة من شأنها حل النزاعات الأسرية مع ضمان التكفل بالنساء المطلقات والأطفال الذين يعانون من وضعيات خاصة.
 - مراجعة مدونة الأحوال الشخصية.
 - اعتماد القانون المتعلق بالعنف ضد النساء.
 - التغييرات المناخية أصبحت اليوم تنصدر الانشغالات في المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المدني والدول وهو ما يتطلب تخصيص مشروع خاص بها.
- **الهدف رقم 2: عصرنة وسائل الإعلام**
 - إعادة تنظيم مهنة الصحفي.
 - اعتماد ميثاق جديد لأخلاقيات المهنة.
 - إنشاء دار للصحافة

الورشة رقم 9: الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي

الهدف الرئيسي	الأهداف الفرعية	التوجهات الاستراتيجية
حكمة إدارية واقتصادية ومالية جيدة الأداء مع الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	أجهزة التخطيط تم تجهيزات لمتابعة وتقييم وتخطيط السياسات والاستراتيجيات العمومية بشكل فعال	إصلاح المنظومة الوطنية للتخطيط تحسين المنظومة المؤسسية لجعلها أكثر كفاءة تعزيز القدرات الفنية والمالية للإدارات المكلفة بمتابعة وتقييم تنفيذ استراتيجيات النمو المتسارع والرفاه المشترك والاستراتيجيات الجهوية ومختلف الاستراتيجيات الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063. تطوير استراتيجيات وطنية لتحسين تغطية مؤشرات وغايات أهداف التنمية المستدامة وتحديد الأماكن.
	أجهزة إحصائية تنتج بيانات شاملة ومنطقية للمساعدة في اتخاذ القرار	الرفع من مستوى الحكامة وقدرات المنظومة الإحصائية الوطنية. تعزيز قدرات مكونات المنظومة الإحصائية الوطنية بما في ذلك على المستوى القطاعي تلبية الطلب على البيانات الإحصائية بفضل إنتاج عالي الجودة بما فيها البيانات الفرعية تثمين المنتجات الإحصائية.
	مقدرات ديمغرافية معدلة لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية	ضمان اليقظة الدائمة والتنسيق الفعال لتحقيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية الاستفادة من العائد الديمغرافي. تسريع التحول الديمغرافي وتنسيق السياسات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الاستفادة من العائد الديمغرافي وإدراجه ضمن السياسات التنموية. زيادة تمكين النساء في مجالات اتخاذ القرارات والاقتصاد. تحسين استمرار المراهقات في الدراسة بالسلك الثانوي. تحسين النفاذ إلى منتجات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني والسياسي والاستراتيجي ليكون في صالح تمكين النساء. تحديث وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة. تعزيز قدرات الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين. تطبيق القانون الصادر عام 2016 بخصوص مكافحة الرشوة. تنفيذ أحكام المدونة الجديدة للصفقات العمومية. تحديث وتطبيق مدونة أخلاقيات المهنة لدى وكلاء الدولة.
	إجراءات مضادة للرشوة وفعالة وموجهة نحو إصلاح المحيط الموريتاني وإفساح المجال أمام تساوي الجميع في التعامل	تحسين مناخ الأعمال وتشجيع علاقات متوازنة ومبنية على الثقة مع الشركاء في القطاع تكوين وتأهيل رأس المال البشري للاستجابة لاحتياجات السوق. تطوير ريادة الأعمال والأداء والقدرة التنافسية للقطاع الخاص للاستفادة من الفرص التي يتيحها تصدير المنتجات الموريتانية تطوير أقطاب تكنولوجية قادرة على الاستجابة لاحتياجات القطاع الخاص في مجالات البنى الأساسية والتجهيز مع السعي إلى تحسين مناخ الأعمال. تصميم نظام ضريبي يحفز التنمية على مستوى القطاع الخاص. تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومشاركة القطاع الخاص في تمويل الاقتصاد. تحديث وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع الخاص.
	قطاع خاص جاذب للاستثمار ومصدر لخلق الثروة وفر العمل والاندماج الاجتماعي	تحديث وتنفيذ المخطط التوجيهي لإصلاح المال العام وخرطة طريق القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية. تعزيز وترشيد تعبئة الإيرادات. تعزيز تسيير العمليات المالية للدولة بما فيها النظام الآلي لسلسلة النفقات. تعزيز قدرات البرلمانيين في مجال المالية العمومية.
	تسيير المال العام يقوم على أساسات ضرورية لتحديثه	تعزيز منظومة الإشراف لضمان مواكبة القواعد والمواصفات الدولية وكذا مراقبة وتطوير الأنظمة والخدمات ووسائل الدفع. وضع استراتيجية وطنية للاحتواء المالي توطيد وتنويع أدوات السياسات النقدية والصرف وتحسين الأداء في مجال ثبات الأسعار في الداخل. إعادة هيكلة قطاع التأمين من أجل النهوض به وتعزيز إسهامه في تمويل الاقتصاد تحسين النصوص القانونية
	قطاع مالي مستقر واحتوائي وقادر على دعم التنمية في البلاد والمساهمة فيها	

عصرنة أدوات التسيير	إدارة عمومية تلعب دورا حاسما في خدمة الرقي الاجتماعي والاقتصادي
تنفيذ برنامج واسع للتكوين وإعادة تأهيل الموظفين.	
تحسين الفاعلية وتوحيد الجهود داخل الإدارة العامة وضمان إدراج الأنظمة المعلوماتية.	
إتاحة الإجراءات الإدارية ورقمنة وسائل الدفع على الشبكة.	
التنفيذ السريع لمشروع عصرنة الإدارة عن طريق تطوير الخدمات الالكترونية (الحكومة الالكترونية).	

خطة عمل: تحسين أداء منظومة التخطيط للتنمية

بالإضافة إلى المشاريع في طور التنفيذ والمدرجة في ميزانية الاستثمار العمومي للفترة 2022 – 2024، توجد مشاريع أخرى سيجري تنفيذها في الفترة 2022 – 2025.

ويتعلق الأمر أولاً بمشروع تحسين أداء منظومة التخطيط وتمويل ومتابعة وتقييم استراتيجيات التنمية. ومن ضمن الأنشطة التي يجب إدراجها هناك على الخصوص العناصر التالية:

- إعداد أدوات خاضعة للمواصفات وقواعد تصميم السياسات والاستراتيجيات القطاعية أو التخصصية وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي الموجه نحو النتائج المصحوبة بأطر للنتائج والموارد التي تسمح بقياس الأداء وبخطط للمتابعة والتقييم بما يضمن تماشي مختلف أطر البرمجة مع بعضها (الاستراتيجية الوطنية، القطاعية والجهوية، خطط العمل، برنامج الاستثمار العمومي، إطار الميزانية على المدى المتوسط، الميزانية المبرمجة، الخ).
- وضع هيئة استشارية يطلق عليها اسم "المجلس الأعلى للتخطيط" أو "المجلس الاستراتيجي للتنمية" ويعهد إليها بالتأكد من تناسق الاستراتيجيات التنموية الوطنية والقطاعية والمخصصة أو الإقليمية والحرص على تماشيها مع القواعد المتعارف عليها والتصديق عليها والسهر على انسجام هذه الاستراتيجيات القطاعية مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك من حيث تأثيرها ونتائجها وتماشي الاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والتأكد من أن هذه الاستراتيجيات الجهوية إنما تمثل جزءاً من الاستراتيجية العامة.
- وضع أداة لتأطير الاقتصاد الكلي تغطي الحسابات الاقتصادية الأربعة من أجل حسن سير السياسة الاقتصادية وتنفيذ خارطة طريق لوضع أداة متكاملة للإطار الاقتصادي الكلي والميزانوي مع إشراك جميع الأطراف المعنية.
- تعزيز القدرات الفنية والمادية للهيكل المكلفة بمتابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والاستراتيجيات القطاعية والجهوية وخاصة أجهزة التنسيق (اللجنة الفنية للتنسيق CTC، ولجنة التنمية القطاعية، ولجنة التنمية الجهوية) وأجهزة وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية المعنية ومديريات الدراسات والبرمجة القطاعية والخلايا الجهوية للتخطيط والمتابعة والتقييم CRPSE وخاصة من خلال تنفيذ مخطط تكويني في مجال متابعة وتقييم السياسات العمومية واستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وتنظيم دورات لتعزيز قدرات الأطر الذين يتولون مناطق في مجالات التخطيط الاستراتيجي والمتابعة والتقييم وكذلك ضخ الموارد اللازمة على الأصعدة الفنية والبشرية والإدارية والمالية.
- اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتوفير مؤشرات إطار النتائج وخاصة عبر توسيع نطاقها لتغطي قطاعات السيادة والتعرف على الفئات المهمشة تطبيقاً لمبدأ "عدم ترك أي كان على الهامش". ولهذا الغرض يتعين من جهة إيجاد آليات للتأكد من أن أي شخص لا يوجد على الهامش ومن جهة أخرى تأكيد السير المنتظم لمنصة "متابعة" بالاعتماد على مؤشرات متابعة أهداف التنمية المستدامة وأهداف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والاستراتيجية الجهوية للنمو المتسارع وتطويرها من خلال نسخة جديدة 2.0 ونسخة نقالة.

وفضلاً عن هذا الإصلاح، جرى برمجة الأنشطة التالية:

- إعداد وتنفيذ استراتيجية لفتح البيانات العمومية.
- متابعة مبادرة تنمية رأس المال البشري.

خطة عمل: تطوير الإحصاء للمساعدة في اتخاذ القرار

الحكامة وقدرات المنظومة الإحصائية الوطنية

- المصادقة على الميثاق الإفريقي للإحصاء.
- مراجعة القانون الإحصائي.
- النظام الأساسي الخاص للوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي.
- اللجنة العلمية للوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي.
- تفعيل المجلس الوطني للإحصاء ولجانه.
- توسيع مقر الوكالة.
- اكتتاب أطر مكونين من طرف المعهد العالي لمهن الإحصاء ISMS .
- دراسة التسيير المركزي للإحصائيين.
- استحداث شعبة جديدة ISE في معهد المهن الإحصائية.

إنتاج بيانات ذات جودة عالية

- الإحصاء العام للزراعة والتنمية الحيوانية.
- إحصاء السكان.
- مسح حول الظروف المعيشية للسكان وEMEA، الشركات، التشغيل، الخ.
- الإحصاءات الصحية.
- إحصاءات في مجال التعليم.
- الحسابات الوطنية السنوية وربع السنوية.
- متابعة الظرفية الاقتصادية.
- استغلال المصادر الإدارية.
- رقمنة إنتاج البيانات والبيانات المفتوحة Open Data .

تثمين المخرجات الإحصائية

- تحليل مؤشرات متابعة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وأهداف التنمية المستدامة.
- برنامج التحاليل المعقدة.
- تحديد مواقع البيانات.
- سياسة وجدولة نشر البيانات.
- قواعد البيانات وبواباتها.
- نشر الإحصاءات على الشبكة والوسائط الاجتماعية.
- منتدى إحصائي كل سنتين.
- التشاور والتكوين لصالح المسؤولين عن المتابعة والتقييم.
- استراتيجية الاتصال التابعة لمنظومات الإحصاءات الوطنية.

خطة عمل: الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي

يجب أن يقام ببرمجة عناصر الإصلاحات والمشاريع أو الأنشطة التالية وذلك لتحقيق الهدف المتمثل في الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي:

تعزيز تمكين النساء على صعيد اتخاذ القرارات والصعيد الاقتصادي.

- التواصل من أجل التغيير الاجتماعي والسلوكي.
- استمرار دراسة البنات.
- زيادة الفرص الاقتصادية.

يتجسد تعزيز وتمكين النساء من خلال مشروع تمكين النساء والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل (SWEDD) ويهدف بشكل عام إلى تسريع الانتقال الديمغرافي وتحقيق أهداف أوسع تتمثل في انطلاق العائد الديمغرافي والحد من مظاهر لامساواة النوع في البلدان المشاركة.

ويتم تنظيم مشروع SWEDD في ثلاث مكونات:

1. زيادة الطلب على مواد وخدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والموليد والتغذية عن طريق التواصل من أجل التغيير الاجتماعي والسلوكي وتمكين النساء والمراهقات.
2. تعزيز القدرات الجهوية من أجل تحسين عرض منتجات الصحة الإنجابية وصحة الأمومة والطفل والموليد والتغذية وتزويد هذه المكونة بالعمال من ذوي الكفاءة.
3. تعزيز المناصرة والحوار السياسي والقدرة على إعداد سياسات تتمحور حول العائد الديمغرافي وتنفيذ المشروع.

وتتمثل أهم الغايات التي يستهدفها مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في المراهقات والشابات ما بين 10 و19 سنة من اللواتي يمكن أن تتعرضن لمخاطر تزويج الأطفال والحمل المبكر وتشوهات الأعضاء التناسلية للنساء والانفصال عن المدرسة بشكل مبكر وكذلك المجموعات التي تعيش هذه الفئة ضمنها: الأطفال، الرجال، عمال الصحة، المسؤولون الحكوميون، أعضاء المجتمع المدني، الصحافة، قادة المجتمع، والزعماء الدينيين حيث يعتبر هؤلاء هدفا من الدرجة الثانية لتحقيق هذه الغايات.

أما الأطراف المعنية الرئيسية فهي الوزارات المكلفة بالتعليم والصحة والشباب والأسرة والاقتصاد والتشغيل والتكوين المهني وكذلك منظمات المجتمع المدني والشركاء الفنيون والماليون (البنك الدولي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الاتحاد الإفريقي، المنظمة الغربية إفريقية للصحة).

وفي موريتانيا تغطي منطقة التدخل كلا من الحوض الشرقي والحوض الغربي ولعصابه وكيدي ماغا ولبراكنه وكوركول. كما ينتظر أن يتم التدخل لدى مجموعات صغيرة من السكان من ذوي الهشاشة في نواكشوط وضواحيها.

وتستهدف أهم التدخلات في موريتانيا على الخصوص:

- 600.000 نسمة أو أكثر عبر حملات اتصالية حول التغيير الاجتماعي والسلوكي (CCSC).
- 90.000 بنت أو شابة من خلال إقامة فضاءات آمنة في الوسط شبه الحضري أو في المناطق الريفية من أجل زيادة مهارتهن في الحياة ومعارفهم في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.
- 35.000 بنت أو شابة عبر فرص الاندماج الاقتصادي من خلال إيجاد 30 منصة متعددة الوظائف (PTMF) على أن يتم تمويل أنشطة مدرة للدخل وتتمين منتجات محلية لشابات من رواد الأعمال وبواسطة الرعاية من قبل قائدات من النساء.

- 145.000 بنت أو شابة من المتعلقات من خلال عمليات دعم متعدد الأشكال (منح، حقائب مدرسية، حضانات، حقائب لأدوات الصحة، النقل المدرسي، دروس التقوية، منشورات).
- 85.000 من مستخدمات منتجات الصحة الإنجابية وصحة الأمومة والطفل والمواليد والتغذية وتوزيع كل ذلك على المجتمعات من خلال سلسلة التموين لغاية الكيلومتر الأخير.
- 600 قابلة أو ممرسة في مناطق تدخل المشروع لاستكمال تكوينهن القاعدي في دورات تكوينية مستمرة لمدة قصيرة في إطار تأمين جودة الخدمات الصحية الإنجابية (الأدوية الولادية وما بعد الولادة) عبر الدعم الموجه إلى هيئات التكوين.
- 1.000 من قادة المجتمعات والقادة الدينيين للتعريف بمنافع المدارس واستمرار البنات في التعليم وبالصحة الإنجابية للمراهقين ونبذ العنف المبني على النوع والممارسات الضارة وذلك من خلال تعزيز الالتزام السياسي والقدرة على إعداد سياسيات قائمة على مسلمات مجربة على مستوى المرصد الوطني للعائد الديمغرافي وإشاعة الإطار القانوني لصالح العائد الديمغرافي.

تحسين المهارات الحياتية والمعارف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية:

- تعزيز القدرات في مجال معالجة ضحايا العنف المبني على النوع.
- تحسين النفاذ إلى منتجات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.
- تطوير توزيع منتجات الصحة الإنجابية على المجتمعات.
- انتشار نموذج التوزيع حتى آخر كيلومتر المعروف باسم مشروع أمل.
- الإسهام في تكوين المصادر البشرية في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية وفي مراكز المتميزين.

تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني والسياسي والاستراتيجي لأغراض تمكين النساء:

- تعزيز الالتزام السياسي لصالح الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي والقدرات الفنية في مجال تصميم التدخلات والإشراف عليها من أجل الاستفادة من العائد الديمغرافي (سياسات ومخططات جهوية) والمناصرة لدى الشركاء الفنيين والماليين لإدراج مفهوم العائد الديمغرافي ضمن برامجهم التعاونية مع الحكومة.
- تعزيز القدرات في مجال إعداد ميزانيات متعاطفة مع العائد الديمغرافي ومع النوع.
- تسهيل إدراج التنمية المستدامة في السياسات القطاعية وفي الاستراتيجية الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك وتقييم مدى مراعاة العائد الديمغرافي ضمن استراتيجية النمو المتسارع على المستوى العام وعلى المستوى الجهوي وضمن السياسات القطاعية.
- إيجاد مرصد للعائد الديمغرافي وجعله يعمل ونشر تقارير خاصة به.
- إدراج دورة تكوينية تتعلق بعامل الزمن في الميزانية ضمن استمارة الإحصاء العام للسكان لعام 2023 والقيام بمسوح حول مفهوم عامل الزمن ضمن الميزانية وحول العنف القائم على النوع.

خطة عمل: مكافحة الرشوة

- خطة عمل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة.
- تحيين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة.
- تطبيق قانون 2016.
- دعم الناشطين في مجال مكافحة الرشوة.
- إدراج ثقافة المواطنة ومكافحة الرشوة في برامج التدريس.

خطة عمل: تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالقطاع الخاص وبالاستثمار

ستكون خطة عمل وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا التي في طور الإعداد جزءا من خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في الفترة 2021 – 2025.

وبالإضافة إلى تحسين سمعة البلاد كوجهة للاستثمارات، فإن وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا تعمل على تعزيز سلامة الاستثمارات وخاصة بالتعاون مع قطاع العدالة التجارية في مجال قدرة الشركات على الوفاء وتخفيف تكاليف عوامل الإنتاج واستحداث حافظات للمشاريع الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية وتسهيل ومتابعة مشاريع الاستثمار وخاصة عبر الشباك الموحد التابع للوكالة.

ولأجل تخفيف المخاطر على مستوى المشاريع الصغرى والمتوسطة، فسيتم وضع صندوق للضمانات ومباشرة عمله.

ويضاف إلى ما سبق، القيام قريبا باستحداث صندوق للاستثمار بمشاركة مستثمرين أجنبى.

كما أن الحوار بين القطاعين العام والخاص سيتم تنشيطه.

أما بالنسبة لخلية "صنع في موريتانيا CPM" فقد تمت برمجة الأنشطة التالية:

- إعداد قاعدة بيانات تشمل جميع المنتجات الموريتانية المحلية التي من شأنها أن تخلق قيمة مضافة.
- تهمين المنتجات عن طريق إعداد استمارة خاصة بكل مشروع.
- تعزيز قدرات رواد الأعمال الشباب أو أصحاب أفكار مشاريع لتهمين منتجات محلية من خلال تكوينات متخصصة ودورات للتدريب.
- تحضير استثمارات لمشاريع تنتج مواد مصنوعة في موريتانيا يمكنها أن تثير اهتمام المستثمرين الأجنبى وإحالتها إلى وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا للبحث عن مستثمرين أجنبى مهتمين.
- تنظيم أنشطة تكوينية وملتقيات تحسيسية حول فرص تهمين المنتجات المحلية، لصالح مستثمرين في القطاع الخاص.
- دعم تنفيذ أقطاب تكنولوجية في القطاعات الإنتاجية (الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد، الخدمات).
- تحسين البيانات المتاحة كما ونوعا حول تهمين المنتجات المحلية.

فيما يخص حافظة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في طور الإعداد من طرف الجهات المتعاقدة ومديرية الشراكة بين القطاعين، يرجى الرجوع للجدول التالي.

الجدول: حافظة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الكلفة التقديرية	
3,4 مليار يورو	تزويد المنطقة الشمالية بمياه الشرب
292 مليون يورو	بناء واستغلال الطريق السيار نواكشوط – بوتلميت

180 مليون دولار	توسيع، إعادة تأهيل واستغلال مجمعات نفطية في نواكشوط ونواذيبو
	استغلال سقيفة مبردة (700 م ²) في مطار نواذيبو وتم بناؤها من قبل المنطقة الحرة في نواذيبو
19,45 مليون دولار	بناء واستغلال مستودع تبريد في ميناء نواذيبو
	بناء مساكن اجتماعية في نواكشوط
400 مليون يورو	الصرف الصحي في مدينة نواكشوط (المياه المستعملة ومياه المطر)
360 مليون دولار	بناء واستغلال مجمع متكامل لإنتاج السكر في فم لكليته
22 مليون دولار	معالجة المياه المستعملة في قطاع الصيد بنواذيبو
272 مليون دولار	بناء مطار دولي في نواذيبو
73 مليون دولار	مصنع لتحلية مياه البحر في نواذيبو
300 مليون يورو	ميناء عميق في نواذيبو
	تفويض مرفق عام للمياه في 5 ولايات
23,8 مليون يورو	مكونة الطاقة الكهربائية في 3 ولايات في جنوب شرق موريتانيا RIMDIR

بالإضافة إلى ما تقدم فقد انتهت أشغال بناء رصيف للحاويات في نواكشوط على مستوى ميناء نواكشوط المستقل حيث تم إنجازه في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص.

خطة عمل: تحسين تسيير المال العام

لتحقيق الأهداف المرسومة، سيتم تنفيذ مشروع لإصلاح وعصرنة تسيير المال العام وذلك للقيام بالأنشطة التالية:

- تحديث الإطار القانوني والتنظيمي (الميزانية، المحاسبة والمالية).
- تعميم أدوات لتقدير الميزانية لغرض إعداد جدول تقديري للعمليات المالية التابعة للدولة.
- تنظيم نقاش توجيهي حول الميزانية (DOB).
- وضع واعتماد تصميم ميزانوي حسب البرنامج.
- وضع تبويب جديد للميزانية.
- العمل بمقاربة ميزانية برامج.
- تقييم سياسات الحوافز الضريبية في القطاع الاستخراجي.
- إعداد سياسة لتدبير وتسيير الأملاك الثابتة والعقارية.
- ملائمة تنظيم الإدارة وشراكها تنظيميا ووظيفيا لتتلاءم مع متطلبات تطبيق القانون النظامي لقوانين المالية.
- إعداد استراتيجية لمعلمة وزارة المالية.

خطة عمل: النهوض بقطاع مالي ثابت واحتوائي بما في ذلك التأمينات

تتعلق الإصلاحات والمشاريع والأنشطة التي يتعين برمجتها لتحقيق الأهداف التنموية للقطاع المالي على مدى الفترة 2021 – 2025 بما يلي:

- تحسين الأداء بالارتباط مع تنفيذ السياسة النقدية.
- وضع صندوق لضمان القروض لصالح المشاريع الصغرى والمتوسطة (فبراير 2022) بهدف تحسين النفاذ إلى التمويلات المصرفية وجودة الفروع التي يمكن أن تستفيد من عمليات البنك المركزي الموريتاني.
- تشجيع تطوير النشاط في السوق المصرفي البيئي عن طريق إيجاد البنى الأساسية الملائمة.
- الحد من تقلبات أسعار الفائدة في السوق النقدي مقارنة بسعر الفائدة المركزي.
- توسيع سوق الصرف عبر إيجاد منصة لعمليات الصرف المصرفية البيئية وتحديد إطارها التنظيمي.
- وضع إطار استراتيجي وتحليلي للسياسة النقدية وسياسة الصرف.
- التقييم والتحكم في آليات انتقال السياسة النقدية.
- دراسة محددات التضخم.
- تنفيذ استراتيجية وطنية للاحتواء المالي من أجل ضمان تغطية الخدمات المالية لجميع السكان وخاصة المواطنين ذوي الدخل الواطئ وتقريبهم من الخدمات المالية (التحويلات، القروض، النفاذ إلى التمويل).
- وضع اللمسات الأخيرة على النصوص التطبيقية للقانون حول مؤسسات الإقراض.
- تحضير النصوص حول الشفافية والقواعد المطبقة على الخاضعين الجدد (صندوق الإيداع والتنمية وقطاع التأمينات).
- وضع أداة لتسهيل مهام جمع ومعالجة البيانات حول رفع التقارير التنظيمية للقطاع.
- وضع جهاز لمراقبة قواعد الحيلة وإيجاد منظومة لاختبار مقاومة الصيرفة.
- إعداد وتنفيذ منظومة لمراقبة خدمات الدفع.
- تعزيز الإشراف المبني على المخاطر من أجل الرقابة المستندية والميدانية.
- تنفيذ منظومة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تنفيذ القسط 2021 – 2022 من مشروع عصرنه البنية الأساسية المالية.
- تنفيذ مشروع شبكة التجمع المصرفي للتنفيذ والتعاملات الإلكترونية حول التعامل مع الحافظات الإلكترونية لمختلف البنوك.
- وضع اللمسات الأخيرة على النصوص التطبيقية للقانون 2021 – 014 بتاريخ 05 يوليو 2021 المتعلق بخدمات ووسائل الدفع الإلكتروني.

على مستوى التأمينات:

- مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي الذي تخضع له التأمينات من أجل مواكبة هذه الأخيرة لمتطلبات العصرنة والقواعد الدولية المتعارف عليها: إصلاح فرع التأمين على السيارات، تطوير التأمين الإسلامي، التأمين الصحي التكميلي، تطبيق نظام أساسي خاص بمفوضي الرقابة.
- تحسين الحكامة في القطاع باتجاه المزيد من الشفافية والتزام الفاعلين أكثر فأكثر.
- النهوض بالابتكار وتنويع منتجات التأمين عبر مراعاة التأمين على فروع جديدة كنظام التقاعد (ادخار طويل المدى) وتطوير خدمات جديدة كالتأمين على الزراعة وعلى التنمية الحيوانية.
- زيادة القدرات المؤسسية والفنية للقطاع وخاصة عبر تطوير برنامج ملائم للتكوين.
- تصحيح أوضاع القطاع من خلال تجميع / دمج الشركات الموجودة لتصبح كيانات أكبر وبمساحات مالية أهم مع زيادة رأس مال الشركات لكي لا يظل في السوق سوى الشركات القادرة على الوفاء

وكذلك تدقيق جميع الشركات وتشجيع تطوير التأمين المشترك لزيادة قدرة الاستمرار في السوق وبالتالي المتانة المالية.

خطة عمل: تحول الإدارة وتحسين أداء المصادر البشرية

تتعلق الإصلاحات والمشاريع أو الأنشطة التي يجب أن تخضع للبرمجة من أجل تحقيق أهداف التدخلات المقام بها بما يلي:

على مستوى تحسين أداء المصادر البشرية للدولة:

- إعداد سجل للحرف التابعة للدولة التي تتألف من 30 حرفة موزعة إلى مجالات وظيفية حسب الوظيفة بما في ذلك استثمارات التشغيل لاستخدامها كقاعدة لتحديد الكفاءات واستثمارات الوظائف لكون هذه الأخيرة تسمح بالقيام بجميع عمليات تسيير العمال.
- عصرنة أدوات التسيير وخاصة إيجاد نظام معلوماتي متكامل وعصري لتسيير المصادر البشرية التابعة للدولة وإدخال أدوات عصرية في تسيير الوظيفة العمومية.
- تنفيذ برنامج موسع لتكوين وتحسين خبرة الموظفين.

على مستوى عصرنة الإدارة:

- في إطار برنامج أولوياتي الموسع يجري إعداد مشروع هام لربط 20 مصلحة من المصالح ذات الأولوية عن طريق الانترنت ويتعلق الأمر بما يلي:

الدورة التكوينية	المصالح التي يجب رقمتها
الحالة المدنية وأوراق الهوية	1. طلب وثائق الحالة المدنية
	2. طلب مهاد لبطاقة التعريف / الجواز
طلب التأشيرة	3. طلب التأشيرة
السواق العدلية	4. طلب شهادة السوابق العدلية
الترشح للمسابقات	5. منصة الترشح للمسابقات
فضاء الوكيل	6. طلب الإجازات
	7. طلب التكوين
	8. طلب التقاعد
	9. طلب الإجازات طويلة المدة
منصة المقابلات RDV	10. منصة لتسيير المقابلات RDV
منصة التراخيص	11. منصة لطلب وتسليم التراخيص
رخص البناء	12. طلب رخصة البناء
إجراءات صندوق الضمان الاجتماعي	13. خدمات لرب العمل: التصريح عن بعد
	14. خدمات لرب العمل: طلب إفادة بعد مطالبات
	15. خدمات للمستفيدين من التأمين: طلب خدمات
	16. خدمات للمستفيدين من التأمين: مطالب
دفع الخدمات الرقمية وغير الرقمية	17. استعراض الخدمات المرقمة
	18. استعراض الخدمات غير المرقمة
طلب التراخيص / الاعتماد	19. طلب التراخيص
	20. طلب الاعتمادات

- مشروع عصرنة الإدارة عن طريق تطوير الخدمات الالكترونية (الحكومة الالكترونية e-Gouvernement):
- استحداث هوية رقمية يعتمد عليها.
 - إيجاد وتفعيل مرجعية عامة يمكن التفاعل من خلالها.
 - إيجاد وتفعيل مرجعية عامة للأمن.
 - إيجاد منصة للتفاعل تضمن إدماج الأنظمة المعلوماتية التابعة للدولة.
 - وضع نظام أمن للدفع الالكتروني للسماح بالدفع عبر الانترنت والخدمات العمومية على الشبكة.
 - وضع خزنة الكترونية تسمح تلقائيا بحفظ واسترجاع الوثائق الإدارية لمراجعي المرفق العمومي.
 - معلمة الإجراءات الإدارية ذات الأولوية.
 - وضع نظام للتسيير الالكتروني للصفقات العمومية.
 - عصرنة مواقع الحكومة على الشبكة وتطوير ووضع منصة للتبادل والتشاور مع المواطنين وتقييم السياسات والخدمات العامة.
 - تطوير إطار للبيانات المفتوحة open data وبوابة وطنية للمعلومات data.gov.mr.
- تنفيذ سجلات وطنية مشتركة للمواطنين والشركات وكذلك للتفاعل فيما بين هؤلاء.

ملحق: مؤشرات متابعة خطة العمل الثانية للاستراتيجية 2021 - 2025
أ. مؤشرات أهداف التنمية المستدامة:

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإيماني المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
7,5% حسب السيناريو الأوسط لخطة الممل الثانية للاستراتيجية	الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي ANSADE	2021	2,4%	نسبة النمو السنوي لـ ن.د.خ	الهدف الإنمائي المستدام 8.1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
	-	2020	4,0%	نصيب الزراعة في ن.د.خ	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
5,62 طن / هكتار	PNDA	2014	4,96 طن / هكتار	مردودية الأرز والحبوب التقليدية (طن / هكتار)	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
146 249 طن	PNDA	2014	44 921 طن	كمية الإنتاج الوطني من الحبوب	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
88 657 طن في 10 000 هكتار	PNDA	2014	5 طن	كمية الإنتاج من قصب السكر	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
0,0081	PNDA	2014	0,0056	مقادير المساحات الزراعية التي يتم استغلالها بشكل منتج ومستدام	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
	منصة التنمية الريفية في موريتانيا	2021	~ 15%	نصيب التنمية الحيوانية في ن.د.خ	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
184 000 طن	وزارة التنمية الحيوانية	2018	160 000 طن	إنتاج اللحوم الحمراء الخاضعة للرقابة بالأطنان	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
598 000 طن	وزارة التنمية الحيوانية	-	520 000 طن	إنتاج المصانع من الحليب بالأطنان	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
أبقار: 2 831 769 إبل: 1 662 377 غنم: 19 732 699 ماعز: 12 681 347	وزارة التنمية الحيوانية	2021	أبقار: 2 402 077 إبل: 1 560 108 غنم: 15 571 303 ماعز: 10 006 999	عدد رؤوس الماشية حسب الفصيلة	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
700	وزارة التنمية الحيوانية	2016	615 طن	كميات الجلود المصدرة	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
5,4%	-	2020	6,50%	نصيب الصيد في ن.د.خ	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
1 524 633 طن	وزارة الصيد والاقتصاد البحري DARE/	2019	1 356 802 طن	كميات الأسماك التي تم اصطيادها في المنطقة الاقتصادية الخالصة	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
1 085 442 طن	وزارة الصيد والاقتصاد البحري DARE/	2019	766 842 طن	الكميات التي تم إنزالها بالأطنان على المستوى الوطني	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
100 0000	وزارة الصيد والاقتصاد البحري DARE/	2019	66 000	عدد فرص العمل المباشرة في قطاع الصيد	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
18%	السلطات الموريتانية / مصالح صندوق النقد الدولي	2020	15,10%	نصيب الصناعات الاستخراجية في ن.د.خ	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
100%	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2021	0%	حالة تقدم تصميم المخطط الرئيسي للغاز (Gaz Master Plan)	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
100%	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2021	0%	حالة تقدم بناء خط الأنابيب لنقل الغاز من حقل السلحفاة أحميم إلى نواكشوط	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
100%	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2021	0%	حالة تقدم المرحلتين 2 و3 من حقل غاز السلحفاة أحميم	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
الإنتاج عام 2024	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2021	0%	حالة تقدم حقل الغاز في بئر الله	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
على الأقل 1	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2021	0%	عدد الاكتشافات المعدنية القديمة التي تم تطويرها	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
100% من الحاجة إلى التوسع	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2021	50% من الاحتياجات n	قدرات تخزين المنتجات النفطية في نواكشوط	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
100%	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2021	0%	حالة تقدم بناء مستودعات المنتجات النفطية في الداخل	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
-	-	2020	6%	نصيب الصناعات غير الاستخراجية في ن.د.خ	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
-	MI	2018	9	إنشاء وحدات صناعية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
15 000 (10%)	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	2015	5000 (3%)	عدد فرص العمل في القطاع الصناعي (المعامل) ونسبتها المئوية بالمقارنة مع عدد فرص العمل على المستوى الوطني	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
-	Trademap	2021	3 860 465	الواردات الموريتانية بآلاف الدولارات	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
-	Trademap	2021	3 266 989	الصادرات الموريتانية بآلاف الدولارات	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
25	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	2011	11	عدد النصوص التي صودق عليها حول الإجراءات الضريبية والجمركية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
	MCIAT						
55	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	2018	15	عدد البنى الأساسية المخصصة للصناعة التقليدية، المتاحة والعاملة	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
-	الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي	-	غير محدد	نصيب السياحة في ن.د.خ	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
15 000	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة MCIAT	2018	4000	عدد السياح الأجانب	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	1
تسيير وحماية الأنظمة البيئية البحرية والشاطئية بشكل دائم خاصة عن طريق زيادة قدرتها على مواجهة الطوارئ	وزارة البيئة والتنمية المستدامة MEDD	2018	12,40%	مساحة المجالات البحرية المحمية مقارنة بالمساحة الإجمالية	الهدف الإنمائي المستدام 14.2	المحافظة على البيئة من أجل خدمة التنمية المستدامة مع القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية	2

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
الوصول في أفق 2030 إلى تحقيق تسيير مستدام واستخدام معقلن للموارد الطبيعية	-	-	غير محدد	نسبة الإنتاج الذي تحقق بشكل مستدام	الهدف الإنمائي المستدام 12.1	المحافظة على البيئة من أجل خدمة التنمية المستدامة مع القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية	2
آليات تقام عام 2025	-	2020	لا وجود لآلية	وضع آليات لتعزيز وتناسق السياسات التنموية المستدامة	الهدف الإنمائي المستدام 17	المحافظة على البيئة من أجل خدمة التنمية المستدامة مع القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية	2
-	-	-	4%	% إنجاز برنامج السور الأخضر الكبير	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	المحافظة على البيئة من أجل خدمة التنمية المستدامة مع القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية	2
-	وزارة البيئة والتنمية المستدامة MEDD	2017	0,30%	مساحة الغابات بالمقارنة مع مساحة الأراضي	الهدف الإنمائي المستدام 15.1.1	المحافظة على البيئة من أجل خدمة التنمية المستدامة مع القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية	2
-	وزارة البيئة والتنمية المستدامة MEDD	2015	4500 طن	الإصدارات من الغازات الدفيئة	الهدف الإنمائي المستدام 13.2.1	المحافظة على البيئة من أجل خدمة التنمية المستدامة مع القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية	2
-	وزارة البيئة والتنمية المستدامة MEDD	2018	10 900	طول الممرات الواقية من الحريق بالكلم	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	المحافظة على البيئة من أجل خدمة التنمية المستدامة مع القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية	2
85% عام 2030	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2021	48%	النفوذ إلى الكهرباء	الهدف الإنمائي المستدام 7.1	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
60% عام 2030	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2021	42%	نصيب الطاقة المتجددة من الاستهلاك الكلي للطاقة	الهدف الإنمائي المستدام 7.2	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
100%	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2021	78%	نسبة الأسر التي تستفيد من الإنارة الكهربائية في الوسط الحضري	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
50%	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2021	6%	نسبة الأسر التي تستفيد من الإنارة الكهربائية في الوسط الريفي	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
100% عام 2030	وزارة التجهيز والنقل	2020	70%	المسافة التي تقل عن 2 كلم من شبكة الطرق	الهدف الإنمائي المستدام 9.1.1	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
1431	-	-	2827	عدد الوفيات والجراح الناتجة عن حوادث الطرق	الهدف الإنمائي المستدام 3.6.1	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
7 500 ما بين 2021 و 2030	-	لغاية 2020	6 840 مليون أوقية	تعزيز الاستثمارات في البنى الأساسية في قطاعات التجهيز والنقل	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
7500	-	-	4811	طول الطرق المعبدة بالكلم	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
1689	-	-	342	عدد الكلم التي تم تحقيقها	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
740	-	-	459	طول الطرق التي تم ترميمها بالكلم	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
7	-	-	5	عدد البنى الأساسية للموانئ	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
122,4 / 1 مليون نسمة .	-	-	1 / 44,85 مليون نسمة	نسب الوفيات المتعلقة بحوادث الطرق / سنة	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
300	-	-	100,85	طول الطرق الحضرية التي تم بناؤها (بالكلم)	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
100% عام 2030	مسح متعدد المعايير	2018	70%	نسب السكان الذين يستفيدون من خدمات توزيع مياه الشرب الآمنة	الهدف الإنمائي المستدام 6.1.1	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
100% عام 2030	مسح متعدد المعايير	2015	48% (موزعة ما بين المدن 77% والريف 22%)	السكان الذين يعيشون في أسر تستخدم وسائل الصرف الصحي	الهدف الإنمائي المستدام 6.2	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
100% عام 2030	مسح متعدد المعايير	2015	20,30%	نسبة الأسر التي تتوفر على مكان لغسل الأيدي	الهدف الإنمائي المستدام 6.2	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
100% عام 2030	مسح متعدد المعايير	2015	41%	نسبة الأسر التي تتوفر على مكان خاص بغسل الأيدي بالماء والصابون أو غيرهما من مواد التنظيف	الهدف الإنمائي المستدام 6.2	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
88% عام 2025	-	-	84%	نسبة النفاذ إلى مياه الشرب الصالحة	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
75% عام 2025	-	-	68%	نسبة الربط	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
50% عام 2025	-	2016	10%	نسبة الربط بشبكة صرف مياه المطر	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
50% عام 2025	-	2016	20%	إعادة استخدام المياه المستعملة في نواكشوط ونواذيبو	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
25% عام 2025	-	2016	36%	نسب التبرز في العراء	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
70% عام 2025	-	2016	42%	نسب التجهيز بمرافق صحية محسنة	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
75% عام 2025	-	2021	31%	نسبة التغطية بهواتف الجيل الرابع 4G	الهدف الإنمائي المستدام 9.c.1	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
700 مليون دولار // 8% من ن.د.خ (2025)	-	2020	350 مليون دولار 4,5% من ن.د.خ	القيمة المضافة للرقمنة / نسبة مئوية من ن.د.خ الرقمي	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
15 000 عام 2025	-	2020	5000	فرص عمل مباشرة وغير مباشرة يتوقع توفرها في أفق 2025 من قبل قطاع تقنيات الاتصال الحديثة	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
65% عام 2025	-	2021	25%	عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
200	-	2021	غير محدد	عدد الشركات الناشئة ذات الشهرة	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
25%	-	-	8%	نسبة استعمال الدفع عن طريق الهاتف	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
8000 عام 2025	-	2021	4000	طول شبكات الانترنت بالكلم	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
-	-	2015	34,70%	نسبة السكان الذين يعيشون في مساكن غير مجهزة ومرتبطة	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	3
-	-	2020	1,89%	الإنفاق العام في مجال التعليم (% إلى ن.د.خ)	الهدف الإنمائي المستدام 1.a.2	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	4
50%	-	-	9,30%	نسبة تلاميذ مرحلة ما قبل الدراسة	الهدف الإنمائي المستدام 4.1	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	4
بناء 2000 مدرسة قرآنية	-	-	773 بنية	عدد الحضانات وحدائق الأطفال والمدارس القرآنية في الوسط الريفي	الهدف الإنمائي المستدام 4.2	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	4

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
36 400 عام 2030	-	-	28 000	المؤسسات المبنية والمفتوحة لاستقبال الطلاب	الهدف الإنمائي المستدام 4.a	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	4
6 مراكز و معهد واحد	-	-	3 مراكز + معهد	مراكز تطوير الكفاءات والمعهد العالي للتكوين في حرف الغاز	الهدف الإنمائي المستدام 4.a	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	4
-	-	-	نسبة الأمية %31,3	نسب الشباب والبالغين، رجالا ونساء، الذين يتقنون القراءة والكتابة والحساب	الهدف الإنمائي المستدام 4.6	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	4
16 118 عام 2024	-	-	8 170	عدد الشباب الذين استفادوا من تكوين مهني متوج بشهادة	الهدف الإنمائي المستدام 4.4 / 4.5 / 4.6	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	4
-	-	-	598	عدد المكونين في مجال التكوين الفني والمهني	الهدف الإنمائي المستدام 4.c	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	4
23,1% عام 2025 و 30% عام 2030	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	2020	18%	نصيب التعليم في النفقات الجارية للدولة (باستبعاد المديونية)	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	4
90% عام 2025 و 100% عام 2030	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح	2020	79,90%	النسبة الصافية للتدرس في سلك التعليم الأساسي	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	4

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
	النظام التعليمي						
92% عام 2025 و 100% عام 2030	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	2020	89,80%	نسبة إكمال مرحلة التعليم الابتدائي	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	4
-	-	-	43,35% في صفوف الأكثر من 24 سنة	عدد النساء المتسربات من التعليم بعد التعلم	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	4
5%	مسح SMART	2021	11,10%	انتشار سوء التغذية الحادة	الهدف الإنمائي المستدام 2.1.2	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	5
14%	مسح SMART	2021	17%	انتشار سوء التغذية المزمنة	الهدف الإنمائي المستدام 2.1.1	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	5
-	مسح ديمغرافي و احصائي	2020	56%	انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب	الهدف الإنمائي المستدام 2.1	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	5
أقل من 140 لكل 100 و000 ولادة حية	-	-	100 من 454 و000 ولادة حية	نسبة وفيات الأمهات	الهدف الإنمائي المستدام 3.1.1	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	5
25 في 1 000	-	-	41 في 1000	نسبة وفيات الأطفال دون سن 5 سنوات	الهدف الإنمائي المستدام 3.2.1	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	5

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
-	-	-	-	نسبة انتشار نقص المناعة / السيدا	الهدف الإنمائي المستدام 3.3.1	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	5
1%	-	-	7%	نسبة انتشار الملاريا	الهدف الإنمائي المستدام 3.3.3	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	5
12,00%	-	-	37,06%	نسبة الوفيات المبكرة بسبب أمراض غير معدية	الهدف الإنمائي المستدام 3.4.2 و 3.4.1	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	5
50%	-	-	20%	نسبة السكان المستفيدين من تأمين صحي بما في ذلك الحماية ضد المخاطر المالية مع النفاذ إلى خدمات الصحة الأساسية ذات الجودة وإلى الأدوية واللقاحات الأمانة والفعالة وبأسعار في المتناول	الهدف الإنمائي المستدام 3.8.2	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	5
0,35	مسح SMART	2021	21,7%	التغذية التكميلية المناسبة لدى الأطفال ما بين 6 إلى 23 شهر	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	5
-	مسح ديمغرافي و احصائي	2019	76,7%	انتشار فقر الدم بين الأطفال دون سن 5 سنوات	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	5
20%	-	-	46%	نسبة الانقطاع عن أدوية منع الحمل في مراكز الخدمات ضمن مناطق تدخل مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي SWEDD	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	5

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
تحقيق التشغيل الكامل في أفق 2030	الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي	2019	12,20%	نسبة البطالة	الهدف الإنمائي المستدام 8.5	اندماج اجتماعي أسهل كنتيجة لترقية التشغيل والشباب والثقافة وقدرة تكيف الفئات الأكثر هشاشة	6
-	-	2019	28,20%	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر	الهدف الإنمائي المستدام 1	اندماج اجتماعي أسهل كنتيجة لترقية التشغيل والشباب والثقافة وقدرة تكيف الفئات الأكثر هشاشة	6
في افق 2030 القضاء التام على الفقر المدقع	-	2019	41,20%	نسبة السكان في الوسط الريفي ممن يعيشون تحت خط الفقر	الهدف الإنمائي المستدام 1	اندماج اجتماعي أسهل كنتيجة لترقية التشغيل والشباب والثقافة وقدرة تكيف الفئات الأكثر هشاشة	6
-	-		4 700 طن	خسائر في المواد الغذائية	الهدف الإنمائي المستدام 12.1	اندماج اجتماعي أسهل كنتيجة لترقية التشغيل والشباب والثقافة وقدرة تكيف الفئات الأكثر هشاشة	6
-	قانون المالية الأصلي	2019	53,82%	نسبة الموارد الوطنية المخصصة مباشرة من قبل الدولة لصالح برامج تخفيف الفقر	الهدف الإنمائي المستدام 1.a.1	اندماج اجتماعي أسهل كنتيجة لترقية التشغيل والشباب والثقافة وقدرة تكيف الفئات الأكثر هشاشة	6
-	-	2019	0,32	مؤشر جيني	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	اندماج اجتماعي أسهل كنتيجة لترقية التشغيل والشباب والثقافة وقدرة تكيف الفئات الأكثر هشاشة	6

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
- بانتهاء عام 2022، سيتم تفعيل الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية مع رصد التمويل واكتتاب الخبراء والبدء في التنفيذ على ان يصدر تقرير بهذا الخصوص عن وزارة الداخلية							
- بحلول 2024، تحقيق % من الجوانب المتعلقة باللامركزية والتنمية المحلية في إطار خطة عمل الوزارة للفترة 2021 – 2024	-	-	-	وضع مؤسسات فعالة ومسؤولة وشفافة على جميع المستويات	الهدف الإنمائي المستدام 16.6	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	7
- بحلول 2023، تحقيق % من الجوانب المتعلقة باللامركزية والتنمية المحلية في إطار الخطة الاستراتيجية لوزارة للفترة 2021 – 2023							

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
- بحلول 2023، تحقيق % من خطة جمعية العمد في موريتانيا (2019 - 2023)							
- بحلول 2024، تحقيق % من برنامج المجلس الجهوي في نواكشوط (2020 - 2024)	-	-	-	العمل على أن تكون الديناميكية والانفتاح والمشاركة والتمثيل على جميع المستويات هي التي تطبع اتخاذ القرارات	الهدف الإنمائي المستدام 16.7	تعزيز الحکامة السیاسیة والأمن واللامرکزیة	7
- بحلول 2025، تحقيق % من استراتيجيات النمو المتسارع على المستويات الجهوية							

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
<p>- بحلول 2024، تكون % من المساكن متاحة في إطار برنامج "داري" وستوزع على المستحقين بحسب عدد من المعايير المنطقية التي لا يرقى إليها الشك تحت إشراف هيئة يتم تعيينها لاحقاً.</p> <p>- بحلول 2024، عصرية % من البلديات وأدوابه في إطار برنامج "الشيله" لصالح المجموعات الأكثر فقراً</p> <p>- مع نهاية 2022، سيتم قيد جميع الموريتانيين في الداخل ممن يواجهون مصاعب وسيتم توفير أرقام وطنية خاصة بهم.</p> <p>- مع نهاية 2022، سيتم قيد جميع الولادات وتزويد المعننين بعقود ميلاد</p> <p>- مع نهاية 2022، سيتم إجراء وتصديق دراسة نحت إشراف وكالة الوثائق المؤمنة</p>	-	-	-	<p>نسب السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء شعبية وسط الفوضى أو في مساكن غير ملائمة</p> <p>تشجيع إقامة علاقات اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية ما بين المناطق الحضرية والمحيطة والريفية وتعزيز التخطيط للتنمية على الصعيد الوطني والجهوي</p> <p>نسب السكان الذين يعيشون في المدن حيث يتم تنفيذ مخططات عمرانية وإقليمية تراعي زيادة النمو الديمغرافي والموارد الضرورية حسب حجم المدينة</p>	الهدف الإنمائي المستدام 11.1.1, 11.a و 11.a.1	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	7

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
<p>- مع نهاية 2022، سيجري إعداد استراتيجية للحالة المدنية ورصد تمويلها و توفير الخبراء الأكفاء لذلك مع البدء في نشاطاتها الأولية (إصدار تقرير بذلك تحت إشراف وكالة الوثائق المؤمنة)</p> <p>- بحلول 2023، ستتاح لجميع الأجانب المقيمين و بالعناية المطلوبة والطرق القانونية بواسطة شبكة الأنترنت و عبر الممثلات الديبلوماسية والقنصلية، وثائق إقامة آمنة وفقا للاتفاقيات و المعاهدات التي صادقت عليها موريتانيا في هذا المجال، تحت إشراف وزارة الداخلية.</p>							

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
	وكالة الوثائق المؤمنة	2018	226 973	عدد الأطفال دون سن 5 سنوات ممن تم قيدهم من طرف سلطات الحالة المدنية	الهدف الإنمائي المستدام 16.9.1	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	7
	-	-	-	نققات اكتتاب على نفقة العامل الذي يتقاضى أجرا قياسا إلى دخله السنوي في بلد الوجهة	الهدف الإنمائي المستدام 10.7.1,	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	7
- اعتبارا من عام 2023 اعتماد سياسة خاصة بالرعايا في الخارج وفقا لخطة عمل.	-	-	-	10.7.2 عدد البلدان التي أقرت سياسات ملائمة في مجال الهجرات السكانية	الهدف الإنمائي المستدام 10.7.2	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	7

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
<p>- إعداد استراتيجية لإدماج الرعايا في الشتات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد</p> <p>- اعتبارا من 2023، إصدار المجتمع المدني الذي يمثل الرعايا في الخارج لتقرير يبرز موقفه الخاص من النشاطات التي قيم بها</p> <p>- اعتبارا من عام 2022، % تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مجال تسيير اللاجئين و طالبي اللجوء) بما في ذلك اعتماد قانون حول اللجوء، مواصلة تعزيز النفاذ إلى خدمات الحالة المدنية والصحة وسوق العمل</p> <p>- اعتبارا من 2022، " تنفيذ خطة العمل المحينة للفترة 2021 - 2025 والمتعلقة بالاستراتيجية الوطنية لتسيير الهجرات</p> <p>- في عام 2022، رصد تمويل الخطة واكتتاب الخبراء المعنيين بها و تعيين لجنة الإشراف و البدء في تنفيذها</p>	-	-	-	10.7.4 نسب السكان اللاجئين بحسب بلد المنشأ	الهدف الإنمائي المستدام 10.7.4	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	7

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإيماني المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
- عدد المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرات السلطات الموريتانية في مجال تسيير الحدود وحركة الأفراد							
- عدد المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرات السلطات الموريتانية في مجال تسيير الحدود والهجرات البشرية							

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
<p>- لغاية 2025، تحقيق % من الميزانية الوطنية المخصصة للحكامة السياسية</p> <p>- مع نهاية 2022، إيجاد إطار للحوار السياسي وإجراء عدد من المشاورات بما فيها استشارة رؤساء الأحزاب الممثلة في البرلمان حول الأمور الاستراتيجية</p> <p>- لغاية 2023، سيتوفر البرلمان على المصادر البشرية ذات الكفاءة لتسهيل عمله و انتاج ما لا يقل عن مقترحي (2) قانون</p> <p>- لغاية 2023، سيعاد تنظيم محكمة الحسابات وتعد الأخيرة تقريرها لعام 2024</p>	-	-	-	نققات عمومية أولية بالقياس إلى الميزانية الأصلية التي صودق عليها بحسب القطاع (أو بحسب تبويب الميزانية أو غيره من المعايير المشابهة)	الهدف الإنمائي المستدام 16.6.1	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	7

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
<p>- مع نهاية 2022، إصدار واعتماد ميثاق حول الحكامة الجيدة بإشراف وزارة الداخلية</p> <p>- اعتبارا من 2023، بدء صدور تقارير عن النشاط بما في ذلك الجوانب المالية عن الأحزاب و المنظمات المعترف بها. تنشر هذه التقارير من طرف الأحزاب والمنظمات ووزارة الداخلية</p> <p>- بحلول 2024، يتم التصديق على نص حول حماية البيانات الشخصية.</p>	-	-	-	نسب السكان الذين سبق أن كانت لهم تجربة مقبولة مع المرافق العمومية	الهدف الإنمائي المستدام 16.6.2	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	7
<p>- اعتبارا من 2023 شغل مناصب (حسب الجنس والعمر والوضع مراعاة للإعاقة و الفئة السكانية) في المؤسسات العامة (هيئات تشريعية، مرافق عامة وهيئات قضائية على المستويين المحلي و الوطني) قياسا إلى التوزيع الوطني</p>	-	-	-	توزيع المناصب (حسب الجنس، العمر، الوضعية مراعاة للإعاقة ولفئة السكانية) في المؤسسات العمومية (هيئات تشريعية، مرافق عمومية، هيئات قضائية على المستويين المحلي و الوطني) قياسا إلى التوزيع الوطني	الهدف الإنمائي المستدام 16.7.1	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	7

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
- % من النساء كنواب أو عمد منتخبين العمل بنص ملزم بخصوص الحق في النفاذ إلى الإعلام							
- في 2022 العمل بنص ملزم بخصوص الحق في النفاذ إلى الإعلام - اعتباراً من 2022 إصدار تقرير بديل عن المجتمع المدني بخصوص الحق في النفاذ إلى الإعلام	-	-	-	نسب السكان ممن يعتقدون أن اتخاذ القرار مفتوح ويتجاوب مع متطلبات النوع والعمر والوضعية تجاه الإعاقة والفئة السكانية	الهدف الإنمائي المستدام 16.7.2	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	7
5%	وزارة العدل	2018	36%	نسب السكان في المعتقلات بانتظار صدور حكم	الهدف الإنمائي المستدام 16	دولة القانون، حقوق الإنسان، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي	8
100%	-	-	0%	بناء 15 محكمة مقاطعة داخل البلاد	الهدف الإنمائي المستدام 16	دولة القانون، حقوق الإنسان، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي	8
100%	-	-	إعادة تأهيل 45%	إعادة تأهيل جميع المحاكم في الولايات الداخلية	الهدف الإنمائي المستدام 16	دولة القانون، حقوق الإنسان، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي	8

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
100%	-	-	20%	نسبة مواكبة ومتابعة السياسات العمومية من طرف الفاعلين في المجتمع المدني	الهدف الإنمائي المستدام 16	دولة القانون، حقوق الإنسان، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي	8
460 وسيلة إعلام	-	-	230 وسيلة إعلام	عدد وسائل الإعلام	الهدف الإنمائي المستدام 16	دولة القانون، حقوق الإنسان، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي	8
25 عام 2025	-	2019	15	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 شخص بالغ	الهدف الإنمائي المستدام 8.10.1a	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	9
50% عام 2025	-	2020	38%	نسب البالغين (15 سنة فما فوق) ممن يتوفرون على حساب في أحد المصارف أو في مؤسسة مالية أو يستفيدون من خدمات نقدية عن طريق الهاتف	الهدف الإنمائي المستدام 8.10.2	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	9
68% عام 2025	-	2020	57,68%	نسبة الميزانية الوطنية الممولة بواسطة الضرائب الوطنية	الهدف الإنمائي المستدام 17.1.2	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	9
7% عام 2025	-	2020	10,93%	خدمة الدين بالمقارنة مع صادرات السلع والخدمات	الهدف الإنمائي المستدام 17.4.1	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	9
نعم في 2025	-	2020	لا	وضع آليات لتعزيز تناسق السياسات التنموية المستدامة	الهدف الإنمائي المستدام 17.14	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	9

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
40/100 عام 2025	مؤشر النظرة إلى الرشوة	2020	29/100	علامة المحكمة الجنائية الدولية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	9
60 عام 2025	WEF	2019	40,9	العلامة الخاصة بالقدرة على التنافس	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	9
-	-	2020	51,1	مؤشر تعاطي الأعمال	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	9
20 عام 2025	-	2020	0	عدد الخدمات التي تعتمد على الهوية الرقمية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	9
110 عام 2025	-	2020	0	عدد التعاملات التي تتم عبر الانترنت	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	9
65	Paris 21	-	57,8	علامة الكفاءة الإحصائية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	9
40	Open Data Watch	-	34	علامة انفتاح البيانات (Open Data Inventory - ODIN)	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	9

الرقم المستهدف / الهدف	مصدر الأرقام المرجعية	سنة الأساس	قيمة / بيان مرجعي	مسمى المؤشر	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	اسم الورشة	لجنة التنمية القطاعية
95%	-	-	70%	نسبة الاستمرار في الدراسة بالنسبة للفتيات في المدارس الثانوية في مناطق تدخل مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي SWEDD	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	9